



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص: دراسات لغوية. الموسومة:

التَّاسُقُ اللُّغَوِيُّ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ القَاعِدَةِ والنَّصِّ

مُعَلِّقَةٌ: زهير بن أبي سُلمى "نموذجا"

إشراف:

أ. د. أحمد قریش

إعداد الطالب:

بلقاضي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	الأستاذ الدكتور: عبد الجليل مرتاض
مشرفا	جامعة تلمسان	الأستاذ الدكتور: أحمد قریش
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	الأستاذ الدكتور: كاملي بلحاج
عضوا	جامعة تلمسان	الأستاذ الدكتور: بو علي عبد الناصر
عضوا	المركز الجامعي عين تموشنت	الدكتور: مصطفى جلال. أستاذ محاضر (أ)
عضوا	المركز الجامعي مغنية	الدكتور: بوشيبة عبد القادر. أستاذ محاضر (أ)

السنة الجامعية: 1440 هـ / 2018-2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

كهم والدي رزقها الله الشفاء والصحة الدائمة...

كهم والدي أطال الله في عمره...

كهم إلى إخواني وأخواتي محبة وإكباراً...

كهم أسرتي صغيراً وكبيراً كل باسمه زادكم الله عزاً وشرفاً....

كهم منهل المعرفة ورفقاء درب الطلب، أساتذتي زملائي حباً ووفاء....

كهم من قاسمني متعة البحث (أحمد قريش) أستاذي وموجهي عرفاناً

واقتراراً...

.... بكم جميعاً.... وإليكم جميعاً.... أهديه....

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً على ما سخر لنا من أسبابه
وأسهب لنا من إحسانه وفضله، وأمكنني من إكمال دراستي
ولا يسعني في فاتحة هذا الرسالة إلا أن أتقدم بشكري وامتناني إلى:
الأستاذ الدكتور المشرف: (أحمد قريش) لما بذله من جهد علمي
ومتابعة وحرص شديد وما قدمه لي من عون ومساعدة.
ويدفعني واجب الوفاء أن أسجل بالغ الشكر إلى:
الهيئة التدريسية في: قسم اللغة العربية.
والشكر موصول إلى: جميع الأساتذة والزملاء، وأخص منهم بالذكر أخي في الله: أحمد
بابا. من كان عوناً لي في السراء والضراء.

محمد بلقاضي

مقدمة

صور الكلام التي ينطق بها الإنسان لا يكاد يحيط بها الحصر، وإن كان الأمر كله يرجع إلى الجملتين؛ الاسمية والفعلية. وواضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلم. والمتكلم يصوغ العبارات على حسب ما يريد إيصاله لغيره، من معنى، وعلى الطريقة التي يراها أوفى بالمقصود، ونظم الكلام عملاً فكرياً يُشبهه في الحسيات نظم العقود من اللآلئ أو غيرها من الجواهر، وإن زيادة مدرجة أو نظماً غير متلائم، أو رصفاً محروماً من التناسق الجمالي في الجليات يُفسدها، ويُقلل من قيمتها.

وأبرز العلاقات والارتباطات القائمة بين وحدات البنية اللغوية الصرفية للجملة؛ التناسق بين الوحدات اللغوية في التركيب الجملي، وذلك متمثل في المطابقة بين: العدد والنوع والإعراب والتعريف والتنكير...

والتناسق في الجملة عنصر مهم من عناصر الوضوح، وهو من أبرز الظواهر النحوية التي يكثر دورانها في كلام العرب، ومنه كلام الله عز وجل على وجه الخصوص، ولا يكاد يتخلف إلا لغرض ما، ومعرفة القواعد التي يبني عليها، وأبعاده التي يحققها داخل الجملة إحاطة باللحمة التي تجمع عناصر الجملة، وتربط بين أجزائها. وهذا من بين دواعي اختيار الموضوع، والتي هي:

1. أن التناسق في الجملة العربية من أبرز الظواهر اللغوية التي أثارت انتباهي وأنا أبحث في تراثنا النحوي وأجمع المادة العلمية لإنجاز هذا البحث.

2. إن موضوع التناسق في الجملة العربية يُعد باباً من أبواب النحو التي لم يتطرق إليه النحاة بكونه موضوعاً مستقلاً في بابه، بل نبهوا عليه في مواضع متفرقة، فأردت أن أجمع شتات الموضوع في رسالة خاصة به.

3. استكشاف مدى التماسك بين أجزاء الجملة ودوره في جلاء المعنى.

4. يعين الاطلاع على متانة التركيب الجملي وعمقه في اللغة العربية.

5. اهتمامي بالدراسات اللغوية المتعلقة بالنصوص القرآنية والشعرية.

وعلى ضوء هذه الاهتمامات تتأسس إشكالية الموضوع.

كيف تعامل النحاة مع التناسق اللغوي؟ وما هي أوجه التناسق اللغوي في الجملة العربية؟ وكيف نفسر الظواهر اللغوية العديدة التي تمت فيها مخالفة هذا التناسق؟ وهل يسوغ لنا هذا القياس على المخالفة أم يبقى في حدود التأويل؟ وما مدى تحقق ظاهرة التناسق في معلقة زهير بن أبي سلمى وتخلفها؟، وبم يجب على ذلك؟.

ولمعالجة الإشكالية المتقدمة، جاءت هذه الرسالة بمسمى:

التناسق اللغوي في الجملة العربية بين القاعدة والنص

معلقة: زهير بن أبي سلمى نموذجاً.

ومن أجل تحقيق الغاية من هذا البحث، حددت أربعة أهداف رئيسة هي:

الهدف الأول: بيان أن التناسق اللغوي في الجملة العربية قرينة تعين على تماسك النص وفهم المعنى.

الهدف الثاني: يكشف هذا الموضوع عن شرعية التأويل الذي سلكه النحاة في منهجهم والقول بالاقْتِصَار على ظاهر النص لا يكفي.

الهدف الثالث: التعرف على ظاهرة التناسق اللغوي للغة العربية في الإنتاج الكلامي الذي يضيف عليه انسجاماً يكشف المعنى، وموسيقية تمتع السمع.

تقتضي خطة البحث أن يكون المنهج المتبع هو المنهج الوصفي لملائمة الدراسة وموضوعها ومخططها وهدفها، كما أنه يقوم على عملية التحليل والوصف والاستعانة بالآليات المساعدة من استقراء وتحليل لظاهرة التناسق اللغوي والعدول عنها، وبيان دورها في الجملة وما يؤدي إليه غيابها من غموض الكلام وعدم وضوحه.

ولمعالجة التساؤلات الواردة في طرح إشكال الدراسة، وضعت خطة اقتضت طبيعة الموضوع المطروق أن تكون في: مدخل، وثلاثة فصول؛ فصلين نظريين، وفصل تطبيقي، وخاتمة تلخص أهم النتائج.

*مدخل تحت عنوان: مفهوم التناسق اللغوي ومظاهره في اللغة العربية. ويندرج تحته مبحثان: مبحث أول في: مفهوم التناسق اللغوي. ومبحث ثان: لذكر مظاهر التناسق اللغوي في الجملة العربية.

* الفصل الأول: بمسمى: التناسق في العمدة. وينطوي تحته مبحثان: المبحث الأول: التناسق في (الجملة أسمية) بين المبتدأ والخبر، والمبحث الثاني تناولت فيه التناسق في (الجملة الفعلية) بين الفعل والفاعل.

* أما الفصل الثاني: فجاء تحت عنوان: التناسق في الفضلة، ويتضمن مبحثين: المبحث الأول: التناسق بين التابع والمتبوع. أما المبحث الثاني: فلذكر صور التناسق بين الضمير ومرجعه.

* أما الفصل الثالث: فهو يركز على مدونة من مدونات اللغة العربية، ويأتي في مبحثين: المبحث الأول: التعريف بالشاعر (زهير ابن أبي سلمى)، ومعلقته. والمبحث الثاني يتمثل في: دراسة لمعلقة زهير بن أبي سلمى؛ محاولاً استخراج صور التناسق في هذه المعلقة واستخلاص بعض النتائج.

خاتمة: تحوي أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

وأثناء البحث وجمع المادة العلمية، واجهتني بعض الصعوبات والعوائق؛ كافتقار المكتبات الجامعية إلى المادة الكافية لدراسة هذا الموضوع، وكذا تشعب مواضيع البحث في كتب الأقدمين، واحتياجها إلى التبسيط والتقريب للأفهام، حتى يوقف على المراد منها.

وفي خاتمة هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر البالغ للأستاذ الدكتور المشرف: (أحمد قريش) على نصائحه وتوجيهاته، وجهده المتواصل، وعطائه الدائب، وعدم بخله علينا بوقته وإعاناته، فهو بحق يستحق منا كل الثناء والشكر، والتقدير والاحترام، ولا نملك إلا أن نقول: جازاه الله عنا خير الجزاء.

والله المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

محمد بلقاضي

تلمسان في: 12 ربيع الأول 1440هـ. الموافق لـ: 20 نوفمبر 2019م

مدخل

**مفهوم التناسق
ومظاهره في اللغة العربية**

المبحث الأول:

مفهوم التناسق وأنواعه

المبحث الثاني:

مظاهر التناسق اللغوي في اللغة العربية

يمتاز الأسلوب العربي بقوة العلاقة بين جملة، والترابط بين أجزائه، فالترابط يحدد أبعاد المعنى ويرفع منه كل لبس وإبهام لأن الربط قائم بين جزء في الجملة الإسمية والفعلية، والجملة بأنواعها: شرطية أو حالية أو صلة أو صفة بوجود ما يربطها بسابقتها. والربط في التركيب اللغوي متعدد في أنواعه مختلف في اتجاهاته فقد عرف النحاة الضمير رابطاً، وهذا النوع لكونه أصل كل رابط فقد اتسع استخدامه وامتدت دائرته فتجده في الصفة المشبهة رابطاً، وفي التوكيد والبدل كما تجده في الظروف والجار والمجرور، وأكثر ما تجده في الجمل الخبرية والحالية وجملة الصفة. وقد شهد التركيب اللغوي أنماطاً أخرى من الروابط فقد وقع في اللغة الربط بالاسم الظاهر، وباسم الإشارة، كما وقع الربط بالمعنى والعموم والخصوص، والعمل. وجوانب كثيرة سيكشف عنها هذا البحث.

المبحث الأول: مفهوم التناسق وأنواعه

أولاً: مفهوم التناسق

- لغة

قال ابن فارس: (نَسَقَ) التُّونُ وَالسَّيْنُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَاحِحٌ يُدْلُّ عَلَى تَتَابُعٍ فِي الشَّيْءِ. وَكَلَامٌ نَسَقٌ: جَاءَ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ قَدْ عُطِفَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ. وَأَصْلُهُ قَوْلُهُمْ: ثَغْرٌ نَسَقٌ، إِذَا كَانَتْ الْأَسْنَانُ مُتَنَاسِقَةً مُتَسَاوِيَةً. وَخَرَزٌ نَسَقٌ: مُنَظَّمٌ. قَالَ أَبُو زُبَيْدٍ: بِجِدِّ رِيمٍ كَرِيمٍ زَانَهُ نَسَقٌ... يَكَادُ يُلْهَبُهُ الْيَاقُوتُ الْهَابَا" (1).
وفي تاج العروس: "(نسق) ثغرٌ نَسَقٌ، إذا كانت الأسنان مستوية. وخرزٌ نَسَقٌ: منظمٌ. قال أبو زُبَيْدٍ: بِجِدِّ رِيمٍ كَرِيمٍ زَانَهُ نَسَقٌ يَكَادُ يُلْهَبُهُ الْيَاقُوتُ الْهَابَا
وَالنَّسَقُ: مَا جَاءَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ. وَالنَّسَقُ بِالتَّسْكِينِ: مَصْدَرُ نَسَقْتُ الْكَلَامَ، إِذَا عَطَفْتَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ. وَالتَّنْسِيقُ: التَّنْظِيمُ" (2).

(1) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م، 420/5.

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/1987م، 1558/4.

ونسق الكلام نسقاً: "عطف بعضه على بعض، نقله الجوهري. وقال ابن دُرَيْد: النَّسْقُ: نسقُ الشيء بعضه في إثر بعض. وقال اللَّيْثُ: النَّسْقُ، كالعطفِ على الأوَّل. وقال ابن سيِّده: والنحويون يُسمون حُرُوفَ العطفِ حُرُوفَ النَّسْقِ لأنَّ الشيءَ إذا عطفَ عَلَيْهِ شيئاً بعده جرى مجرى واحدٍ. وقال الجوهري: النَّسْقُ، مُحرَّكَةً: مَا جَاءَ مِنَ الكَلَامِ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ. قَالَ: والنَّسْقُ مِنَ الثَّغُورِ: المُستَوِيَّة يُقَالُ: ثَغُرَ نَسْقٌ، ونَسَقُهَا: انتِظَامُهَا فِي النَّبْتَةِ، وَحُسْنُ تَرْكِيبِهَا"⁽¹⁾.

ويقولون: " (نسق) الشيء نسقا نظمه يُقال نسق الدرّ ونسق كتبه والكلام عطف بعضه على بعض. (أنسق) فلان تكلم سجعاً. (ناسق) بين الأمرين تابع بينهما. (انتسقت) الأشياء انتظم بعضها إلى بعض يُقال نسقها فانتسقت. (تناسقت) الأشياء انتسقت يُقال تناسق كلامه. (تنسقت) الأشياء انتسقت. (النسق) حُرُوفُ النَّسْقِ حُرُوفُ العُطْفِ وَيُقَالُ هَذَا نَسِقٌ عَلَى هَذَا عطف عليه"⁽²⁾. وَيُقَالُ "شعر نسق مستوي النبتة حسن التَّركِيب ودر نسق مُنتَظِم والمنسوق يُقال كَلَامٌ نَسِقٌ متلائم على نظام واحد. و(حُرُوفُ النَّسْقِ) حُرُوفُ العُطْفِ. و(النسيق) المنسوق"⁽³⁾. ومن المجاز: كلام متناسق، وقد تناسق كلامه، وجاء على نسقٍ ونظامٍ"⁽⁴⁾. ف (النسق) مَا كَانَ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

- اصطلاحاً

تتخذ الأجزاء المختلفة في النظام اللغوي في كل حالة على حدة ترتيباً محدداً، "فلكل رمز صوتي وظيفته في الكلمة، ولكل كلمة وظيفتها في العبارة أو الجملة، وينبغي الالتزام بالنسق المتفق عليه في البيئة اللغوية الواحدة، وإلا فقد الرمز قدرته على النقل والإيحاء. وهذا النسق اللغوي يتضمن ترتيب الأصوات داخل الكلمة وترتيب الكلمات داخل الجملة"⁽⁵⁾.

(1) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (ب ط)، 419/26.

(2) المعجم الوسيط: جمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، (ب ط)، 918/2.

(3) نفسه، 919/2.

(4) أساس البلاغة: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ / 1998م، 266/2.

(5) علم اللغة العربية: محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط)، 13.

والتَّسْقُ اللَّفْظِيّ: "التَّركيب النَّحْوِيّ للكلمات في جملة أو عبارة"(1).

و"غالبا ما تتعرض الكلمات نفسها لتغييرات معينة في الصيغة تؤدي إلى تغيير في المعنى "أرى الكلب، رأيت الكلب" فالتغييرات الحادثة هنا داخل الكلمات نفسها تشكل موضوع علم الصرف الذي يختص بدراسة الصيغ. وتنظيم الكلمات في نسق معين يشكل موضوع علم النحو. وإن الصرف والنحو ليكونان ما يسمى بعلم القواعد أو التركيب"(2). والتناسق اللغوي يتضمن ترتيب الألفاظ داخل الكلمة، وترتيب الكلمات داخل الجملة، في تناغم وتوازن.

ثانياً: أنواع التناسق اللغوي

الجملة هي مظهر الكلام، وهي الصورة النفسية للتأليف الطبيعي، إذ يحيل بها الإنسان هذه المادة المخلوقة في الطبيعة، إلى معان تصورها في نفسه أو تصفها، ترى النفس هذه المادة المصورة وتحسها، على حين قد لا يراها المتكلم الذي أهدفها لكلامه غرضاً ولكنه بالكلام كأنه يراها.

ولذا كانت المعاني في كلماتها التي تؤدي إليها كأنها في الاعتبار بقية الشعاع النظري الذي اتصل بالمادة الموصوفة، أو بقية حس آخر من الحواس التي هي في الحقيقة جملة آلات الإنسان في صنع اللغة.

فإذا ركب الكلام على أصل من التركيب لا يتأدى بالمعاني إلى أبعد من مظاهر الحس، فهذا هو الكلام الطبيعي الذي لا يزيد من فضيلة المتكلم أكثر مما تزيد الحواس نفسها في هذا المتكلم من فضيلة الإنسانية، وذلك أصل هو من رقة الشأن وخفة المنزلة بحيث يخرج الناس جميعاً بالسواء فيه ليس لأحد منهم على أحد فضل، ما دام الكلام سواء فيهم من أصل الخلقة وطبيعة الحياة"(3).

أما إذا خرج الكلام إلى أن يكون في أوضاعه ومعانيه كأنه تصرف من الحواس في أنواع الإدراك ودرجاته كتصرف النظر في اكتناه الجمال وإدراك معانيه؛ أو السمع في

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429هـ/2008م، 2022/3.

(2) أسس علم اللغة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 1419هـ/1998م، 53.

(3) تاريخ آداب العرب: الرافعي مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر، دار الكتاب العربي، 156/2.

استبانة الأصوات وحس نغماتها، إلى ما يشبه ذلك من صنع سائر الحواس في كمالها العصبي، فهذا هو الكلام النفسي الذي يضيف إلى صفة المتكلم صفة البلاغة ويرتفع به عن أن يكون إنساناً من الجنس إلى أن يكون - بفضيلة البلاغة - مادة إنسانية لجنس الإنسان" (1).

فإذا بعد الكلام وأمعن حتى يكون بدقائق تركيبه وطرق تصويره كأنما يفيض النفس على الحواس إفاضة، ويترك هذا الإنسان من الإحساس به كأنه قلب كله، ثم يبلغ من ذلك إلى أن يكون روح لغة كاملة وبيان أمة برمتها، لا يحيله الزمن عن موضعه، ولا يقلبه عن جهته، وإلى أن يجعل البلغاء على تفاوتهم فيما بينهم، وعلى اختلاف عصورهم وأسبابهم المتلاحقة، وكأنهم معه طبقة واحدة.

النوع الأول: التناسق اللفظي

يطلق على التناسق اللفظي "طريقة البيان المنسق؛ لأن مبدعه أولاً يميل في أسلوبه إلى الناحية البيانية، ويجعلها في المحل الأول، ثم لأنه ثانياً لا يعمد إلى البيان البسيط أو إلى البيان المركب، وإنما إلى البيان الذي يقوم على التنسيق والهندسة، فالجملة فيه تعادل الجملة، بل الكلمة تقابل الكلمة، والفقرة توازي الفقرة، حتى ليتألف من الكلمات والجمل وال فقرات لوحة بيانية تتقابل خطوطها، وتتبادل مساحاتها وتتوازن ألوانها" (2).

وذلك باستخدام ألوان من المحسنات، ولكن في مهارة فائقة، ورشاقة شفافة، وبعض هذه المحسنات يأتي به لتحقيق التناسق الصوتي كالسجع والجناس، وبعضها يأتي به لتحقيق التناسق المعنوي كالمقابلة والطباق.

هكذا يحس القارئ أنه أمام عمل هندسي مصمم مقسم مهذب، قد اعتنى فيه بالحرف والمقطع والكلمة، مثل العناية بالجملة والعبارة والفقرة. فلا تثقل كلمة وتخف كلمة، ولا تطول عبارة وتقصر عبارة، ولا يوضع جزء من الجملة "نشازاً" دون جزء آخر يقابله ويسانده، ويكون معه عملاً جمالياً أساسه التناسق والتعادل" (3).

يتميز النسق الأسلوبى بالسّمات التالية:

(1) تاريخ آداب العرب: الرافعي، 156/2.

(2) تطور الأدب الحديث في مصر: هيكل أحمد عبد المقصود، دار المعارف، ط6، 1994م: 391.

(3) تطور الأدب الحديث في مصر: هيكل، 391.

- 1- الاهتمام ببعض المحسنات لتحقيق التناسق الصوتي كالسجع والجناس، وبعضها لتحقيق التناسق المعنوي كالمقابلة والطباق⁽¹⁾.
- 2- العناية بالحرف والكلمة، والمقطع عنايته بالجملة والعبارة والفقرة مما يجعل القارئ يحسن تنسيق عمله.
- 3- الموازنة بين الكلمات والعبارات، فلا مكان لجزء دون مقابل له، فتكون عملاً جمالياً، يقوم على التناسق والتعادل.
- 4- العناية بالإطار العام، ورعاية جانب الشكل، حتى يتضاءل الزاد الفكري، ويتبعه المضمون في أكثر الأحيان، لكنها تبقى رغم ذلك باهرة بإشراق صياغتها، أخاذة بروعة بيانها⁽²⁾.

أ) أنواع التناسق اللفظي

يقع التناسق اللفظي في المنثور والمنظوم من الكلام، وله جماله ورونقه، ويأتي التناسق في اللفظي في صور عدة منها:

1) التلاؤم في الكلام

نَظْمُ الكَلَامِ عَمَلٌ فِكْرِيٌّ يُشْبِهُ فِي الحَسِيَّاتِ نَظْمَ العُقُودِ مِنَ اللَّالِيءِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الجَوَاهِرِ، وَيُشْبِهُ وَصْفَ حِجَارَةِ الأَلْمَاسِ وَاليَاقُوتِ وَالمَرَجَانِ وَالمَرْمَدِ وَغَيْرِهَا مِنَ الحِجَارَةِ الكَرِيمَةِ عَلَى مَا يُصَاغُ مِنْ حِلْيَاتٍ لِلرُّؤُوسِ وَالصُّدُورِ وَالأَيْدِي وَغَيْرِهَا. إِنَّ دَخِيلاً نَابِيئاً أَوْ نَظْماً غَيْرَ مِثْلِ الأَلْوَانِ وَالمُطَيِّفِ وَالمُجُومِ فِي عُقُودِ اللَّالِيءِ، أَوْ رَصفاً مَحْرُوماً مِنَ التَّنَاسُقِ الجَمَالِيِّ فِي الحِلْيَاتِ يُفْسِدُهَا، وَيُقَلِّلُ مِنْ قِيَمَتِهَا. وَرُبَّ عَفْدَيْنِ أَوْ حِلْيَتَيْنِ جَوَاهِرُ كُلِّ مَنهُمَا مِثْلَاوِيَّتَانِ فِي القِيَمَةِ وَهُمَا غَيْرَ مَنظُومَتَيْنِ أَوْ غَيْرَ مَصُوغَتَيْنِ.

فِيَنظُمُ العُقْدَ أَوْ يَصُوغُ الحِلْيَةَ مَاهِرٌ خَبِيرٌ مُتَقِنٌ بِتِلَاؤْمٍ جَمِيلٍ بَدِيعٍ، يُرَاعِي فِيهَا حُسْنَ التَّجَاوُرِ، وَخُطُوطَ التِّلَاؤْمِ وَطُيُوفَهُ وَظِلَالَهُ، وَيُرَاعِي فِيهِ تَنَاسُبَ الأَلْوَانِ، وَجَمَالَ تِلَاقِيهَا

(1) المقال وتطوره في الأدب المعاصر: السيد مرسي أبو ذكري، دار المعارف، 1982، 198.

(2) نفسه، 199.

وتدرُّجها وتكاملها، فإذا هون يُعَادِلُ أضعافَ قيمة جواهره وهي غير منظومه أو غير مصوغة"⁽¹⁾.

(2) السجع والازدواج

قال أبو هلال العسكري في الصناعتين: "لا يحسن منثور الكلام ولا يخلو حتى يكون مزدوجاً، ولا تكاد تجد لبلوغ كلاماً يخلو من الازدواج، ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن؛ لأنه في نظمه خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتى حصل في أوساط الآيات فضلاً عما تزواج في الفواصل منه. كقول الله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) [الانعام: 1].

وقوله عز وجل: (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [الاعراف: 100].

وقوله تعالى: (وَأَلْسِنَتٌ مِّمَّا كَلَّمْنَا بِأَخْذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْمِضُوا فِيهِ) [البقرة: 267].

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) [البقرة: 21]"⁽²⁾

والسجع: "هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر"⁽³⁾. ومن أنواع السجع:

- **الترصيع:** هو السجع الذي في إحدى القرينتين، أو أكثر، مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن، والتوافق على الحرف الآخر المراد من القرينتين هما المتوافقتان في الوزن والتقفية، نحو: فهو يطبع الأسجاع بظواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه، فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله"⁽⁴⁾.

- **المتوازي:** هو السجع الذي لا يكون في إحدى القرينتين، أو أكثر، مثل ما يقابله من الأخرى، وهو ضد الترصيع، مختلفين في الوزن والتقفية، نحو: سرر مرفوعة، وأكواب موضوعة، أو في الوزن فقط، نحو: (وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا فَأَلْعَاصِفَاتِ عَصْفًا) [المرسلات: 2-1] أو في التقفية فقط، كقولنا: حصل الناطق والصامت، وهلك الحاسد والشامت، أو لا

(1) البلاغة العربية: حَبَبَكَّة الميداني عبد الرحمن بن حسن دمشقي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416هـ/ 1996م، 549/1.

(2) الصناعتين: أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419هـ، 260.

(3) كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/ 1983م، 117.

(4) نفسه، 55.

يكون لكل كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الآخر، نحو: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) [الكوثر: 1-2] "(1)".

واعلم أنّ الذي يلزمك في تأليف الرسائل والخطب هو أن تجعلها مزدوجة فقط، ولا يلزمك فيها السّجّع؛ فإن جعلتها مسجوعة كان أحسن، ما لم يكن في سجعك استكراه وتنافر وتعقيد، وكثير ما يقع ذلك في السّجّع، وقلّ ما يسلم - إذا طال - من استكراه وتنافر "(2)".

وقد أعجب العرب السجع حتى استعملوه في منظوم كلامهم، وصار ذلك الجنس من الكلام منظوماً في منظوم، وسجعاً في سجع. وهذا مثل قول امرئ القيس:
سليم الشّظى عبل الشّوى شنج النّسا"(3).

3) المقابلة:

المقابلة من جماليات الألفاظ، "وهي تتصرف في أنواع كثيرة، وأصلها ترتيب الكلام على ما يجب؛ فيعطي أول الكلام ما يليق به أولاً، وآخره ما يليق به آخراً، ويأتي في الموافق بما يوافقه، وفي المخالف بما يخالفه. وأكثر ما تجيء المقابلة في الأضداد"(4). وهي: "أن يؤتى بمعنيين غير متقابلين، أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل كلا على الترتيب اللفظي"(5).

وتكون المقابلة بين معنيين كقوله تعالى: (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً) [التوبة: 82]. أتى بالضحك والقلّة، ثم بما يقابلهما من البكاء والكثرة على الترتيب، ولا شك أن ليس بين الضحك والقلّة، ولا بين البكاء والكثرة تقابل.

وتكون بين ثلاثة، كقول الشاعر:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا ... وَأَفْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ

(1) التعريفات: الشريف الجرجاني، 200.

(2) الصناعتين: أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهرا، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419هـ، 159.

(3) نفسه، 265.

(4) العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق أبو علي الحسن القيرواني الأزدي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401هـ - 1981م، 19/2.

(5) المنهاج الواضح للبلاغة: حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث، (ب ط)، 164/1.

أتي بالحسن، والدين، والغنى المفهوم من "الدنيا" ثم أتي بما يقابلها من القبح، والكفر، والإفلاس على الترتيب. ومثله قوله تعالى: (يُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) [الأعراف: 157] "(1)".

ومن معجزات هذا الباب قوله عز وجل: (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) [القصص: 73]. فانظر إلى مجيء الليل والنهار في صدر الكلام، وهما ضدان، ثم قابلهما، في عجز الكلام، بضدين وهما السكون والحركة، على الترتيب، ثم عبر عن الحركة بلفظ الأرداف، فالتزم الكلام ضرباً من المحاسن زائداً على المقابلة، فإنه عدل عن لفظ الحركة إلى لفظ ابتغاء الفضل، لكون الحركة تكون لمصلحة ولمفسدة، وابتغاء الفضل حركة المصلحة دون المفسدة"(2)، وهي تشير إلى الإعانة بالقوة، وحسن الاختيار الدال على راحة العقل وسلامة الحس، وإضافة الطرف إلى تلك الحركة المخصوصة واقعة فيه، ليهتدي المتحرك إلى بلوغ المآرب، ويتقي أسباب المهالك، والآية الشريفة سيقف للاعتداد بالنعم، فوجب العدول عن لفظ الحركة إلى لفظ هو ردفه، ليتم حسن البيان، فتضمنت هذه الكلمات التي هي بعض آية عدة من المنافع والمصالح، التي لو عدت بألفاظها الموضوعية لها لاحتاجت في العبارة عنها إلى ألفاظ كثيرة فحصل في هذا الكلام، بهذا السبب، عدة ضروب من المحاسن. ألا تراه سبحانه وتعالى كيف جعل العلة في وجود الليل والنهار، حصول منافع الإنسان، حيث قال: (لِتَسْكُنُوا) و(لِتَبْتَغُوا)، بلام التعليل، فجمعت هذه الكلمات من أنواع البديع: المقابلة، والتعليل، والإشارة والإرداف، وائتلاف اللفظ مع المعنى، وحسن البيان، وحسن النسق، فلذلك جاء الكلام متلائماً أخذاً بعضه بأعناق بعض، ثم أخبرنا بالخبر الصادق: إن جميع ما عدده من النعم باللفظ الخاص، وما تضمنته العبارة من النعم التي تلزم من لفظ الأرداف، بعض رحمته، حيث قال بحرف التبعية: (وَمِنْ رَحْمَتِهِ). وهذا كله في بعض آية عدتها عشر كلمات، فالحظ هذه البلاغة الباهرة والفصاحة الظاهرة"(3).

(1) المنهاج الواضح للبلاغة: حامد عوني، 164/1.

(2) خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراي، تج: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، 2004م، 129/1.

(3) نفسه، 130.

ومن أمثلة صحة المقابلة في السنة الشريفة، قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا كان الخرق في شيء إلا شانته" فانظر كيف قابل الرفق بالخرق والزين بالشرين بأحسن ترتيب وأتم مناسبة. وهذا الباب في مقابلة اثنين باثنين⁽¹⁾.
ومنه قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "إن الله عبادة جعلهم مفاتيح الخير، مغاليق الشر" ومنه وهو ظريف في مقابلة اثنين باثنين، أن المنصور قال لمحمد بن عمران: إنك لبخيل. فقال: يا أمير المؤمنين، لا أحمد في حق، ولا أذم في باطل⁽²⁾.

ومنه في النظم قول النابغة:

فَتَى كَان فِيهِ مَا يَسُرُّ صَدِيقَهُ ... عَلَى أَنْ فِيهِ مَا يَسُوءُ الْأَعَادِيَّ

نَصِيْبُكَ فِي حَيَاتِكَ مِنْ حَبِيبٍ ... نَصِيْبِكَ فِي مَنَامِكَ مِنْ خَيَالٍ⁽³⁾

فوازن قوله في حياتك بقوله في منامك وليس بضده ولا موافقه، وكذلك بين حبيب وخيال، وإن اختلف حرف اللين فيهما، فإن تقطيعه في العروض واحد.
فأما قول أبي تمام:

فكنت لناشيهم أباً، ولكهلم ... أخاً، ولذي التقويس والكبرة ابنما

فإنه من أحكم المقابلة وأعدل القسمة⁽⁴⁾.

المقابلة أدخلها جماعة في المطابقة، وهو غير صحيح، فإن المقابلة أعم من المطابقة، وهي التنظير بين شيين فأكثر، وبين ما يخالف وما يوافق، فبقولنا: وما يوافق، صارت المقابلة أعم من المطابقة، فإن التنظير بين ما يوافق ليس بمطابقة⁽⁵⁾.

صحة المقابلات عبارة عن توخي المتكلم بين الكلام على ما ينبغي، فإذا أتى بأشياء في صدر كلامه أتى بأضدادها في عجزه، على الترتيب، بحيث يقابل الأول بالأول، والثاني بالثاني لا يحرم من ذلك شيئاً، في المخالف والموافق، ومتى أخل بالترتيب كانت المقابلة فاسدة، وقد تكون المقابلة بغير الأضداد، والفرق بين المطابقة والمقابلة من وجهين: أحدهما، أن المطابقة لا تكون إلا بالجمع بين ضدين، والمقابلة تكون غالباً بجمع بين أربعة

(1) خزنة الأدب: ابن حجة، 130.

(2) نفسه، 130.

(3) الشعر والشعراء: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، 284/1.

(4) العمدة: ابن رشيق، 20/2.

(5) خزنة الأدب: ابن حجة، 129/1.

أضداد: ضدان في صدر الكلام، وضدان في عجزه، وتبلغ إلى الجمع بين عشرة أضداد: خمسة في الصدر وخمسة في العجز. والثاني أن المطابقة لا تكون إلا بالأضداد، والمقابلة بالأضداد وغير الأضداد، ولكن بالأضداد أعلى رتبة وأعظم موقعا⁽¹⁾.

4) التصريح

قد تنتظر في القصيدة فترى أن البيت الأول منها عروضاً لم يذكر لك نوعها بين أعاريض البحر الذي منه هذه القصيدة، فيشتبه عليك الأمر وتحار في تخريج هذا البيت على وزن معروف، ولكن اعلم أن هذه الشبهة العارضة لا تلبث أن تزول، إذا نظرت إلى البيت الثاني أو غيره؛ فإنك تجد العروض قد جرت على نحو معروف لها بين أعاريض هذا البحر، فأما ما كان في

البيت الأول فذلك راجع إلى التصريح وهو: إجراء العروض على حكم الضرب بمخالفتها لما تستحقه بزيادة أو نقص⁽²⁾. وإنما فعلوا ذلك في مفتتح القصائد ليحسُن التناسق؛ فالمخالفة بالزيادة كقول امرئ القيس:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ... وَرَبِعِ خَلْتِ آيَاتُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ

فالعروض هنا هي كلمة: وعرّفان، على وزن مفاعيلن، وقد عرفت أنها لا تجيء في عروض الطويل إلا مقبوضة، فهي إنما قُبلت هنا من غير قبض ليحصل التشاكل بينها وبين الضرب، وهو: أزمان، على وزن مفاعيلن⁽³⁾.

5) القوافي

إذا نظرنا إليها نظرة عامة نراه التزاماً شديداً لم تشترطه لغة غير العربية، فأكثر اللغات يكفي فيها شرط الوزن مع خلاف بين اللغات واللغة العربية فيما يراد بهذا الشرط أيضاً. ولكننا ننظر إلى العربية في سابق عهودها؛ فنجدها قد نهضت بجميع أغراض القول مع اشتراط الوزن والقافية، وكان أكثر كلام العرب شعراً، ولم يعرف أن أحداً منهم شكاً من ذلك أو تبرّم به أو حاول الخروج عليه لا في جاهلية ولا إسلام حتى كان العصر العباسي.

(1) خزانة الأدب: ابن حجة، 130.

(2) أهدى سبيل إلى علمي الخليل: الدكتور محمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1423هـ/

2002م، 83-84.

(3) نفسه، 84.

فإذا كان بعض الشعراء في العصر العباسي قد تبرم من هذين القيدتين فليس العيب عيب اللغة، ولكنه عيب من يحاول ما لا يستطيع، وهو عيب من لا يستكمل الوسائل ثم يريد الطفور إلى الغايات وما كان لنا أن نتابع هؤلاء الباغين على العربية الذين يريدون أن يتحيفوا جمالها من أطرافه فننادي معهم بطرح هذه القيود؛ فإنها ليست كما ظنوا قيود منع وإرهاق ولكنها حُجْرُ زينة، ومعاهد رشاقة، ونظام كأنه نظام فريد لا يحسن إلا إذا روعي فيه التناسق والتناظر⁽¹⁾.

والشعر بريء من التنافر والإغراب. مع حذف الفضول. والقصد في المعنى وحسن التناسق بين الجمل وبين المعاني، حتى بدا محكمًا متقنا ملحوم الجوانب قد عمل فيه العقل والذوق بجانب العاطفة⁽²⁾.

ب) أثر التناسق اللفظي على صياغة الكلمة والجمل

التناسق اللفظي قد يكون له تأثيره على ضبط الكلمة وإعرابها وبنيتها:

ودليل ذلك قوله عند قول أبي تمام:

بِمُخْتَلِلٍ سَاجٍ مِنَ الطَّرْفِ أَحْوَرٍ... وَمُقْتَبَلٍ صَافٍ مِنَ الثَّغْرِ أَشْنَبٍ

(يُخْتَارُ فَتْحُ البَاءِ مِنْ (بِمُخْتَلِلٍ)؛ لِيَكُونَ مَوَازِيًا لِفَتْحِهَا فِي (مُقْتَبَلٍ)).

- وقال عند قول أبي تمام:

جَدِيرٌ بَأَن يَسْتَحِيَّ اللَّهَ بَادِيًا... بِهِ ثُمَّ يَسْتَحِيَّ النَّدَى وَيُرَاقِبُهُ

ورفعه (يستحيي) أوكد لرفع (يراقبه)؛ لأن المرفوع يكون تابعا لمثله.

وتأثير التناسق اللفظي على بنية الكلمة أمر التفتت إليه كثير من علماء اللغة، قال

الثعالبي: (فصل في الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة: العرب تفعل ذلك)⁽³⁾.

فتقول: هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ. والخرب نعت الحُجْر لا نعت الضبِّ، ولكن الجوار عمل

عليه كما قال امرؤ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِهٍ... كَبِيرٌ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزَمَّلٍ

(1) أهدى سبيل إلى علمي الخليل: محمود مصطفى، 116.

(2) الأسلوب: أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 12، 2003، 170.

(3) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة ماجستير (كلية دار العلوم) جامعة القاهرة، بإشراف: د محمد جمال صقر، 2012م، 164.

فالمُزَمَّل: نعت الشيخ لا نعت البجاد وحقه الرفع ولكن خفضه للجوار، وفي القرآن: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس: 71]، لا يقال: أجمعت الشركاء وإنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري وإنما قال ذلك للمجاورة. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (ارجعن مآزورات غير مآجورات) وأصلها موزورات من الوزر، ولكن أجزاها مجرى المآجورات للمجاورة بينهما، وكقوله: بالغدايا والعشايا ولا يقال: الغدايا إذا أفردت عن العشايا لأنها الغدوات والعاممة تقول: جاء البرد والأكسية والأكسية لا تجيء؛ ولكن للجوار حق في الكلام⁽¹⁾.

ومن إشارات النحاة أن الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمه مقدرة عليها ويجزم بحذفها. والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة "ومن الجائز حذفها لغير جازم، قصدا للتخفيف، أو مراعاة الفواصل، ونحوها، تبعا لبعض القبائل العربية، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم⁽²⁾.

فالعرب تُثني الشيء وتجمعه لأنها تضيف إليه ما يقرب منه، لأجل التناسق في العبارة.

النوع الثاني: التناسق النحوي (التركيب)

وضعت اللغة لتدل على ما في النفس من مكنونات وخواطر، وحتى يفهم السامع تمام ما يريده المتكلم، ويتأتى ذلك عن طريق تصريحه بإرادة معنى محدد، أو استعمال الألفاظ ذات المعاني الظاهرة في الوضع. واشتراك الألفاظ في المعاني مما يخل بأصل المقصود؛ (الإفهام)، فالمعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية في اللغة العربية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبني الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد، فأى المعاني هو مقصود للمتكلم؟.

يتوقف تحديد المعنى المراد على طبيعة السياق وقرائن الأحوال المحيطة به، فإذا تحقق المعنى بقريئة ما، أصبح نصاً في معنى واحد بعينه لا يدل على غيره، فالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء، هي التي تخلص الخطاب أو النص من فوضى المفاهيم وتعدر استخلاص المعنى، إلى معنى خاص هو مراد المتكلم بعينه.

(1) فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، تج: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ/2002م، 326.

(2) النحو الوفي: عباس حسن، دار المعارف، ط15، (ب س)، 186 / 1

المبحث الثاني: مظاهر التناسق اللغوي في اللغة العربية

يتمثل التناسق النحوي في ثلاثة مظاهر: هما: (النظم)، و(الإسناد)، و(المطابقة)، وسأعرض لهم ذكراً دورهم في الانسجام والتناسق بين أجزاء الجملة في اللغة العربية.

❖ أولاً: النظم

لاحظ النحويون عمق النظام اللغوي ودقته، وعبروا عنه بأساليب مختلفة، وعبارات متعددة، ومصطلحات مختلفة. وقد ارتبط مصطلح (النظم)، بالجرجاني، لأنه توسع فيه وبين مرتكزاته وأبعاده، حتى ارتقى عند العلماء المحدثين إلى مستوى النظرية، فما مفهوم نظرية النظم؟، وما هي أصولها وأبعاده المعرفية؟، وما علاقة النظرية بالقرائن؟ وما القيمة العلمية لنظرية النظم؟، وما أسس القرينة في نظرية النظم؟.

أ) مفهوم نظرية النظم

تعد نظرية النظم من أبرز وجوه الإعجاز عند العلماء، وقد أعادت هذه النظرية الحياة من جديد إلى التفكير البلاغي "بمقابلته بين بلاغة العبارة، وبلاغة النظم، وكان سبباً في ظهور طريقتين في البحث البلاغي، طريقة تتمثل في تفكيك النص لعزل الأساليب التي تعد وحدها حاملة للبلاغة، وطريقة تعمد إلى وحدة النص، والالتحام الموجود بين أجزائه"⁽¹⁾.

ويعد الجرجاني صاحب نظرية النظم "أول عالم أخرج النحو من نطاق شكليته وجفافه، وسما به فوق الخلافات والتأويلات حول البناء والإعراب بإخضاعه النحو لفكرة النظم"⁽²⁾.

فليست العمدة في قواعد النحو وحدها، ولكن فيما تؤديه هذه القواعد والأصول، وقد يكون أحدنا لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو ولكنه يعرف الفرق بينها، ويحس بمعانيها حين يسمعها"⁽³⁾، وقد أوضح الجرجاني هذا المسألة فقال: "لو كان (النظم) يكون معاني النحو، لكانَ البدويُّ الذي لم يسمعَ بالنحوِ قطُّ، ولم يَعْرِفِ المبتدأَ والخبرَ شيئاً

(1) نظرية النظم: الضامن، 3.

(2) نفسه، 37.

(3) نفسه، 50.

مما يذكرونه، لا يتأتى له نظمٌ كلامٍ. وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظمٍ لا يحسنه المتقدم في علم النحو" (1). إنما يقول ذلك على سليفته.

*النظم في اللغة

(نَظَمَ) النُّونُ وَالظَّاءُ وَالْمِيمُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَأْلِيفِ شَيْءٍ وَتَأْلِيفِهِ، وَنَظَمْتُ الْخَرَزَ نَظْمًا، وَنَظَمْتُ الشَّعْرَ وَغَيْرَهُ. وَالنَّظَامُ: الْخَيْطُ يَجْمَعُ الْخَرَزَ" (2).

والنظم كما ورد في اللسان: "التأليف، نظمه ينظمه نظماً ونظاماً ونظمه فانتظم وتنظم. ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك، والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر ونظمته، وكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض، فقد نظمته" (3). و"تناظمت الأشياء تضامت وتلاصقت، (النظم) المنظوم، ويُقال نظم القرآن؛ عبارته التي تشتمل عليها المصاحف صيغة ولغة...، (النظيم) المنظوم ومن كل شيء ما تناسقت أجزاءه على نسق واحد (جمع) نظم" (4).

فكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته، ومن المجاز نظم الكلام، يقال نظم القرآن، صيغة ولغة، تناسقت أجزاءه على نسق واحد، فالمعنى اللغوي المشترك، هو ضم الشيء إلى الشيء وتنسيقه على نسق واحد.

*في الاصطلاح

نأخذ المعنى الاصطلاح لنظرية النظم من صاحبها، فهو الأدرى بدقائقها وجوانبها والمراد منها، وقد أتى تعريفه لها بعبارات يُعرّف بها معنى النظم حيناً، وما يدخل في هذا المعنى حيناً آخر، أو نفي ما يتوهم من معنى النظم أحياناً أخرى.

فيقول: "النظم هو توخي معاني الإعراب" (5). وقريباً من قوله هو: "توخي معاني النحو، وهو معدن البلاغة" (6).

(1) دلائل الإعجاز: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي، تح: محمود محمد شاکر أبو فھر، مطبعة المدني بالقاهرة / دار المدني بجدة، ط3، 1413 هـ/1992 م، 418/1.

(2) مقاييس اللغة: ابن فارس، 443/5.

(3) ينظر: لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفي الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ، مادة: (ن ظ م)، 578/12.

(4) المعجم الوسيط، 933/2.

(5) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 55/1.

(6) نفسه، 81/1.

ويكشف عن معنى النظم - عنده - بقوله: "أَنْ لَا نَظَّمَ فِي الْكَلِمِ وَلَا تَرْتِيبَ، حَتَّى يُعَلَّقَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَيَبْنِي بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَتُجْعَلُ هَذِهِ بِسَبَبِ مَنْ تَك. هَذَا مَا لَا يَجْهَلُهُ عَاقِلٌ وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ"⁽¹⁾. وذلك بـ "أَنْ تَعْمَدَ إِلَى اسْمٍ فَتَجْعَلَهُ فَاعِلًا لِفِعْلٍ أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ تَعْمَدَ إِلَى اسْمَيْنِ فَتَجْعَلَ أَحَدَهُمَا خَبْرًا عَنِ الْآخَرِ أَوْ تُتْبِعَ الْاسْمَ اسْمًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّانِي صِفَةً لِلأَوَّلِ، أَوْ تَأْكِيدَ لَهُ، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ... وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ"⁽²⁾.

ولرفع الوهم عن ربط النظرية بالمعنى اللغوي قال: "وليسَ هو -النَّظْم- الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"⁽³⁾، بل هو نظم على طريقة إبداعية رصينة، يتضمن صحة التركيب، وجزالة الألفاظ.

فالنظم عند الجرجاني؛ توخٍ لمعاني الإعراب المستفادة من التركيب الجملي، وذلك بتعليق الكَلِمِ بعضها ببعض، وبناء بعضها على بعض، مراعيًا العلاقة بين أفراد الجملة والترابط بين أجزائها. ويظهر من النصوص السابقة أن الجرجاني يميز بين: القواعد النحوية ومعاني النحو، فالقواعد النحوية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقواعد التركيب وبأنماط البناء النحوي المجرد (القوانين والأصول)، أما معاني النحو فهي التي ترتبط بالمعنى وبنظامه وبتشكله على وفق سنن العربية وقواعدها.

ب) الأصول المعرفية لنظرية النظم

لم تكن نظرية النظم التي أرسى قواعدها عبد القاهر الجرجاني وليدة اللحظة، والمصادفة، بل كانت نتيجة جهود فكرية متواصلة، شارك فيها الباحثون في مجال الفكر والمعرفة في العصور التي سبقته، وكان له فضل الترتيب والإخراج لها في ثوب نظرية متكاملة، ويصرح محمد مندور بأن الجرجاني: "قد استمد نظرية النظم من الجاحظ في خطوطها العريضة"⁽⁴⁾، ويضيف قائلاً: "أبرز شيء في هاته النظرية هو: ما "اهتدى إليه عبد القاهر في نطاق تلك النظرية العامة؛ الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى، فقد انتقل

(1) دلائل الإعجاز: الجرجاني ، 55/1.

(2) نفسه، 55/1.

(3) نفسه، 49/1.

(4) في الميزان الجديد: محمد مندور، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2004م، 428.

من تفاوت الدلالات إلى مرحلة لم ينتبه إليها أحد قبله من النقاد؛ وقد أسعفته نظرية الجاحظ في (المعاني المطروحة) على ذلك⁽¹⁾.

ولعل أقرب الكتب التي فتحت المجال لعبد القاهر في النظم؛ كتاب (إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه) للواسطي (ت:307هـ)* "وعنوان الكتاب موح بأن الواسطي كان يقول بالإعجاز البياني الأدبي رافضاً ما عداه، ويؤيد هذا المحمل أن عبد القاهر الجرجاني شرح كتاب الواسطي شرحين، وهذا يدل على أن عبد القاهر كان معجباً بأراء الواسطي، وأنه ربما انتفع بها في وضع كتابه (دلائل الإعجاز) فهما إذن متفقان مذهباً"⁽²⁾.

ويشير العنوان إلى أن موضوع الكتاب هو خصائص النظم القرآني التي تظهر جانب الإعجاز فيه، كما أن عبد القاهر الجرجاني قد شرح هذا الكتاب شرحين؛ فلولا أن الشيخ وجد في الكتاب ما يوافقه ما شرحه مرتين.

ويتقارب فكر القاضي عبد الجبار (ت:415هـ)* في حديثه عن مفهوم الضم مع فكر الجرجاني تقارباً كبيراً، ويؤكد محمد شاكر - مُحقق كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني- على وجود علاقة وثيقة: "بين كلام عبد القاهر، وكلام القاضي عبد الجبار، ذلك أن عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد الذي أسسه، كان كل همه أن ينقض كلام القاضي في (الفصاحة)، وأن يكشف عن فساد أقواله في مسألة (اللفظ)، بالمعنى المؤقت المحدد في كلامه في كتابه "المغني"، دون المعنى المطلق لِلْفَظِّ من حيث هو لفظٌ ونطقٌ لسانٍ"⁽³⁾. وكثير من الأقوال التي "لم يصرح بنسبتها إلى أحد، هي أقوال القاضي عبد الجبار في كتابه المغني بنصها ولفظها، فهو يقول: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد

(1) في الميزان الجديد: محمد مندور، 428.

* الواسطي (ت:307 هـ = 919 م) محمد بن زيد بن علي بن الحسين الواسطي، أبو عبد الله: من كبار علماء الكلام. معتزلي. أصله من واسط. سكن بغداد وتوفي بها. من كتبه (إعجاز القرآن) و(الإمامة) و(الزمّام) في علوم القرآن، و(الرد على قسطا بن لوقا). الأعلام: الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15، أيار مايو 2002م، 132/6.

(2) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: المطعني عبد العظيم إبراهيم محمد، مكتبة وهبة، ط1، 1413هـ/1992م، 138/1.

* قاضي الفُضاة (ت:415هـ = 1025م) عبد الجبار بن أحمد الهمداني، أبو الحسين. كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولي القضاء بالرّي، ومات فيها. له تصانيف كثيرة، منها: (تنزيه القرآن) و(الأمالي) و(المجموع في المحيط بالتكليف) و(شرح الأصول الخمسة) و(المغني في أبواب التوحيد والعدل) و(تنبيه دلائل النبوة) و(متشابه القرآن). وللدكتور عبد الكريم عثمان: (قاضي القضاة عبد الجبار). الأعلام: الزركلي، 273/3-274.

(3) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 5/1.

الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد مع الضم أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع⁽¹⁾، ثم يقول بعد ذلك: "إن المعاني لا يقع فيها تزايد، وإنه فيجب أن يكون التزايد عنه الألفاظ كما ذكرناه..."⁽²⁾، و"هذان القولان هما اللذان يدور كتاب دلائل الإعجاز على ردهما وإبطال معناهما. هذا فضلاً عن أقوالٍ أخرى ذكرها عبد القاهر، ووجدتها ماثلة بنصها"⁽³⁾.

يتضح أن الجرجاني اعتمد على جملة مصادر، أخذ منها مادته لإرساء قواعد نظريته وتمثل هذه المصادر في: أقوال من سبقه من اللغويين، وكذا مفاهيم النحو التي أخذ منها فكرة النظم، واللغة التي اعتمد عليها في كلامه، ومملكة نقدية ذواقة، وذكاء شخصي مكناه من ناحية الدلالات الفنية، واندماؤه إلى المذهب الأشعري، مكنه من الانتفاع من فكرة (الكلام النفسي) في صياغة نظرية النظم.

ج) أسس نظرية النظم

إذا وصف النظم بأنه نظرية، فلا بد للنظرية من أسس تتأسس عليها، فما هي أسس نظرية النظم؟ من أسسها:

الأول: مراعاة التركيب النحوي

يقول الجرجاني: "اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"⁽⁴⁾.

فأساس الكلام تطبيق القواعد النحوية، في كل جزء من أجزاء الكلام، والنظر في موقع المفردات في الجملة وعلاقتها بعضها ببعض، ورتبة العناصر النحوية، والمعاني الوظيفية.

(1) المغنى في أبواب التوحيد والعدل: القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، تح: أمين الخولى، دار الكتب، القاهرة، 1960م، 199/16.

(2) نفسه، 200/16.

(3) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 4/1.

(4) نفسه، 81/1.

الثاني: توحي معاني النحو

يؤكد الجرجاني على معاني النحو في أكثر من موضع في أثناء حديثه عن نظرية النظم، فقد أعاد هذه اللفظة بعينها حوالي: (22) مرة. فالألفاظ لا تخرج عن صورها الصوتية إلا إن ربطها الذهن بما حولها من الدلالات، والنظم الذي يؤثره الناطق أو الكاتب هو الذي يمنح الدلالات معانيها.

يقول الجرجاني: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"⁽¹⁾. وأساس الكلام تطبيق القواعد النحوية، في كل جزء من أجزاء التركيب، وتتبع مواقع المفردات في الجملة وعلاقتها بعضها ببعض، ورتبة العناصر النحوية، والمعاني الوظيفية.

الثالث: التعليق

والمقصود به ربط الكلام بعضه ببعض ربطا يتماشى مع قواعد اللغة، ودراسة المعاني وفق هذه العلاقات، وقبل كل شيء ضم كلمة إلى كلمة أخرى على وجه يفيد الحكم بإحدهما على الأخرى، وهذا الحكم هو ما عني به الجرجاني: (التعلق بين الكلم)، فصرح: "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يتعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"⁽²⁾. و"معلوم أن النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث، اسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة"⁽³⁾.

فنظرية النظم أكدت أهمية تعلق الأجزاء بعضها ببعض، وأخذ الخطاب دفعة واحدة. وفي التماسك السياقي ينظر الجرجاني إلى التعليق والبناء، وهو شرط من شروط البلاغة، ويفصل الجرجاني مفهوم التعليق قائلا: "فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وان الفضيلة

(1) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 81/1.

(2) نفسه، 55/1.

(3) نفسه، 4/1.

وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ" (1).

فالمتكلم في أثناء حديثه يقوم بتنظيم كلامه بكيفية خاصة، على منوال معين، ترتبط فيه الكلمات، بعلاقات صوتية وصرفية معينة، كي يتسنى للمتكلم التعبير عن غرضه، ويُمكن سامعيه من فهمه معتمداً على القرائن التي تعين على الإفصاح عن المقصود، وهذه القرائن يدركها المتكلم سليقةً دون شعور منه، فيستعين بها في فهمه، وإفهامه جمل اللغة.

ويمثل التعليل الجانب الدلالي من الكلمات في السياق (2)، ولعل أحسن تعريف للتعليل يظهر في المدونة النحوية عند الاسترابادي إذ يقول: "التعليل مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بزواج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج؛ فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنى وتقديراً، لأن معنى، علمت لزيد قائم، علمت قيام زيد، كان كذا، ومن ثمة جاز عطف الجزأين المنصوبين، على الجملة الملغى عنها" (3).

ويرى "تمام حسان: "أن فكرة التعليل قد ظهرت مع عبد القاهر الجرجاني، حيث كان حريصاً على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة، لا دور المتلقي في فهمها، فهو يتناول النظم من حيث هو صادر عن المتكلم، ولهذا فقد جعل نقطة الانطلاق في دراسة بناء الجملة، المعنى لا المبنى، وهو ينصُّ على ذلك صراحة بقوله: "وشبيه بهذا التوهم فهم أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتيب الألفاظ في سمعه، ظن عند ذلك أن المعاني تتبع للألفاظ، وأن الترتيب فيها مكتسب من الألفاظ، ومن ترتيبها في نطق المتكلم، وهذا ظن فاسد ممن يظنه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع" (4). وعليه فإنَّ "التعليل يحدد - بواسطة القرائن - معاني الأبواب في السياق،

(1) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 46/1.

(2) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: نحلة، 75.

(3) اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية): عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت،

1986م، 55.

(4) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان، ط1،

1997م، 58.

ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية"⁽¹⁾.

ولقد سبق عبد القاهر الجرجاني الباحثين لهذه النظرية، فقد انطلق من المعنى للوصول إلى المبنى، مستعينا ومنطلقا من قضية الإعجاز، خلال فكرة الكلام النفسي*، وقد وجه دراسته الوجهة الصحيحة التي خرج منها بنظرية التعليق؛ فجعل ذلك عبد القاهر يولي المتكلم عنايته فقال: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله..."⁽²⁾.

الرابع: القرينة اللغوية

للغة العربية نظام في تأليف الجملة، وهذا النظام يلتزم مراعاة العلاقات المعنوية بين الكلمات، فهو أمر معروف بين أبناء اللغة الواحدة، فإذا تجاوز الفرد النظام أو اخترقه صارت جملة ألفاظا مرصوفة لا تعبر عن أي فكرة.

وللنحاة الفضل الكبير، في دراسة الكلام وتحليله، والوقوف على الجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، ولعل سيبويه كان من أقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في أبواب كتابه، ولكنه والنحاة بعده لم يسموا هذه البحوث نظاما، وإنما هي قواعد تسير عليها العرب في كلامها، أو إنشائها.

علاقة نظرية النظم بالقرينة اللغوية

مفومات نظرية النظم؛ البحث في العلاقات التجاورية(القرائن)، أو المتباعدة للكلمات عن طريق الروابط النحوية، مع التركيز على العلاقات التركيبية، وبهذا يحصل اندماج بين الشكل المادي للصياغة، والجانب العقلي للمعنى، عن طريق الاستعانة بضوابط النحو مع تحويله إلى إمكانات إبداعية، بالنظر في الصور النحوية الظاهرة، ومسبباتها الوظيفية"⁽³⁾.

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 189.

* للأطلاع على معنى فكرة (الكلام النفسي) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام: التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، دار المعارف النعمانية باكستان، ط1، 1401هـ/1981م، 100/2.

(2) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 55.

(3) ينظر: قضايا الحدأة عند عبد القاهر الجرجاني: محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 1995م، 62.

فالجرجاني رَصَدَ إمكانات تكوين الجملة المقبولة نحوياً، المعتمدة على مجموعة المعاني المفادة من التركيب النحوي؛ كالإنشاء، والنفي، والإثبات، والأمر، والنهي، والاستفهام...، مع مجموعة من المعاني التي تتصل ببعض الأبواب النحوية، أو المعاني الوظيفية للمفردات في داخل الجملة كمعنى الفاعلية والمفعولية، والحالية، زيادة على مجموعة العلاقات (القرائن) التي تربط بين المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كقرينة الإسناد، أو التخصيص، أو النسبة، والتبعية.

فالنظم أساسه وصف العناصر اللغوية أولاً، ومن ثم تحديد العوامل التي تؤثر فيها اعتماداً على نظرية العامل التي بنيت النحو العربي على أساسها.

وينحو تمام حسان المنحى نفسه فيشير إلى أن (النظم = التعليق)، و(التعليق = العلاقات السياقية أو القرائن)، فيطلق على التعليق قرينة، ويرى أن قرينة التعليق من حيث إمكانية الكشف عنها هي أصعب القرائن، لأنها قرينة معنوية خالصة، تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان(1)؛ ويرى: "أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي... وهي أم القرائن النحوية جميعاً"(2).

اتسمت دراسة الجرجاني بالدقة العلمية في الوصف، واستخدام أسلوب التحليل اللغوي الحديث لتحديد المعنى النحوي، بتمييزه بين المعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي. وتقسيم المعنى النحوي العام إلى ثلاثة أقسام:

- المعنى النحوي العام (معاني أساليب الجمل).
- المعنى النحوي الخاص (معاني الأبواب المفردة).
- معنى العلاقات السياقية (القرائن المعنوية) وهو المعنى الذي يتم بواسطة التشابك بين المعنيين الأوليين"(3).

د) دور نظرية النظم في التناسق اللغوي

إذا كان معظم الدارسين - كما يرى تمام- قَصَرُوا إيضاح المعنى النحوي على العلامات الإعرابية فقط، فإنه ومن تابعه قد وزَّعوا تلك المسؤولية على عدَّة قرائن، ومن

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ/2006م، 182.

(2) نفسه، 182.

(3) نفسه، 189.

ضمنها قرينة الإعراب، وعدّها إحدى القرائن التي تبين المعنى النحوي، وأنّ المسئول عن توضيح المعنى وكشف المعنى الوظيفي للتركيب (عملية التعلّيق) إلى جانب مجموعة من القرائن الأخرى التي تتضافر لأداء هذا الدور، ولذلك فهو يرى: أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تساعد على تعيين المعنى، مشيراً إلى أنّه لا قيمة لها بدون النظر إليها في إطار ما أسماه بـ(تضافر القرائن) وينطبق على كل قرينة أخرى بمفردها(1).

أقام تمام حسان منهجه على فكرة التعلّيق أو العلاقات السياقية وهي الفكرة المركزية في النحو العربي، وقد استلهمها من الجرجاني، على الرغم من أنّ هذه الفكرة قد عالجها علماء اللغة قديماً من خلال إدراكهم أثر السياق في فهم الحدث اللغوي. واستطاع تمام حسان بذكائه اللغوي "أن يربط بين (نظرية السياق) عند(فيرث) والتعلّيق النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، فيما يسمى بسياق(الحال)، والسياق اللغوي(المقال)، وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبناه، وبنى عليه فكرة القرائن بعد قراءته لآثار عبد القاهر الجرجاني وفكرة التعلّيق النحوي عنده، وجعلها محور كتبه ومقالاته ودراساته اللغوية، محاولاً - بناء عليها- تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية لتوضح المبنى النحوي"(2)، وذكر أنّ: "فهم التعلّيق على وجهه، كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأنّ التعلّيق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"(3).

وفي توضيحه لمفهوم التعلّيق عند الجرجاني يقول تمام حسان: "وقد قصد به - في زعمي؛ إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"(4)، ويحدّد (التعلّيق) بواسطة القرائن، معاني الأبواب في السياق، ويفسر

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 189.

(2) نظرية القرائن في التحليل اللغوي: سندی خال بن عبد الكريم، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب، ع: (2).

2007م، 6.

(3) اللغة العربية: تمام حسان، 189.

(4) نفسه، 188.

العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"⁽¹⁾.

وبما أنّ تمام حسان أقام نظريته على التعليق فإنه يرى أنّها: "أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية"⁽²⁾، وأنها من أصعب القرائن من حيث إمكان الكشف عنها؛ لأنها تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان، وهي أم القرائن النحوية، وأنّ الكشف عنها هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، ووصل إلى نتيجة مؤداها أنّ الناس ما داموا يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً فإنه من الصعب عليهم أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية.

وليست غاية النحو معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، والمتتبع لغاية النحو عند القدماء يطلقون النحو على ما يرادف علم العربية⁽³⁾، يقول ابن جني في (باب القول على النحو): "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه"⁽⁴⁾، فالنحو ومنه الصرف، يرشدنا إلى بناء الكلمات وتصريفها، وبيان علاقاتها معاً في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك على تكوين التراكيب الصحيحة، والفقر المترابطة الأجزاء.

فدراسة العبارة، والتراكيب النحوية بما تضمنتها من علاقات ودلالات كانت غاية النحو عند القدماء، وكان الجرجاني من أعمقهم نظراً، فبنى نظريته على قواعد النحو وقوانينه لا على إعرابه، وكان يعني بقواعد النحو وقوانينه؛ اختيار المفردات في الجملة وضم بعضها إلى بعض، وتعليق المفردات بعلاقات خاصة.

❖ ثانياً: الإسناد

تتألف الجملة العربية من ركنين أساسيين هما: المُسند والمُسند إليه، فالمُسند هو المتحدث به (الفعل أو الخبر) ويكون فعلاً أو اسماً والمُسند والمُسند إليه، هو المتحدث عنه (الفاعل أو المبتدأ)، ولا يكون إلا اسماً يقول ابن يعيش: "والكلام هو المركب من كلمتين

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 189.

(2) نفسه، 182.

(3) ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: فؤاد علي منصور،

دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، 349/2.

(4) الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (ب س)، 35/1.

أسندت إحداهما إلى الأخرى وهذا لا يأتي إلا في اسمين أو فعل واسم ويسمى الجملة⁽¹⁾.
والمُسند والمُسند إليه في رأي النحاة هما: عماد الجملة ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح
(العُمدة)، لعدم الاستغناء عنهما، وما عداهما (فَصْلة) يستقل الكلام دونها.

أما الإسناد فهو العلاقة النحوية الرابطة بينهما، وهو بدوره يمثل البناء النحوي للجملة،
والتي تتكون من ركنين هما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة
الفعلية، يقول سيبويه: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا،
فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك"⁽²⁾.

ومن ضمن أهم العلاقات بين المُسند والمُسند إليه المطابقة وتمثل في الجنس من تذكير
وتأنيث وفي العدد من إفراد وتثنية وجمع، وفي التعريف والتكثير، هذا في المبتدأ والخبر،
أما المطابقة بين الفعل والفاعل فتتمثل في الجنس والعدد لا غير.

وللمطابقة أهمية كبيرة في النظام النحوي للجملة العربية لأنها تحقق الانسجام والترابط
بين عناصرها، كما أنها توثق الصلة بين أجزائها، ومن دونها تتفكك العلاقة بين هذه
المكونات ويضطرب المعنى.

وعلى الرغم من هذه الأهمية لم تلق المطابقة من النحاة القدامى ما لقيه الإعراب من
عناية فاقت كل اعتبار، ولدراسة هذه الظاهرة لا بد من تحديد ماهيتها من الناحية اللغوية
والاصطلاحية، لذلك ارتأيت أن يكون مدخل هذه الدراسة في التعريف بماهية الإسناد
والمطابقة، بادئاً بمفهوم الإسناد لكونه الأصل، ومثنياً بالمطابقة لكونها فرعاً عنه فهي
تحكم العلاقة الترابطية بين المُسند والمُسند إليه.

أ- مفهوم الإسناد

لقد كان النحاة يلحظون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما
كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة، وهذا هو المعنى الذي
نلاحظه في إعراب قول الله تعالى: (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ) [البقرة: 269] حين نعرب

(1) شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،
1422هـ/2001م، 73/1.

(2) الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، 23/1.

(مَنْ) مفعولاً أولاً على رغم تأخرها⁽¹⁾، والحكمة مفعولاً ثانياً على رغم تقدمها، "ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد؛ إذ تقول: إن "من" هي الآخذ، و"الحكمة" هي المأخوذ"⁽²⁾.

1- التعريف بالإسناد

علاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل، ويصل المعرب إلى قراره؛ أن ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين"⁽³⁾.

أ) لغة

ورد في اللسان: "السند: ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، والجمع أسناد، لا يكسر على غير ذلك. وكل شيء أسندت إليه شيئاً، فهو مسند. وقد سند إلى الشيء يسند سنودا واستند وتساند وأسند وأسند غيره. ويقال: ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه أي أسندته إليه؛ قال أبو زيد:

سَانَدُوهُ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَرَوْهُ ... شَدَّ أَجْلَادَهُ عَلَى التَّسْنِيدِ *

وما يسند إليه يسمى مسندا ومسندا، وجمعه المساند. والسند ما قابلك من الجبل وعلما عن السفح. والسند: سنود القوم في الجبل. وفي حديث أحد: (رأيت النساء يسندن في الجبل)"⁽⁴⁾.

وجاء في المقاييس: "سَنَدَ السَّيْنُ وَالنُّونُ وَالذَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يُدَلُّ عَلَى انْضِمَامِ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ. يُقَالُ سَنَدْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَسْنَدْتُ سُنُودًا، وَاسْتَنَدْتُ اسْتِنَادًا. وَأَسْنَدْتُ غَيْرِي إِسْنَادًا. وَالسَّنَادُ: النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ، كَأَنَّهَا أُسْنِدَتْ مِنْ ظَهْرِهَا إِلَى شَيْءٍ قَوِيٍّ. وَالْمُسْنَدُ: الدَّهْرُ؛ لِأَنَّ

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص سورية، (دار اليمامة، دمشق بيروت)، (دار ابن كثير، دمشق بيروت)، ط4، 1415هـ، 1/ 419-420.

(2) اللغة العربية: تمام حسان، 194.

(3) اللغة العربية: تمام حسان، 191-192.

* نسبه إلى أبي زبيد الطائي في: جمهرة أشعار العرب: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح: علي محمد الجبدي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط)، 586.

(4) لسان العرب: ابن منظور، مادة (س ن د)، 3/ 220.

بَعْضُهُ مُتَضَامٌ. وَفُلَانٌ سَنَدٌ، أَيْ مُعْتَمَدٌ. وَالسَّنَدُ: مَا أَقْبَلَ عَلَيْكَ مِنَ الْجَبَلِ، وَذَلِكَ إِذَا عَلَا عَنِ السَّفْحِ. وَالْإِسْنَادُ فِي الْحَدِيثِ: أَنْ يُسْنَدَ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ" (1).

وفي المعجم الوسيط: (أسند) إِلَيْهِ سَنَدٌ وَفِي الْجَبَلِ سَنَدٌ وَفِي الْعَدُوِّ اشْتَدَّ وَجَدَ وَالشَّيْءُ سَنَدُهُ وَالْحَدِيثُ إِلَى قَائِلِهِ رَفَعَهُ إِلَيْهِ وَنَسَبَهُ وَإِلَيْهِ أَمْرُهُ وَكَلَهُ وَفِي الشَّعْرِ نَظَمَهُ ذَا سَنَادٍ.

(سانده) مساندة وسنادا عاونه وكانفه وأسنده وَيُقَالُ سَوْنَدُ الْمَرِيضِ وَكَفَاهُ وَالشَّاعِرُ شَعْرُهُ وَفِيهِ أَسْنَدٌ. (سَنَدٌ) لَبَسَ السَّنَدَ وَالشَّيْءُ سَنَدٌ. (اسْتَنَدَ) إِلَيْهِ سَنَدٌ. وَ(تَسَانَدَ) إِلَيْهِ اسْتَنَدَ الْقَوْمُ أَوْ الْجَيْشُ خَرَجُوا عَلَى رَايَاتٍ شَتَّى كُلُّ بَنِي أَبِي عَلَى رَايَةٍ وَيُقَالُ خَرَجُوا مَتَسَانِدِينَ (2).

فالإسناد في اللغة: عبارة عن إضافة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه على سبيل الحقيقة أو المجاز، يكون في الأشياء الحسية كما يكون في الأشياء المعنوية.

ب) اصطلاحا

الإسناد: في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه (3).

ومثله قول صاحب معجم مقاليد العلوم الإسناد: نِسْبَةٌ أَحَدِ الْجَزَائِنِ إِلَى الْآخَرِ لِيُفِيدَ الْمُخَاطَبَ فَايِدَةً يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهَا (4).

وهو كما قال في التسهيل: "تعلق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب" (5).

فشمل بقوله الإسناد في الجملة الاسمية (تعلق خبر بمخبر عنه)، والإسناد في الجملة الفعلية (تعلق طلب بمطلوب).

والشغل، والتفريغ، والبناء، والإسناد: أَلْفَاظٌ مِتْرَادِفَةٌ، وَرَدَّتْ مِبْتَوْتَةً فِي كِتَابِ سَبِيوِيَه قَال: " أَلْفَاعِلٌ مَا اشْتغَلَ بِهِ أَلْفَعْلٌ " (6)، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " فَرَّغَ لَهُ، وَفِي آخَرَ: بَنَى لَهُ،

(1) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، 105/3.

(2) المعجم الوسيط، 454 / 1.

(3) التعريفات: الشريف الجرجاني، 23.

(4) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1424هـ/ 2004م، 80.

(5) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجوزي شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ/ 2004م، 148/1.

(6) ينظر: الكتاب، سبيويه، 80/1.

وأُسند لهُ، والإِسناد يَقَع على الإِسْتِفْهَام وَالْأَمْر وَغَيْرَهُمَا، وَلَيْسَ الإِخْبَار كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَخْصُوصٌ بِمَا صَحَّ أَنْ يُقَابَلَ التَّصَدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ، فَكُلُّ إِخْبَارٍ إِسْنَادٌ، وَلَا غَيْرَ.

وَإِنْ كَانَ مَرَجِعَ الْجَمِيعِ إِلَى الْخَبَرِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنْ مَعْنَى (قُمْ) أَطْلَبَ قِيَامَكَ، وَكَذَلِكَ الإِسْتِفْهَام وَالنَّهْيَ.

وَإِذَا أُطْلِقَ الإِسْنَادُ عَلَى الْحُكْمِ كَانَ الْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي، وَيُوصَفُ بِهِمَا الْأَلْفَاظُ تَبَعًا، وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى الضَّمِّ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

وَاعْتِبَارَاتُ الإِسْنَادِ تَجْرِي فِي كَلَامٍ مَعْنِيهِ عَلَى سِوَاءٍ؛ وَأَمَّا اعْتِبَارَاتُ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَأَيُّمَا جَرِيَانَهَا فِي الْأَلْفَاظِ (1).

وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّ الإِسْنَادَ: هُوَ ضَمُّ كَلِمَةٍ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا أَوْ أَكْثَرَ إِلَى أُخْرَى مِثْلَهَا أَوْ أَكْثَرَ يُفِيدُ السَّمْعَ فَائِدَةً تَامَّةً، وَالمَتَأَمَّلُ فِي تَعَارِيفِ النِّحَاةِ لِلإِسْنَادِ يَلْحَظُ ااهْتِمَامَهُم بِالْمَعْنَى المَتَمَثِّلِ فِي حُصُولِ الفَائِدَةِ مِنَ الكَلَامِ وَحَسَنِ السُّكُوتِ لَدَى المَتَكَلِّمِ سَكُوتًا تَتِمُّ مَعَهُ الإِفَادَةُ المَرْجُوءَةُ مِنَ الخُطَابِ.

2- فائدة الإسناد في الجملة

نَحِيلُ فِي ذَلِكَ عَلَى عِبْقَرِي المَعَانِي عَبْدِ القَاهِرِ الجِرْجَانِي (ت: 471هـ)، حَيْثُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (دَلَائِلُ الإِعْجَازِ): "وَلَيْتَ شِعْرِي، كَيْفَ يُتَصَوَّرُ وَقُوعُ قَصْدِ مَنْكَ إِلَى مَعْنَى كَلِمَةٍ مِنْ دُونِ أَنْ تَرِيدَ تَعْلِيْقَهَا بِمَعْنَى كَلِمَةٍ أُخْرَى؟ وَمَعْنَى "القَصْدِ إِلَى مَعَانِي الكَلِمِ"، أَنْ تُعَلِّمَ السَّمْعَ بِهَا شَيْئًا لَا يَعْلَمُهُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ، أَيُّهَا المَتَكَلِّمُ، لَسْتَ تَقْصُدُ أَنْ تُعَلِّمَ السَّمْعَ الكَلِمَ المَفْرَدَةَ الَّتِي تَكَلِّمُ بِهَا، فَلَا تَقُولُ: "خَرَجَ زَيْدٌ"، لِتُعَلِّمَهُ مَعْنَى "خَرَجَ" فِي اللُّغَةِ، وَمَعْنَى "زَيْدٌ". كَيْفَ؟ وَمُحَالٌّ أَنْ تُكَلِّمَهُ بِالْفَافِظِ لَا يَعْرِفُ هُوَ مَعَانِيَهَا كَمَا تَعْرِفُ. وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ الفِعْلُ وَحْدَهُ مِنْ دُونِ الأَسْمِ، وَلَا الأَسْمُ وَحْدَهُ مِنْ دُونِ اسْمِ آخَرَ أَوْ فِعْلٍ، كَلَامًا. وَكُنْتَ لَوْ قُلْتَ: "خَرَجَ"، وَلَمْ تَأْتِ بِاسْمٍ، وَلَا قَدَّرْتَ فِيهِ ضَمِيرَ الشَّيْءِ، أَوْ قُلْتَ: "زَيْدٌ"، وَلَمْ تَأْتِ بِفِعْلٍ وَلَا اسْمٍ آخَرَ وَلَمْ تُضْمِرْهُ فِي نَفْسِكَ، كَانَ ذَلِكَ وَصُوتًا تَصَوْتَهُ سِوَاءٍ، فَاعْرِفْهُ" (2).

(1) الكليات معجم في المصطلحات: الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريني، أبو البقاء الحنفي، تح: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ب ط)، 100.

(2) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 492/1.

ثم يردف قائلاً: "وذلك أنك إذا قلت: "ضرب زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ ضرباً شديداً تأديباً له"، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهومٍ، هو معنى واحد لا عدّة معانٍ، كما يتوهمه الناس. وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيدة أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيدة وجوه التعلُّق التي بين الفعل الذي هو ضرب، وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصولُ التعلُّق"(1).

فالكلمة مفردة لا تزيد على أن تفيد معنى معجمياً هو معلوم، والمخاطب يريد من الخطاب فائدة تفيدة حكماً أو خبراً، وإلا كان الحديث مجرد لغو، فإذا أضيفت الكلمة وأسندت إلى أختها تولد المعنى من ذلك الإسناد.

ومن خواص الاسم الإسناد إليه، وهو: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة؛ وذلك كما في: قمت، وأنا في قولك: أنا مؤمن"(2).

و"معنى الإسناد إلى الاسم هو: أن تنسب إليه ما، أي: حكماً يحصل به الفائدة التامة، وذلك الإسناد كما في نسبة القيام إلى تاء (قمت)، وكما في نسبة الإيمان إلى أنا في قولك: أنا مؤمن، واستفيد من هذين المثليين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ، ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو وصفاً، ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي، كما مر؛ واللفظي، في نحو: زيد: ثلاثي، وضرب: فعل ماض، ومن: حرف جر، إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكوماً باسميتهما.

قال في الكافية: وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حَكْمًا ... فَأَبْنِ أَوْ اعْرَبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا فعلى الحكاية تبقّيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء(3).

وإنما كان من خواص الاسم كونه مسنداً إليه، لأن المسند إليه مخبر عنه في الأصل أو في الحال، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه(1).

(1) دلائل الإعجاز: الجرجاني: 493/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط)، 46/1.

(3) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ/2000م، 33/1.

ب) مكونات الإسناد

1- أركان المركب الاسنادي (الجملة)

يمثل الإسناد العلاقة النحوية بين المُسند والمُسند إليه وهو بدوره يمثل البناء النحوي للجملة، والتي تتكون من ركنين نحويين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية. يقول سيبويه: "(باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُداً". (2)

فأركان المركب الاسنادي:

1- الإسنادُ: هو الحكمُ بشيءٍ، كالحكم بفلاح المؤمنين في قول الله تعالى: (قد افلح

المؤمنون) المؤمنون:01.

2- طرفا الإسناد:

أ) المسنّدُ ما حكمتَ به على شيءٍ (الفلاح).

ب) المسنّدُ إليه ما حكمتَ عليه بشيءٍ (المؤمنون).

فالمحكومُ به يُسمى "مُسنداً"، والمحكومُ عليه يُسمى "مُسنداً إليه".

والمركبُ الإسنادي (الجملة) ما تألفَ من مسندٍ ومُسندٍ إليه، نحو "الحلمُ زينٌ. يُفلحُ

المجتهدُ".

2- أنواع المسند إليه

المسندُ إليه هو: الفاعلُ، ونائبه، والمبتدأ، واسم الفعلِ الناقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ

عملَ ليس، واسمُ إن وأخواتها، واسمُ لا النافية للجنس.

- فالفاعلُ نحو قوله تعالى: (جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ) [الإسراء: 81].

- ونائبُ الفاعلِ مثل: يعاقبُ العاصون، ويثابُ الطائعون.

- والمبتدأُ مثل: الصبرُ مفتاحُ الفرجِ" (3).

- واسمُ الفعلِ الناقصِ نحو قوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) [النساء: 17].

(1) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (ب ط)، 148/1.

(2) الكتاب: سيبويه، 1 / 23، وينظر: المقتضب: المبرد، 4 / 126.

(3) جامع الدروس العربية: الغلابيني مصطفى بن محمد سليم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1414هـ/1993م، 13/1.

- واسمُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ ليس، مثلُ: ما زهيرٌ كَسولاً. تعزُّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً. لات ساعةٌ مندمٍ. إنَّ أحدُ خيراً من أحدٍ إلا بالعلمِ والعملِ الصالحِ".
- واسمُ إنَّ، نحو: (إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) [آل عمران:119].
- واسمُ لا، النافية للجنس مثل: لا إله إلا الله.
- والمسندُ هو: الفعلُ، واسمُ الفعلِ، وخبرُ المبتدأ، وخبرُ الفعلِ الناقصِ، وخبرُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ (ليس) وخبرُ إنَّ وأخواتها.
- وهو يكونُ فعلاً، مثل: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون: 01]، وصِفةٌ مُشتقَّةٌ من الفعلِ، مثلُ: الحقُّ أبلجٌ، واسماً جامداً يتضمَّنُ معنى الصفةِ المشتقَّةِ، مثل: الحقُّ نورٌ، والقائمُ به أسدٌ" (1).

3- أنواع الوحدة الإسنادية

- الجملة هي مؤدى العملية الإسنادية، وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع:
- (أ) **الجملة الأصلية:** وهي التي تقتصر على ركني الإسناد "أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل".
- (ب) **الجملة الكبرى:** وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهور رائحته طيبة، أو: الزهر طبت رائحته.
- وحدُّ الجملة الكبرى: ما وقع الخبرُ فيها جملة. ومثالها إن زيدا قام أبوه (2). ومن أمثلة الجمل المركبة تلك التي تشتمل على "أداة ربط" مثل "إن" و"إذا". إن الجملة من هذا النمط تحتوي على جملتين بسيطتين تنتهي كل واحدة منهما بنغمة موسيقية خاصة: الأولى "في حالتنا هذه" تنتهي بنغمة صاعدة إشارة إلى أن الكلام لم يتم، والثانية تنتهي بنغمة هابطة دلالة على انتهاء الكلام (3).

وَحِينَ أَفْرَدَ ابْنُ هِشَامٍ بَابًا خَاصًّا عَنِ الْجُمْلَةِ تَنَاقُلَ فِيهِ الْجُمْلَةُ الصُّغْرَى وَالْجُمْلَةُ الْكُبْرَى وَذَاتِ الْوَجْهِ وَذَاتِ الْوَجْهَيْنِ، لَمْ يَخْرُجْ عَمَّا أَصْلُوهُ وَلَمْ يُخَالَفْ مَا اصْطَلَحَ جَمْهُورُهُمْ عَلَيْهِ؛

(1) جامع الدروس العربية: الغلابي، 14/1.

(2) الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين الأندلسي، تح: نجاه حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع (112)، ط (33)، 1421هـ/2001م، 474-475.

(3) دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط)، 245.

من مَعْنَاهَا، وَعَدَّ الْكُبْرَى مُؤَلِّفَةً مِنْ جُمْلَتَيْنِ فَقَالَ: "هِيَ الْأَسْمِيَّةُ الَّتِي خَبَّرَهَا جُمْلَةً، وَلَمْ نَرِ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَتَحَدَّثُ عَنِ جُمْلَةٍ مُرَكَّبَةٍ، بَلْ جَعَلُوا الْكَلَامَ هُوَ الْمُرَكَّبَ وَعَادُوا بِهِ تَحْلِيلًا وَتَبْسِيطًا إِلَى جَمَلٍ بَسِيطَةٍ، وَلَعَلَّ أَسْلُوبَ الشَّرْطِ أَوْلَى الْمَوَاضِعِ بِحَدِيثِهِمْ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ جُمْلَتَيْنِ لَوْ أَنَّهَا وَجَدَتْ أَوْ جَاءَ ذِكْرُهَا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَلَكِنَّا نَرَاهُمْ يَصْرَحُونَ بِأَنَّ أَسْلُوبَ الشَّرْطِ جُمْلَتَانِ لَا جُمْلَةً وَاحِدَةً"⁽¹⁾.

إِنَّ الْجُمْلَةَ تَبْقَى فِي إِطَارِ مَا اصْطَلَحَ جَمْهُورُ النَّحَاةِ عَلَيْهِ "مِنْ كَوْنِهَا مُرَكَّبَةً مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَسْنَدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، فَلَا نَضْطَرُّ إِلَى مَخَالَفَتِهِمْ بِابْتِدَاعِ جُمْلَةٍ جَدِيدَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ جُمْلَتَيْنِ تَرْكِيبِيًّا لَيْسَ شَأْنُهُ شَأْنَ الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى، لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ جُمْلَتَانِ مُسْتَقْلَتَانِ لِكُلِّ مَنَّهُمَا عِلَاقَةٌ إِسْنَادِيَّةٌ بَيْنَ رَكْنَيْهَا، وَلَوْ حَجَبْنَا الشَّرْطَ الدَّاخِلَ عَلَيْهِمَا لِعَادَتَا قَائِمَتَيْنِ بِلَا إِخْلَالٍ"⁽²⁾.

والجملة الكبرى: هي كل جملة لا موضع لها من الإعراب.

ج) الجملة الصغرى

وحدُّ الجملة الصغرى: ما وقعت خبراً لمبتدأ. ومثالها زيد قام أبوه فجملة قام أبوه صغرى لأنها خبر عن زيد⁽³⁾، وهي كل جملة لها موضع من الإعراب.

لأن كل جملة يقدر في موضعها المفرد فلها موضع من الإعراب، وكل جملة لا يقدر في محلها المفرد فلا محل لها من الإعراب، والكبرى كقولك: زيد أبوه منطلق، فهذه الجملة كلها تسمى: كبرى، وأما قولك: أبوه منطلق، فتسمى: صغرى؛ لأنها في موضع خبر المبتدأ، وهي جزء من الجملة الكبرى.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى، على وجهين مختلفين؛ كقولك: زيد أبوه غلامه منطلق، فهذه الجملة كبرى، وقولك: غلامه منطلق صغرى؛ لأنها خبر عن الأب، وقولك: أبوه غلامه منطلق صغرى بالإضافة إلى زيد، وكبرى بالإضافة إلى الغلام⁽⁴⁾.

(1) المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين، تح: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1408هـ/1987م، ص45.

(2) نفسه: 63.

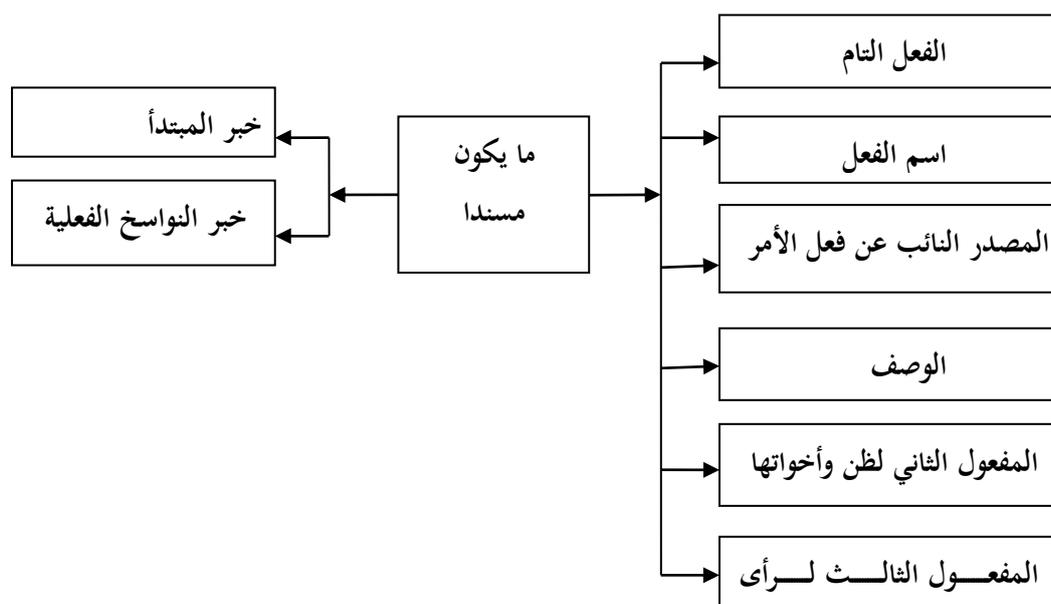
(3) الحدود في علم النحو: البجائي، 475/474.

(4) الحلال في شرح أبيات الجمل: البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2003م، ص44-45.

فالجمل تنقسم من حيث البنية إلى جمل بسيطة تقابل جملا غير بسيطة، والجمل غير البسيطة تنقسم إلى جمل معقدة تقابل جملا مركبة، ومن ناحية الوظيفة تنقسم الجمل إلى خبرية، واستفهامية، وطلبية...، وتتكون الجملة البسيطة من عبارة مفردة "مع منحني تطريزي مناسب"، والجملة المعقدة الصغرى تتكون من عبارتين تتبع إحداها الأخرى، والجملة المركبة الصغرى تتكون من عبارتين أو أكثر تكافئ الواحدة منها الأخرى، "وقد أدخلت مصطلح جملة مؤلفة ليغطي كلتا الجملتين المركبة والمعقدة وهو ما يتلاءم مع الشرح، وفكرة التبعية، وفكرة التكافؤ فكرتان عامتان إلى حد بعيد لا يصح تطبيقهما على تصنيف الجمل ولكن يصح تطبيقهما داخل الجمل"(1).

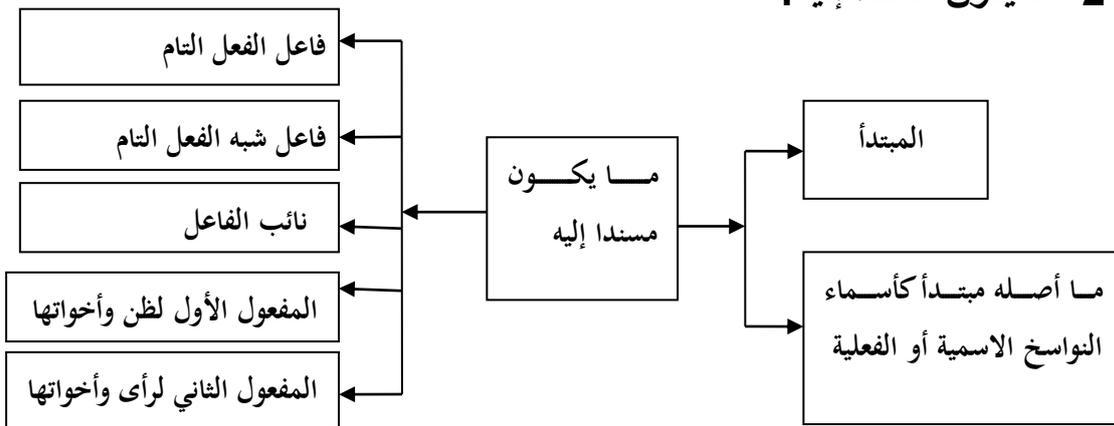
مخطط تشجيري لما يكون مسندا، وما يكون مسندا إليه في الجملة(2):

1- ما يكون مسندا:



(1): اللغة وعلم اللغة: جون ليونز، دار النهضة العربية، ط1، 162/161.
 2 الحد الدقيق للجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في لغتنا العربية، رابح بومعزة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع:(8)، 06.

2- ما يكون مسندا إليه:



تبين أننا لا نستطيع أن ندرك من اللغة غرضاً، ولا أن نفيد منها معنى إلا إذا ارتبطت كلماتها بعضها ببعض، وصارت كل لفظة متصلة بالأخرى نوعاً من الاتصال، وفي ضوء هذا الترابط، وهذه الصلات تكمن المعاني، والأفكار التي تحتويها النصوص اللغوية، وتحفظها في بنائها الحي، تراثاً خالداً، وفكراً حياً، وعبقورية اللغة تكمن في مرونتها، وطواعيتها وإفادتها دقيق المعاني، بوجوه وفنون الصياغة، فتصف بهيئة الكلمة وتشير بخصوصية التركيب، وعملية الإسناد هي التي تحقق كل ذلك، فالإسناد أصل الفائدة ومناطها، فليست معاني الشعر وقضايا الفكر، وروايات التاريخ، وأصول العلوم كلها إلا فكراً ومعاني، ودلالات يعبر عنها بالإسناد اللفظي، فالإسناد أن تثبت الشيء للشيء أو تنفيه عنه، وذلك المراد من العملية الاتصالية بأبعادها المختلفة.

❖ ثالثاً: المطابقة

(أ) مفهوم المطابقة ومجالها

للمطابقة غاية كبيرة في النظام النحوي للجملة العربية، لأنها تحقق الانسجام والترابط بين عناصرها، كما أنها توثق الصلة بين أجزائها، ومن دونها تتفكك العلاقة بين هذه المكونات ويضطرب المعنى.

وعلى الرغم من هذه الأهمية لم تلق المطابقة من النحاة القدامى ما لقيه الإعراب من عناية فاقت كل اعتبار⁽¹⁾.

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 205.

فالمطابقة - كغيرها - من عناصر نظام الجملة- نوقشت متناثرة هنا وهناك في تراث العربية، باستثناء أبواب نحوية معينة ركز فيها "نوع تركيز" الكلام على أوجه المطابقة واحتمالاتها، كما يظهر ذلك مثلا في التوابع والعدد وأفعال التفضيل والإضافة. ومن الطريف حقا أن تكون معظم الأخطاء التي يقع فيها الطلاب في هذا المجال مما تنتمي أمثلته إلى هذه الأبواب(1).

لذا اختص بحثي هذا بدراسة المطابقة ومجالاتها، ولدراسة هذه الظاهرة لابّد من تحديد ماهيتها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

1- مفهوم المطابقة

- لغة

(طبق) الطاء والباء والقاف أصل صحيح واحد، وهو يدلّ على وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه، من ذلك الطبق تقول: أطبقت الشيء على الشيء. فالأول طبق للثاني: وقد تطابقا، ومن هذا قولهم: أطبق الناس على كذا، كأنّ أقوالهم تساوت حتى لو صير أحدهما طبقا للآخر لصلح. والطبق: الحال، في قوله تعالى: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ) [الانشقاق: 19]، وقولهم: إحدى بنات طبق. هي الداهية، وسميت طبقا لأنها تعمّ وتشمل، ويقال لما علا الأرض حتى غطاها: هو طبق الأرض.

وقولهم: طبّق الحق إذا أصابه من هذا؛ ومعناه: وافقه حتى صار ما أراده وفقا للحق مطابقا له. ثم يحمل على هذا حتى يقال: طبّق، إذا أصاب المفصل ولم يخطئه. ثم يقولون: طبّق عنقه بالسيف: أبانها.

وطابقت بين الشيين، إذا جعلتهما على حدو واحد. ولذلك سمّي ما تضاعف من الكلام مرتين مطابقا، وذلك مثل جرجر، وصلصل، وصعصع(2).

و(الطبق) واحد (الأطباق)، و(طبقات) الناس مراتبهم. والسّموات (طباق) أي بعضها فوق بعض. و(الطبق) الحال، و(المطابقة) الموافقة و(التطابق) الاتفاق. و(طابق) بين

(1) كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب. س)، 301.

(2) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، 3/ 440-445.

الشيئين جعلهما على حذو واحد وألزمهما. وأطبقوا على الأمر أي اتفقوا عليه. و(أطبق) الشيء غطاه وجعله (مطبقة فتطبق)(1).

وجاء في اللسان: "تطابق الشيئان تساويًا... وهذا الشيء وفق هذا ووفاقه وطباقة وطابقه وطبقه ومُطبقه وقالبه، بمعنى واحد"(2).

وتأخذ المطابقة في علوم البلاغة بعدا آخر وهو: "أن يجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما، كقوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى) [الليل:5-6]؛ فالإعطاء والاتقاء والتصديق، ضد المنع والاستغناء والتكذيب، والمجموع الأول شرط لليسرى، والثاني شرط للعسرى"(3).

فالمطابقة في فن البلاغة: "المقابلة اشتقت من طابقت الناقة إذا وضعت رجلها في موطنٍ يدها في المشي وشبه ذلك بمشي المقيد، وهو مثل قول الشاعر:

وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنَّ بَيْضَ سُيُوفِنَا ... تَلْدُ الْمَنَايَا السُّودَ وَهِيَ ذُكُورُ

فالمطابقة: قوله ببيض وسود وكذلك الولادة والذكور إلا أنها أخفى(4).

فمفهوم المطابقة في اللغة العربية يأخذ معنيين:

- الموافقة. - التماثل والتساوي. كما هو مستفاد مما تقدم، وهي في المفهوم البلاغي تأخذ معنى التضاد أي المقابلة بين الشيء وضده.

- اصطلاحا

يستعمل النحاة مصطلح المطابقة للتعبير عن خصائص الانسجام والتآلف والتوافق بين العناصر اللغوية في الجملة العربية ونجد أنّ هناك علاقة واضحة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الذي نقل إليه اللفظ.

(1) مختار الصحاح: زيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية بيروت، صيدا: ط5، 1420هـ/1999م، 188.

(2) لسان العرب، ابن منظور، 209/10-210، مادة طبق.

(3) التعريفات: الشريف الجرجاني، 218.

(4) مفاتيح العلوم: الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف أبو عبد الله الكاتب البلخي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، 115.

ومما وردت الإشارة فيه إلى مفهوم المطابقة قول سيبويه: "واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أنّ النكرة لا توصف إلا نكرة"⁽¹⁾. ويقول في باب الابتداء: "واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو"⁽²⁾. كما نجده يعبر عن معنى المطابقة والمخالفة بقوله: «فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنه ليس مثله»⁽³⁾.

وقد استعمل ابن عقيل مصطلح المطابقة في شرحه لألفية ابن مالك، فقال في باب المبتدأ والخبر: "الوصف مع الفاعل: إما أن يتطابقا أفرادا أو تثنية أو جمعا، أو لا يتطابقا"⁽⁴⁾.

وذكر ابن السراج: هذه توابع الأسماء في إعرابها: "التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة، أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تجرى على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض"⁽⁵⁾.

على الرغم من أنّ هذا المصطلح مستعمل متداول عند النحاة، إلا أنه لا يكاد يوجد له تعريف يخصه عندهم، ومن خلال تتبع هذا المصطلح في كتبهم، نستطيع أن نعرف المطابقة بأنها: "مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معان نحوية، كالإعراب من رفع ونصب وجر، وكالعدد من أفراد وتثنية وجمع، وكالتعريف والتنكير، وكالجنس من تذكير وتأنيثه وكالشخص من تكلم وخطاب وغيبة".

وإننا نلاحظ هذه الظاهرة في المبتدأ والخبر متمثلة في العدد وفي الجنس وفي التعريف والتنكير، ونلاحظها في الفعل والفاعل متمثلة في العدد وفي الجنس، ونلاحظها أيضا في التوابع، وتتمثل في الإعراب وفي التعريف والتنكير، وتوجد في الضمائر متمثلة في العدد

(1) الكتاب، سيبويه، 2 / 302.

(2) نفسه، 2 / 127.

(3) نفسه، 2 / 128.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، 1394هـ/1974م، 1 / 191.

(5) الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، تح: الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (ب ط)، 23 / 245.

وفي الجنس وفي الشخص، وهذه هي أهم الجوانب التركيبية التي يظهر فيها هذا المصطلح في النحو العربي.

جاء الحديث عن المطابقة في المصادر النحوية القديمة متفرقا عند التطرق إلى المسائل النحوية المختلفة. فقد ذكر سيبويه (ت180هـ) في معرض الحديث عن لهجة (أكلوني البراغيث): (واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك)⁽¹⁾. وأشار ابن مالك (ت672هـ) لها في صورة من صورها، وهي المطابقة الإعرابية، وسماها بالموافقة، وهي تسمية مرادفة للمطابقة، في (أصل الخبر التأخر لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الإعراب لما هو له، دال على حقيقته، أو على شيء من سببه)⁽²⁾. وأشار لها أيضا في معرض الحديث عن الجملة الخبرية الواقعة خبرا من غير رابط فذكر في تحليلها: لأن الارتباط قد يحصل بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى مستغنيا عن رابطة غيرها.

ويلاحظ أنّ المطابقة في هذا التعريف مقصورة على صورتين من صورها؛ لأن ضرورة الاتفاق في هاتين الصورتين ليس أمرا شكليا، وإنما هي مسألة جوهرية في الأداء اللغوي، يفتح إهمالها اضطرابا في التحصيل والأداء معا⁽³⁾.

2- مجال المطابقة

تتأتى المطابقة في: "الصيغ الصرفية والضمائر، فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف مثلا إلا النواسخ المنقولة عن الفعلية، فإن علاقتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة، وأما الخوالف* فلا مطابقة فيها إلا ما يلحق "نعم" من تاء التأنيث،⁽⁴⁾ وتكون المطابقة فيما يأتي:

(1) الكتاب، سيبويه، 40/2.

(2) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، 366/2.

(3) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م، 115.

* الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي: في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه. 1-خالفة الإخالة ويسمىها النحاة: "اسم الفعل". 2- خالفة الصوت ويسمىها النحاة "اسم الصوت" 3- خالفة التعجب ويسمىها النحاة صيغة التعجب. 4- خالفة المدح أو الذم، ويسمىها النحاة: "فعلي المدح والذم". ينظر: اللغة العربية: تمام حسان، 113-115.

(4) نفسه، 111.

- العلامة الإعرابية: تكون العلامة الإعرابية في الأسماء والصفات والفعل المضارع، فيتطابق بها الاسمان والاسم والصفة والمضارعان المتعاطفان.

- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

وأما الشخص فإنه تتمايز الضمائر بحسبه بين التكلم والخطاب والغيبة، ومن ثم تتضح المقابلات بحسبه في إسناد الأفعال، وإذا كان الفعل مسندًا إلى الاسم الظاهر فهذا الاسم في قوة ضمير الغائب، أما إذا كان الفعل نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير، فإن الفعل لا بُدَّ أن يطابق من حيث الشخص ما تقدمه من ضمير(1).

- العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

وأما العدد فإنه يميز بين الاسم والاسم، وبين الصفة والصفة، وبين الضمير والضمير - سواء أكان الضمير للشخص أو للإشارة أو الموصول. ومن هنا يتطابق الاسم والاسم، والصفة والصفة، والاسم والصفة، والضمير المبتدأ، وإسناد الفعل الذي في جملة خبره من حيث الإفراد والتثنية والجمع، ثم ما يعود على كل ذلك من الضمائر يكون مطابقًا له في العدد(2).

- النوع (التذكير والتأنيث)

وأما النوع فإنه يكون أساسًا للأسماء والصفات والضمائر بأنواعها، وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسنادها إليها أو إلى ضمائرهما العائدة إليها، كما تتطابق هذه الأقسام في ذلك في مواضع التطابق.

- التعيين (التعريف والتنكير)

وأما التعريف والتنكير فلا يكونان إلا للأسماء، فإذا لحقت (أل) بالصفة كانت (أل) موصولة، والصفة الصريحة صلتها، وتكون (أل) في هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة للتعريف، ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات. وأما غير ذلك من أقسام الكلم فلا يقبل (أل).

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 112.

(2) نفسه، 112.

ولا شك أن المطابقة في أية واحدة من هذه المجالات الخمسة تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما. فالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المترابطة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال.

(ب) أنواع المطابقة:

أدرك النحاة وجود ضروب من التطابق في التركيب اللغوي بدونها يضطرب معناه، فيفقد بهذا الاضطراب خصيصة من أهم من خصائصه، ودراسات النحاة عن التطابق لا توجد منفصلة مستقلة عن دراساتهم لغيره من خصائص الجملة العربية، وإنما هي مبنوثة هنا وهناك بين جزئيات الأحكام النحوية وما يتصل بها من قواعد وتعليقات. والمطابقة النحوية إما أن تكون تامة أو جزئية، فالتامة تكون في الإعراب، والنوع، والعدد، والتعريف والتكثير، والجزئية تكون في بعض الصور والقرائن، أي في صورتين من الصور الأربع. وهاتان الصورتان غالباً ما تكونان في العدد والنوع؛ ذلك أن أهم الخصائص التي لاحظها النحاة في التطابق الجزئي هي الناحية الكمية ثم الناحية النوعية⁽¹⁾.

وفي تراثنا النحوي فيما يتصل بالظاهرة عدد من الاتجاهات الأساسية التي يمكن إذا جمعنا بينها أن تكون بمثابة العناصر الجوهرية، بحيث تشكل في مجموعها التصور للظاهرة اللغوية ومن أبرز هذه العناصر:

- التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه.
- التطابق بين التركيب والموقف اللغوي.
- التطابق بين أجزاء التركيب⁽²⁾.

(1) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي: 193-195؛ وأصول التفكير النحوي، نحلة، 352.
 (2) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: أبو المكارم، 127.

النوع الأول: التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى

لعلّ أول من نبّه على هذا النوع من التطابق الخليل بن أحمد في بعض ما يؤثر عنه، ومن ذلك قوله: "كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومداء، فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرّصر" (1).

وقد تناوله كذلك سيبويه في بعض أبواب كتابه، ومن ذلك قوله في: باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها بك ومصادرهما؛ يقول: "ومن المصادر التي جاءت على مقال واحد حين تقاربت المعاني. قولك: النزوان والنقزان والقفران، وإنما هذه الأشياء في زعزة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله: العسلان، الرّكان؛ وقد جاء على فُعال نحو: النزاء والقماص... " (2).

والتطابق بين اللفظ المفرد والمعنى يتم بوساطة وسائل مختلفة منها: اختيار الأصوات الملائمة للأحداث أو للمعاني، أو ترتيب الحركات في الصيغة، أو تضعيف أحد الحروف الأصلية فيها، أو زيادة بعض الحروف في وسطها، أو بوساطة التضعيف والزيادة معاً، أو بإدخالها لواصل عليها، كما يكون أيضاً بوساطة تغيير الصيغة إلى وزن مغاير (3).

النوع الثاني: التطابق بين التركيب والموقف اللغوي

درس النحاة واللغويون العرب الوسائل اللغوية "للتطابق بين التركيب والموقف اللغوي، وقد استعانوا في دراستهم ببعض ما خلفه الأدباء من نصوص، محاولين تفسيرها بما يكشف عن عناصر الملائمة منها وبين الموقف الذي قيلت فيه. وقد تنتج عن هذه الدراسات كثير من النتائج الهامة في البحث النحوي واللغوي والأدبي جميعاً وكانت إحدى هذه النتائج تحديد وسائل التطابق بين التركيب والمعنى.

ووسائل التطابق التي كشفت عنها هذه الدراسات ثلاث (4):

1-الترتيب بين أجزاء التركيب

(1) الخصائص، ابن جني، 2 / 152.

(2) الكتاب، سيبويه، 2 / 214.

(3) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، أبو المكارم، 136.

(4) نفسه، 145.

الترتيب: "وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود به، سواء كان التركيب خبراً أو إنشاءً، مثبتاً أو غير مثبت. فالجملة الخبرية إما أن تصدرها اسم أو يتقدمها فعل، وليس التركيبان سواء في إفادة المعنى، بل لا يلجأ المتكلم إلى تأليف جملة اسمية أو فعلية إلا مراعاة لما يتطلبه الموقف اللغوي"⁽¹⁾.

2- حذف بعض أجزاء التركيب

من الأساليب التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب وما يقصد به حذف بعض صيغ التركيب نفسه، وقد تناول النحاة هذا الأسلوب بالدرس في أبواب شتى من أبواب النحو، ومن أهم هذه الأبواب نجد المفعول به وما يلحق به والإغراء والتحذير والمبتدأ.

3- الاستعانة بالصيغ

رأى النحاة أنّ ثمة سبيلاً ثالثاً تسلكه اللغة لإيجاد نوع من التطابق بين التركيب والمعنى المقصود، تلجأ فيه إلى الاستعانة ببعض الصيغ لتحديد مضمون الجملة، بحيث تتفق مع ما يقصد بها من معان.

وتزاد بعض الصيغ في التراكيب لإفادة معاني: الاستفهام، والنفي، والتوكيد، والحرص، والقسم، والعطف، والاستدراك، والتشبيه، والتمني، والتوقع، والتنبيه والنداء، والتصديق والإيجاب، والاستثناء، والحث والتحضيض.

وبعض الصيغ التي تزداد لتحقيق أحد هذه المعاني قد تؤدي إلى الوقت نفسه دوراً وظيفياً تركيبياً، وبعضها قد يقتصر على أدائه معناه الدلالي فحسب، ومن ثمّ فإنّ من الممكن أن نجد الصيغ التي تفيد النفي أو الاستفهام، مثلاً: تفيد في الوقت نفسه الجزم أو النصب أو الرفع⁽²⁾.

النوع الثالث: التطابق بين أجزاء الجملة

صور التطابق الممكنة بين أجزاء التركيب أربع، تمتد فروعها إلى عشرة، إذ التطابق يأخذ واحداً من كلّ من:

(1) نفسه، 146.

(2) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، أبو المكارم، 149-161-162.

- الموقف الإعرابي. - التعريف والتذكير. - الأفراد والتعدد. - التذكير والتأنيث.

ج) مراعاة المطابقة ومخالفتها وتأثير ذلك على المعنى

المطابقة بين أجزاء الجملة عنصر مهم من عناصر الترابط بين تلك الأجزاء، وإيضاح المعنى بدقة، وكلما تخلفت المطابقة في التركيب خفي المعنى، وتشنت أجزاء الجملة. انظر مثلاً فيما يأتي:

1- تركيب صحيح المطابقة: الرجلان الفاضلان يقومان.

2- مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان.

3- مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان.

4- مع إزالة المطابقة في العدد: الرجلان الفاضل يقومون.

5- مع إزالة المطابقة في النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان.

6- مع إزالة المطابقة في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان.

7- مع إزالة المطابقة في جميع ذلك: الرجلان فاضلاتٍ أقوم.

فقد رأينا من إزالة المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعددة فيما أوردنا من أمثلة أن هذه الإزالة تذهب بعلائق الكلمات وتقضي على الفائدة من التعبير، أي إنها تزيل المعنى المقصود، كما رأينا أن وجود هذه المطابقة يعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين، ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها "قرينة لفظية" على المعنى المراد(1).

د) غرض المطابقة

المطابقة النحوية مما لا يستغنى عنها في بناء الجملة؛ فهي من الوسائل التي تعين على إيضاح المعنى المقصود عند غياب القرائن الأخرى، كالإعراب مثلاً. وظاهرة المطابقة تعطي للمتكلم والمنشئ سعة في التعبير، وبخاصة عند التقديم والتأخير، زيادة على أنها توثق الصلة بين ركني الجملة الرئيسيين، ويتوقف عليها فهم كثير من الأحكام النحوية، ومن دونها لن يكون هناك نظام ترد عليه اللغة وتؤدي بتأثيره وظائفها المختلفة(2).

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 211-213.

(2) ينظر: الخصائص: ابن جني، 35/1. و: اللغة العربية: تمام حسان، 213.

وزيادة على ما تقدم يمكن عدّ المطابقة النحوية أسلوباً من أساليب التعبير المراد به إقامة نوع من التناسب والتلاؤم بين معاني الكلام في الجملة، وهي معان إضافية يكتسبها الكلام ليوائم المقامات التي يرد فيها⁽¹⁾.

خلاصة: نصل من هذا كله إلى أنّ النحاة أدركوا بوضوح وجود ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية، وهي ظاهرة التطابق، وكانت محاولاتهم الكثيرة للتقنين الدقيق لهذه الظاهرة أحد الأسباب التي أخصبت البحوث اللغوية بصورة عامة، والنحوية بوجه خاص. ذلك أنهم قد لمسوا أثناء تفعيدهم للظاهرة بعض الحقائق اللغوية التي كانت محور نظريات أصيلة في البحث اللغوي العربي، ومن أبرز هذه الحقائق قضية المناسبة بين اللفظ والمعنى وقضية سريان من المعنى من المادة إلى كل مشتقاتها.

ونفهم أن المطابقة من عناصر الوضوح في الجملة وهي من الضمائم الشكلية التي ترفع الغموض وتؤدي إلى أمن اللبس⁽²⁾، وتتحقق في الإفراد والتنثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والعلامة الإعرابية، والتعريف والتنكير. وأنه لا بد من وجود المطابقة بين أجزاء الجملة من أجل أن تتوثق الصلة فيما بينها، ومن دون تلك الضمائم الشكلية التي تؤدي إليها تنفك عرى الجملة، وتصبح الكلمات المتراسة وحدات منعزلة، زيادة على عدم القدرة على إدراك العلاقات الدلالية بين المتطابقين.

كما أنهم أدركوا بتحليلهم أنماط العلاقات المختلفة التي تربط بين الصيغ وبعضها داخل التركيب، ثم بين التركيب والموقف اللغوي كثيراً من الحقائق الموضوعية، التي تتمثل في وجود صور من التوافق والاتساق الذي يبلغ درجة التطابق باسم العلاقة بين:

— اللفظ المفرد ومدلوله.

— الموقف اللغوي والتركيب المعبر عنه.

— أجزاء التركيب اللغوي.

(1) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، أبو المكارم، 214.
 (2) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة، 429.

الفَظْلُ الأَوَّلُ

التَّنَاسُقُ فِي العَمْدَةِ

المبحث الأول:

التناسق في الجملة الاسمية

المبحث الثاني:

التناسق في الجملة الفعلية

تمهيد:

الجملة المفيدة كلامٌ تامٌّ يدلُّ على معنى، أقلُّه نسبةٌ شيءٍ إلى شيءٍ إثباتاً أو نفيًا، أو إنشاءً ربطاً بين شيءٍ وشيءٍ آخرٍ يكفي لإنشائه القول، مثل أمر التكوين، أو الأمر بفعلٍ ما. والجملة المفيدة تسمى عند علماء المنطق "قضية"، وأقلُّ ما تتألف منه الجملة عنصران يُعبرُ عنهما باللفظ، وهما:

(1) مُسندٌ إليه، ويُسمى محكوماً عليه، ويُسمى عند علماء المنطق موضوعاً.

(2) ومُسندٌ، ويُسمى محكوماً به، ويُسمى عند علماء المنطق محمولاً.

ولا تتم جملةٌ مفيدةٌ بأقلِّ من مُسندٍ، ومُسندٍ إليه، وإسنادٍ⁽¹⁾. فالكلامُ التامُّ هو: "أنَّ يكونَ معَ الفعلِ فاعلهُ، ومعَ المُبتدأِ خبرُهُ"⁽²⁾. ويلاحظ بين المسند إليه والمُسندِ شيءٌ ثالثٌ هو الإسنادُ، وهو الرابط المعنويُّ بينهما، وقد يوجد في اللفظ ما يدلُّ عليه، كحركة الإعراب، وكضمير الفصل بين المبتدأ والخبر...

ويُلقَقُ بالجملة المفيدة توابع المسند إليه والمُسندِ إن وُجدتْ، فمنها المفاعيل، والأدوات، ما يدلُّ على القيود لأركان الجملة، كالصفات والأحوال والقيود الزمانية والمكانية⁽³⁾. فإذا قال النحويون أو البلاغيون تبعاً للنحويين: "إنَّ ما زاد على رُكنيالإسناد (المسند والمسند إليه) في الجملة الكلامية هو فضلة، كالمفاعيل وسائر متعلقات الفعل، فقصدُهم من ذلك فيما أرى أنَّ الجملة المفيدة لا بُدَّ فيها حتماً من رُكني الإسناد، وإلاَّ كان الكلام غير مفيد، فما زاد على ذلك يعنبرُ زائداً على أدنى ما يجب أن تُبنى به جملةٌ كلاميةٌ مفيدة، لا أنَّه زائد على ما يقصدُ المتكلِّمُ بيانه"⁽⁴⁾.

فلا تتصور الجملة بأقل من مسند ومسند إليه، وهما العمدة في تكوينها، والزائد على ذلك من المكملات التي تضيف معنى قد لا يكون ضرورياً في بعض الجمل؛ أي مما لا بد من الإتيان به، لا أنه لا فائدة منه، فذلك لغو.

(1) البلاغة العربية: عبد الرحمن بن حسن حَبَّكَة الميداني الدمشقي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م، 1/141.

(2) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس): أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، (ب ط)، 99.

(3) البلاغة العربية: حَبَّكَة الميداني، 1/140.

(4) نفسه، 1/160.

ومن هذا المنطلق نُعرِّج على مفهوم العمدة في الجملة العربية، وحكمها الإعرابي، ومبنى التقسيم إلى عمدة وفضلة، وأنواع العمدة، وانقسام الجملة إلى اسمية وفعلية على حسب كنه العمدة فيها، وإليك التفصيل:

1- مفهوم العمدة

(أ) لغة

(الْعُمْدَةُ) بِالضَّمِّ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ. وَ(اعْتَمَدَ) عَلَى الشَّيْءِ اتَّكَاً. وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي كَذَا اتَّكَلَ" (1). وَعَمُودُ الْأَمْرِ: قَوَامُهُ الَّذِي لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِهِ. وَعَمُودُ الصُّبْحِ: مَا تَبَلَّجَ مِنْ ضَوْئِهِ، عَلَى التَّشْبِيهِ بِذَلِكَ... وَعَمِيدُ الْأَمْرِ: قَوَامُهُ. وَالْعَمِيدُ: السَّيِّدُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْأُمُورِ أَوْ الْمَعْمُودُ إِلَيْهِ" (2). فمفهوم العمدة في اللغة يدور حول الحاجة المأساة الى الشيء التي تجعل منه شيئاً لا تتصور ماهية الشيء بدونه.

(ب) اصطلاحاً

العمدة في الاصطلاح: "عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به" (3). فهي "عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل، ويُسمى (رُكناً)" (4).

و"كون الأفعالِ عُمْدَةً وَالْمَفْعُولِ فَضْلَةً إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى حُصُولِ أَصْلِ الْكَلَامِ لَا بِالنَّظَرِ إِلَى أَدَاءِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِهِ" (5).

إذ كُلُّ فِكْرَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا لَفْظٌ فِي الْكَلَامِ - مهما دَقَّتْ هذه الفكرة - إذا كانت مقصودة بالبيان، فإنه يُمكنُ أن تُصَاعَ لَأَجْلِهَا جُمْلَةٌ مفيدة من "مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ" وأن تكون هذه الجملة منفصلة مستقلة، إلا أن الاقتصاد في التعبير جعل الجُمْلَةَ تَسْتَوْعِبُ بتعلقات الإسناد في المفاعيل، وبقیود الإسناد، وبقیود المُسْنَدِ، وبقیود المُسْنَدِ إِلَيْهِ عِدَّةَ جُمَلٍ، وهي لَوْ حُلَّتْ

(1) مختار الصحاح: الرازي: 218.

(2) المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م، 36/2.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 359/1.

(4) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط3، 1428هـ/2007م، 64.

(5) الكليات: الكفوي، 1034.

وَفُصِّلَتْ لكانت في بعضها جملتين، وكانت في بعضها ثلاث جُمَلٍ، وفي بعضها أربع جمل، وَخَمْسَةٌ وَسِتَّةٌ وأكثر من ذلك، بَعْدَ المتعلقاتِ والقيود.

بهذا البيان التحليلي لا يصحُّ أن نعتبر في مثل عبارة: "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا" أَنَّ "عَمْرًا" فضلة، لأنَّ فكرةَ وفُوعِ ضَرَبِ زَيْدٍ على عَمْرٍو فكرةٌ مقصودةٌ بالبيان، تُصَاغُ لَهَا جُمْلَةٌ خاصَّةٌ مفيدة، نَقُولُ فيها: "ضَرَبَ عَمْرٍو" أو "عَمْرٍو مَضْرُوبٌ"، وهكذا سائرُ متعلقاتِ الجملة الكلامية وقيودها"⁽¹⁾.

فلا يصح حذف ما لا تقوم ذات الشيء إلا به، وإنما يحذف ما قد يستغنى عنه. ومبنى التقسيم إلى عمدة وفضلة أن "كل معنى يصلح له اسم المسند إليه إذا أُريدَ به تَعْجِيلُ إفادته قدم كل جزء من أجزاء الكَلَامِ عُمْدَةٌ كَانَتْ أَوْ فَضْلَةٌ فقد حكم عَلَيْهِ ضمنا بما هُوَ لَهُ، فَالْمُسْنَدُ مثلا حكم عَلَيْهِ بِأَنَّهُ ثابت للمسند إِلَيْهِ، وَالْمَفْعُولُ بِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ"⁽²⁾.

2- الحكم الإعرابي للعمدة

وحالة الرفع من مميزات العمدة في السياق، فالمسند والمسند إليه كلاهما في حالة الرفع، يصدق ذلك على المبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، وعلى المضارع المجرد من بين الأفعال؛ لأن البقية موزعة بين البناء، والوقوف في مواقع الحالات الأخرى"⁽³⁾.
وَجَعَلَ إعرابه الرَّفْعَ كَمَا تَقْدِمُ فِي أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ وَأَلْحَقَ مِنْهَا بِالْفَضَلَاتِ فِي النِّصْبِ خَيْرَ كَانٍ وَكَادَ وَاسْمٍ إِنْ وَلَا وَجَزَاءَ ظَنَّ فَإِنَّهَا عَمْدٌ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَنُصِبَتْ"⁽⁴⁾.
فينظر إلى أصلهما.

قال الجَوْجَرِيُّ في شرح شذور الذهب: "لما ذكر فيما سبق الإعراب ومحالّه إجمالاً أخذ يذكرها تفصيلاً. وبدأ بالمرفوعات لكون المرفوعات عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والمنصوب في الأصل فضلة، وإن وقع النصب في بعض العُمَدِ تشبيهاً له بالفضلات، كاسم (إن) وخبر (كان) ونحوه، والفضلة مؤخّرة عن العمدة. والمجرورات في الأصل منصوبة المحل، فهي أخط رتبة من المنصوبات في اللفظ والمحل فأخرت عنها"⁽⁵⁾.

(1) البلاغة العربية: حَبَنَكَةُ الميداني، 160/1.

(2) الكليات: الكفوي، 1002.

(3) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، 209.

(4) همع الهوامع: السيوطي، 359/1.

(5) شرح شذور الذهب: الجَوْجَرِيُّ، 330/1.

وقال في شرح التسهيل: "مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة، أو به فضلة، أو بينهما. فالرفع للعمدة، وهي مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيهه به لفظاً"⁽¹⁾. ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه الرفع، لأن علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات. وإنما قلنا: هي أظهر الحركات لوجهين: أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم. والثاني: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هي فيه وقفا وإدغاما بخلاف غيرها. ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علما للمضاف إليه، لأنه قد يكمل العمدة، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة. ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة، تعينت الفتحة للفضلة، وتبع كل واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها"⁽²⁾.

وَالرَّفْعُ أَعْمُ مِنَ الضَّمِّ لَوْقُوعِهِ عَلَى الضَّمِّ وَالْأَلْفِ وَالْبِوَاقِيِّ، وَأَخْصَ مِنْهُ أَيْضًا، لِأَنَّ الضَّمَّ قَدْ يَكُونُ عِلْمًا عَلَى الْعُمْدَةِ كَمَا فِي (جَاءَنِي الرَّجُلُ) وَقَدْ لَا يَكُونُ كَمَا فِي (حَيْثُ) وَكَذَا الْكَلَامَ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ وَالْكَوْفِيُّونَ يَطْلُقُونَ الرَّفْعَ وَالضَّمَّ عَلَى حَرَكَةِ الْمَبْنِيِّ وَالْمَعْرَبِ، وَالْمَرْفُوعُ وَالْمُضْمُومُ عَلَى الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ. وَالرَّفْعُ وَالْخَفْضُ مُسْتَعْمَلَانِ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْمَكَانِ وَالْمَكَانَةِ وَالْعِزِّ وَالْإِهَانَةِ"⁽³⁾. لذلك وافق الضم أن يكون لعمدة لأنه لا يستغنى عنه لمكانته في الجملة وعدم استقامتها إلا به.

3- أنواع العمدة

تتكون العمدة من المسند والمسند إليه؛ فكل منهما أسند إلى الآخر لأداء وظيفة في الجملة. ويصدق ذلك على:

(1) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجبالي أبو عبد الله جمال الدين، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م، 265/1.
(2) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، 265/1.
(3) الكليات: الكفوي، 477.

أ- المرفوعات، وَهِيَ: المبتدأ، الخبر، اسمُ (كان) وأخواتها، خبرُ (إنَّ) وأخواتها، الفاعلُ، نائبُ الفاعل.

ب- المنصوبُ بالنَّوَاسخِ (كَانَ) وأخواتها، و (إنَّ) وأخواتها⁽¹⁾.

وترتبط عملية الإسناد أساسا بالجملة؛ فالجملة: "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: زيد قائم، أو لم يفد؛ كقولك: إن يكرمني؛ فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً"⁽²⁾. كما قال الشريف الجرجاني في التعريفات.

4- انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ أَوْ لَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَةِ إِلَى قَسْمَيْنِ. قال كمال الدين الأنباري في أسرار العربية: "فإن قيل: على كم ضرباً تنقسم الجملة؟ قيل: على ضربين؛ جملة اسمية، وجملة فعلية:

أ) **الجملة الاسمية:** ما كان الجزء الأول منها اسماً⁽³⁾؛ فتسمى اسمية إن بدأت باسم صريح كزيد قائم أو مؤول نحو {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} أي صومكم خير لكم نحو هيهات العقيق وإذا دخل عليها حرف فلا يُغير التسمية سواء غير الإعراب دون المعنى أم المعنى دون الإعراب أم غيرهما معاً أم لم يُغير واحداً منهما فالأول نحو إن زيدا قائم والثاني نحو هل زيد قائم والثالث ما زيد قائماً والرابع نحو لزيد قائم⁽⁴⁾.
وذلك نحو: "زيد أبوه منطوق؛ فزيد: مبتدأ أول: وأبوه: مبتدأ ثانٍ، ومنطوق: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني، وخبره: خبر عن المبتدأ الأول"⁽⁵⁾.

ب) **الجملة الفعلية:** وَالْجُمْلَةُ تَسْمَى فَعْلِيَّةً إِنْ بَدَأَتْ بِفِعْلٍ سِوَاءِ كَأَنَّ مَاضِيًا أَوْ مُضَارِعًا أَوْ مَرًا وَسِوَاءِ كَأَنَّ الْفِعْلَ مُتَصَرِّفًا أَوْ جَامِدًا وَسِوَاءِ كَأَنَّ تَامًا أَوْ نَاقِصًا وَسِوَاءِ كَأَنَّ مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ

(1) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزري، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1428هـ/2007م، ص64.

(2) التعريفات: الشريف الجرجاني: 78.

(3) أسرار العربية: كمال الدين الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ/1999م، ص76.

(4) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقاد خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى زين الدين المصري، تح: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ/1996م، ص32.

(5) أسرار العربية: كمال الدين الأنباري، ص76.

أم مَبْنِيَا لِلْمَفْعُولِ كَقَامَ زَيْدٌ وَيَضْرِبُ عَمْرُو وَيَضْرِبُ زَيْدًا وَنَعِمَ الْعَبْدُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا وَ (قُتِلَ
الْحَرَاصُونَ) [الذاريات: 10]. وَلَا فَرْقَ فِي الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا أَوْ مَحذُوفًا تَقْدِمَ مَعْمُولُهُ
عَلَيْهِ أَوْ لَا تَقْدِمَ عَلَيْهِ حَرْفٌ أَوْ لَا نَحْوُ هَلْ قَامَ زَيْدٌ وَنَحْوُ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ وَيَا عَبْدَ اللَّهِ؛ فزَيْدًا وَعَبْدَ
اللَّهِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ لِأَنَّ التَّفْذِيرَ فِي الْأَوَّلِ ضَرْبَتِ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ فَحَذَفَ ضَرْبَتِ
لَوْجُودٍ مَفْسُورِهِ وَهُوَ ضَرْبَتَهُ وَفِي الثَّانِي أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ فَحَذَفَ أَدْعُو لِأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ نَائِبٌ
عَنْهُ وَنَحْوُ: (فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ) [البقرة: 87]؛ ففريقًا مقدم من تأخير، وَالْأَصْلُ كَذَّبْتُمْ فَرِيقًا⁽¹⁾.
ف "الجملة الفعلية ما كان الجزء الأول منها فعلاً؛ نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو أن تكرمه
يكرمك، وما أشبه ذلك"⁽²⁾.

أما الظرف وحرف الجر، فاختلف النحويون فيهما، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين
إلى أنهما يُعَدَّانِ مِنَ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُمَا يُقَدَّرُ مَعَهُمَا الْفِعْلُ، فَإِذَا قَالَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَعَمْرُو فِي الدَّارِ
كَانَ التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ، وَعَمْرُو اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ؛ وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُمَا
يُعَدَّانِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ مَعَهُمَا: مُسْتَقَرٌّ؛ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَكُونُ مَعَ
الضَّمِيرِ جُمْلَةً، وَالصَّحِيحُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِبْيُوهُ، وَمَنْ تَابَعَهُ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَا وَجَدْنَا
الظَّرْفَ، وَحَرْفَ الْجَرِّ يَقَعَانِ فِي صِلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصَلَةِ؛ نَحْوُ: الَّذِي، وَالتِّي، وَمَنْ، وَمَا،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ تَقُولُ الَّذِي عِنْدَكَ زَيْدٌ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ عَمْرُو، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ
الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً⁽³⁾.

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقاد، 33.

(2) أسرار العربية: كمال الدين الأنباري، 76.

(3) نفسه، 76.

المبحث الأول: التناسق في الجملة الاسمية

صور الكلام التي ينطق بها الإنسان لا يكاد يحيط بها الحصر، وإن كان الأمر كله يرجع إلى الجملتين؛ الاسمية والفعلية. وواضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات بل ترك الجمل إلى اختيار المتكلم⁽¹⁾. والمتكلم يصوغ العبارات على حسب ما يريد إيصاله لغيره، من معنى، وعلى الطريقة التي يراها أوفى بالمقصود، والعرب إنما تقدم الفاعل في المعنى إذا كان ثمة داع إلى تقديمه، كتبديد الشك أو دفع الإنكار في ذهن السامع، فتبدأ بذكره وتوقعه أولاً، فإذا لم يكن الحديث ما يتطلب ذلك، وهو الأكثر والأغلب، فإنها تبدأ بالفعل لتخبر السامع بحدث ابتدائي، أي بخبر خلا ذهن المخاطب عنه وعن التردد فيه. ومجمل ما يتكلم به يندرج تحت العناصر التالية:

أ- وحدة الجملة: (الكلمة).

ب- وحدة اللغة: (الكلام)، أو بعبارة أقرب: الجملتان الاسمية والفعلية.

ج- موضوع دراسة النحو العربي: الجملتان؛ الاسمية والفعلية، وما يتعلق بهما⁽²⁾، من أحكام ومفاهيم نحوية.

• أولاً: التعريف بالجملة الاسمية ومكوناتها

ينبغي لدارس علم النحو الذي يريد دراسة النظام في لغة ما ألا يأخذ الجمل في مجموعها ليعرف النظام الذي يسير عليه في ترتيب الكلمات. بل عليه أولاً وقبل كل شيء أن يميز أنواع الجمل المختلفة⁽³⁾. و"الجمل إنما تتركب من جزأين: إما اسم واسم، وهو نحو: المبتدأ وخبره، وإما فعل واسم، نحو: الفعل والفاعل، وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل، ولا بد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره"⁽⁴⁾، وعليه فإن الجملة أقسام عدة على حسب طريقة تركيبها.

(1) المزهر: السيوطي، 36/1.

(2) ينظر: النحو المصطفى: محمد عيد، مكتبة الشباب، (ب ط)، 18.

(3) ينظر: اللغة: جوزيف فندريس Joseph Vendryes، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، 18.

(4) سر صناعة الإعراب: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ/2000م، 298/1.

أ) التعريف بالجملة الاسمية

تنقسم الجملة في اللغة العربية إلى: اسمية وفعلية، وزاد بعضهم الظرفية المسماة بشبه الجملة. أما الجملة الفعلية هي: ما صُدِّرتُ بفعلٍ (1)، أي ما "كان الجزء الأول منها فعلاً" (2)؛ نحو: ضرب زيد عمراً... وأشبهه ذلك. والظرفية المتكونة من الظرف وحروف الجر، واختلف النحويون فيهما، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يُعدَّان من الجمل؛ لأنهما يُقدَّرُ معهما الفعل، فإذا قال: زيد عندك، وعمرو في الدار كان التقدير: زيد استقر عندك، وعمرو استقر في الدار؛ وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات؛ لأنه يقدر معهما: مستقر؛ وهو اسم الفاعل، واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة، والصحيح: ما ذهب إليه سيبويه، ومن تابعه (3). ويسمى الظرف والجار والمجرور عند طائفة من النحاة (بشبه الجملة) ومنه قول ابن مالك:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وُصِّلَ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ (4)

يعني أن "صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور" (5).

1- مفهوم الجملة الاسمية

حتى نتعرف على مفهوم الجملة الاسمية؛ ينبغي أولاً أن نتعرف على أجزاء هذا المركب الإضافي (جملة+اسم)، ثم نخلص منه إلى مفهوم الجملة الاسمية بكونها مركباً إضافياً. فنوضح مفهوم جملة، وقد تقدم في المدخل مفهوم الجملة وما يحيط بها عند الحديث عن الإسناد بكونه هو عمودها وأساسها، فما مفهوم الاسم؟، وأصل اشتقاقه؟.

- الاسم لغة

الاسم من: "(سَمَّيْتُ) فُلَانًا زَيْدًا وَسَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ بِمَعْنَى. وَ(أَسَمَيْتُهُ) مِثْلُهُ (فَتَسَمَّى) بِهِ. وَهُوَ (سَمِيٌّ) فُلَانٍ إِذَا وَافَقَ اسْمُهُ اسْمَ فُلَانٍ كَمَا تَقُولُ: هُوَ كَنِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا)

(1) الحدود في علم النحو: البجائي، 475.

(2) أسرار العربية: الأنباري، 75-76.

(3) نفسه، 76.

(4) ألفية ابن مالك: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجبائي أبو عبد الله جمال الدين، دار التعاون، (ب ط)، 15.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ/1980م، 154/1.

[مريم: 65] أَي نَظِيرًا يَسْتَحِقُّ مِثْلَ اسْمِهِ وَقِيلَ: مُسَامِيًا يُسَامِيهِ... وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: (اسْمٌ) بِكَسْرِ الهمزة وَضَمِّهَا، وَ(سِمٌ) بِكَسْرِ السِّينِ وَضَمِّهَا وَ(سَمًا) مَضْمُومٌ مَقْصُورٌ لُغَةٌ خَامِسَةٌ. وَأَلْفُهُ أَلِفٌ وَصَلٌ وَرُبَّمَا قَطَعَهَا الشَّاعِرُ لِلضَّرُورَةِ وَجَمَعَ الْأَسْمَاءَ (أَسَامٍ). وَحَكَى الْفَرَّاءُ: أَعِيدُكَ (بِأَسْمَاوَاتٍ) اللَّهُ تَعَالَى" (1). أَي بِأَسْمَائِهِ.

- اصطلاحا

الاسم: "كل لفظة دلت على معنى تحتها، غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دل على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخص، وقيل: ما استحق الإعراب أول وضعه. وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة، تنيف على سبعين حدّاً. ومنهم من قال: لا حد له؛ ولهذا، لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثل" (2)؛ فقال: "فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ" (3). قال ابن فارس: "وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد" (4). فالاسم ما دل على مسمى خال عن مفهوم الزمن، كان ذلك المسمى معنى أو ذات.

والجملة الاسمية ما صُدِّرَتْ بِاسْمٍ (5). أي كان الجزء الأوّل منها اسماً؛ وذلك نحو: زيد أبوه منطلق، فزيد: مبتدأ أول؛ وأبوه: مبتدأ ثانٍ، ومنطلق: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني، وخبره: خبر عن المبتدأ الأول (6)، فهذه جملة اسمية لكون المبنى الأول منها اسماً.

2- أصل اشتقاق الاسم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُّ وهو العُلُو.

- أما الكوفيون احتجوا بأن: الاسم وَسَمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه، فالاسم سمّة تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم (وسم)، إلا أنه حذف منه الفاء التي هي الواو في وَسَمٌ، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه.

(1) مختار الصحاح: الرازي، 155.

(2) أسرار العربية: الأنباري، 39.

(3) الكتاب: سيبويه، 12/1.

(4) الصاحبى في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م: ابن فارس، 48.

(5) الحدود في علم النحو: البجائي، 475.

(6) أسرار العربية: الأنباري، 76.

- وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو لأن السُّمُو في اللغة: العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، والاسم يَعْلو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، أو لأن الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب؛ فمنها:
- ما يُخَبَّر به ويُخَبَّر عنه وهو الاسم نحو "الله ربُّنا، ومحمدٌ نبينا" وما أشبه ذلك، فأخبرت بالاسم وعنه.

- ومنها ما يُخَبَّر به ولا يُخَبَّر عنه، وهو الفعل، نحو "ذهب زيد، وانطلق عمرو" وما أشبه ذلك، فأخبرت بالفعل، ولو أخبرت عنه فقلت "ذهب ضرب، وانطلق كتب" لم يكن كلامًا.

- ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو "من، ولن، وبل...
فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف: أي عَلَا، فدلَّ على أنه من السُّمُو والأصل فيه سِمُو على وزن فِعْلٍ - بكسر الفاء وسكون العين- فحذف اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها، ووزنه (إِفْعُ)؛ لحذف اللام منه"⁽¹⁾. اشتقاق الاسم من الوَسْم (العلامة) كما عند الكوفيين، أو من السُّمُو (العُلُو) كما عند البصريين.
وبعد تعرّفنا على معنى الاسم لغة واصطلاحًا نخلص إلى تعريف الجملة الاسمية، بكونها مركبا إضافيا، يدل على معنى خاص عند النحاة.

مفهوم الجملة الاسمية بكونها مركبا إضافيا

تنقسم الجمل بحسب وضعها إلى قسمين: اسمية وفعلية. الجملة الاسمية، ما كان الجزء الأوّل منها اسمًا؛ وذلك نحو: "زيد أبوه منطلق"²؛ فالاسمية: "ما صدرت باسم: والفعلية ما صدرت بفعل. والمراد بصدر الجملة: المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فنحو: أمسافر أخواك؛ ولعل الجو معتدل، وما محمد خائف؛ جمل اسمية. ونحو: أسافر أخوك؟ وقد نجح علي، وهلا قمت، جمل فعلية؛ برغم ما تقدم على الفعل والاسم من حروف"³. فالجملة الاسمية هي ذات المبتدأ والخبر.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/2003م، 9-8/1.

(2) أسرار العربية: الأنباري، 75.

(3) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ/2001م، 79/4.

4- مميزات الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية

تمتاز الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية، بعدة ميزات منها:

- الصيغة

فلأسماء صيغها، وللصفات والأفعال صيغها كذلك، والمعروف أن الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء، وأن الفعل نواة الجملة الفعلية، والوصف أو الصفة نواة الجملة الوصفية التي تكون بوصف معتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو نحوه مما يسبق الأفعال(1)، كما أن الاسم نواة الجملة الاسمية، فهي المتكونة من اسمين الأول مبتدأ والثاني خبر ومنه قول ابن مالك:

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبْرٌ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ (2)

أي: إن قلت: زيد عاذر من اعتذر، ف (زيد) مبتدأ، و(عاذر) خبر. مفهما بذلك التركيب المفيد في الجملة الاسمية.

- المعنى المستفاد بالجملة الاسمية

تختلف الجملة الاسمية كل الاختلاف عن الجملة الفعلية، فالجملة الاسمية تعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء: البيت جديد، الدخول على اليمين، زيد حكيم(3)، وأما الجملة الفعلية فتعبر عن الحدث مسندا إلى زمن منظورا إليه باعتبار مدة استغراقه منسوبا إلى فاعل موجها إلى مفعول فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثا أو أن تتخيل حدثا(4).

- الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن، فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجملة جننا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة، فأدخلناها

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 210.

(2) ألفية ابن مالك: ابن مالك، 17.

(3) اللغة: جوزيف فندريس، 163.

(4) نفسه، 163.

على الجملة الاسمية فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية معينة(1).

- الجملة الاسمية يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً، فيموضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدد شيئاً بعد شيء. كقولنا: الحمد لله ف "أصل (الحمد لله): أحمد أو حمدت حمد الله؛ فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت"(2).

فإذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك زيد طويل وعمر قصير. وكما لا يقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث كما توجبهما وتثبتهما فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد"(3). فقد جاءت مقالة الجرجاني هذه للتمييز بين كون الخبر اسماً يثبت به المعنى للمبتدأ دون تجدد، أو فعلاً يثبت به وقوع الحدث منه في تجدد.

وإنما يعدل عن الخطاب بالجملة الفعلية، إلى الجملة الاسمية؛ "لضرب التأكيد والمبالغة. فمن ذلك قولنا: قام زيد، وإن زيدا قائم، فقولنا: قام زيد، معناه الإخبار عن زيد بالقيام، وقولنا: إن زيدا قائم، معناه الإخبار عن زيد بالقيام أيضاً، إلا أن في الثاني زيادة ليست في الأول، وهي توكيده بأن المشددة التي من شأنها الإثبات لما يأتي بعدها، وإذا زيد في خبرها اللام، فقيل: إن زيدا لقائم، كان ذلك أكثر توكيدا في الإخبار بقيامه، وهذا مثال يبنني عليه أمثلة كثيرة من غير هذا النوع"(4). فإذا أراد المتكلم الإخبار عن شيء خلا ذهنه منه لا يحتاج فيه التأكيد أخبر بالجملة الفعلية، وإن كان يظن إنكار المخبر به أو يريد شدة الاعتناء به أتى بالجملة الاسمية ليدل على ثبوته وتأكيديه.

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 193.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م، 17/1.

(3) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 174/1.

(4) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير ضياء الدين نصر الله بن محمد، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة القاهرة، 191/2.

ب) التعريف بمكونات الجملة الاسمية

تتكون الجملة الاسمية من اسمين، أو اسم وفعل يسد مسد الخبر؛ يضم أحدهما إلى الآخر ويسند إليه فيكون المسند إليه منهما هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به، يسمى الأول منهما (المسند إليه) مبتدأ، والآخر (المسند) الخبر. والإسناد الخبري: "ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه"⁽¹⁾. والمسند إليه لا يكون إلا اسماً. والمسند يكون اسماً، مثل "نافع" من قولك "العلم نافع"⁽²⁾، في هاته الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (العلم) والخبر (نافع)، فما هو المبتدأ؟، وما هو الخبر؟.

1- التعريف بالمبتدأ

- لغة

المبتدأ من مادة بدا و"بدا الشيء يبدو بُدوا وبدوا وبداءً. وأبديته أنا: أظهرته. وبدواة الأمر: أول ما يبدو منه"⁽³⁾. ف "الباءُ والدالُ والهَمْزةُ من افتتاحِ الشَّيءِ، يُقالُ: بدأتُ بالأمرِ وابتدأتُ، من الإبتداءِ. واللهُ تعالى المُبْدِيُّ والبَادِيُّ. قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ) [البروج: 13]، وَقَالَ تعالى: (كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ) [العنكبوت: 20]"⁽⁴⁾.
وبدأتُ الشَّيءَ وبالشَّيءِ أبدأُ بدءاً بَهْمَزِ الكُلِّ، وابتدأتُ بهِ قَدَّمتهِ وَأَبْدأتُ لُغَةً وَابْتِدَاءً بِالْكَسْرِ وَالْمَدِّ وَضَمُّ الْأَوَّلِ لُغَةً اسْمٌ مِنْهُ أَيْضاً وَابْتِدَاءً بِالْيَاءِ مَكَانَ الْهَمْزِ عَامِيٌّ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ بَرِّي وَجَمَاعَةٌ وَابْتِدَاءٌ مِثْلُ: تَمْرَةٌ بِمَعْنَاهُ يُقَالُ لَكَ الْبِدَاءَةُ أَيِ الْإِبْتِدَاءُ وَمِنْهُ يُقَالُ فُلَانٌ بَدَأَ قَوْمَهُ إِذَا كَانَ سَيِّدَهُمْ وَمَقْدَمَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ أَيِ فِي أَوَّلِهِ وَبَدَأَ اللهُ تَعَالَى الْخَلْقَ وَأَبْدَأَهُمْ بِالْأَلْفِ خَلَقَهُمْ وَبَدَأَ الْبُرَّ احْتَفَرَهَا فَهِيَ بَدِيءٌ أَيِ حَادِثَةٌ وَهِيَ خِلَافُ الْعَادِيَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْبَدِيءُ الْأَمْرُ الْعَجِيبُ وَبَدَأَ الشَّيْءُ حَدَثَ وَأَبْدَأَتْهُ أَحَدَتْهُ"⁽⁵⁾.

(1) كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني، 23.

(2) جامع الدروس العربية: الغلاييني، 29/1.

(3) لسان العرب: ابن منظور، 65/14.

(4) مقاييس اللغة: ابن فارس، 212 /1.

(5) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية بيروت، ط1، 40.

الإبتداء: هُوَ اهتمامك بِالِاسْمِ وجعلك إِيَّاهُ أولاً لا ثان، والأولية: معنى قَائِمٌ بِهِ يكسبه قُوَّةٌ إِذَا كَانَ غَيْرَهُ مُتَعَلِّقًا بِهِ، وَكَانَتْ رَتْبَتُهُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى غَيْرِهِ.
والبدء: من بَدَأَ الشَّيْءَ، أَنشأه وَاخْتَرَعَهُ قَالَ اللهُ تَعَالَى: (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ) [العنكبوت:19] ثُمَّ قَالَ: (كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ) [العنكبوت:20] هَذَا فِيمَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ. وبدأت بالشَّيْءِ، وبدأته، وابتدأت بِهِ وابتدأته: بِمَعْنَى قَدَمْتَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَجَعَلْتَهُ أَوَ الْأَشْيَاءِ، وَمِنْهُ (بَدَأْتُ الْبِسْمَلَةَ)"(1).

- اصطلاحاً

المبتدأ عند النحويين: "تعريفية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد. نحو: زيد منطلق، وهذا المعنى عامل فيهما، ويسمى الأول: مبتدأ، ومسنداً إليه، ومحدثاً عنه، والثاني خبراً، وحديثاً ومسنداً"(2).

ويعرفه سيبويه بأنه: "كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"(3).

وعرفه ابن السراج (ت 316هـ)، فقال: المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لا ثان، مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه؛ وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء، نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل، تقول: عمرو أخونا، وإن زيدا أخونا...(4).

(1) الكليات، الكفوي، 30.

(2) كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني، 7.

(3) النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1/ 23.

(4) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ/1996م، 58.

- وعرفه الفارسي (ت 377هـ) بأنه اسم "معرّي من العوامل الظاهرة ومسند إليه بشيء"،⁽¹⁾ أي قيد العوامل في المبتدأ بالظاهرة، احترازاً من العامل المعنوي، أي الابتداء الرفع للمبتدأ.

- أما الزمخشري (ت 528هـ) فيعرف المبتدأ بقوله: "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلائهما من العوامل التي هي (كان) و(إن) و(حسبت) وأخواتها، لأنهما إذا لم يخلوا منها تعلقتهما بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينطبق بها غير معربة لأن الإعراب لا يتحقق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، فهو يهمل كما ترى كون المبتدأ أو لا لثان أي مبتدأ به أي محكوماً عليه مكثفياً بكونه اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية مرفوعاً بعامل معنوي وقع أحد ركني الإسناد"⁽²⁾.

- وعرفه ابن الحاجب (ت 646هـ)، فقال: "المبتدأ هو المحكوم عليه، فالأولى أن يكون معروفاً عند المخاطب ليستفيد الحكم على معروف"⁽³⁾.

- وعرفه ابن هشام (ت 761هـ)، فقال: "المبتدأ اسم أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به"⁽⁴⁾.

فالمبتدأ هو: "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد". ف "الاسم" جنس يشمل الصريح كزيد في نحو: "زيد قائم"، والمؤول في نحو (وَأَنْ تَصُومُوا) في قوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) البقرة: 184، فإنه مبتدأ مخبر عنه بخبر، مخرج ب (المجرد) نحو: زيد، في: كان زيد عالماً. فإنه لم يتجرد من العوامل اللفظية، ونحو قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، وإن تجردت، لكن لا إسناد فيها.

(1) الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تح: حسن شانلي فرهود، دار العلوم، القاهرة، 1988م. 161

(2) الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م، 24.

(3) أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجبل، بيروت، 1409هـ/1989م، 276.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 184/1.

ودخلت تحت قولنا: (للإسناد) ما إذا كان المبتدأ مسندا إليه ما بعده نحو: زيد قائم، وما إذا كان المبتدأ مسند إلى ما بعده، نحو: أقائم الزيدان". (1)

والمبتدأ هو كل اسم ابتدأته وجرده من العوامل اللفظية للإخبار عنه، والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر، فأما الأفعال فنحو كان وأخواتها والحروف نحو إن وأخواتها وما الحجازية، وإنما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لأنَّ المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ونصبته أخرى نحو: كان زيد قائما وأنَّ زيدا قائم وما زيد قائما وظننت زيدا قائما" (2).

وجاء في تعريف المبتدأ لابن مالك: "وهو ما عديم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخبر عنه، أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصل وأغنى.

والابتداء كون ذلك كذلك، وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافا لمن رفعهما به، أو بتجردهما للإسناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر، أو قال: ترافعا" (3).

وأما المحدثون ومنهم عباس حسن فعرف المبتدأ القياسي بأنه: "اسم مرفوع في أول جملته؛ مجرد من العوامل اللفظية، محكوم عليه بأمر، وقد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة... ومن هنا كان المبتدأ القياسي نوعين، نوعا يحتاج إلى خبر حتما، وقد يتحتم أيضا أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتي ونوعا لا يحتاج إلى خبر؛ وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل، ولا بدّ في هذا النوع أن يكون وصفا منكرا، وان يكون رافعا لاسم بعده يتم المعنى فإن لم يتم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنيا بمرفوعه بالصورة السالفة" (4).

وعرّفه أحمد عبد العظيم في كتاب المصطلح النحوي قائلا: «المبتدأ هو الركن المعرّف المحكوم عليه بالخبر، أو هو الحكم النكرة المسند إليه مرفوع محكوم عليه بالمبتدأ».

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام أبو محمد بن عبد الله جمال الدين الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط 11، 1383هـ/1963م، 1/ 116-117.

(2) شرح المفصل: ابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنبرية، بمصر، (ب ط)، 1/ 83.

(3) شرح التسهيل: ابن مالك، 267.

(4) النحو الوافي: عباس حسن، 1/ 442-443-444-445.

وسبب تسمية المبتدأ بالمبتدأ: أنَّ المبتدأ لم يُكُنْ مبتدأً لأنه منطوقٌ به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكورٌ بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مُسندٌ إليه ومُثبتٌ له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسندٌ ومُثبتٌ به المعنى.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت: "زيدٌ منطلقٌ" فقد أثبتت الانطلاقَ لزيدٍ وأسندته إليه، فزيدٌ مثبتٌ له، ومنطلقٌ مثبتٌ به(1).

2- التعريف بالخبر

- لغة

الخبر في اللغة: النبأ، والجمع أخبار، وأخبار جمع الجمع. فأما قوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) [الزلزلة:4]؛ فمعناه يوم تزلزل تخبر بما عمل عليها. وخبره بكذا وأخبره: نبأه. واستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن يخبره؛ ويقال: تخبرت الخبر واستخبرته؛ ومثله تضعفت الرجل واستضعفته، وتخبرت الجواب واستخبرته. والاستخبار والتخبر: السؤال عن الخبر. وفي حديث الحديبية: أنه بعث عينا من خزاعة يتخبر له خبر قريش أي يتعرف يقال: تخبر الخبر واستخبر إذا سأل عن الأخبار ليعرفها. والخابر: المختبر المجرب ورجل خابر وخبير: عالم بالخبر. والخبير: المخبر(2).

قَالَ اللَّيْثُ: الْخَبْرُ مَا أَتَاكَ مِنْ نَبَأٍ عَمَّنْ تَسْتَخْبِرُ. تَقُولُ أَخْبَرْتُهُ وَخَبَّرْتُهُ. وَجَمَعُهُ أَخْبَارٌ. وَالْخَبِيرُ: الْعَالِمُ بِالْأَمْرِ، وَالْخُبْرُ: مَخْبَرَةُ الْإِنْسَانِ - إِذَا خَبَرَ - أَي: جُرِّبَ فَبَدَتْ أَخْلَاقُهُ. وَالْخَبْرَةُ: الْإِخْتِيَارُ.. تَقُولُ: أَنْتَ أَبْطَنُ بِهِ خَبْرَةً، وَأَطْوَلُ لَهُ عَشْرَةٌ. وَالْخَابِرُ: الْمُخْتَبِرُ الْمُجَرَّبُ. وَالْخُبْرُ: عِلْمُكَ بِالشَّيْءِ، تَقُولُ: لَيْسَ لِي بِهِ خُبْرٌ أَي: لَا عِلْمَ لِي بِهِ(3). وَيُقَالُ: تَخَبَّرْتُ الْخَبَرَ وَاسْتَخْبَرْتُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَالْخَبِيرُ: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: مَعْنَاهُ الْعَالِمُ (بِمَا كَانَ، وَمَا يَكُونُ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى). وَخَبَّرْتُ بِالْأَمْرِ - أَي: عَلِمْتُهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (فَسْئَلُ بِهِ خَبِيرًا) [الفرقان: 59] أَي: سَلْ عَنْهُ خَبِيرًا عَالِمًا تُخْبِرُ(4).

(1) دلائل الإعجاز: الجرجاني، 190/1.

(2) لسان العرب، 4/ 227.

(3) تهذيب اللغة: الهروي محمد بن أحمد بن الأزهرى أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي

بيروت، ط1، 2001م، 157/7.

(4) تهذيب اللغة: الهروي، 187/7.

ورجلٌ مُخْبِرٌ أَي: إِذَا خُبِرَ وَجِدَ كَامِلًا، والخبر يتعلق بالعلم الدقيق والإحاطة التامة بالشيء.

- اصطلاحا

عَبَّرَ ابن السراج عن الخبر بالمبنيّ على المبتدأ، قَبْلَ أَنْ ينفرد لفظ الخبر بعنوان المعنى الاصطلاحي.

وأقدم ما عثر عليه من تعريفات (الخبر) ما ذكره ابن السراج (ت 316هـ) بقوله: "والاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب"⁽¹⁾.

ويلاحظ عليه أنّ ما يصير به المبتدأ كلاما شاملا للجملة بنوعيتها، فلا يحسن حصره بخصوص الاسم، وكأنّ ابن الحاجب قد اعتذر عن ذلك بقوله: "وخبر المبتدأ وإن كان يكون فعلا وجارا ومجرورا أو جملة اسمية راجع إلى كونه اسما في التقدير، ولذلك اغتفر قولهم فيه: إنه اسم"⁽²⁾.

وعرّفه ابن يعيش (ت 643هـ) بقوله: "والخبر هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما والذي يدل على ذلك أنّ به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت "عبد الله منطلق"، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق وخبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة فإذا كان الخبر مفردا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلته"⁽³⁾.

قال ابن مالك في ألفيته:

وَ الْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمُتَمُّ الْفَائِدَةُ ... كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيْدِي شَاهِدَةٌ (4).

(1) الأصول في النحو: ابن السراج، 62.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب النحوي، تح: موسى بناي العليي، مطبعة العاني، بغداد، 1402/هـ 1982م، 47.

(3) شرح المفصل: ابن يعيش، 87.

(4) ألفية ابن مالك: ابن مالك محمد بن عبد الله، الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، دار التعاون، 17.

عرّف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل نحو قام زيد فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم للفائدة. فعرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرف دون غيره⁽¹⁾. أي أن يكون جامعاً مانعاً.

والأولى أن يقال في تعريفه كما قال ابن جني في اللمع: "وَهُوَ كُلُّ مَا أُسْنَدَتْهُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَوَحَدَّثَتْ بِهِ عَنْهُ"⁽²⁾.

أو ما أورده صاحب الحدود في علم النحو حدّ الخبر: "هو الجزء المنتظم منه المبتدأ جملة"⁽³⁾. ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة.

وعرّفه ابن هشام (ت: 761هـ) فقال: الخبر هو: «المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة»، فخرج بقولي "المسند" الفاعل في نحو: "أقائم الزيدان"، فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة، لكنه مسند، وبقولي: "مع المبتدأ" نحو: "قام" في قولك "قام زيد"⁽⁴⁾

يقول أحمد الهاشمي في القواعد الأساسية للغة العربية: "والخبر هو الجزء المنتظر منه مع المبتدأ جملة مفيدة، نحو: "الله واحد" وارتفاع الخبر بالمبتدأ هو عامل لفظي... فهو الاسم المرفوع المسند على المبتدأ (غير الوصف) ليتمّ فائدته والأصل في الخبر أن يكون نكرة لأنه وصف للمبتدأ وقد يأتي الخبر معرفة إذا كان المبتدأ معرفاً، نحو "الله مولانا"⁽⁵⁾.

وعرّفه عباس حسن فقال: الخبر القياس وهو اللفظ الذي يكمل الجملة مع المبتدأ، ويتم معناها الأساسي، بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف"⁽⁶⁾.

والخبر جزء أساسي في الجملة، يكملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف، ويتم معناها⁽⁷⁾.

فالخبر هو الكلام الذي يتم فائدة مع المبتدأ وحكمه الرفع، كحكم المبتدأ.

وهو ثلاثة أقسام: خبر مفرد، خبر جملة سواء أكانت جملة فعلية، أم جملة اسمية، وخبر

شبه جملة.

(1) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 198/1.

(2) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: فائر فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 26.

(3) الحدود في علم النحو: البجائي، 469.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، 117/1.

(5) القواعد الأساسية للغة العربية: الهاشمي، 109-114.

(6) نفسه، 443.

(7) النحو الوافي: عباس حسن، 461/1.

شروط الجملة الخبرية

يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط.

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة "يا أعدل الناس" خبراً عن محمد.

الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرية بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى. وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة.

وزاد ثعلب شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية.

وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية. والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصدته ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول، فالتقدير عنده: زيد مقول فيه اضربه، تشبيهاً للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور⁽¹⁾.

وهو رأي العكبري كما في اللباب: "وَحَقِيقَةُ الْخَبَرِ مَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ صَدَقَ أَوْ كَذَبَ فَأَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَضَعِيفٌ جَعَلَهُمَا خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ لِأَنَّهُمَا ضِدُّ الْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى وَمَا جَاءَ مِنْهُ فَهُوَ مَتَأَوَّلٌ تَقْدِيرُهُ زَيْدٌ أَقُولُ اضْرِبْهُ وَحَذْفُ الْقَوْلِ كَثِيرٌ أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ زَيْدٌ وَاجِبٌ عَلَيْكَ ضَرْبُهُ ثُمَّ قَامَ الْأَمْرُ مَقَامَ هَذَا الْقَوْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) [مريم:75] أَي فليمدنَّ لَهُ⁽²⁾. مَدًّا.

1- أقسام الخبر

يأتي خبر المبتدأ مفرداً، وجملة، وشبه جملة.

أ) الخبر المفرد

الخبر المفرد ما كان غير جملة، وإن كان مُتَنَّى أو مجموعاً، نحو "المجتهد محمود"، والمجتهدان محمودان، والمجتهدون محمودون".

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 202/1.

(2) اللباب في علل البناء: العكبري، 135/1.

أقسام الخبر المفرد: الخبر المفرد إما جامدٌ، وإما مُشتقٌّ.

1- الجامد: والمرادُ به ما ليس فيه معنى الوصفِ، نحو: هذا حجرٌ. وهو لا يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون فقالوا إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا فإن تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير نحو: عليُّ أسدٌ. فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود إلى علي، وهو ضمير الفاعل.

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت (هذا حجر)، فحجر يحمل ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره هو)، أي (هذا حجر هو)، وما قولهم ببعيد من الصواب. لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً⁽¹⁾.

2- المشتق: والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصفِ، نحو: زهيرٌ مجتهد. وهو يتحمَّل ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمَّله، نحو: زهيرٌ مجتهدٌ أخواه. فمجتهد، في المثال الأول، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زهير، وهو ضمير الفاعل. أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ). ومتى تحمَّل الخبرُ ضميرَ المبتدأ لزمَّتْ مُطابقتُهُ له إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، نحو "عليٌّ مجتهد، وفاطمةٌ مجتهدةٌ، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذاتُ مجتهدات".

فإن لم يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، فيجوزُ أن يُطابقه، نحو: "الشمسُ والقمرُ آيتان من آيات الله"، ويجوز أن لا يطابقه، نحو: "الناس قسمان عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما"⁽²⁾.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً

(1) جامع الدروس العربية: الغلابيني، 263/2.

(2) نفسه، 264/2.

وذلك كأسماء الآلة نحو مفتاح فإنه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فإذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وقصد به الزمان أو المكان ك مرمى فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل ضميرا فإذا قلت هذا مرمى زيد تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا فإن رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاماه فغلاماه مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا(1). وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين إلا إن أول بمشتق وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أي هو فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح، وهذا مرمى زيد.

تنبيه: إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو زيد قائم أي هو فلو أتيت بعد المشتق ب: (هو) ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين:

- أحدهما أن يكون هو تأكيدا للضمير المستتر في قائم.

- الثاني أن يكون فاعلا ب: قائم.

فإن جرى على غير من هو له، وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن. فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو. ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير، زيد عمرو ضاربه هو فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول وهو زيد هند ضاربها هو فإن شئت أتيت ب هو وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه لااحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل.

وفي هذا يقول ابن مالك:

(1) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 206/1.

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا(1).

واختار ابن مالك مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف. واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن هذا قول الشاعر:

قَوْمِي ذَرَى الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس(2). لان ذرا المجد مبنية وليست بانية، وإنما الباني هم القوم(3).

ب) الخبرُ الجملة

الخبرُ الجملة ما كان جملةً فعليةً، أو جملةً اسميةً، فالأول نحو "الخُلُقُ الحَسَنُ يُعَلِي قَدَرَ صاحبه"، والثاني نحو "العاملُ خُلُقُهُ حَسَنٌ"(4).

والخبر الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله أو نائب فاعله؛ في مثل: فرح الفائز، وأكرم النابغ. وتسمى هذه الجملة: "فعلية"؛ لأنها مبدوءة - أصالة - بفعل. وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يغنى عن الخبر في مثل: المال فاتن. وهل الفاتن مال؟ وتسمى هذه الجملة: "اسمية" "لأنها مبدوءة" أصالة باسم؛ فالجملة إما "اسمية"، وإما "فعلية" وكل واحدة منهما قد تقع خبراً؛ فتكون هنا في محل رفع؛ نحو: الصيف يشتد حره. الشتاء يقسو برده. الربيع جؤه معتدل. الخريف جوه منقلب. وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر: البُعَى يَصْرَعُ أَهْلَهُ... وَالظَلْمُ مَرْتَعُهُ وَخِيمٌ ويشترط في الجملة والواقعة خبراً أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، إلا إن كانت بمعناه"(5).

1. أحوال الجملة الخبرية

الجملة الخبرية إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

(1) ابن مالك: الفية ابن مالك، 17.

(2) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 207/1-208.

(3) نفسه، 208/1.

(4) جامع الدروس العربية: الغلابيني، 264/2.

(5) النحو الوافي: عباس حسن، 466/1.

- فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابطٍ، لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحتاج إلى ما يربطها به، نحو قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص:1]، ونحو "نُطقي الله حسبي".

(فهو ضمير الشأن. والجملة بعده هي عينه، كما تقول: (هو عليّ مجتهد) وكذلك قولك (نطقي الله حسبي) فالمنطوق به، (وهو الله حسبي) هو عين المبتدأ. وهو (نطقي) لأنها مفسرة والمفسر عين المفسر.

- أما إذا لم تكن الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى يُشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تكون مُشتملةً على رابطٍ يربطها بالمبتدأ.

والرابط إما الضميرُ بارزاً، نحو: الظُّلمُ مرْتعه وخيمٌ، أو مستتراً يعودُ إلى المبتدأ، نحو: الحقُّ يعلو. أو مُفَدَّراً، نحو: الفضةُ، الدرهمُ بقرشٍ، أي الدرهم منها. وإما إشارةً إلى المبتدأ، نحو: (وَلِبَاسِ النَّفْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) [الأعراف:26]، وإما إعادةُ المبتدأ بلفظه، نحو قوله تعالى: (الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ) [الحاقة:1-2]، أو بلفظٍ أُعمِّ منه، نحو "سعيد نِعَم الرجل" (1). (فالرجل يعم سعيداً وغيره، فسعيد داخل في عموم الرجال والعموم مستفاد من (ال) الدالة على الجنس).

2. أنواع الجملة الخبرية

تقع الجملة الخبرية اسمية وفعلية وشرطية. وكل هذا لابد فيه من رابط يعود على المبتدأ لئلا تقع أجنبية عن المبتدأ.

- ففي قوله تعالى: (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) [الأنفال:67]، وقع الخبر جملة فعلية وقد ربطت بالضمير.

- كما أن قولنا: القرآن حفظه مغنم وقع الخبر جملة اسمية وقد جاء الربط بالضمير.

- وجملة الشرط على الخلاف بين النحويين: هل الخبر فعل الشرط أو الجواب أو هما معاً؟ فإن الضمير لابد من وجوده رابطاً للجملة بالمبتدأ. ففي قوله تعالى: (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) [النساء:80]، اشتمل فعل الشرط والجواب على رابط هو الضمير يعود إلى المبتدأ، وفي قوله تعالى: (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)

(1) جامع الدروس العربية: الغلابي، 264/2.

[الأعراف:132]، الربط موجود بالضمير في "به" وفي قوله تعالى: (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ) [المائدة:115]، في فعل الشرط ضمير الفاعل يعود على من، وضمير المفعول به في الجواب يعود على المبتدأ(1).

والضمير لكونه الأصل في الربط فقد جاء الربط به مذكور، ومحذوفاً ومن الربط بالضمير محذوفاً قوله تعالى: (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) [الحديد:10] برفع كل، وذكر الفراء أن الضمير قد يحذف قياساً. وذلك إذا كان الضمير مفعولاً به والمبتدأ كل، مثل قوله الشاعر:

قد أصبحت أم الخييار تدعي... على ذنباً كلُّهُ لم أصنع(2).

ج) الخبر شبه الجملة

يقع الخبر ظرفاً وجاراً ومجروراً ويتعلقان بمحذوف وجوباً ثم قيل: الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما. وقيل: هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى. وذكر ابن هشام: أن الخبر هو المتعلق. واختلف في التقدير فقال الأخفش والفرسي والزمخشري: "التقدير كان أو استقر" والصحيح عند جمهور البصريين: "أن تقديره كائن لا كان أو استقر". وعلى القول بأن لهما متعلقاً تقديره كائن أو كان فإن الظرف والجار والمجرور بهما رابط يربطهما بالمبتدأ وسواء أكان الضمير مستكناً في المتعلق أو انتقل إلى الظرف فالرابط موجود(3). وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنَّ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ(4)

الشاهد فيه: قوله (كائن) حيث صرح به وهو متعلق الظرف الواقع خيراً.

قد يقع الظرف خيراً عن المبتدأ وهو على ضربين ظرف زمان وظرف مكان، والمبتدأ على ضربين جثة وحدث فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو زيد وعمرو والحدث هو المصدر نحو القيام والفعود.

(1) الرابط وأثره في التراكيب في العربية: حمزة عبد الله النشري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1405هـ/1985م، 138.

(2) نفسه، 138.

(3) الرابط وأثره في التراكيب: النشري، 139.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 211/1.

فَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ جِثَّةً وَوَقَعَ الظَّرْفُ خَبْرًا عَنْهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الظَّرْفُ إِلَّا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَكَ فِ زَيْدٍ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالظَّرْفُ بَعْدَهُ خَبْرٌ عَنْهُ وَالتَّقْدِيرُ زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ خَلْفَكَ فَحَذَفَ اسْمَ الْفَاعِلِ تَخْفِيفًا وَلِلْعِلْمِ بِهِ، وَأَقِيمَ الظَّرْفُ مَقَامَهُ فَانْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى الظَّرْفِ وَارْتَفَعَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ بِالظَّرْفِ كَمَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَمَوْضِعِ الظَّرْفِ رَفْعًا بِالْمُبْتَدَأِ(1).

فِيخْبِرُ بِظُرُوفِ الْمَكَانِ عَنْ أَسْمَاءِ الْمَعْنَى وَعَنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ. فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: الْخَيْرُ أَمَامَكَ". وَالثَّانِي نَحْوُ: الْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأَمَهَاتِ. وَأَمَّا ظُرُوفُ الزَّمَانِ فَلَا يُخْبِرُ بِهَا إِلَّا عَنْ أَسْمَاءِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: السَّفَرُ غَدًا، وَالْوَصُولُ بَعْدَ غَدٍ. إِلَّا إِذَا حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ بِالْإِخْبَارِ بِهَا عَنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ فَيَجُوزُ، نَحْوُ: اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، وَ: نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا. وَمِنْهُ: الْيَوْمَ خَمْرٌ، وَغَدًا أَمْرٌ.

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَضَ فِي الْخَبَرِ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْهَلَهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ زَيْدًا وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَشْخَاصِ لَا يَخْلُو مِنَ الزَّمَانِ، حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْخَبَرُ يُعَلِّمُهُ الْمُخَاطَبُ، لَمْ يَسْتَفِدْ بِهِ فَوَجَبَ أَنْ يَسْقُطَ التَّكْلُمُ بِهِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَيْرَ جِثَّةٍ فَظَرْفُ الزَّمَانِ يَكُونُ خَبْرًا، كَقَوْلِكَ: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا صَحَّ ظَرْفُ الزَّمَانِ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لَمَّا لَيْسَ بِجِثَّةٍ - أَعْنِي الْمَصَادِرَ - لِلْفَائِدَةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْخَبَرِ، إِذْ كَانَ الْقِتَالُ قَدْ يَخْلُو مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَصَارَ الْمُخَاطَبُ مُسْتَقْبَلًا لِلْخَبَرِ، فَلِهَذَا صَحَّ الْكَلَامُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ قَالُوا: الْهَلَالُ اللَّيْلَةَ، وَالْهَلَالُ جِثَّةً، فَمَا وَجْهُ ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ هَذَا الْكَلَامَ عِنْدَ تَوَقُّعِ رُؤْيَا الْهَلَالِ، فَإِنْ كَانَ جَائِزًا أَنْ يَحْدُثَ، وَجَائِزًا أَنْ يَظْهَرَ حَسَنَ الْكَلَامِ مَعْنَى الْحُدُوثِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: اللَّيْلَةُ حُدُوثُ الْهَلَالِ، ثُمَّ حَذَفْتَ (الْحُدُوثَ) وَأَقَمْتَ (الْهَلَالَ) مَقَامَهُ، فَلَمْ يَخْرُجْ ظَرْفُ الزَّمَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَصْدَرٍ دُونَ جِثَّةٍ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْيَوْمَ زَيْدٌ، إِذَا كُنْتَ مَتَوَقِّعًا لِقُدُومِهِ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: الْيَوْمَ قُدُومُ زَيْدٍ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ عِنْدَ الْعَرَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ، أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: الْقَمَرُ اللَّيْلَةَ، وَلَا الشَّمْسُ الْيَوْمَ، لِأَنَّهَا كَاتِنَانِ لَا مَحَالَةَ(2).

(1) اللمع في العربية: ابن جنبي، 28.

(2) علل النحو: ابن الوراق، 227-228.

• ثانياً: صور التناسق في الجملة الاسمية

تتألف الجملة العربية من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، فالمسند هو المتحدث به "الفعل أو الخبر" ويكون إما فعلاً أو اسماً، والمسند إليه هو المتحدث عنه "الفاعل أو المبتدأ" ولا يكون إلا اسماً.

والقاعدة: اشتراط التطابق بين المبتدأ والخبر في: الجنس والعدد، ولا يشترط التطابق في التعريف والتذكير، إذ قد يتفقان، وقد يختلفان، وهو الأصل كما سيأتي ممثلاً. يقول الدماميني: "ويجب أن يكون هو، أي الخبر (طبق المبتدأ) في التذكير والتأنيث والإفراد والتنثنية والجمع مُدَّة (ما أمكن) ذلك"(1).

ومن أبرز صور المطابقة بين المبتدأ والخبر بالإضافة إلى الإسناد ما يلي: التطابق في العلامة الإعرابية؛ والتطابق في الجنس (التذكير والتأنيث)، والتطابق في العدد (الإفراد والتنثنية والجمع)، والتطابق في التعيين (التعريف والتذكير).

أ- التناسق في العلامة الإعرابية

القاعدة: أصل المبتدأ والخبر الرفع، قال سيبويه: "فالمبتدأ كل اسم أبتدئ لئبني عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه الرفع"(2). ويقول في علة رفع المبتدأ والخبر: "فأما الذي يُبنى عليه شيء هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك نحو قولك: عبد الله منطلق، وارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته"(3). فعامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وأما عامل الرفع في الخبر فهو المبتدأ.

ولقد حاول النحاة التأصيل لظاهرة الرفع في الإسناد، فإذا كان سيبويه يرى أنَّ المبتدأ والخبر هما الأصل في استحقاق الرفع، فنجد الزمخشري يخالفه الرأي ويعتبر الفاعل هو الأصل في الرفع؛ فيقول: "فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا... وأما المبتدأ،

(1) المنهل الصافي في شرح الوافي، الدماميني، تح: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، ط1، 2008، 144/1.

(2) الكتاب: سيبويه، 126/2.

(3) نفسه، 127 /2.

وخبره وخبرا (إنّ) وأخواتها، و(لا) لنفي الجنس، واسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب⁽¹⁾.

ونجد السيوطي قد جمع بين الرأيين في حديثه عن أنواع الإعراب حيث ذهب إلى أنّ الرفع ثقيل فخصّ به العمد (المسند والمسند إليه)، لأنها أقل، والنصب للفضلات لأنها كثيرة، والجر لما بينهما⁽²⁾.

فمن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قول الله تعالى: (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا) البقرة: (257)، وقوله تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ) [المائدة:5]، وقوله تعالى: (لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْنَا) [يوسف: 8]، وقوله تعالى: (قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ) [النازعات:8].

ومن الشعر، قول الشاعر:

فَدَّ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ ... مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ*

مرتعا: مبتدأ، و(ها): مضاف إليه. قريب: خبر مرفوع³. وكلاهما تطابقا في العلامة (الرفع). وقول الآخر:

وقائلةٍ خولانٌ فانكح فتأتهم وأكرومةً الحيين خلو كما هيا*

(أكرومة): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الحيين: مضاف إليه. (خلو): خبر مرفوع⁴.

ومنه قوله: كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبٌ*

هند: مبتدأ مرفوع. غضوب: خبر مرفوع⁵. وقد تطابقا في العلامة (الرفع).

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، 1/ 196.

(2) ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 21/1.

* لم ينسب البيت إلى قائل معين. التخريج: البيت بلا نسبة في تلخيص الشواهد ص320؛ وخزانة الأدب 5/ 120، 9/ 352؛ والدرر 2/ 152؛ وشرح التصريح 1/ 204؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص310؛ وشرح شواهد المغني ص606؛ والمقاصد النحوية 2/ 170؛ وهمع الهوامع 1/ 130. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 275.

3 أوضح المسالك: ابن هشام، 293/1.

* من شواهد سيبويه، واستشهد به مرتين، من دون عزو لقائل معين. ينظر: الكتاب: سيبويه، 1/ 139، 1/ 143. قال محقق الإيضاح (يوسف الشيخ محمد البقاعي): "وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل". أوضح المسالك: ابن هشام، 2/ 143.

4 ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 2/ 144.

* قيل: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الاخفش: إنه للكعبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين". شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/ 335.

5 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 281.

فالمبتدأ والخبر في هذه الأمثلة متطابقان في العلامة (الرفع). والتوافق الإعرابي بين المبتدأ والخبر يعبر عن التوافق في المعنى بينهما، والعدول عن المطابقة بينهما في العلامة الإعرابية يعني عدم التوافق في المعنى.

والمخالفة بين المبتدأ والخبر في الإعراب لأجل الجر على المجاورة، منعه كثير من العلماء في القرآن الكريم وخطئوا من قال به. قال الفراء: "فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله"¹.

قال القرطبي عزواً للنحاس: "لا يجوز أن يعرب الشيء على الجوار في كتاب الله ولا في شي من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شي شاذ، وهو قولهم: هذا جحر ضب خرب، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان: جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز أن يحمل شي من كتاب الله على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها"².

وقال فخر الدين الرازي في التفسير الكبير: "فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: هذا كسر على الجوار كما في قوله: جحر ضب خرب، وقوله كبير أناس في بجاد زممل قلنا: هذا باطل من وجوه: الأول: أن الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر، وكلام الله يجب تنزيهه عنه. وثانيها: أن الكسر إنما يصر إلى حيث يحصل الأمان من الالتباس كما في قوله: جحر ضب خرب، فإن من المعلوم بالضرورة أن الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر، وفي هذه الآية الأمان من الالتباس غير حاصل. وثالثها: أن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب"⁽³⁾.

والعدول عن المطابقة الإعرابية بين المبتدأ والخبر دون الإخلال بالمعنى، سمع عن بعض العرب، إلا أنه لا يمكن تعميمه، لأن نماذجه قليلة، لا ترشح منه أن يعتمد لغة من

1 معاني القرآن وإعرابه: الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، 153/2.

2 الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م، 44/3.

(3) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، 305/11.

لغات العرب، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى القول بأنه لا يجوز الإعراب على المجاورة في كتاب الله عزّ وجل ولا في شيء من الكلام.

العدول عن المطابقة في العلامة الإعرابية

ومما جاء في باب المخالفة في العلامة الإعرابية المسألة المنقولة عن العرب: (هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ)؛ إذ تركوا الرفع في (خرب) وجروه حرصاً على مطابقة الجوار (ضَبِّ). يقول سيبويه: "وقد حملهم قُرْبُ الجوار على أن جَرُّوا: هذا جحر ضبّ خرب، ونحوه. فكيف ما يصحُّ معناه"⁽¹⁾.

ولقد ورد في القرآن الكريم آيات قليلة جداً تتكلم عما ظاهره عدم المطابقة بين المبتدأ والخير في العلامة الإعرابية نذكر منها:

قوله تعالى: (عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ) [الإنسان:21].

جاء في روح المعاني أنّ (عَالِيَهُمْ) ظرف بمعنى فوقهم على أنه خبر مقدم، و(ثِيَابٌ) مبتدأ مؤخر⁽²⁾.

وقرئ: (عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ) بالضم على أساس أنّ الأول مبتدأ والثاني خبر، قال أبو جعفر: "مبتدأ وخبره، والأصل (عَالِيَهُمْ)، حذف الضمة لثقلها، وهذه قراءة سبعية، وهي قراءة أبي جعفر ونافع ويحيى بن وثاب والأعمشى وحمزة"⁽³⁾.

وقوله تعالى: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ) [البروج: 4-5].

(النَّارِ) بدل اشتمال من (الأُخْدُودِ) وقيل التقدير: ذي النار لأن الأخدود هو الشق في الأرض⁽⁴⁾. وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي بالرفع (النارِ)، وأجاز النحويون هذا وقيل على معنى (قتلتهم النار).⁽⁵⁾

ب - التناسق في الجنس (التذكير والتأنيث)

(1) الكتاب، سيبويه، 67 / 1.

(2) ينظر: روح المعاني: الألويسي شهاب الدين السيد محمود، تح: محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 277/29.

(3) إعراب القرآن: ابن النحاس، 1040.

(4) إملاء ما من به الرحمان: العكبري، 535.

(5) نفسه، 1081.

القاعدة: وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر في: الجنس (التذكير والتأنيث)؛ فيجب أن يطابق الخبر المبتدأ في تذكيره وتأنيثه. وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "واعلم أنّ المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو" (1).

والمبتدأ: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به؛ فالأول: كـ (زَيْدٌ قائمٌ) و (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة: 184]. و (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) [فاطر: 3]، والثاني شرطه نفي أو استفهام، نحو: (أقائمُ الزيدان) و (ما مضروبُ العمران). (2).

والمبتدأ في العربية على ضربين:

– مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ويكون إما اسماً ظاهراً، أو مصدراً مؤولاً.
– مبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يسدّ مسدّ الخبر، وغالباً ما يكون هذا المبتدأ مسبوقاً بنفي أو استفهام.

يقول ابن الحاجب: "فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر، مثل (زيد قائمٌ) و (ما قائمُ الزيدان) و (أقائمُ الزيدان)" (3).

وجاء في شرح شذور الذهب: "وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهذا الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يغني عن الخبر" (4).
وقد ورد المبتدأ والخبر في القرآن الكريم من النوع الأول بكثرة، أما النوع الثاني، فقد وردت منه آيات معدودة، وإنّ النظم القرآني قد حافظ على المطابقة بين المبتدأ وخبره في أغلب الآيات القرآنية، إلا في مواطن محددة جاء ظاهراً عدم التطابق، ولهذا أسبابه وغايته البيانية.

1- المبتدأ الذي له خبر (مشتقا وجامدا)

تقدم لنا أن الخبر يأتي مفرداً، ويأتي جملة، والخبر المفرد يأتي على نوعين:

(1) الكتاب: سيبويه، 2/ 127.
(2) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 236.
(3) شرح الرضى على الكافية: الاسترأبادي، 1/ 223.
(4) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 180.

- إما جامد، والمراد به -هنا: ما ليس صفة تتضمن معنى فعل وحروفه.
 - وإما مشتق، والمراد به -هنا: ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات" (1).
 والمطابقة في هذا النوع - كما سيأتي - تكون في: (الإفراد، تذكيراً وتأنيثاً. - في التثنية، تذكيراً وتأنيثاً. - في الجمع، تذكيراً وتأنيثاً. - في التعريف والتذكير).

الأول: مطابقة الخبر المفرد المشتق لمبتدئه في الجنس

والمشتقات في العربية سبعة هي: "اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، واسم التفضيل" (2).
 والخبر المفرد المشتق الذي لا يخرج عن هذه الأنواع: جاء مطابقاً للمبتدأ في التذكير في آيات كثيرة نذكر منها:

قوله تعالى: (وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) [آل عمران: 34].

وقوله تعالى: (وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) [البقرة: 95].

وقوله تعالى: (وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ) [البقرة: 19] (3). فالأسماء: (سَمِيعٌ، عَلِيمٌ، مُحِيطٌ)

تخبر كلها عن ذات الخالق سبحانه وتعالى وتطابقه في التذكير.

كما جاء الخبر المفرد المشتق مطابقاً للمبتدأ في التأنيث في آيات قليلة نذكر منها قوله تعالى: (وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ) [المائدة: 75]، وقوله تعالى: (وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) [البقرة: 259] (4).

فالخبر في هاتين الآيتين طابق المبتدأ في التأنيث. وسبب هذا التوافق بين المبتدأ والخبر مرده هو أنّ الخبر هو المبتدأ عينه في المعنى ولا فرق بينهما، فالله هو السميع، وهو العليم، وهو المحيط، وهو الشكور.

- أحوال مطابقة اسم التفضيل

من المشتقات التي وردت في القرآن الكريم بكثرة نجد اسم التفضيل، حيث يرى النحاة أنّ اسم التفضيل هو: (الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو: أفضل، وأعلم، وأكثر) (1).

(1) شرح الكافية: ابن مالك، 338/1.

(2) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1409هـ/1984م، 75.

3 ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم: صافي محمود بن عبد الرحيم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ، 67/1.

4 نفسه، 38/3.

وأحوال مطابقة اسم التفضيل للمبتدأ ثلاثة، فإذا كان محلي بـ (أل) طابق، وإذا كان مجردا من (أل) أو مضافا لنكرة، أفرد وذكّر، وإذا كان مضافا لمعرفة، فله وجهان:

الحالة الأولى: إذا كان اسم التفضيل محلي بالألف واللام

القاعدة: إذا كان اسم التفضيل محلي بالألف واللام، وجب فيه مطابقتة للمبتدأ في الجنس والعدد، جاء في كتاب الإيضاح: "فإذا عرّف بالألف واللام، أنت وثنى وجمع لأنّ تعريفه باللام أخرجه عن شبه الفعلية". (2)

وجاء في شرح المفصل: "واعلم أنّه قد بان بالفضل، فحينئذ يؤنث إذا أريد به المؤنث ويثنى ويجمع، فنقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون والأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات والفضل". (3)

ومثاله مفردا مذكرا قوله تعالى: (قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى) [طه: 68]، ولم يأت اسم التفضيل الخبر مفردا مؤنثا، أو مثنى مذكرا أو مثنى مؤنثا.

ومثاله جمعا مذكرا، نحو قوله تعالى: (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [أل عمران: 139]؛ فاسم التفضيل (الأعلون) وافق المبتدأ (أنتم) في التذكير والعدد، ولم يرد في القرآن الكريم اسم التفضيل الخبر جمعا مؤنثا. (4)

الحالة الثانية: إذا كان اسم التفضيل مجردا من (أل) أو مضافا إلى نكرة

- اسم التفضيل مجردا من (أل)

القاعدة: إذا جاء اسم التفضيل مجردا عن الإضافة والألف واللام، لزم الأفراد والتذكير، أي مخالفة المبتدأ في العدد والجنس، يقول ابن عقيل في شرحه على الألفية: "ويلزم أفعال التفضيل المجرد؛ الأفراد والتذكير" (5). فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهند أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام، 280.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمر وعثمان بن عمرو بن الحاجب، تح: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني بغداد، 1402 هـ/1982 م، 656/1.

(3) شرح المفصل: ابن يعيش، 96/6.

(4) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 144/4.

(5) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 178/3.

عمرو وأفضل نساء فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكرا ومفردا ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (1).

قال في اللباب: "المجرد من أل والإضافة يجب إفراده وتذكيره واقتترانه بمن جارة للمفضل عليه لفظا أو تقديراً نحو قوله تعالى: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) [الكهف:34]، أي: وأعز منك نفراً" (2).

ولقد جاء مثل هذا التركيب في القرآن الكريم، قال تعالى: (لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ) [المائدة:107]، وقوله تعالى: (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهَا) [يوسف:8]، وقوله تعالى: (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً) [الروم:9]، وقوله تعالى: (وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا) [الكهف:46]

نلاحظ من خلال هذه الآيات الكريمات أن اسم التفضيل قد ورد بصيغة واحدة، وهي الإفراد والتذكير على الرغم من مجيئه خبرا عن مفرد مؤنث (شَهَادَتُنَا) وعن مثنى مذكر في قوله: (لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ)، وعن جمع مذكر (الضمير) عن (كَانُوا)، وعن جمع مؤنث (الْبَاقِيَاتُ).

- اسم التفضيل مضافا إلى نكرة

إذا أضيف التفضيل إلى نكرة. فحكمه حكم المجرد من أل والإضافة يجب فيه الإفراد والتذكير، فنقول: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نساء (3).

ومما جاء مضافا لنكرة في القرآن الكريم قول الله تعالى: (أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا) [الإسراء:21].

ويجب لاسم التفضيل إذا جاء مجردا من (أل) أو جاء مضافا لنكرة حكمان:

(1) نفسه، 178/3.

(2) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: السراج محمد علي، تح: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ/1983م، 58.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، 1423هـ/2004م، ط1، 725/2.

– الأول: أن يكون مفردا مذكرا.

– الثاني: أن يؤتى بعده بـ (من) جارة للمفضول. (1)

وعليه أنّ الحالة التي يلزم فيها اسم التفضيل التذكير والإفراد لا تدخل ضمن مظهر المطابقة.

الحالة الثالثة: إذا كان اسم التفضيل مضافا إلى معرفة

إذا أضيف اسم التفضيل إلى معرفة، جاز فيه الوجهان: المطابقة وعدمها. (2)

ويعلل ابن يعيش هذا الجواز وعدمه بقوله: "وإنما جاز الأمران في ما أضيف، لأنّ الإضافة تعاقب الألف واللام، وتجري مجراها، فكما تؤنث وتثنى وتجمع مع الألف واللام، كذلك تفعل مع الإضافة التي هي بمنزلة ما فيه الألف واللام، وأمّا علة الإفراد، فلأنك إذا أضفته كان بعض ما تضيفه إليه، تقول: حمارك خير الحمير، لأنّ الحمار بعض الحمير، ولو قلت حمارك أفضل الناس، لم يجز، لأنه ليس منهم، لأنّ الغرض تفضيل الشيء على جنسه، وإذا كان كذلك، فهو مضارع للبعض، الذي يقع للمذكر والمؤنث والتنثية والجمع بلفظ واحد، فلم يثنى ولم يجمع ولم يؤنث، كما أنّ البعض كذلك" (3)

فما جاء مطابقا في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [أل عمران:54]، وقوله تعالى: (وَارزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [المائدة:114]، وقوله تعالى: (أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنزِلِينَ) [يوسف:59]

وإنّ أغلب ما ورد من اسم التفضيل الخبر المضاف إلى معرفة هو خبر عن مفرد مذكر. وأما مثاله غير مطابق قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ) [البينة:6]. وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) [البينة:7] فلقد ورد الخبر في هاتين الآيتين: (شَرُّ الْبَرِيَّةِ)، و (خَيْرُ الْبَرِيَّةِ) مؤنثا والمبتدأ: (أُولَئِكَ) مذكرا.

العدول عن المطابقة

(1) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 541.

(2) نفسه، 541.

(3) شرح المفضل: ابن يعيش، 4 / 130.

ولقد ورد الإخبار عن المبتدأ المذكر بالموث في بعض الآيات من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: (بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ) [القيامة: 14]. ذهب المفسرون مذاهب شتى حول تأويل وتفسير هذه الآية، وحملوا الخبر (بَصِيرَةٌ) على معنى (شاهد) فالبصيرة بمعنى شاهد، وهو شهود الجوارح، وهذا تفسير ابن عباس⁽¹⁾.

الثاني: مطابقة الخبر المفرد الجامد لمبتدئه في الجنس

جاء في تعريف الاسم الجامد عند النحاة بأنه: "ما لا يكون مأخوذاً من الفعل، كحجرٍ وسقفٍ ودرهمٍ. ومنه مَصَادِرُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمَجْرَدَةِ الْمِيْمِيَّةِ كَعِلْمٍ وَقِرَاءَةٍ"⁽²⁾. قال ابن مالك:

والمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ وَإِنْ ... يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكَنٍ"⁽³⁾.

أي: والخبر المُفْرَدُ، الْجَامِدُ مِنْهُ فَارِعٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمَبْتَدَأِ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ، "وَإِنْ يُشْتَقُّ" المفرد، بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به"⁽⁴⁾؛ فالاسم الجامد هو الذي لم يؤخذ من غيره، وإنما وضع على صورته الحالية فليس له أصل يرجع إليه مثل: باب، رجل، غصن... فهذه أسماء وضعت هكذا لم تشتق من شيء ما.

ولقد ورد هذا النوع من الخبر في القرآن الكريم بكثرة، وقد جاء مطابقاً للمبتدأ في التذكير والتأنيث، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائدة: 119]. وقوله تعالى: (هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) [الحج: 19] وقوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: 1].

العدول عن المطابقة بين المبتدأ، والخبر المفرد الجامد

ورد في القرآن الكريم الإخبار عن المبتدأ المذكر بالموث في كثير من الآيات، نذكر منها على سبيل المثال قوله تعالى: (كَلَّا إِنَّهُ تَذَكِّرَةٌ) [المدثر: 54]، ففي هذه الآية الكريمة أخبر عن المبتدأ الضمير في (إِنَّهُ) بالموث (تَذَكِّرَةٌ).

(1) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (أبو عبد الله بن أحمد بن أبي بكر بن فرج)، تح: أحمد عبد الحلیم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1372هـ/1952م، 99/19.

(2) جامع الدروس العربية: الغلابي، 5/2.

(3) ألفية ابن مالك: ابن مالك، 17.

(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 187/1.

قال الفراء: "يعني هذا القرآن، ولو قيل: «إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ» لكان صواباً، كما قال في عيس، فمن قال: (إنها) أراد السورة، ومن قال: (إنه) أراد القرآن" (1).
 وقوله تعالى: (هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي) [الكهف:98]. فقد أخبر عن اسم الإشارة المذكر (هَذَا) بالمؤنث (رَحْمَةٌ). قال الزمخشري: "هذا إشارة إلى السد، أي: السد نعمة من الله وَرَحْمَةٌ على عابده. أو هذا الإقذار والتمكين من تسويته فإذا جاء وَعُدُّ رَبِّي يعني فإذا دنا مجيء يوم القيامة وشارف أن يأتي جعل السد دَكَاةً أي مدكوكا مبسوطا مسوّى بالأرض" (2).

فقد ظهر عدم المطابقة في الآيتين وهو دليل على عدم اشتراطه دائما فقد يتخلف التطابق بينهما لدواعي السياق.

ب - المبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر

1- مفهومه

إذا كان المبتدأ وصفا معتمدا على نفي أو استفهام، استغنى بمرفوعه عن الخبر كقول: (أقائم الزيدان)، و(وما قائم الزيدان)، فالزيدان: فاعل بالوصف، والكلام مستغني عن الخبر لأنّ الوصف هذا في تأويل الفعل (3) فقام: مبتدأ. والزيدان: فاعل سد مسد الخبر.
 فالمبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر هو: الوصف المستغني بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة؛ وهذا المرفوع قد يكون فاعلا، أو نائب فاعل.
 وهذا رأي البصريين إلا الأخفش، أنّ الوصف لا يكون مغن عن الخبر إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا (قائم الزيدان) (4). على أنّ (الزيدان) سدّ مسدّ الخبر. فصاحب المذهبين يتفقان في اسمية هذا التركيب ويختلفان في اشتراط الاعتماد على النفي أو الاستفهام.

(1) معاني القرآن: الفراء، 106/3.

(2) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، دار الكتاب

العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 748/2.

(3) شرح قطر الندى: ابن هشام، 121.

(4) معاني النحو: فاضل السامرائي، جامعة بغداد، 1986، 179/1.

وقد أقرّ "فاضل السامرائي" هذا التركيب، حيث يرى أنّ هذا التركيب أشبه شيء بالجملة الفعلية؛ فالوصف واقع موقع الفعل، فهو اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى⁽¹⁾.
 إلا أنّ "مهدي المخزومي" من بين المعارضين للبصريين فهو يعتقد أنّ صيغة (فاعل) فعلية في اللفظ والمعنى، وأنّ كنهها وحقيقتها لا تتغير حتى وإن وقعت في سياق النفي أو الاستفهام⁽²⁾.

وهذا الرأي ضعيف لسببين هما: أنّ البصريين والكوفيين لم يختلفوا في كون هذا التركيب جملة اسمية، وثانيهما أنّ التنوين يعتبر من علامات الأسماء لا من علامات الأفعال.

وهذا النوع من المبتدأ (الوصف المعتمد على استفهام أو نفي) يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث من ذلك جاء في الكتاب: "فإن بدأت بنعت بمؤنث فهو يجري مجرى المذكر، إلا أنك تدخل الهاء، وذلك قولك: أذاهبة جاريتاك؟ وأكريمة نسائك؟، فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل إذا قلت: قالت نسائك وذهبت جاريتاك"⁽³⁾.

2- المطابقة في المبتدأ (الوصف) الذي له مرفوع يسد مسد الخبر

القاعدة: المطابقة في الأفراد ونوعيه، قد تحصل فيتطابق المرفوع ووصفه، وقد لا يتطابقان، وذلك على النحو الآتي:

- الوصف مفرد ومرفوعه مفرد: المفرد هو ما دلّ على واحد، أو واحدة، نكرة كان أو معرفة، موصوفاً كان أو صفة، جامداً كان أو مشتقاً للعاقل كان أو لغير العاقل⁽⁴⁾.

يتطابق الوصف مع مرفوعه أفراداً، وذلك نحو قولنا: (أذاهب زيد)، و(أذاهبة هند)، وهذا التطابق يؤدي إلى جواز نوعين من الإعراب؛ الأول منها يكون الوصف فيه مبتدأ وما بعده فاعلاً يسد مسد الخبر، أما الثاني فيكون فيه الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأ مؤخرًا.

ومنه قول الله تعالى: (أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) مريم: (46). ف(أَرَاغِبُ) مبتدأ. و(أنت) فاعل سدّ مسد الخبر. إذ لو جعلت (راغب) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخرًا للزم عليه

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 189/1.

(2) في النحو العربي فقه وتوجيه: مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1964م، 119.

(3) الكتاب: سيبويه، 2 / 36.

(4) ينظر: النحو العهدي، سليمان فياض، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1955م، 23.

الفصل بين (راغب) وما يتعلق به وهو قوله (عن ألهي) بأجنبي وهو أنت، لان المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، ولا يلزم شئ من ذلك إذا جعلت (أنت) فاعلا، لان الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه⁽¹⁾، وقد تطابقا في الإفراد.

- الوصف مثنى ومرفوعه مثنى: كقولنا: (أذاهبان العمران).

- الوصف جمع ومرفوعه جمع: وذلك نحو قولنا: (أذاهيون العمرون)، وفي هذه الحالة والتي قبلها يكون الوصف خبرا مقدما ومرفوعه مبتدأ مؤخرأ⁽²⁾.

ما جاءت فيه المخالفة بين المبتدأ (الوصف) ومرفوعه

وقد لا يتطابق الوصف والمرفوع في الإفراد وفرعيه، فقد يكون الوصف مفردا ومرفوعه مثنى أو جمعا، وذلك نحو قولنا: (أقائم أخواتك)، و(أقائم إخوتك)، وفي هذه الحالة يعرب الوصف مبتدأ ومرفوعه فاعلا له، يسد مسد الخبر لا غير ذلك لأننا لو حملنا هذا التركيب على التقديم والتأخير لوجب علينا الإخبار عن المثنى والجمع بالمفرد، وهذا لا يجوز⁽³⁾.

ولقد ورد هذا التركيب في القرآن الكريم في آيات قليلة نذكر منها قوله تعالى: (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ...) [يونس:53]، وإن كان (حَقُّ) ليس وصفا، إلا أنه بمعنى (ثابت)⁽⁴⁾. ويقول العكبري: "وقوله تعالى: (أَحَقُّ هُوَ) مبتدأ، و(هُوَ) مرفوعه به، ويجوز أن يكون (هُوَ) و(أَحَقُّ) الخبر"⁽⁵⁾.

ففي هذه الآية الكريمة نلاحظ أنّ المطابقة قد تمت بين الوصف ومرفوعه إفرادا وتذكيرا. وقوله تعالى: (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [الأنبياء:95]، ف (حَرَامٌ) مبتدأ و(أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) فاعل يسد مسد الخبر والمعنى "ممتنع رجوعهم إلى الدنيا"⁽⁶⁾.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 193.

(2) نفسه، 199/1.

(3) الأصول في النحو: ابن السراج، 278/2.

(4) روح المعاني: الألوسي، 11 / 135.

(5) التبيان في إعراب القرآن: العكبري، 2 / 29.

(6) التبيان في إعراب القرآن: العكبري، 137/1.

ولم يتخالف الوصف ومرفوعه، ف (الرجوع) مصدر يستوي فيه المذكر ولمؤنث والمفرد والمثنى والجمع.

ومن ذلك قول الشاعر:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا؟ ... إِنَّ يَظَعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَن قَطْنَا*

اعتماد الوصف (قاطن) على الاستفهام بالهمزة، وهو اسم فاعل من قطن مبتدأ، استغنى بمرفوعه (قَوْمٌ) عن الخبر؛ ف(قوم): فاعل سد مسد الخبر، وقد جاء (قاطن) مفرد، و(قَوْمٌ) جمع، وقد تخالفا في العدد.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي المُنْتَوِبِ قَالَ يَا لَا*

(فَخَيْرٌ) مبتدأ، وهو مفرد. (نَحْنُ) فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدم على هذا الوصف - وهو (خير) - نفي ولا استفهام. وهو ضمير للجمع، وقد تخالفا في العدد.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمْ وَعَدَا وَثِقَتْ بِهِ ... أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبٍ*

(أمنجز): "الهمزة": للاستفهام، "(منجز)": مبتدأ مرفوع بالضممة، وهو مفرد. (أنتم): ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل سد مسد الخبر. وهو ضمير للجمع، وقد تخالفا في العدد.

ومثله قول الآخر:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنٍ أَقَاطِعُ*

* البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 190؛ وتخليص الشواهد ص 181؛ وجواهر الأدب ص 295؛ وشرح التصريح 1/ 157؛ وشرح قطر الندى ص 122؛ والمقاصد النحوية 1/ 512. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 178/1.

* البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد ص 182؛ وخزانة الأدب 2/ 6؛ والدرر 3/ 46؛ وشرح شواهد المغني 2/ 595؛ والمقاصد النحوية 1/ 520؛ ونوادير أبي زيد ص 21؛ وبلا نسبة في الخصائص 1/ 276، 2/ 375، 3/ 228؛ ووصف المباني ص 29، 237، 354؛ وشرح شواهد المغني 2/ 847؛ وشرح ابن عقيل ص 102؛ ولسان العرب 15/ 491 (يا)؛ ومغني اللبيب 1/ 219، 2/ 445؛ وهمع الهوامع 1/ 181. المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، 81/6. ونسبه في لسان العرب إلى الفرزدق، ينظر: لسان العرب: ابن منظور، 563/12.

* البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني، 216/2-178/1.

والشاهد فيه قوله: "ما واف أنتما" حيث جاء الوصف مبتدأ، وهو "واف" معتمداً على نفي، وهو "ما"، فاستغنى بالفاعل "أنتما" عن الخبر. وقد جاء (وَافٍ) مفرد، و(أَنْتُمَا) فتخالفاً في العدد.

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات المتقدمة أن تجعل الوصف خبراً مقمداً والمرفوع بعده مبتدأً مؤخراً؛ "لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره، وهو شرط لا بد منه، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله"¹.

خلاصة:

إذا كان المبتدأ وصفاً متقدماً فله مع مرفوعه حالتان، إحداهما: أن يتطابقا في الإفراد، والتثنية، والجمع، والأخرى ألا يتطابقا.

- فإن تطابقا في الإفراد مع تقدم الوصف (مثل: أحاضرُ القلمُ؟. ما مهزومُ الحقُ)...؛ جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأً؛ مع إعراب الاسم المرفوع به فاعلاً، أو نائب فاعل، على حسب نوع الوصف، وجاز أن يعرب الوصف خبراً مقمداً، مع إعراب الاسم المرفوع بعده مبتدأً مؤخراً، ففي المثال الأول يجوز أن تكون كلمة: "حاضر" مبتدأً، وكلمة: "القلم" فاعل أغنى عن الخبر، ويجوز أن تكون كلمة: "حاضر" خبر مقمداً، و"القلم" مبتدأً مؤخراً. وفي المثال الثاني يصح أن تكون كلمة: "مهزوم" مبتدأً، و"الحق" نائب فاعل أغنى عن الخبر، كما يجوز أن تكون كلمة: "مهزوم" خبراً مقمداً، مع إعراب "الحق" مبتدأً مؤخراً...

- وإن تطابقا في التثنية والجمع (مثل: ما السابحان المحمدان. ما السابحون المحمدون)، فالأحسن، في رأي جمهور النحاة أن يعرب الوصف خبراً مقمداً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأً مؤخراً.

- وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفرداً ومرفوعه مثنى أو جمعا (مثل: أعالم المحمدان؟. أمحبوب المحمدون؟) صحّ التركيب في هذه الصورة الحالية من المطابقة،

* التخریج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 189؛ وتخليص الشواهد ص 181؛ والدرر 2/ 5؛ وشرح التصريح 1/ 157؛ وشرح شواهد المغني 2/ 898؛ وشرح قطر الندى ص 121؛ ومغني اللبيب 2/ 556؛ والمقاصد النحوية 1/ 516؛ وهمع الهوامع 1/ 94.
1 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 193.

ووجب إعراب الوصف مبتدأ، وإعراب مرفوعه فاعلا أو نائب فاعل، على حسب حاجة الوصف، أغنى عن الخبر، ولا يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعا والخبر مفردا، وهذا لا يجوز، ويتساوى في هذا الحكم أن يكون مرفوع الوصف اسما ظاهرا، وخبرا بارزا.

ج- التناسق في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

القاعدة: وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، وهذا ما جاء عليه النظم القرآني، وكلام العرب، بصوره المتعددة:

1- المطابقة في الإفراد تذكيرا وتأنيثا

المفرد هو ما دلّ على واحد أو واحدة، نكرة كان أو معرفة، موصوفا كان أو صفة، جامدا كان أو مشتقا، للعاقل كان أو لغير العاقل مثل: محمد، فتى... (1) ولقد ورد في القرآن الكريم، المبتدأ والخبر مفردين تذكيرا وتأنيثا بكثرة نذكر على سبيل المثال:

قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [البقرة: 2]، وقوله تعالى: (ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [آل عمران: 14]، وقوله تعالى: (وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ) [الأعراف: 68].

ففي هذه الآيات الكريمة قد ورد تطابق الخبر والمبتدأ في الإفراد والتذكير،

بل بلدٍ ملءٌ الفِجَاجِ قَتْمُهُ ... لَا يَشْتَرِي كِتَابَهُ وَجَهْرُمُهُ*

(بلد): اسم مجرور لفظاً بـ (رب) المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. (ملء): خبر

المبتدأ "قتم" مرفوع. وهو مضاف. الفجاج: مضاف إليه مجرور. (قتمه): مبتدأ مؤخر ثان مرفوع. وقد تطابق الخبر والمبتدأ في الإفراد والتذكير.

وعن أمثلة المطابقة بينهما في الإفراد تأنيثا، قوله تعالى: (فَذَكَرْنَا لَكُمْ آيَةً فِي فِئْتَيْنِ النَّقَاتَا

فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ...) [آل عمران: 13] 2.

(1) النحو العصري: سليمان فياض، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1955، 23.

* "الرجز لرؤية في ديوانه ص150؛ والدرر 1/ 114؛ 4/ 194؛ وشرح شواهد الإيضاح ص376، 431، 440؛ وشرح شواهد المغني 1/ 347؛ ولسان العرب 11/ 654 "ندل"، 12/ 111 "جهرم"؛ والمقاصد النحوية 3/ 335؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص225؛ وجواهر الأدب ص529؛ ووصف المباني ص156؛ وشرح ابن عقيل ص373؛ وشرح عمدة الحفاظ ص273؛ وشرح المفصل 8/ 105؛ ومغني اللبيب 1/ 112؛ وهمع الهوامع 2/ 36". شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 108/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي - دمشق، 1425 هـ، 125/1.

وتتخذ المطابقة في الأفراد تذكيرا وتأنيثا بين المبتدأ والخبر عدة أحوال:

- المبتدأ مفرد مذكر والخبر مفرد مذكر

وقد ورد بكثرة في القرآن الكريم؛ فمن ذلك قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) [البقرة: 2]، وقوله تعالى: (ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [آل عمران: 14]، وقوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ...) [النساء: 125]، وقوله تعالى: (مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ...) [الفتح: 29]، فالخبر قد جاء مطابقا للمبتدأ في إفراده وتذكيره.

ما ظاهرة المخالفة

قد ورد في القرآن الكريم ما ظاهرة عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر في الأفراد والتذكير، وبالرجوع إلى تأويل مثل هذه الآيات لا نجد إشكالا فيها من حيث المطابقة وذلك في قوله تعالى: (وَإِذَا لَمْ تَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبَعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [الأعراف: 203]

وقوله تعالى: (هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ) [الجاثية: 20]

فقد أخبر عن اسم الإشارة المفرد المذكر (هذا)، يجمع مؤنث (بصائر)، وتأويل ذلك: لما كان القرآن يحوي سورا وآيات وبراهين كثيرة؛ فإن معناه الجمع، ولذلك جاز الإخبار عنه بالجمع.

يقول أبو حيان: «هذا بصائر من ربكم»، أي هذا الموحى إليّ الذي أنا أتبعه لا بصيرة لا أبتدعه، وهو القرآن الكريم، (بصائر)، أي حجج وبيّنات يبصر بها وتتضح الأشياء الخفيات، وهو جمع بصيرة كقوله تعالى: (عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي) [يوسف: 108]، أي على أمر جليّ منكشف وأخبر عن الجمع بمفرد لاشتماله على سور وآيات. (1) فجعل تلك السور والآيات وما تحويه من البراهين والدلائل والأحكام، بمنزلة البصائر في القلوب. (2)

وقال تعالى: (بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ) [العنكبوت: 49]، فقد أخبر عن الضمير المفرد المذكر (هو) بجمع مؤنث

(1) البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، طبعة جديدة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1412هـ/1992م، 261/5.

(2) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت، 8/5.

(آياتُ)، واختلف في هذا الضمير، أيرجع إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم، أم إلى القرآن الكريم؟.

فهناك قولان:

أحدهما: ذهب ابن عباس وقتادة إلى أنّ الضمير يرجع إلى المصطفى (ص)،⁽¹⁾ ويكون التقدير هنا "بل محمد آيات بيّنات"، أي ذو آيات بيّنات،⁽²⁾ وبهذا تتم المطابقة بين المبتدأ والخبر.

أما القول الآخر: فيرى أنّ الضمير يرجع إلى القرآن الكريم، جاء في معاني القرآن: "بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ" يريد القرآن".⁽³⁾

وهو الراجح حيث يقول الفراء " ثم قال: (بل هو آيات بيّنات)، يريد القرآن، وفي قراءة عبد الله (بل هي آيات)"، يكون المعنى: "بل آيات القرآن آيات بيّنات".⁽⁴⁾ والمطابقة تتم أيضا في هذا المعنى.

وقال تعالى: (وَآخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ) [ص: 58]، فقد أخبر عن المفرد المذكر (آخِرُ)، بجمع مذكر (أزواجُ)، وجاز هذا لأن معنى (آخِرُ)، المصدر فقد قال تعالى: (هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ (57) وَآخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ) [ص: 57-58]، أي ولنعذبهم عذابا آخر، "وإذا كان المعنى للفعل خبر عن الواحد باثنين وجماعة كما تقول عذاب فلان ضربان وعذابه ضروب شتى"،⁽⁵⁾ أو جاز ذلك لأنّ العذاب متعدد، فسمي "كل جزء من ذلك الآخر باسم الكل".⁽⁶⁾

وقال تعالى: (بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ) [القيامة: 14]، فقد أنّت الخبر المفرد (بصيرةً)، مع تذكير المبتدأ المفرد (الإنسانُ)، وقد ورد لفظ (الإنسانُ) في القرآن الكريم

(1) جامع البيان عن تأويل آيات القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، دار الفكر، بيروت، 1405هـ/1985م، 5/21.

(2) زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ/1984م، 278/6.

(3) معاني القرآن: الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1400هـ/1980م، 317/2.

(4) معاني القرآن: الفراء، 317/2.

(5) معاني القرآن الكريم، النحاس أبو جعفر، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ/1989م، 131-130/6.

(6) البحر المحيط، مرجع سابق، 168/9.

خمسا وأربعين مرة، لا يوجد في أي موضع من تلك المواضع ما يشير إلى تأنيثه، ومن ذلك على سبيل المثال، قوله تعالى: (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ) [يونس:12]، وقوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ) [سورة يس: 77].

وقد تفاوتت نسبة هذه القراءة بين العلماء، فبعضهم ينسبها إلى جماعة وبعضهم ينسبها إلى اثنين، وبعضهم ينسبها إلى واحد والسبب في هذا التأنيث يرجع إلى الحمل على المعنى، فالبصيرة بمعنى شاهد وهم شهود الجوارح، وهذا تفسير ابن عباس ومجاهد (1).

ومن خلال هذا التأويل تتم المطابقة بين المبتدأ والخبر تذكيرا وتأنيثا.

- المبتدأ مفرد مؤنث والخبر مفرد مؤنث

إنّ ورود المبتدأ والخبر مفردين مؤنثين في القرآن الكريم أقلّ من ورودهما مفردين مذكرين، فمن ذلك قوله تعالى: (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) [البقرة: 259]، وقوله تعالى: (مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ) [المائدة: 75] (2)، وغير ذلك من السور.

ما ظاهرة المخالفة

ورد في بعض المواضع في القرآن الكريم ما ظاهره المخالفة بين المبتدأ والخبر في الإفراد والتانيث، من ذلك قول الله تعالى: (قَالَ رَبِّ أَتَى بِكَ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ) [آل عمران: 40]. فقد أخبر عن المفرد المؤنث (امْرَأَتِي)، بمفرد مذكر (عَاقِرٌ)، والقول في الآية من وجهين:

الوجه الأول: إنّ لفظ (عَاقِرٌ) من الألفاظ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث على حد سواء، فنقول: (رجل عاقر)، و(امرأة عاقر).

والوجه الثاني: حمل الآية على النسب، فعاقر أي ذات عقر، ومعناه مفعول أي معقورة، (3) وإنّما قيل عاقر، لأنه يراد به ذات عقر على النسب. ولو كان على الفعل لقال:

(1) تفسير النسفي: أبو البركان عبد الله أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت، 314/4.

(2) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم: صافي، 422/6.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء محمد محي الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسن بن أبي البقاء العكبري، تح: علي محمد الجاوي، دار إحياء الكتب العربية، 133/1.

عقرت، فهي عقيرة كأنّ بها عقرا أي: كبيرا من السن يمنعها من الولد،⁽¹⁾ وبهذا تتم المطابقة بين المبتدأ والخبر إفرادا وتأنيثا.

- وقال تعالى: (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس: 78]، فقد أخبر عن المفرد المؤنث (هي)، بمفرد مذكر (رَمِيمٌ)، ولم يقل (رميمة)، وجاء القول في هذه الآية الكريمة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إنّ لفظ (رَمِيمٌ) على وزن فعيل، وهذا الوزن يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، جاء في لسان العرب: "إنما قال تعالى: (وَهِيَ رَمِيمٌ)، لأنّ فعلا وفعولا قد استوى فيهما المؤنث والمذكر والجمع مثل: رسول وعدو وصديق".⁽²⁾

الوجه الثاني: إنّ لفظ (رَمِيمٌ) معدول عن (رميمة)، أي معدول عن (فاعلة)، وإنّما قال (رَمِيمٌ) ولم يقل (رميمة)، لأنها معدولة عن (فاعلة) وما كان معدولا عن وجهه ووزنه، كان مصروفا عن إعرابه كقوله تعالى: (وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا) [مريم: 28]، أسقط الهاء لأنها مصروفة عن باغية".⁽³⁾

الوجه الثالث: حمل الآية على المعنى، فـ (رَمِيمٌ) بمعنى (بالية)، يقول القرطبي: "قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ"، أي بالية، ورمّ العظم فهو رميمٌ ورمامٌ"⁽⁴⁾؛ فإنّ العدول عن لفظ إلى آخر في القرآن الكريم، لا يكون إلا لغاية جمالية، فلو رجعنا إلى تفسير هذه الآية، لوجدناها قد نزلت في أحد المعاندين والمنكرين للبعث، فقد أتى أبي بن أبي خلف إلى المصطفى (صلى الله عليه وسلم) وفي يده عظم قد بلى، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: "أتري الله يحيي هذا بعد ما رمّ؟ فقال (صلى الله عليه وسلم) نعم، ويبعثك ويدخلك النار"⁽⁵⁾.

فنحن نلاحظ أنّ هذا الكافر أراد أن يستنكر قدرة الله تعالى على البعث والنشور، فجاء بعظم قد أبلته السنون، عادلا في خطابه للمصطفى - صلى الله عليه وسلم- عن استعمال لفظ (بالية)- مثلا- إلى لفظ (رَمِيمٌ)، تأكيدا وإنكارا منه على أن لا مجال لإحياء الموتى من هذه

(1) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 79/40.

(2) لسان العرب: ابن منظور، 253/12.

(3) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 58/15.

(4) نفسه، 58/15.

(5) تفسير البيضاوي، البيضاوي، تح: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، 1416هـ/1996م، 443/4.

العظام التي أهلكها مرّ الليالي والأيام، وهذا المعنى لا يمكن لأيّ لفظة أخرى أن تؤديه، فقد تكرر بها صوت (الميم)، وهو من الأصوات المتوسطة بين الشدّة والرخاوة، والذي يحدث حفيفاً عند النطق به وهذا الحفيف يقرب هذه الأصوات من الأصوات الرخوة.(1) وكلّ هذه الصفات تناسب الهلاك الذي أصاب هذه العظام.

فاللفظة مختارة بدقة من بين عدد من الألفاظ، فحتّم هذا الاختيار دقة معنى الجملة، والمناسبة مع السياق العام(2).

2- المطابقة في التثنية تذكيراً وتأييماً

المثنى: (اسم يدل على اثنين)، متفقين في الحروف، والحركات، والمعنى بسبب زيادة في آخره، تغني عن العاطف والمعطوف، وهذه الزيادة هي الألف وبعدها نون مكسورة، أو الياء وقبلها فتحة، وبعدها نون مكسورة(3).

التثنية جعل الاسم القابل لدليل اثنين، متفقين في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جراً. ونصبا، تليهما نون مكسورة وفتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية(4).

ومن أمثلة المطابقة بين المبتدأ والخبر في التثنية والتذكير، في القرآن الكريم، قوله تعالى: (قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رِّجَالٌ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا) [طه: 63]. وقوله تعالى: (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ) [القصص: 32]؛ وقوله تعالى: (هَٰذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ...) [الحج: 19]، وقوله تعالى: (فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَجَانِ يَوْمَآنِ مَقَامَهُمَا) [المائدة: 107].

فلاحظ أنّ المطابقة في هذه الآيات الكريّمات، قد تمّت بين المبتدأ والخبر، وإن جاء في أغلبها فعلاً مسنداً إلى ألف الاثنين، أما ما جاء في التثنية، تأنيثاً قوله تعالى: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) [المائدة: 64].

(1) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1395هـ/1975م، 45-46.
(2) ينظر: الإعجاز الفني في القرآن، عمر السلامي، مصنع الكتاب للشركة التونسية، 1400هـ/1980م، 75.
(3) عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 117.
(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك محمد بن عبد الله، الطائي الجبائي أبو عبد الله، جمال الدين، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م، 59.

لو تتبعنا مجيء المثنى في القرآن الكريم، مبتدأ وخبراً، لوجدناه قليل الورد، وبالرغم من هذه القلة، ورد ما ظاهره عدم التطابق بين المبتدأ والخبر، لكن هذا لا يقودنا إلى القول إن صيغة المثنى مترددة وغير ثابتة، أو أنها داخلة في حيز الجمع⁽¹⁾.
ف نجد الآيات التي ظاهرها عدم التطابق سواء، كان في باب المبتدأ والخبر أو في باب الفعل والفاعل، تحتمل التأويل، ولم يكن هذا الخروج إلا لجمال النص والدعوة إلى التفكير والتدبر فيه.

3- المطابقة في الجمع تذكيراً وتأييماً

الجمع هو جعل الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التفسير، أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح⁽²⁾.
والجمع: هو ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ، وفائدته الدلالة على أكثر من اثنين، وأمره كأمر التثنية في جميع ما ذكر فيها⁽³⁾.

وقد وردت المطابقة في الجمع تذكيراً وتأييماً في حالتين:

- المبتدأ جمع مذكر والخبر جمع مذكر

ورد المبتدأ والخبر جمعا مذكرا بكثرة في القرآن الكريم، وفي كل مواطن وروده قد تمت المطابقة، إلا في مواطن معدودة، جاء الخبر فيها مخالفاً للمبتدأ، وذلك لأسباب نعرفها في مواطنها.

فمثال المطابقة قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [البقرة: 11]، وقوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: 25]، وقوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف: 193]، قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) ﴿المائدة: 1﴾ . (حرم)، "جمع حرام، صفة مشبهة لاسم الفاعل بمعنى محرم، وزنه فعال بفتح الفاء، جمعه فعل بضمّتين" ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: دراسات في اللغة، إبراهيم السامرائي، الناشر، مطبعة العاني، بغداد، 1961م، 66.

(2) نفسه، 69.

(3) المقرب: ابن عصفور علي بن مؤمن، تح: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، العاني، بغداد، 1406هـ/

1986م، 15.

(4) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم: صافي، 268/6.

ما ظاهره المخالفة

وذلك نحو قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) [التوبة: 28]، فقد أخبر الجمع المذكر (الْمُشْرِكُونَ)، بمفرد مذكر (نَجَسٌ)، ولم يقل (أنجاس).

إنَّ سبب أفراد الخبر، راجع إلى كون (نَجَسٌ) مصدرا، والمصادر لا تثنى ولا تجمع، بل هي مفردة على كل حال، جاء في قول القرطبي: "يقال: (رجل نجس) و(امرأة نجس)، و(رجلان نجس)، و(امرأتان نجس)، و(رجال نجس)، و(نساء نجس)، لا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر" (1)

إنَّ العدول عن لفظ (أنجاس) وغيره من الألفاظ التي تدل على قبح المشركين، إلى لفظ المصدر (نجس)، جاء ليقرر معنى خاصا وفريدا، ألا وهو أنَّ المشركين هم النجاسة عينها. (2)

وقوله تعالى: (مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ) [إبراهيم: 43]، فلم يتطابق المبتدأ (أَفْئِدَتُهُمْ) مع خبره (هَوَاءٌ).

ولقد جاء القول في هذه الآية من وجهين:

الوجه الأول: حمل الآية على المعنى، فالمقصود بـ (هَوَاءٌ) أنها فارغة وخربة وخواوية، يقول العكبري: "فإن قيل كيف أفرد هواء وهو خبر لجمع، قيل لما كان معنى (هَوَاءٌ) هاهنا فارغة متخرقة أفرد، كما يجوز أفراد فارغة، لأنَّ تاء التأنيث فيها تدل على تأنيث الجمع الذي في (أَفْئِدَتُهُمْ)، ومثل (أحوال صعبة، وأفعال فاسدة)، وغير ذلك" (3).

الوجه الثاني: إنَّ الهواء مصدر، وكما قلنا إنَّ المصادر مفردة في كل حال ولا يخفى ما في هذا الرأي من بلاغة وروعة ودقة في التعبير، فقد جعل القلوب هي عين الهواء، لشدة حيرتها وذهولها من فزع ذلك اليوم العظيم، فهي مضطربة في صدور المجرمين، "وإنها

(1) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 8 / 105.

(2) ينظر: الكشاف، الزمخشري، 2 / 34.

(3) التبيان في إعراب القرآن: العكبري، 2 / 70.

تجيء وتذهب وتبلغ على ما روي، حناجرهم فهي في ذلك كالهواء الذي هو أبدا في اضطراب".(1)

- المبتدأ جمع مؤنث والخبر جمع مؤنث

ومما جاء في الجمع تأنيثا قوله تعالى: (قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) [هود: 78].

وقوله تعالى: (إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ) [الزمر: 38].

ويلحظ في هاتين الآيتين الكريمتين مطابقة الخبر المبتدأ في الجمع تأنيثا.

د) التناسق في التعيين (التعريف والتكثير)

القاعدة: وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس (التذكير والتأنيث)، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، ولا يشترط التطابق بينهما في التعريف والتكثير، إذ قد يتفقان، وقد يختلفان"(2).

. والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ف "لا يبدأ بالنكرة إلا إذا أفادت"(3)؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما، ولو إلى حد ما، وإلا كان الحكم عليه لغوا، لا فائدة فيه، وإنما يكون، إذا كان للمبتدأ خبر، فإن كان وصفا له فاعل، أو نائب فاعل، يغني عن الخبر، كان نكرة، ولا يحتاج إلى مسوغ؛ لأن المبتدأ في هذه الحالة، يكون محكوما به، بمنزلة الفعل والفعل في مرتبة التكثير(4).

والأصل في الخبر التكثير"(5)؛ "لأنه يكون مجهولا للمخاطب حتى يفيد الكلام فائدة جديدة لم تكن عنده قبل الكلام"(6).

(1) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، 6 / 452.

(2) الأصول: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م، 131.

(3) أوضح المسالك: ابن هشام، 202/1.

(4) ينظر: شرح التصريح: بالوقاد، 213/1.

(5) اللباب: العكبري، 284/1.

(6) الإنصاف: الأنباري، 571/1.

جاء في كتاب سيوييه في باب المبتدأ والخبر. "والأصل في باب المبتدأ والخبر أن يبتدئ بالمعرفة، ويخبر عنها بالنكرة، ف "الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام" (1).

وذهب جمهور النحاة إلى أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفة (2).

قال المبرد في المقتضب: "فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: (رجل قائم)، أو (رجل ظريف)، لم تعد السامع شيئاً، لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً" (3).

ومسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة، وأصلها النحاة إلى أربعين، بل أكثر من ذلك، ولا داعي إلى احتمال العناء في سردها، ولقد حاول "عباس حسن" تجميعها وتركيزها في أحد عشر موضعاً (4).

وللمبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ثلاثة صور هي:

1- المبتدأ معرفة والخبر نكرة

هذه الصورة كان لها النصيب الأكبر في القرآن الكريم، لكونها هي الأصل في هذا الباب، وأمثالها في القرآن الكريم كثيرة جداً نذكر منها على سبيل المثال قوله تعالى: (إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ) [البقرة:11]، وقوله تعالى: (هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ) [آل عمران:51]، وقوله تعالى: (وَهِيَ خَاطِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) [البقرة:259]، وقوله تعالى: (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) [النساء:34].

2- المبتدأ معرفة والخبر معرفة

ومجئيهما معرفين، كقول الله تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) الفتح: (29)، وقوله تعالى: (وَأَنَا النَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة:160]، وقوله تعالى: (وَهُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ) [يونس:107]، وقوله

(1) الكتاب، سيوييه، 328/1.

(2) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 224/1.

(3) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 127/4.

(4) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 486/1.

تعالى: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [البقرة:5]، وقوله تعالى: (أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ) [الأنبياء:44]. وهذه الصورة يطابق فيها الخبر المبتدأ في التعريف.

3- المبتدأ نكرة والخبر نكرة

ومجبيئهما منكرين، كقول الله تعالى: (اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ) [الشورى: 19]. وكقوله تعالى: (أَلَمْ يَأْتِ الْفُلَّانَ الْغَمُّ) [النمل:60]؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، أو خاصا كقوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [البقرة:221]، لكونه موصوفا⁽¹⁾.

وفي هذه الصورة قد أجاز النحاة أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان عاما.

وأمثلة هذه الصورة في القرآن الكريم قليلة جدا، ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) [البقرة:217]، وقوله تعالى: (قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ) [البقرة:220]. ومن هنا نجد أن الخبر في هاتين الآيتين الكريمتين قد طابق المبتدأ في التوكيد.

وفي خاتمة هذا المبحث أقدم خلاصة للملحة جوانب التطابق في الجملة الاسمية حتى لا تختلط في ذهن القارئ.

خلاصة التناسق في الجملة الاسمية

المبتدأ بنوعيه: (الذي له خبر - الذي له مرفوع يغني عن الخبر). مطابقته مع الخبر من عدمها، تكون كالتالي(2):

أولاً: التناسق في العلامة الإعرابية(الرفع)

القاعدة: المعلوم أن كلا من المبتدأ والخبر حكمهما الرفع، فيتحدان في العلامة الإعرابية، ولا يعقل أن يتخالفا؛ بأن يأتي أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا أو مجرورا أو العكس.

ثانياً: التناسق في الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

القاعدة: يجب اتفاق الخبر مع مبتدئه في:

الشخص (المتكلم - المخاطب - الغائب)، بأن يكونا معا لمتكلم أو مخاطب أو لغائب.

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام، 118.

(2) ينظر: النحو المصطفى: محمد عيد، 203...222.

والتركيب الصحيح الذي يعبر عن تطابق الخبر مع المبتدأ في الشخص، وفي العلامة الإعرابية (الرفع) قولنا: (الرجلان الفاضلان يقومان). وإلا كان التعبير خاطئاً لا يصح لغة، ولا يجوز نحواً مثل قولنا:

- 1- مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان.
 - 2- مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان(1).
- ولا تصح إزالة المطابقة كما في المثال الأول.

ثالثاً: التناسق من حيث العدد والنوع

1- المبتدأ الذي له خبر

القاعدة: يجب أن يتفق المبتدأ الذي له خبر معه خبره في اثنين من خمسة:
أ- في واحد من: الأفراد والتثنية والجمع.

ب- وفي التذكير أو التأنيث. مثل: الورق صقيل، والقلمان مبريان، والطلاب جالسون(2).

2- المبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر

القاعدة: الأمر في المبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر أن يختلف عن المبتدأ الذي له خبر، ويرد على صور ثلاث:

- الأولى: التطابق في الأفراد، نحو: أقدم أخوك؟.
 - الثانية: التطابق في غير الأفراد، ويكون:
 - 1- أن يتطابقا في التثنية نحو "أقائمان الزيدان".
 - 2- أن يتطابقا في الجمع نحو "أقائمون الزيدون".
 - الثالثة: عدم التطابق: بأن كان مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعاً، وعندها يتعين جعل الوصف مبتدأً، وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر مثل: أقدم أخواك؟ وما مخذول تابعوك(3).
- ولم يرد العكس، بأن يكون الوصف مثنى أو جمعاً والمرفوع بعده مفرد.

وعليه أنه:

(1) النحو المصفى: محمد عيد، 213.
(2) ينظر: اللباب: محمد علي السراج، 75.
(3) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي، 473/1.

1- إذا تطابق الوصف والمرفوع بعده في الإفراد، صح في الوصف أن يكون مبتدأ والمرفوع بعده أغنى عن الخبر، كما يصح فيه أن يكون خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر.

2- أما إذا تطابقا في غير الإفراد، تعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأ مؤخر.

3- وإذا لم يتطابقا تعين أن يكون الوصف مبتدأ، والمرفوع بعده أغنى عن الخبر.

رابعاً: التناسق في التعيين (التعريف والتكثير)

القاعدة: لا يشترط التطابق في التعريف والتكثير بين المبتدأ والخبر، فقد يتفقان، وقد يختلفان تعريفاً وتكثيراً.

تتكون الجملة الفعلية من (فعل وفاعل)، أو من (فعل ونائب فاعل)، والفعل؛ الركن الأهم في بناء الجملة الفعلية، وبعض أشكال الجملة الاسمية. ومع ذلك تركز اهتمام النحاة بالاسم خاصة، وجعلوا الجملة الاسمية محل عنايتهم ومحور بحثهم ودراساتهم، وتولوا أمر الإعراب فيها وأحواله بشيء من التوسع، دون الإعراب في الجملة الفعلية؛ ذلك أن علم النحو لديهم كان هو الإعراب، كما أشار إليه الزمخشري في (المفصل)(1).

والإعراب يتناول في الجملة الاسمية جانبيها غالباً، المسند والمسند إليه على السواء، لتغير الآخر فيهما، على حين لا يتناول في الجملة الفعلية إلا أحد جانبيها، وهو المسند إليه، أي الفاعل. أما المسند وهو الفعل فيحكمه البناء في معظم أحواله، فلا يتغير آخره بعوامل الإعراب.

ولما كان التناسق في جزئي الجملة - المسند والمسند إليه - وعدمه يتابع الجزء المعرب منها، بين كانت مباحث (التناسق في الجملة الفعلية) أقل، لتفرع الجملة الاسمية وتعدد أشكالها أكثر من الفعلية. ويتجلى التناسق في المطابقة بين الفعل والفاعل. ولدراسة التطابق في الجملة الفعلية قسمت هذا الفصل المبحثين تناولت في الأول بعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية للجملة الفعلية ومكوناتها تمهيدا للدراسة التطبيقية المتضمنة في المبحث الثالث.

أولاً: التعريف بالجملة الفعلية ومكوناتها

يُعبّر بالجملة الفعلية عن الحدث مسنداً إلى زمن، منظوراً إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل موجه إلى مفعول، إذا لزم الأمر... فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيل حدثاً(2).

فما هي الجملة الفعلية؟ وما عناصرها؟، وما علة توجيه الخطاب بها؟.

أ) التعريف بالجملة الفعلية

الملاحظ من المصطلح (الجملة الفعلية) وصف الجملة بالفعلية ونسبتها إليه، والجملة الفعلية في مقابل الجملة الاسمية وقسمتها في باب الجمل.

(1) ينظر: المفصل: الزمخشري، 16.

(2) اللغة: جوزيف فندريس، 163.

1- الجملة الفعلية في اصطلاح النحاة

الجملة الفعلية "ما كان الجزء الأول منها فعلاً؛ نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو أن تكرمه بكرمك، وما أشبه ذلك" (1). فحدُّ الجملة الفعلية: "ما صُدِّرتُ بفعلٍ" (2).
والفارق بين الجملة الفعلية والاسمية: أن الفعلية يتقدم فيها الفعل فيسند إلى فاعله، والاسمية يتقدم فيها الفاعل وهو لا يزال مسنداً إليه ليكون مبتدأ.
ونُسبت الجملة إلى الفعل (جملة فعلية) لأن الفعل أول عناصرها، والعامل فيما بعده من أجزائها، ولا يمكن تخلفه أو الاستغناء عنه.

2- عناصر الجملة الفعلية

للجملة الفعلية ركنان أساسيان هما: الفعل والفاعل؛ فالفعل نواة الجملة الفعلية (3). والفاعل عمدة فيها، لا بد من وجوده، فإن لم يكن موجوداً أنيب عنه غيره (4). فالجملة الفعلية تتكون في صورتها المختصرة من "فعل وفاعل" أو من "فعل ونائب فاعل" ثم يليهما ما يطلق عليه في النحو اسم "الفضلات" (5). وما لا يذكر من هذه العناصر في الجملة يحلُّ تاليه محلّه إذا وُجد وهذه العناصر هي:

- الفعل وما يقترن به من أدوات.
- الفاعل وما يتصل به كالمضاف إليه وصلة الموصول والنعته والتوكيد والبدل والتمييز والعطف.
- المفعول به الأول وما هو بمثابة من جار ومجرور وما يتصل به، وقد يحتل هذه المرتبة المفعول معه، مثل: سرت والقمر. - المفعول به الثاني وما هو بمثابة.
- المفعول المطلق وما يتصل به.
- المفعول فيه (ظرفا الزمان والمكان) وما يتصل بهما. - الحال وما يتصل به.
- المفعول لأجله وما يتصل به (6).

(1) أسرار العربية: الأنباري، 76.

(2) الحدود في علم النحو: البجائي، 475.

(3) اللغة العربية: تمام حسان، 210.

(4) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 215.

(5) النحو المصنف: محمد عيّد، 345.

(6) البلاغة العربية: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّة الميداني الدمشقي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1،

1416هـ/1996م، 352/1.

3- علة توجيه الخطاب بالجملة الفعلية

- إفادة التجدد والحدوث

الإخبار في قولنا: قام زيد، مثله في نحو قولك: زيد قام. إلا أن قولنا: زيد قام، فيه نوع اهتمام وإيضاح للجملة الاسمية كما أوضحنا في نظائره، وهكذا قولنا: زيد قائم، مثل قولنا: إن زيدا قائم، خلا أن الثاني مختص بمزيد قوة وتأكيد لم يكن في الأول، ولو جئت باللام في خبر إن، لكان أعظم تأكيدا، فقولنا: زيد منطلق، إخبار لمن يجهل انطلاقه وقولنا: منطلق زيد، إخبار لمن يعرف زيدا، وينكر انطلاقه، فتقديمه اهتماما بالتعريف بانطلاقه، وقولنا: إن زيدا منطلق، رد لمقالة من يقول: ما زيد منطلقا، وقولنا: إن زيدا لمنطلق، رد لقول من قال: ما زيد بمنطلق، فأنت إذا جئت بالجملة الفعلية فقلت قام زيد، فليس فيه إلا الإخبار بمطلق القيام مقرونا بالزمان الماضي من غير أن يكون هناك مبالغة وتوكيد⁽¹⁾.

فإذا كان الفعل يفيد التجدد، والحدوث فكذا الجملة الفعلية، وإذا كان الاسم يفيد الثبوت والدوام، فكذا الجملة الاسمية.

ويتضح ذلك في ضوء الشواهد: ففي قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف:193]، جاءت الجملة الأولى فعلية -أدعوتموهم- والجملة الثانية اسمية -أنتم صامتون- لتفيد الأولى التجدد والحدوث، والثانية الدوام والاستمرار، فيكون المعنى سواء عليكم أن تحدثوا دعاءهم، أو أن تستمروا على صمتكم، والمراد بالدعاء طلب الهداية والنجاة، والموجه إليهم الدعاء هي الأصنام المعبودة من دون الله، وكان الوثنيون الذين يعبدون هذه الأصنام من عاداتهم أنهم لا يدعون هذه الأصنام إذا نزلت بهم شدة، وإنما يدعون الله، فقيل: سواء عليكم أحدثتم الدعاء على غير عادة، أم بقيتم مستمرين على عادة صمتكم، ولو قيل: سواء عليكم أدعوتموهم أم صمتتم لأفاد أن صمتهم عن دعائهم لم يكن ثابتا، وإنما هو صمت حادث، وهذا بخلاف الواقع.

ومثله قوله تعالى: (قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ) [الأنبياء:55]، وعبروا بالجملة الفعلية في قولهم: أجئتنا، لتشير إلى التجدد وكأنهم يقولون: أحدث منك مجيء بالحق

(1) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423هـ، 18/2.

ولم تكن كذلك، وعبروا بالجملة الاسمية ثانياً في قولهم: أنت من اللاعبين، ليفيدوا الاستمرار والدوام يعني، أم أنت مستمر في لعبك الذي عهدناه فيك، ولو قالوا: أم لعبت، وجاء بالفعلية لأفاد أن اللعب حادث طارئ، وأنه كان قبل ذلك جادا غير هازل، وهذا غير مراد لهم(1).

- إرادة تأكيد الوصف

لأن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية. ولذلك عبر الشاعر بالفعل في قوله:

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ

قَط. أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام(2).

- إرادة الاختصار

الجملة الفعلية: "موضوعة لإفادة التجدد والحدوث في زمن معين مع الاختصار، وذلك أن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة بدون احتياج لقرينة بخلاف الاسم: فإنه يدل على الزمن بقرينة ذكر لفظة: الآن - أو أمس - أو غداً ولما كان الزمان الذي هو أحد مدلولي الفعل غير قار بالذات، أي لا تجمع أجزاءه في الوجود كان الفعل مع إفادته التقيد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتجدد أيضاً"(3).

فالعُدول عن التعبير بالجملة الاسمية إلى الفعلية أو العكس ليس أمراً اعتباطياً، وإنما يرجع إلى قصد المتكلم من توجيه الخطاب؛ من إرادة تأكيد الخطاب وبأن ثبوته واستمراره في الجملة الاسمية، أو إفادة تجده وحدثه في زمن ما.

ب) التعريف بمكونات الجملة الفعلية

تتألف الجملة الفعلية من "فعل وفاعل" أو من "فعل ونائب فاعل" في الأساس (العمدة)، والمفعول وما يتصل بالجملة من أدوات وغيرها تكمل إفادة المعنى المراد (الفضلة)، فما حقيقة هاته العناصر.

(1) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط7، 300.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان أبو العرفان محمد بن علي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ/1997م، 93/3.
(3) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيدع: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، 66.

1- التعريف بالفعل ودلالاته

هذه الجزئية أتحدث فيها عن نقطتين: معنى الفعل لغة واصطلاحاً، ودلالاته في التعبير.

الأولى: مفهوم الفعل

- لغة

مادة (فَعَلَ) "أَصْلٌ صَحِيحٌ يُدُلُّ عَلَى إِحْدَاثِ شَيْءٍ مِنْ عَمَلٍ وَغَيْرِهِ. مِنْ ذَلِكَ: فَعَلْتُ كَذَا أَفَعَلُهُ فَعَلًّا. وَكَانَتْ مِنْ فُلَانٍ فَعَلَةً حَسَنَةً أَوْ قَبِيحَةً. وَالْفِعَالُ جَمْعُ فِعْلٍ"(1).

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أن: "الفعل التأثير من جهة مؤثر وهو عام لما كان بإجادة أو غير إجادة ولما كان بعلم أو بغير علم وقصد أو غير قصد ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات والعمل مثله والصنع أخص منه"(2).

وقال عنه الجرجاني: "هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير، أولاً كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثراً في غيره، كالقاطع مادام قاطعاً"(3).

وقال ابن منظور: "الفعل: كناية عن كل عمل متعدّ أو غير متعدّ"(4). وقال ابن هشام "معنى الفعل في اللغة هو: "نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما"(5). فالفعل في اللغة إحداث أثر في الشيء الذي ينصب عليه، أو هو الحدث في حد ذاته؛ فملا بسة شيء لشيء وتسلطه عليه هو فعل، ويطلق على نفس التسلط كالقيام أو القعود.

- اصطلاحاً

يُعد الفعل من المصطلحات التي وجدت بوجود النحو، فقد روي أن الإمام علياً عليه السلام ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة قسم فيها الكلام كله إلى اسم وفعل وحرف (6) وأمره أن يتم عليه وينحو نحوه (7).

(1) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، 511/4.

(2) التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي، 262.

(3) التعريفات: الشريف الجرجاني، مادة (فعل)، 128.

(4) لسان العرب: ابن منظور، مادة (فعل)، 528/11.

(5) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 4.

(6) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1،

1424هـ، 39/1 - 40.

(7) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، تج: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط3، 1405هـ/1985م، 5/4.

ويكاد النحاة يتفقون في تعريفهم الفعل ولكنهم يختلفون في بعض الأحيان في طريقة التعبير عن ذلك التعريف.

قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل"⁽¹⁾.

أي أن الأفعال أبنية أو صيغ مأخوذة من المصادر، فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث، وبصيغتها على زمان وقوعه، من ماضٍ أو حاضر أو مستقبل. وأما إشارته إلى أن المراد بالزمن أقسامه الثلاثة، فالظاهر أنها لمجرد البيان.

وإن بعض النحاة عدّوا ذلك قيداً احترازياً مما دل على حدث وزمان مبهم كالمصدر وإن الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة معرفتها ونكرتها ومبهمها ومخصوصها كما نجدها تتعدى إلى جميع أقسام المصدر.

قال الخليل: "فَعَلٌ يَفْعَلُ فَعْلًا وَفِعْلًا، فالفعلُ: المصدر، والفعلُ: الاسم"⁽²⁾.

وعرفه ابن هشام بقوله: "ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"⁽³⁾.

وقال الزمخشري هو: "ما دلّ على اقتران حدث بزمان"⁽⁴⁾.

وهذان التعريفان قريبان من بعضهما، غير أنّ الأول لم يذكر فيه صاحبه الحدث بخلاف الثاني.

– لكن ابن مالك ينظر للفعل من زاوية أخرى، فيعرّفه بقوله: "والفعل كلمة تسند أبدأ، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"⁽⁵⁾.

– فقد عرّفه حال تركيبه في الجملة، وإسناده إلى كلمة أخرى، بينما التعريفان السابقان يركزان على وصف الفعل خارج إطار الجملة.

ويقال فيه أنه: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان ك: جاء ويجيء وجيء، وعلامته أن يقبل "قد"، أو "السين" أو "سوف"، أو "تاء التأنيث الساكنة"، أو "ضمير الفاعل"، أو

(1) - الكتاب: سيبويه، 12 / 1.

(2) معجم العين: الخليل مادة (فعل)، 145/2.

(3) - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004، 35.

(4) - المفصل: الزمخشري، 319.

(5) - شرح التسهيل: ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيّد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، جيزة مصر، ط1، 1410هـ/1990م، 09 / 1.

"نون التوكيد"⁽¹⁾. وذلك الزمان إما ماضي وإما حاضر وإما مستقبل، وقيد بـ: (زمان) للتفريق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط.

فالماضي كقولك: "صلى زيد" يدل على أنّ الصلاة كانت فيها معنى من الزمان؛ والحاضر نحو قولك: "يصلّي" يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر، والمستقبل نحو: "سيصلّي" يدل على الصلاة وعلى أنّ ذلك يكون فيما يستقبل.⁽²⁾

فالفعل: كلمة تدل على أمرين معا: معنى (أي: حدث) وزمن يقترن به، وأقسامه ثلاثة: ماضي، وهو: كلمة تدل على مجموع أمرين، معنى وزمن فات قبل النطق بها...؛ ومضارع، وهو: كلمة تدل على أمرين معا: معنى، وزمن صالح للحال والاستقبال...؛ ولا بدّ أن يكون المضارع مبدوءا بالهمزة، أو النون، أو التاء، أو الياء... وتسمى هذه الأحرف بأحرف المضارعة...؛ وأمر، وهو: كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين، هما: معنى، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل...⁽³⁾

والفعل ضربان: مبني، وهو الأصل، ومعرب وهو بخلافه. فالمبني نوعان:

أحدهما: الماضي، وبنائه على الفتح كضرب، وأما "ضَرَبْتُ" ونحوه؛ فالسكون عارض أوجبه كراهتم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة (الواحدة) وكذلك ضمة "ضَرَبُوا" عارضة لمناسبة الواو.

والثاني: الأمر، وبنائه على ما يجزم به مضارعه، فنحو "اضرب" مبني على حرف آخر الفعل.

والمعرب: المضارع نحو "يَقُومُ" لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو قوله تعالى: (وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ) [البقرة: 228]، ومع النون التوكيد المباشرة مبني على الفتح نحو (لِيُنَبِّذَنَّ)، وأما

(1) جامع الدروس العربية: الغلابيني، 28/1.

(2) الأصول في النحو: ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ/1996م، 1/38-39.

(3) النحو الوافي: عباس حسن، ط3، دار المعارف بمصر، 47-48.

غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً، نحو: (لَتُنْبَلُونَ) (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ)، (وَلَا تَتَّبِعَنَّ)،
والحروف كلها مبنية (1).

ومما يوضح سر تسميته بالفعل ما ذهب إليه ابن الأنباري بقوله: "سمي الفعل فعلاً لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لأنهم يسمون الشيء بالشيء، إذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم" (2).

تعددت تعريفات النحاة للفعل فمنهم من ينظر إلى أصل اشتقاقه فيقول: إنه بناء أو صيغ مأخوذة من المصادر؛ كضرب من الضرب، أو بحسب افتقاره إلى الإسناد بكونه كلمة مسندة دائماً، أو بحسب دلالاته على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. أو ما دل على اقتران الحدث بالزمان، أو باعتبار خواصه مما يصح أن يلحق به من الأدوات كقبوله لدخول قد، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة به.

فكانت التعريفات مأخوذة إما من ملاحظة الأصل، أو المعنى، أو الارتباط بالزمان، أو بما يصح إلحاقه به.

الثانية: دلالات الفعل

من خلال عرض تعريف النحاة للفعل واختلافهم في بيان الحد الجامع المانع ظهر أنهم نظروا إلى الفعل من زوايا دلالية تهتم بصيغة الفعل (مادته) عند بعضهم، وهيئة الفعل (الحدث) عند بعضهم، وهذه الدلالات هي:

- دلالة الفعل على الزمان

من النحاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن فقط، فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به. وأقدم تعريف اتخذ مثل هذا الحد، هو ما جاء به الكسائي فقد ذكر عن الكسائي أنه قال: "الفعل ما دل على زمان" (3). ويُعترض على هذا بأن الزمان واحد من دلالاتي الفعل، فقد وضع الفعل ليبدل على معنى، الزمان جزء منه، كما وضع الاسم ليبدل على معنى، ليس

(1) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1/ 36-37-38.

(2) أسرار العربية: الأنباري، 39.

(3) الصاحبى: ابن فارس، 50.

الزمن جزءاً منه "إنه ما دل على زمان - فقط - خطأ؛ لأن هذا التحديد تدخل تحته ظروف الزمان، لأن " الزمان كالفعل: إنما هو مضي الليل والنهار، فإذا قلت: هذا يوم زيد، فمعناه: الذي فعل فيه، أو عرف فيه، أو حدث له فيه حادث، أو حدث به. وقد حذا هذا الحذو في التعريف ابن كيسان إذ قال: "الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين: ما مضى وما يستقبل أو أحدهما وهو الحال" (1).

وبعد أن ذكر ابن فارس تعريفات متعددة قال: " والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دل على زمان كـ (خرج ويخرج)، دللنا بهما على ماضٍ ومستقبل" (2).
ف (ضرب) دال بصيغته على الزمن الماضي، ويـ (ضرب) على الزمن الحال والمستقبل، و(اضرب) على الأمر المتعلق بزمن الحال أو الاستقبال.

- دلالة الفعل على الزمان والحدث

لعل أقدم ما ورد في تعريف الفعل دالاً على الزمان والحدث مقاله سيبويه في الكتاب قال: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، فقد دل على الحدث والزمان.

وفي الكلام اختصار وتقديره من لفظ أحداث الأسماء، ويجوز أن يكون أقام الأسماء مقام المسميات بها في الأخبار عنها إذ لو كان لا يتوصل إليها إلا بها فيقول: " قام زيدٌ قياماً" واستدل بحروف قام على الحدث وبنائه على الزمان وبحركاته على تسمية الفاعل بعده" (3)، وذلك لان قولهم يقعد وقعد ويضرب وضرب ونحوها فإنما هي صيغ مشتقة منها - أي من المصادر - لتحصيل الأزمنة، إذ كان القعود والضرب ونحوها لا يعطي زماناً محصلاً وإنما يعطي زماناً مبهماً.

وقال أبو القاسم الزجاجي: "الفعل ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قام يقوم" (4).

(1) الصحابي: ابن فارس، 71.

(2) نفسه، 50

(3) الإيضاح في علل النحو: أبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة العروبة، مطبعة المدني، القاهرة، 1378هـ، 56.

(4) الجمل: الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1414هـ 1995م، 17.

وهذه الدلالة أي "دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة، كنعو دلالة البيت على السقف. وأما دلالاته على الزمان فقال النحويون: بالبنية وهو لا يدل على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من الماضي والاستقبال والحال. وأما الزمان الذي هو حركة للفاعل، إن كان مقارناً له، لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر" (1).

وجرى النحاة بعد الزجاجي على هذه السنة في التعريف، قال الزمخشري: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان" (2).

- دلالة الفعل على المعنى والزمان

عرّف الفعل بهذه الدلالة أبو بكر بن السراج فقال: "ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل وقلنا وزمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط" (3). وتابعه على ذلك تلميذه؛ الفارسي، ونهج في تعريف الفعل على تأكيد المعنى والزمن فقال: "كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل" (4). فقد أضاف قيد للزمان: عبارة (زمان محصل) ليفرق بين الفعل والمصدر وذلك أنّ المصدر يدل على زمان. وتلميذه الآخر الرماني قال عن الفعل " ما دل على معنى في نفسه وزمان محدد دلالة الفائدة" (5)، وزاد قيداً للزمان (زمان محدد دلالة الفائدة) احترازاً من المصدر " عز عليهم أن يروا فكرة الزمن تتحقق في المصدر كما تتحقق في الفعل... وفي الحق أن المصدر يرتبط بالزمن في صورة ما، لا تقل وضوحاً عن ارتباط الفعل به أو لا تزيد غموضاً عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل والزمن" (6).

وعلى ذلك سار النحاة المتأخرون.

- دلالة الفعل على الإسناد

(1) نتائج الفكر في النحو: السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1412هـ / 1992م، 52 - 53.
(2) المفصل: الزمخشري، 108.
(3) الأصول في النحو: ابن السراج، 41 / 1.
(4) أسرار العربية: الأنباري، 39.
(5) الحدود النحوية: الرماني، 48.
(6) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، 143.

أخذ النحاة نهجاً آخر في تعريفهم الفعل، فعرفوه بملاحظة ماله من شأن في الإسناد فالاسم في بناء الجملة ما يسند ويسند إليه، أي يخبر به ويخبر عنه، والفعل ما يسند ولا يسند إليه أي يخبر به ولا يخبر عنه، أما الحرف فما لا يسند ولا يسند إليه، ولعل أقدم تعريف اعتمد هذا الحد، في التمييز بين عناصر الجملة الثلاثة الاسم والفعل والحرف هو لأبي بكر بن السراج، فقد قال في كتابه (الموجز): "والفعل ما كان خبراً، ولا يجوز أن يخبر عنه وما أمرت به" (1). وقال تلميذه أبو علي الفارسي "وأما الفعل فما كان مسندا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء مثال ذلك (خرج عبد الله وينطلق بكر واذهب ولا تضرب) فقولنا: خرج وينطلق كل واحد منها مسند إلى الاسم الذي بعده وكذلك قولنا: اذهب ولا تضرب، الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي وهو مضمرة فيه" (2).

وحذا هذا الحدو في تعريف الفعل الشلوبين فقد حكي عنه قوله: " وأيضاً فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبراً به، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه" (3). شاع هذا التعريف عند كثير من المتأخرين ومنهم ابن مالك فقال: "الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل" (4). وجرى على ذلك الأشموني فقال: "إن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم والثاني الفعل" (5). فالفعل ما أسند لغيره وأخبر به؛ فبقولنا: (ضربَ زيد) أسندنا الفعل (الضرب) بواسطة الفعل (ضرب) إلى (زيد) الفاعل، وأخبرنا أن فاعل الضرب هو زيد.

2- التعريف بالفاعل

الفاعل العنصر الثاني من مكونات الجملة الفعلية، ويعتبر عمدة فيها لا يستغنى عنه، فإما أن يكون ظاهر الوجود، أو مقدرًا، أو منابا عنه فلا يتخلف بحال من الأحوال.

- لغة

(1) الموجز في النحو: الرماني، 27.

(2) الإيضاح العضدي: 7/1.

(3) الأشباه والنظائر: 119/1.

(4) شرح الكافية: ابن مالك، 85/1.

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني، 23/1.

يطلق (الْفَاعِل) في اللغة على "من أوجد الفعل"⁽¹⁾، وعلى "الْعَامِل والقادر والنجار وَمَنْ يَسْتَأْجِر لأعمال البناء والحفر وَتَحْوَهُمَا"⁽²⁾.

- اصطلاحاً

عرف النحاة الفاعل عدة تعريفات، من زوايا مختلفة نذكر منها:

ما أورده ابن جنّي في اللمع: "الفاعل عند أهل العربية كلّ اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"⁽³⁾.

ويقول الزمخشري: "الفاعل هو ما كان المسندُ إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبدأ، كقولك: ضرب زيدٌ، وزيد ضاربٌ غلامه، وحسنٌ وجهه، وحقه الرفع"⁽⁴⁾.

- ويعرّفه ابن عقيل بقوله: "الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فعلٍ أو شبهه وحكمه الرفع"⁽⁵⁾.

- ويقول ابن هشام: "ما قُدّم الفعلُ أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كعلم زيد ومات بكر وضرب عمرٌ ومختلف ألوانه"⁽⁶⁾.

وفي شرح التسهيل لابن مالك: "هو المسند إليه فعل، أو مضمّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و (الباء)، الزائدتين. وحكما إن جرّ بأحدهما، أو بإضافة المسند، وليس رافعه الإسناد خلافاً لخلف وإن قُدّم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليه مفاعل فعل مظهر يفسّره الظاهر خلافاً لمن خالف"⁽⁷⁾.

الفاعل هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل معلوم، تام أو شبهه مذكور قبله ودلّ على من فعل الفعل، أو قام به ويكون إمّا ظاهراً أو ضميراً، ومفرداً أو جمعا، ومذكراً أو مؤنثاً.⁽⁸⁾

فالفاعل في عرف النحاة ليس مختصاً بمن أوجد الفعل، بل قد يكون ذلك وقد يكون من كان الفعل حديثاً عنه، سواء قام بالفعل أم لم يقم، نحو (مات زيد) و(انكسر القلم).

(1) شرح التصريح: الوقاد، 392/1

(2) المعجم الوسيط، 695/2.

(3) اللمع: ابن جنّي، 13.

(4) المفصل: الزمخشري، 38.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 61 / 2.

(6) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 189.

(7) شرح التسهيل: ابن مالك، 105/2.

(8) القواعد الأساسية: الهاشمي، 100.

ومنه قول ابن السراج: "الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن..." (1).
 ما أسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به. فالعامل يشمل الفعل نحو: قام زيد، وما ضمن معناه، كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم الفعل، والظرف والمجرور وقولهم على جهة وقوعه منه، نحو "ضرب زيد"، وقيامه به كـ "مات زيد".

وفي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً. قوله: "هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه. لم يقتصر على قوله: (هو المسند إليه من فعل أو شبهه)، لئلا يرد عليه مثل قولك: (زيد قام) فإنه مسند إليه وليس بفاعل. فقال: (مقدماً ما عليه) ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة غير لازم، لأنّ زيدا في قولك: زيد قام. ليس بمسند إليه الفعل وشبه الفعل؛ وإنما أسند مع ما أسند إليه الفعل، فالفعل وشبهه مسند إلى ما هو مؤخر وهو الضمير وهما جميعاً مسندات إلى زيد... (2).

قال ابن مالك: الفاعل الذي كمرفوعٍ أتى ... زيدٌ منيراً وجهُهُ نَعَمَ الفتى
 وَبَعْدَ فَعَلٍ فاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فهو، وإلّا فضميرٌ اسْتَنْزَرُ (3)

يعني أنّ الفاعل في اصطلاح النحاة كل ما كان شاكلة الاسمين المرفوعين في هذا الكلام، وهما: زيد المرفوع بآتي، ووجهه المرفوع بمنيراً، وجامعا لأوصافهما؛ فكل ما كان هكذا فهو الفاعل المصطلح عليه؛ فيجب حينئذ أن ننظر في أوصاف هذين المرفوعين فنعدّها ثم نعتبر، فكل اسم اجتمعت فيه تلك الأوصاف فهو فاعل... (4)

وعرّفه ابن هشام فقال: باب، الفاعل مرفوع، كـ: "قام زيد"، و"مات عمرو"، ولا يتأخر عامله عنه، ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، بل يقال: قام رجلان فرجال ونساء، كما يقال: قام رجل، وشذ "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل"، "أو مخرجي هم"، وتلحقه علامة تأنيث، إن

(1) معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، درب الأترار، 1423هـ/2003م، 39.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي، تح: د. موسى بناي المليبي، 1/157.

(3) ألفية ابن مالك: ابن مالك، 24.

(4) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية بن مالك): الشاطبي الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى، تح: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1428هـ/2007م، 530/2.

كان مؤنثاً؛ كـ "قامت هند" و"طلعت الشمس" ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث الظاهر، نحو: (قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ)، (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ)، وفي الحقيقي المنفصل، نحو "حضرت القاضي امرأة"، والمتصل في باب "نعم، وبئس" نحو "نعمت المرأة هند" وفي الجمع، نحو (قالت الأعراب) إلا جمعي التصحيح، فكمفرديهما، نحو: "قام الزيدون" و"قامت الهندات"، وإنما امتنع في النثر "ما قامت إلا هند" لأنّ الفاعل مذكر محذوف، كحذفه في نحو قوله تعالى: (إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) [البلد: 14-15]؛ و(قضي الأمر)، و(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)، ويمتنع في غيرهن. (1)

وعرّفه أيضا فقال: اعلم أنّ الفاعل عبارة عن "اسم صريح، أو مؤول به، أسند إليه فعل؛ أو مؤول به، مقدّم عليه بالأصالة: واقعا منه، أو قائما به" (2).

وعرّفه عباس حسن فقال: "وهو اسم مرفوع، قبله فعل تام، أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل، أو قام به.

فمثال الاسم، صريحا، أو مؤولا: (ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة)، (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)، (شاع أن البغي وخيم العاقبة).

ومن أمثلة الفاعل الذي قام به الفعل أيضا: اتسعت ميادين العمل في بلادنا وتنوعت أسبابه فلن يضيق الرزق بطالبيه ما داموا جادين" (3).

من خلال هذه التعريفات نجد أنّ النحاة قد عرفوا الفاعل بأربع خصائص هي:

الفاعل اسم أو ما يقوم مقام الاسم، وذلك بالنظر إلى نوعه أو صنفه أو القسم التركيبي

الذي ينتمي إليه.

الفاعل يكون مرفوعا، وهذا بالنظر إلى الحالة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة على آخره.

الفاعل مؤخر عن الفعل، إذ لا بدّ أن يذكر أو يقدر بعد الفعل، وذلك بالنظر إلى موقعه

من الجملة.

الفاعل مسند إليه فعل، أو ما يعمل عمل الفعل، وذلك بالاعتماد على دلالة الفاعل،

وعلاقته بالعناصر الأخرى في الجملة العربية.

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام، 180.

(2) نفسه، 181.

(3) النحو الوافي، عباس حسن، 04-03/2.

- حكم الفاعل

قال في المقتضب (هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ) وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد الله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد(1). وقال في المفصل: "وحقه الرفع"(2). أي الفاعل وذلك باتفاق النحاة؛ لأن "الضمة علم الإسناد"(3).

(3) التعريف بنائب الفاعل

- لغة

(نَوَّبَ) النُّونُ وَالْوَاوُ وَالْبَاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى اعْتِيَادِ مَكَانٍ وَرُجُوعِ إِلَيْهِ. وَنَابَ يَنْوُبُ، وَانْتَابَ يَنْتَابُ. وَيُقَالُ إِنَّ النُّوبَ: النَّحْلُ، قَالُوا: وَسَمَّيْتُ بِهِ لِرَعِيهَا وَنَوَّبَهَا إِلَى مَكَانِهَا. وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ جَمْعُ نَائِبٍ(4).

وناب عني فلان ينوب نوبا ومنابا أي قام مقامي؛ وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك. والنوب: اسم لجمع نائب، مثل زائر وزور(5).

(النَّائِبُ) مَنْ قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ فِي أَمْرٍ أَوْ عَمَلٍ يُقَالُ نَائِبُ الرَّئِيسِ وَنَائِبُ الْقَاضِي وَنَائِبُ الشَّعْبِ وَالنَّائِبُ الْعُمُومِي وَيُقَالُ خَيْرُ نَائِبٍ كَثِيرُ عَوَادٍ (ج) نَوَابٍ(6). فالنائب: بكسر الهمزة من ناب جمع نوب ونواب: وهو القائم مقام غيره في تصرف ما.

- اصطلاحاً

قد يترك نائب الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازا أو وجوبا، فينوب عنه جاريا مجراه في كل ما له مفعول به، أو جار ومجرور، أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرف مختص متصرف، وفي نيابة غير متصرف أو غير

(1) المقتضب: المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، 146/1.

(2) المفصل: الزمخشري، 38.

(3) اللغة العربية: تمام حسان، 185.

(4) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، 67/5.

(5) لسان العرب: ابن منظور، (نوب)، 774/1.

(6) المعجم الوسيط، 961/2.

ملفوظ به خلاف، ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقاً للأخفش والكوفيين(1).

فنائب الفاعل هو: ما ناب عن الفاعل بعد حذفه، وبعد تحويل الفعل من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول والأعم الأغلب أن يكون نائب الفاعل مفعولاً به، وقد سماه النحاة الأوائل: مفعول ما لم يُسمِّ فاعله، ولذلك الأولى فيه أن يلحق بالمفعول به، لأنه في الأصل مفعول به، ولكنّه يفرد مستقلاً لخضوعه لأحكام تختلف عن أحكام المفعول به، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن واقعه أي فعله، وعدم جواز حذفه، وأنه إذا تقدم على فعله صار مبتدأ، ولو ألحق هذا الباب إلى المفعول به ليعرب مفعولاً به لما ابتعدنا عن الصواب(2).

وقيل فيه أنه: اسم مرفوع تقدمه فعل تام متصرف مبني للمجهول أو يشبهه، وحل محل الفاعل بعد حذفه نحو قوله تعالى: (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) [النساء: 28].

فهو ينوب عن الفاعل يقوم مقامه عند غيبته وعدم ذكره مع بناء الفعل له. وهو خمسة أنواع: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والجار والمجرور... (3).

وقال ابن هشام الأنصاري في: باب النائب عن الفاعل: يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به، فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر، ويضمّ أول الفعل مطلقاً، ويشاركه ثان نحو: تعلم، وثالث نحو: انطلق، ويفتح ما قبل الآخر في المضارع، ويكسر في الماضي، وذلك في نحو: قال وباع، الكسر مخلصاً، ومشما ضمّاً، والضمّ مخلصاً(4). فيقال: قيل وبيع.

وعلة ذكر نائب الفاعل "إذا حُذِفَ الفاعل، وجب أن يقام اسم آخر مقامه: لأن الفعل لا بد له من فاعل؛ لئلا يبقى الفعل حديثاً من غير محدّث عنه، فلما حذف الفاعل -هنا- وجب أن يقام اسم آخر مقامه؛ ليكون الفعل حديثاً عنه، وهو المفعول(5).

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، 124.

(2) النحو الشافي: محمد حسين مغالسة أستاذ النحو العربي في الجامعة الأردنية، مؤسسة الرسالة، ط3، 1428هـ/1997م، بيروت، 151.

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، تح: عياد بن عبد الثيني، ط1، 1428هـ/2007م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 05/3.

(4) شرح قطر الندى: ابن هشام، 187.

(5) أسرار العربية: الأنباري، 85.

وَوَجِبَ ضم أول الْفِعْلِ وَكسر ثَانِيهِ، إِذَا لم يسم فَاعِلُهُ، ولم يترك الْفِعْلُ على حَالِهِ. لِأَنَّهُ: "إِنَّمَا يجب تَغْيِيرُ الْفِعْلِ إِذَا حذفت الْفَاعِلُ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ، هَلِ الْمَفْعُولُ فَاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ؟ وَقَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَلِهَذَا وَجِبَ تَغْيِيرُ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا غير أوله بِالضَّمِّ، لِأَنَّ الضَّمَّ من عِلَامَاتِ الْفَاعِلِ" (1).

وَإِنَّمَا حذفت الْفَاعِلُ لخمسة أوجه:

– أَحَدَهَا أَلَّا يَكُونَ لِلْمَتَكَلِّمِ فِي ذِكْرِهِ غَرَضٌ.

– الثَّانِي أَنْ يُتْرَكَ ذِكْرُهُ تَعْظِيمًا لَهُ وَاحْتِقَارًا.

– الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ قَدْ عَرَفَهُ.

– الرَّابِعُ أَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِهِ.

– الْخَامِسُ أَلَّا يَكُونَ الْمَتَكَلِّمُ يَعْرِفُهُ (2).

وله عدة شروط ومباحث تتعلق به طرحها النحاة في كتبهم لا يسعنا ذكرها في هذه العجالة.

ثانياً: صور التناسق في الجملة الفعلية

إنَّ عملية الإسناد بين الفعل والفاعل، يتبعها تطابق بين هذين الطرفين، لكونهما متلازمين، فالفعل والفاعل هما ركنا الجملة الفعلية، فالفعل هو المسند، والفاعل هو المسند إليه؛ والإسناد الفعلي هو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به.

ومن صور التطابق الممكنة بين الفعل والفاعل:

– التطابق بين الفعل والفاعل في الجنس، أي التذكير والتأنيث.

– التطابق بين الفعل والفاعل في العدد، أي الإفراد والتثنية والجمع.

(أ) التناسق في الجنس (التذكير والتأنيث)

(1) علل النحو: ابن الوراق، 277.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، 157/1.

والتذكير والتأنيث "يولدان القيم الخلافية بين صيغ الأسماء والصفات وصور الضمائر، ولا تتصل بالأفعال إلا لمعنى المطابقة للاسم أو الضمير"⁽¹⁾. وأطلق عليه تمام حسان مصطلح النوع⁽²⁾.

و"الأصل في جميع الأشياء التذكير لأنه لا يحتاج إلى زيادة. ولما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة تدل عليه وهي: تاء متحركة وتختص بالأسماء وصفاتها كفاطمة وقائمة، أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال كقامت"⁽³⁾.

وتأخذ المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير، وفي التأنيث أحوالا منها ما يكون على سبيل الجواز، ومنها على اللزوم، والتفصيل كالتالي:

1- المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير

القاعدة: المطابقة بين الفعل وفاعله المذكر، لا إشكال فيه، فلا يؤنث فعل وفاعله مذكر مفرد، أو مثنى أو جمع سالم، لأن أصل الفعل التذكير وهذا الأمرين: أحدهما أن مدلوله المصدر وهو مذكر لأنه جنس، وثانيهما أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا وإنما تأنيثه للفاعل⁽⁴⁾.

- إذا كان الفاعل المذكر مفردا

مما جاء في القرآن الكريم من صور التطابق بين الفعل وفاعله في التذكير إفرادا، قوله تعالى: (حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) [البقرة:7]، وقوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ) [الأنعام:49]، وقوله تعالى: (وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا) [النساء:120]، وقوله تعالى: (قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ) [الحجر:34]، وقوله تعالى: (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي) [يونس:15].

إن الفعل في هذه الآيات الكريمة يطابق الفاعل في التذكير والإفراد سواء كان الفاعل اسما ظاهرا، كما في قوله تعالى: (حَتَمَ اللَّهُ) و(يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ) و(يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ). أم كان

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 85.

(2) ينظر: نفسه: 134.

(3) اللباب: السراج، 70.

(4) الأشباه والنظائر: السيوطي، 151 / 2.

ضميرا مستترا كما في قوله تعالى: (قَالَ فَاخْرُجْ)، أم كان مصدرا مؤولا⁽¹⁾ كما في (مَا يَكُونُ... أَنْ أُبَدِّلَهُ).

- إذا كان الفاعل المذكر مثنى

ومن صور التطابق بين الفعل وفاعله في التذكير تثنية، في القرآن الكريم، قوله تعالى: (يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ) [آل عمران:155]، وقوله تعالى: (قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا) [المائدة: 23]، وقوله تعالى: (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ) [يوسف: 36]، قوله تعالى: (وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ) [الرحمن: 6]، وقوله تعالى: (يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا) [طه: 63]⁽²⁾

نجد في هذه الآيات أنّ الفعل طابق فاعله في التذكير تثنية، سواء كان اسما ظاهرا كما في قوله تعالى: (التَّقَى الْجَمْعَانِ) و(قَالَ رَجُلَانِ)، و(وَدَخَلَ... فَتَيَانِ). أو كان ضميرا كما في قوله تعالى: (يسجدان) أو كان مصدرا مؤولا كما في قوله تعالى: (يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ).

- إذا كان الفاعل المذكر جمعا

ومما جاء في القرآن الكريم من صور التطابق بين الفعل وفاعله في التذكير جمعا، قوله تعالى: (وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) [البقرة:159]، وقوله تعالى: (قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ) [آل عمران: 119]، وقوله: (وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) [الأنفال:8]، وقوله تعالى: (لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ) [الأنبياء:17].

في هذه الآيات طابق الفعل فاعله في التذكير جمعا سواء أكان الفاعل اسما ظاهرا كما في قوله تعالى: (وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ)[البقرة:159]، (وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ)[الأنفال:8]، أم كان ضميرا كما في قوله (قُلْ مُوتُوا)، أم كان مصدرا مؤولا كما في (لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا).

2- المطابقة بين الفعل والفاعل في التانيث

القاعدة: الأفعال موضوعة أصلا على التذكير،⁽³⁾ وإنما تلحقها علامة التانيث في الماضي وهي تاء التانيث الساكنة للدلالة على تانيث الفاعل.⁽⁴⁾

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام، 183.

(2) ينظر: التبيين في إعراب القرآن: العكبري، 895/2.

(3) الأشباه والنظائر: السيوطي، 151/2.

(4) شرح المفصل: ابن يعيش، 150/5.

يقول الرضي: "اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أنّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند، للاتصال الذي بين الفعل، وهو الأصل في الإسناد، وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفعل، وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل(1)

فالاتصال بين الفعل والفاعل، المتمثل في احتياج الفعل لفاعله، هو سبب إلحاق علامة التأنيث بالفعل إذا كان فاعله مؤنثا.

وإلحاق تاء التأنيث بالفعل قسما: إلحاق واجب وإلحاق جائز.

- التأنيث الواجب

التأنيث الواجب يكون في موطنين:

الأول: أن يكون الفاعل ضميرا مؤنثا متصلا بعامله، سواء أكان ذلك المؤنث حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث(2) وذلك نحو قولنا: (هَندُ قامت) و(الشمسُ طلعتُ). ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ) [يوسف:51]، وقوله أيضا: (إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ) [طه:40].

فالفعل في هذه الآيات الكريمة ألحقت به تاء التأنيث في الماضي: (قَالَتِ) وفي المضارع (تَمْشِي) ليطابق الفاعل الذي جاء مؤنثا حقيقيا ظاهرا متصلا بفعله.

الثاني: أن يكون الفاعل المؤنث تأنيثا حقيقيا، اسما ظاهرا غير مفصول عن عامله، وذلك نحو: (قامتُ هُند) و(جاءت زينبُ).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا) [يوسف: 24]، وقوله تعالى: (وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ) [التوبة: 25].

ففي هذه الآيات الكريمة ألحقت تاء التأنيث بالفعل ليطابق فاعله المؤنث، وهو ضمير مستتر تقديره (هي)، في جميع الأفعال سواء أكان الفاعل مؤنثا تأنيثا حقيقيا كما في قوله تعالى: (همت) أم كان الفاعل مؤنثا تأنيثا مجازيا كما في قوله تعالى: (وَضَاقَتْ).

العدول عن المطابقة

(1) شرح الرضي على الكافية: 479/4.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 92-91/5.

إنّ المطابقة بين الفعل وفاعله تأنيثاً حقيقياً والمتصل بفعله سواء أكان اسماً ظاهراً أم كان ضميراً؛ ثابتة ومستقرة، لم تتعرض للمخالفة إلا في بعض الحالات القليلة والشاذة، إذ يمكن أن تحذف التاء من الفعل الذي فاعله مؤنث تأنيثاً حقيقياً ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أنّ بعض العرب تقول: "قال فلانة"، حيث ذكّر الفعل وفاعله مؤنثاً حقيقياً، وكان حقه أن يقال: «قالت فلانة». فقال: «وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء؛ كما كفاهم الجمع والاثنيان حين أظهرتهم عن الواو والألف»⁽¹⁾.

وذهب المبرد إلى القول: "فأما (ضرب جاريتك زيدا) و(جاء أمّك) و(قام هند)، فغير جائز، لأن تأنيثاً هذا تأنيث حقيقي" ⁽²⁾.

فقوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف:30] فليس من العدول، لأنّ لفظ (نِسْوَةٌ) جمع تكسير للقلة كصبية وغلّمة، وليس له واحد من لفظه بل عن معناه وهو (امرأة) وعلى كل فتأنيثه غير حقيقي ولا التفات إلى كون ذلك المفرد مؤنثاً حقيقياً⁽³⁾.

- التأنيث جائز

ويكون في المواضع الآتية:

- وجود الفاصل بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث

اهتم النحاة والمفسرون بالفصل باعتباره أهم القرائن التي يعتمد عليها في جواز مخالفة الفعل لفاعله المؤنث تأنيثاً حقيقياً.

ويقول المبرد: "ألا ترى أنّ النحويين لا يقولون: (قام هند) و(ذهبت جاريتك)، ويجيزون: (حضر القاضي اليوم امرأة يا فتى)، فيجيزون الحذف مع طول الكلام، لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف"⁽⁴⁾.

ومما ورد في القرآن الكريم على تذكير الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثاً حقيقياً، قوله تعالى: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْثِيًا عَلَى اسْتِحْيَاءٍ) [القصص:25]، وقوله تعالى: (حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا) [الأحقاف:15]، حيث فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به، وأثبتت التاء.

(1) الكتاب: سيبويه، 38/2.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 91/5-92.

(3) معاني القرآن: الأخفش، 1/263.

(4) المقتضب: المبرد، 338/2.

ومن شواهد في الشعر قول جرير:

لَقَدْ وَدَّ الْأَخِيظَلَّ أُمُّ سُوءٍ ... عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ⁽¹⁾

فالفاعل (أمّ سود) مؤنث تانيثا حقيقيا ومع ذلك سقطت تاء التانيث من الفعل (ولد)، وذلك بسبب الفصل بينهما بالمفعول به (الأخيطل)

أما الفاعل الظاهر المجازي التانيث المفصول عن فعله، فقد ورد في القرآن الكريم وعامله مجرد من علامة التانيث في مواطن، أما في غيرها ألحقت به علامة التانيث. يقول سيبويه: "ومما جاء من الموات قد حذف في التاء قوله عز وجل: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى) [البقرة:275] وقوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) [آل عمران: 105]، وهذا النحو كثير في القرآن"⁽²⁾.

وقول الشاعر: إن السّماحة والمروءة ضمّنا ... قبرا بمرّو على الطريق الواضح *
ففي هذا البيت الشعري نلاحظ أن التاء أسقطت من الفعل (ضمّنا) والأصل أن يكون (ضمّنتا) لإشتمال الفعل على ضمير يعود على المؤنث (السماحة والمروءة).
وأما مثال الإتيان بالعلامة في القرآن الكريم نحو قوله: (وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبْتُهُ) [البقرة:81]، وقوله تعالى: (فَإِنْ أَصَابْتَكُمْ مُصِيبَةٌ) [النساء:72].

- الفاعل مؤنث مجازي

القاعدة: يجوز ترك علامة التانيث مع الفعل، إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا، يقول المبرد: «فأما (ضرب جاريتك) و(جاء أمتك) و(قام هند)، فغير جائز، لأنّ تانيث هذا تانيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلح، وكان جيدا، نحو (هدم دارك) و(عمر بلدتك)، لأنه تانيث لفظ لا حقيقية»⁽³⁾.

(1) ديوان جرير: 283/1

(2) الكتاب: سيبويه، 39/2.

* نسبه المرادي في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لـ: زياد بن سليمان، مولى عبد القيس، أحد بني عامر بن الحارث وهو الذي يقال له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حائية يرثي بها زياد بن المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان العبدي وليس بصحيح. المرادي: توضيح المقاصد، 590/2.
(3) المقتضب: المبرد، 146/2.

وقد حافظ النظم القرآني على المطابقة بين الفعل وفاعله من هذا النوع، بإلحاق علامة التأنيث بالفعل، سواء كان الفاعل متصلاً بفعله أم منفصلاً عنه، فقد بلغت مواطن الإتيان بالعلامة خمسة أضعاف المواطن التي تركت فيها هذه العلامة.(1)

ومن أمثلة إلحاق العلامة مع الاتصال قوله تعالى: (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [البقرة:16]، وقوله تعالى: (قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) [آل عمران:118].

ومثال إلحاق العلامة مع الانفصال قوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً) [البقرة:80]، وقوله تعالى: (وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبَتُهُ) [البقرة:81]، وقوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى) [النازعات:34].

أما مثال ترك العلامة، فنحو قوله تعالى: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ) [البقرة:275]، وقوله تعالى: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ) [الشورى:30]، وقوله تعالى: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود:67]؛ "لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ لَفْظٌ لَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ"².

3) تأنيث الفعل وتذكيره مع الجموع

القاعدة: ذهب جمهور النحاة إلى جواز تأنيث الفعل أو تذكيره إذا أسند الفعل إلى جمع التكسير أو إلى اسم الجمع أو جمع المؤنث السالم، كما جاء في قوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ...) [الحجرات:14]، وقوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ...) [يوسف:30]، فالتأنيث في هذه الأمثلة جاء على تأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع،⁽³⁾ لأن تأنيث الجمع ليس بحقيقي، فهو تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى ولا اعتبار بتأنيث واحدة أو تذكيره، ولا فرق بين العقلاء وغيرهم، ف(الرجال) و(الأيام) في ذلك سواء لأن التأنيث للاسم لا للمسمى.⁽⁴⁾ وهذه الجموع هي:

- جمع المؤنث السالم

(1) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 470-452/8.

(2) المقتضب: المبرد، 147/2.

(3) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 230.

(4) شرح المفصل: ابن يعيش، 376/3.

وهو حقيقي ومجازي فسيبويه يرى أنّ ترك العلامة مع جمع المؤنث السالم يكون في الموات دون الحيوان. (1) ويقول ابن يعيش: «فما كان منه لمؤنث، نحو المسلمات والهندات، كان الوجه تأنيثا الفعل». (2)

وذلك لأنّ جمع المؤنث السالم، مؤنث من وجهين أحدهما: إنّ مفردة مؤنث، والثاني: تقديره بالجماعة، ولو ذكرنا فعله، يكون ذلك التذكير من جهة التأويل بالجمع فقط. (3) ولقد حافظ النظم القرآني على المطابقة بين الفعل وفاعله المجموع جمع مؤنث سالم في مواطن تزيد كثيرا على مواطن ترك العلامة، وكان في أغلب هذه المواطن مجازي التأنيث فمثال إلحاق العلامة قوله تعالى: (لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ) [الأعراف:43]، وقوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) [غافر:5]

أما مواطن تذكير الفعل فهي أقل بكثير من مواطن التأنيث وذلك نحو قوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف:30]، وقوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ) [الشعراء:41]، وقوله تعالى: (فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا) [النحل:34].

ولو تتبعنا مواطن التذكير؛ لوجدناها كلها قد فصل فيها الفاعل عن فعله بفاصل، إلا في موطن واحد هو قوله تعالى: (ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي) [هود:10].

وأما جمع المؤنث السالم، الحقيقي التأنيث، فقد ذكر فعله في موطنين هما: قوله تعالى: (إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ) [المتحنة:10]، وقوله تعالى: (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) [المتحنة:12]، وذلك لأجل الفصل بالكاف، أو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي إذا جاءكم أو جاءك النساء المؤمنات؛ أو تقدر (أل) في المؤمنات بـ (اللاتي)، وتكون هذه الأخيرة اسم جمع وهو ما يجوز فيه الوجهان.

- جمع التفسير -

وهو أيضا مما يجوز فيه الوجهان، ذلك لأنّ مفردة قد تغير.

يقول الثماني: «إنّ الغالب في جمع التفسير التأنيث إلا أنه إذا كان جمعا قليلا وهو العشرة فما دونها أنث بـ (النون)، وإذا كان جمعا كثيرا جعل على لفظ الواحدة المؤنثة،

(1) ينظر: الكتاب، 39/2.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 103/5.

(3) نفسه، 103/5.

وكني عنها كما يكنى عن الواحدة».(1) واستدل على ذلك بقوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ...) [التوبة:36].

قال (فيهنّ) فكني بالنون عن الأربعة لأنها جمع قلة، وقال (منها) فكني عن (الاثني عشر) كما يكنى عن الواحدة لما كان جمع تكثير.

ويقول ابن يعيش: «فما كان من الجمع مكسراً، فأنت مخير في تذكرير فعله وتأنيثه نحو: (قام الرجال) و(قامت الرجال) من غير ترجيح، لأنّ لفظ الواحد فيه قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع" (2).

وقد أتى النظم القرآني بعلامة التأنيث في مواطن كثيرة بالنسبة إلى مواطن تركها سواء أكان الفاعل متصلاً بفعله أم منفصلاً عنه ومن أمثلة ذلك:

أولاً: في حالة الاتصال: قوله تعالى: (غُلِبَتِ الرُّومُ) [الروم:2]، وقوله تعالى: (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ (42) يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ (43) ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَمَنَّمْهُمْ آيُهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ (44) إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) [آل عمران:42-45]، وقوله تعالى: (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ) [الأعراف:164].

ثانياً: في حالة الانفصال: فنحو قوله تعالى: (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) [البقرة:266]، وقوله تعالى: (قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ) [آل عمران:137].

ثالثاً: التذكير: فهو أقل من سابقه، وقد أتى بصورتين أيضاً، فمثاله في الاتصال قوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ) [الشعراء:41]، وقوله تعالى: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) [البقرة:70].

(1) الفوائد والقواعد: الثماني، 190.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 103/5.

أما مثاله في حالة الانفصال، فنحو قوله تعالى: (وَإِنَّ مِنَ الْجَارَةِ لَمَا يَفْجَرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ) [البقرة:74]، وقوله تعالى: (قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ) [آل عمران: 183]، وغير ذلك من الآيات.

ومن شواهد الشعر على تأنيث جمع التكسير قول الراجز:

إذا الرِّجالُ وُلِدَتْ أَوْلادُها ... واضطَرَبَتْ مِنْ كَبِيرِ أَعْضادُها (1)

فقد أنث الفعل (ولدت) حملا على الجماعة.

قال ابن مالك: "إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى (وإذا الكواكب انتثرت) وإعطاؤه ما للغائبات كقوله تعالى (فأبين أن يحملنها وأشفقن منها) إلا أن الأكثر في الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات، كقولهم: الجذوع انكسرت، والأجذاع انكسرن"²

وهذا إنما هو في غير العاقلات، وأما العاقلات "ففعَلن" وشبهه أولى من "فعلت" وشبهه، كقوله تعالى (فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف) وكقوله صلى الله عليه وسلم "استوصوا بالنساء خيرا، فإنهن عوان بينكم"، ولو قيل في الكلام موضع (فعلن في أنفسهن) فعلت في أنفسها، وموضع (فإنهن عوان) فإنها عوان لجاز، كقوله تعالى (ولهم فيها أزواج مطهرة) فهذا على طهرت، ولو كان على طهرن لقليل مطهرات"³. ومن استعمال فعلت في ضمير العاقلات قول الشاعر:

وإذا العذارى بالدُّخانِ تَلَفَّتْ ... واستعجلت نَصْبَ القَدروو فمَلَّتْ*

وفي بعض الأحاديث المأثورة (اللهم ربَّ السموات وما أظللن، ورب الأَرْضَيْنِ وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن) أراد: ومن أضلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو"⁴. لتكون الألفاظ على وزن واحد.

(1) الإنصاف: الأنباري، 632/2.

(2) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، 129/1.

(3) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، 130/1.

* "البيت من الكامل، وهو لسلمي بن ربيعة في خزنة الأدب 8/ 36، 44؛ والدرر 1/ 184؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 55؛ وشرح المفصل 5/ 105؛ ونوادر أبي زيد ص 121؛ ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص 162؛ وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ص 816؛ وهمع الهوامع 1/ 60". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، 553/1.

(4) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، 130/1.

- اسم الجمع

- تعريفه: اسم الجمع ما دل على الجماعة، وليس له مفرد من لفظه كرهط وقوم⁽¹⁾.

اسم الجمع، فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع⁽²⁾.

- وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع

تتلخص هذه الفروق في ثلاثة أوجه:

- الأول: أن الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد: إما إعراباً ظاهراً وإما تقديراً، فالمغايرة الظاهرة: إما بالحركات كأسد وأسد ونمر ونمر، وإما بالحروف كرجال وكتب، والمغايرة المقدره كهحان وفلك، ومن المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً،

- الثاني: أن للجمع واحداً من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه، بل له واحد من معناه، فواحد الإبل بعير أو ناقة، وواحد الغنم شاة،

- الثالث: أن الجمع يرد إلى واحد في النسب مطلقاً وفي التصغير إن كان جمع كثرة، وأما اسم الجمع فلا يرد، لأنه إما أن لا يكون له واحد حتى يرد إليه، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد في اللفظ⁽³⁾

فاسم الجمع ليس له واحد من لفظه، والجمع لا بد أن يكون على زنة من أوزان الجمع المعروفة، واسم الجمع لا يكون على إحدى هذه الأوزان غالباً، ومنه قوله تعالى: (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ) [النمل:48].⁽⁴⁾ ، وفي الحديث "ليس فيما دون خمس ذود صدقة"؛ ف(رَهْط) في الآية الكريمة، و(ذود)* في الحديث الشريف، ليس لهما مفرد من لفظهما.

(1) اللباب: السراج، 67.

(2) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي، نجم الدين، تح: محمد نور الحسن -محمد الزفزاف -محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395هـ/1975م، 202/2.

(3) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي، 193/2.

(4) الإنصاف: الأنباري، 635/2.

* "قَالَ اللَّيْثُ: الذُّودُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِنَاثًا، وَهُوَ الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ.

قال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ، وَثَلَاثُ ذُودٍ ... لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي *

والذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها. كذا في الصحاح. وذاله الأولى معجمة، والثانية مهملة. و"الأنفس": جمع نفس، وهي مؤنثة، وإنما أنث عددها، لأن النفس كثر استعمالها مقصودًا بها إنسان(1).

أو أنه أنث «الثلاثة»؛ "لأنه حملها على معنى الشخص المذكور"2.

- مطابقة اسم الجمع للفعل

صيغة اسم الجمع كصيغة الواحد، وإن كان لا ينطبق على الواحد، والدليل على أنه يعامل لفظًا معاملة الواحد، أنه قد يعود عليه ضمير الواحد، ويفرد الخبر عنه، نحو: الركب سائر(3).

ويطابق اسم الجمع الفاعل في: الجنس على سبيل الجواز. وإليك التفصيل.

القاعدة: جواز التذكير في الفعل مع اسم الجنس، نحو: أورد الشجر، ومع اسم الجمع المذكور نحو قوله تعالى: (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ) [الأنعام:66] (4).

فطابق اسم الجمع (قوم) فعله (كذب).

فسلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: "قام الزيدون" والتأنيث في نحو: "قامت الهندات" (5).

قلت: وَنَحْوَ ذَلِكَ حَفِظْتُهُ عَنِ الْعَرَبِ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَيْسَ مِمَّا دُونَ خَمْسِ ذُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ) فَانْتَهَى فِي قَوْلِهِ خَمْسِ ذُودٍ. أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: الذُّودُ مِنَ الْإِبِلِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ. شَمْرٌ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الذُّودُ: مَا بَيْنَ الثَّنَيْنِ إِلَى التَّسْعِ مِنَ الْإِنَاثِ دُونَ الذُّكُورِ "تهذيب اللغة: الهروي محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، 106/14.

* "البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص 270؛ والأغاني 2/ 144؛ والإنصاف 2/ 771؛ وخزانة الأدب 7/ 367، 368، 369، 394؛ والخصائص 2/ 412؛ والكتاب 3/ 565؛ ولسان العرب 3/ 168 (ذود)، 6/ 235 (نفس)؛ ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في الدرر 4/ 40، ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية 4/ 485؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 246؛ والدرر 6/ 195؛ وشرح الأشموني 2/ 620؛ وشرح التصريح 2/ 270؛ ومجالس ثعلب 1/ 304؛ وهمع الهوامع 1/ 253، 2/ 170. المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل، 447/6-448.

(1) شرح التصريح: الوقاد، 450/2.

(2) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: شُرَّاب محمد بن محمد حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2007م، 309/2.

(3) نفسه، 449/2.

(4) نفسه، 410/1.

(5) أوضح المسالك: ابن هشام، 101/2.

ما ظاهره عدم المطابقة

جواز التأنيث والتذكير مع اسم الجمع في الصور الآتية:

1- جواز التأنيث: في الفعل مع اسم الجمع نحو قوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) [12:12].

2- جواز التذكير: مع اسم جمع مؤنث نحو قوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ) [يوسف:30]. ولم يقل قَالَتْ نِسْوَةٌ فَإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع⁽¹⁾.

3- تَنْثِيَةٌ اسْمُ الْجَمْعِ: وَتَنْثِيَةٌ اسْمُ الْجَمْعِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ تَنْثِيَةِ الْجَمْعِ قَالَ وَمَنْ تَنْثِيَةٌ اسْمُ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَذَكَرْنَا لَكُمْ آيَةً فِي فِتْنَتَيْنِ...) [آل عمران:13]، وقال أيضاً: (يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ) [الأنفال:41]⁽²⁾.

4- اسم الجمع المبني: نحو: "الذين، فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا، بالتأنيث، وإن قيل إنه جمع "الذي"، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين: أحدهما: أن التأنيث غير حقيقي، فتضعف العناية به. والثاني: أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في: جاءتني كتاب زيد، أي: صحيفته"⁽³⁾.

أقوال النحاة حول إلحاق علامة التأنيث بالفعل مع الجموع، تتوافق في جموع محددة، وتختلف في جموع أخرى، فكما مرّ بنا، نجد الكوفيين يُجيزون إلحاق العلامة وتركها مطلقاً بفعل كلّ الجموع، حتى المذكر السالم منها، وقد وافقهم أبو عليّ الفارسيّ، إلا على جمع المذكر السالم، فإنه أوجب فيه التذكير، وأما البصريون، فيُجيزون الوجهين في جمع التكسير واسم الجمع، ويوجبون التذكير في جمع المذكر السالم، والتأنيث في جمع المؤنث السالم⁽⁴⁾.

إنّ الآيات التي ورد فيها الفاعل مؤنثاً سواءً أكان حقيقياً أم مجازياً، وسواءً أكان ظاهراً أم مضمراً، وسواءً أكان مفرداً أم مثنيّاً أم جمعاً، في حالة اتصاله بفعله أو انفصاله، نجد أنّ فعله قد ألحقت به علامة التأنيث في أغلب المواضع، والتي تصل إلى ضعفي مواطن ترك

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 95/2.

(2) همع الهوامع: السيوطي، 155/1.

(3) شرح التصريح: الوقاد، 410/1.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام، 219.

العلامة، بعبارةٍ أخرى، إنّ القرآن الكريم حافظ على المطابقة بين الفعل وفاعله المؤنث، بإلحاق علامة التأنيث بالفعل بنسبة أكبر من ترك هذه المطابقة.

(ب) التناسق في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

القاعدة: ذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا أسند الفعل إلى الفاعل أو نائبه وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالة إذا أسند إلى مفرد وذلك نحو: (قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات)، ولا يقال: (قاما أخواك، ولا قاموا إخوانك، ولا قمت نسوتك)، بل يقال في الجميع: (قام) بالإفراد وهذا هو الأكثر⁽¹⁾.

وجاء في شرح ابن عقيل: "ولا تقول: (قاما الزيدان) و(قامتا الهندان) و(قاموا الزيدون) و(قمن الهندات)، إلا على هذه اللغة، وقد سماها النحاة: (لغة أكلوني البراغيث)، وقد سماها ابن مالك: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)"⁽²⁾.

ومن النحاة من اختلف بشأن هذه اللغة، فجاء في الكتاب: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث"⁽³⁾.

غير أننا نجد من النحاة من كان آخذاً بهذه اللغة، ويفهم من كان راد لها، فسيبويه مثلاً ينعته بالقليلة ويتأول قوله تعالى: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [الأنبياء:3] على البديلة⁽⁴⁾.

ويقول ابن يعيش: "وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلامهم وأشعارهم"⁽⁵⁾ ولعلّ اهتمام النحاة بهذه اللغة سببه استعمالها في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف وفي الشعر العربي القديم.

1) من شواهدا في القرآن الكريم

اختلف النحاة بشأن مجيء بعض آيات الذكر الحكيم على هذه اللغة، كما اختلفت تأويلاتهم، فمنهم من أجاز ومنهم من منع ذلك، ومما جاء على هذه اللغة.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 79/2.

(2) نفسه، 473/1.

(3) الكتاب: سيبويه، 40/2.

(4) ينظر: نفسه، 40/2.

(5) شرح المفصل: ابن يعيش، 87/3.

- قوله تعالى: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [الأنبياء:3]، ولم يقل (وأسر النجوى) أجاز الفراء والأخفش والعكبري والألوسي أن يكون (الَّذِينَ) فاعل (أَسْرُوا)، و(الواو) في الفعل (أَسْرُوا) علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث، فقال الفراء: "وإن شئت كانت رفعا كما يجوز: ذهبوا قومك"(1).

وقال الأخفش: "أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك"(2)، وجاء في روح المعاني: (والواو حرف دال على الجمعية كواو قائمون وتاء قامت، وهذا على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة لأزد شنوءة)(3).

- قوله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) [المائدة:71] ولم يقل (ثم عمي وصم) وأجاز الفراء هذا القول: فقال في هذه الآية: «فقد يكون رفع (كَثِيرٌ) من جهتين: أن تكرر الفعل عليها، تريد: عمي وصم كثير منهم وإن شئت جعلت (عَمُوا وَصَمُوا) فعلا للكثير... وأن شئت جعلت الكثير مصدرا، فقلت أي ذلك كثير منهم، وهذا وجه ثالث، ولو نصبت على هذا المعنى، كان صوابا». (4)

وقد وافق الزمخشري الفراء ف (كَثِيرٌ) إما بدل من الضمير، أو فاعل على لغة (أكلوني البراغيث)، أو خبر محذوف، والتقدير: أولئك كثير منهم. (5)

وذهب أبو حيان إلى وجه رابع حيث يرى أن يكون (كَثِيرٌ) مبتدأ، والجملة قبله خبرا له(6).

- قوله تعالى: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) [الإسراء:23] فقد قرأ حمزة والكسائي (يبليغان)، بالألف طويلة بعد العين وكسر النون على التثنية على لغة أكلوني البراغيث ف (أَحَدُهُمَا) فاعل والألف في (يَبْلُغَنَّ) علامة التثنية (7).

2) من شواهدا في الحديث النبوي الشريف

- (1) معاني القرآن: الفراء، 317/1.
- (2) معاني القرآن: الأخفش، 632/2.
- (3) روح المعاني: الألوسي، 13/17.
- (4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 316/1.
- (5) ينظر: الكشاف: الزمخشري، 461/1.
- (6) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان، 328/4.
- (7) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، المكتبة العصرية صيدا بيروت لبنان، ط1، 1427هـ/2006م، 586.

ومما جاء على هذه اللغة في الحديث النبوي الشريف. فقد ورد في الصحيح البخاري، أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم، كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون"(1).
فالفاعل هنا هو (ملائكة)، و(الواو) في الفعل (يتعاقبون) علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث.

3 من شواهدا في الشعر العربي القديم

ومما جاء في الشعر العربي القديم على هذه اللغة:

قول الفرزدق: ولكن دِيَافِي * أبوه وأمه ... بحوران يعصِرُن السَلِيطُ أَقَارِبَه*
فالنون في يعصرن حرف يدل على التأنيث والجمع(2).

وكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة(3)
وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالِ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ(4)

الشاهد فيه قوله: "وقد أسلماه مبعد وحميم" حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول: وقد أسلمه مبعد وحميم(5).
وقول أحبة بن الجلاح:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيدِ ... لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلَوْمٌ*

(1) صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليامة، بيروت، ط3، 1407هـ/1987م، 203/1.

* (ديافي) نسبة إلى (دياف) وهو موضع في البحر، وقيل: قَرْيَةٌ بالشَّامِ. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421هـ/2000م، 404/9.

* "البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 46 / 1؛ والاشتقاق ص 242؛ وتخليص الشواهد ص 474؛ وخزانة الأدب 163 / 5، 234 / 5، 235، 237، 239، 346 / 7، والدرر 285 / 2؛ وشرح أبيات سيبويه 491 / 1؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 336، 626؛ وشرح المفصل 89 / 3، 7 / 7؛ والكتاب 40 / 2؛ ولسان العرب 321 / 7 (سلط)، 108 / 9 (دوف)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص 150؛ والخزانة 446 / 7، 373 / 11؛ والخصائص 194 / 2؛ ووصف المباني ص 19، 332؛ وسر صناعة الإعراب ص 446؛ ولسان العرب 67 / 1 (خطأ)؛ وهمع الهوامع 1 / 160. المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب، 196/1.

(2) الكتاب: سيبويه، 150/1.

(3) نفسه، 40 / 2.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 81/2.

(5) نفسه، 82/2.

الشاهد فيه قوله: "(يلومونني.أهلي) حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طييء، وقيل: لغة أزدشنوءة"(1).

إنّ الفعل في هذه الأبيات طابق فاعله في العدد، فالفعل و(أسلماه) ألحقت به ألف الاثنين لأنّ فاعله (مبعد وحميم) مثنى، وأما (تلومونني) فقد ألحقت به واو الجماعة لأنّ فاعله (أهلي) جمع.

فهذه الحروف إذن (الألف، والواو، والنون) ألحقت بالفعل لتدل على تثنية الفاعل أو جمعه، فكأنهم أرادوا تثنية الفاعل وجمعه بدليلين كما أجمعوا في الدلالة على التأنيث بدليلين في قولهم: (قامت هند) فدلوا على تأنيث الفاعل بصيغة الاسم والتاء التي اتصلت بالفعل.(2) وخلاصة القول: إنّ هذه اللغة لغة صحيحة، جاء عليها القرآن الكريم في بعض المواضع، وكذلك وردت هذه اللغة في القراءات القرآنية، فلا داعي لتأولها وحملها على وجوه كثيرة، وواضح أنّ هذا التأول والحمل كان الغاية منه إخراج هذه اللغة عن القرآن الكريم.

"فظاهرة التطابق عملية تكاد تكون عملية لا شعورية فطرية ساذجة، تتم في إطار المنطق والحس اللغويين، أما ظاهرة عدم التطابق، فهي عملية تبدو فيها الصنعة، ويظهر فيها عمل العقل"(3).

خلاصة حول التناسق في العمدة

إنّ ظاهرة التناسق مظهر من مظاهر التجانس في العربية وهي واضحة كلّ الوضوح في التجانس بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل... وأكثر ما تكون في المطابقة؛ التي لاحظها النحاة العرب في صورة الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، زيادة على الحركة الإعرابية والتعريف والتنكير.

وقد اختلفت الأساليب التي تقوم بإظهار هذا التطابق بين أركان الجملة كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر وبين ما كان فضلة عندما يحصل تقديم أو تأخير، أو اشتقاق وجمود وهذا

* عزاه رمضان عبد التواب في كتابه بحوث ومقالات في اللغة، إلى أمية بن أبي الصلت، ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1415/هـ 1995م، 71.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 82/2.

(2) الكتاب: سيبويه، 40/2.

(3) دراسات في اللغة والنحو العربي: حسين عون، 54.

كله يأتي مخالفا للقواعد النحوية التي قررهما النحاة، فعمدوا إلى أساليب مختلفة لكي لا تتعارض مع القواعد التي قرروها: فمرة يلجأ النحاة إلى الحمل على اللفظ أو المعنى، ومرة تكون المجاورة سببا للمطابقة، والتغليب أيضا يأخذ دوره في إظهار هذا التطابق، لكن الغاية واحدة، وإن اختلفت الأساليب التي يعبر بها وهي إضفاء المجانسة والمطابقة على أطراف الجملة، من أجل الإفهام وأمن اللبس.

ولعلّ أهم صور التطابق بين أجزاء الجملة الفعلية هما صورتان: التطابق العددي، أي في الأفراد والتعدد والتطابق النوعي أي في التذكير والتأنيث.

وهذه الصورتين تحدد لنا إلى أي حد يراعي في تكوين الجملة لخط الخصائص الجوهرية للعناصر الداخلة في تركيبها، إذ ثمة فارق بين الواحد وما فوقه من أعداد، كما أنّ ثمة فارقا بين المذكر والمؤنث.

الفصل الثاني

التناسق في الفضة

المبحث الأول:

التناسق بين التابع والمتبوع

المبحث الثاني:

التناسق بين الضمير ومرجعه

تمهيد:

1- مفهوم الفصلة

- لغة

قال ابن فارس: "(فَضَلَ) أَلْفَاءُ وَالضَّادُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي شَيْءٍ. مِنْ ذَلِكَ أَلْفَضْلُ: الزِّيَادَةُ وَالْخَيْرُ. وَالْإِفْضَالُ: الْإِحْسَانُ. وَرَجُلٌ مُفْضِلٌ"(1). "والفضيلة والفضالة: ما فضل من الشيء"(2). (الفضالة) البقيّة من الشيء... وَيُقَالُ امْرَأَةٌ فَضْلٌ مَخْتَالَةٌ تَفْضُلُ مِنْ ذَيْلِ ثِيَابِهَا. (الفضلة) مَا بَقِيَ مِنَ الشَّيْءِ وَمَا يَخْرُجُ مِنَ الْجِسْمِ مِنْ بَوْلٍ وَنَحْوِهِ (ج) فضلات وفضال"(3). وكل ما ليس لازماً، او زاد عن الحاجة الضرورية، وبالإمكان أن يستغنى عنه؛ هو في اللغة فضلة.

- اصطلاحاً

الْفَصْلَةُ هِيَ اسْمٌ يُذَكَّرُ لِتَتَمِيمِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ رُكْنِيهَا - أَي لَيْسَ مُسْنَدًا وَلَا مُسْنَدًا إِلَيْهِ - كَالنَّاسِ مِنْ قَوْلِكَ "أَرْشَدَ الْأَنْبِيَاءُ النَّاسَ".

(فأرشد مسند. والأنبياء منسد إليه؛ والناس فضلة، لأنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، وإنما أتى به لتتيميم معنى الجملة، وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه فالفضل في اللغة معناه الزيادة) "(4).

"ويتوسع في الفصلة ما لا يتوسع في العمدة"(5). لأن العمدة يمتنع حذفها"(6). والفضلة قد تحذف. فالعمدة: "ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفصلة إن لم يضر"(7).

في ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) وَأَعْطَيْتَ زَيْدًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَسْوَفَ

(1) مقاييس اللغة: ابن فارس، 508/4.

(2) لسان العرب: ابن منظور، 525/11.

(3) المعجم الوسيط، 963/2.

(4) جامع الدروس العربية: الغلابي، 30/1.

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني، 366/1.

(6) نفسه، 151/2.

(7) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 155/2.

يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى) وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية.

فإن ضر حذف الفضة لم يجر حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت؟ فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت إلا زيدا فلا يجوز حذف زيدا في الموضعين إذ لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عنه حذفه⁽¹⁾.

الفضلة: ما يمكن أن يستغنى عنه في الأغلب المعنى الأساسي للجملة، وهي خلاف العمدة⁽²⁾. لأن غير الفضة⁽³⁾ عمدة.

لعل ما يصفه النحويون في الجملة الكلامية بأنه فضلة يفصدون به أنه عطاء فكري زائد على أصغر دوائر الجملة الكلامية المفيدة.

فألذي أراه أنه لا توجد في الجملة الكلامية كلمة تؤدي معنى مقصودا بالبيان، لا تؤديه كلمة أخرى غيرها تأدية مباشرة، يصح أن تسمى لدى التحقيق فضلة في علم المعاني، لأن الفضلة ينبغي أن تطلق على ما في الكلام من ألفاظ تدل على معنى هو زائد على المطلوب ببيانه والتعريف به⁽⁴⁾.

أما الفضة الحقيقية فهي الكلمة التي لا تضيف إلى معنى الجملة معنى مقصودا بالبيان، كالمترادفات المتتابعات في الجملة، وكزوائد التأكيد في الجملة التي لا يرفع بذكرها توهم المجاز أو العاطف وسبق اللسان، كأن تقول: "جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون" فالمترادفات الإطنابية، المؤكّدت الإطنابية زوائد لم تضيف جديداً، ولم ترفع توهما⁽⁵⁾.

3- الحكم الإعرابي للفضلة

الحكم الإعرابي للفضلة النصب، وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به.

والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 156/2.

(2) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، 363/2.

(3) ينظر: شرح الكافية: ابن مالك، 1384/3.

(4) البلاغة العربية: حنكة الميداني، 159/1.

(5) نفسه، 160/1.

وألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب: كان، وإن، ولا.

ولما كان المضاف إليه في موضع يكمل العمدة نحو: جاء عبد الله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمت عبد الله، وفي موضع يقع فضلة نحو: زيد ضارب عمرو، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة" (1).

وحكمها أنها منصوبة دائماً حيثما وقعت، مثل "يحترم الناس العلماء. أحسنتُ إحساناً. طلعت الشمس صافية. جاء التلاميذ إلا علياً. سافرت يوم الخميس. جلستُ أمالك المنبر. وقف الناس احتراماً للعلماء" (2).

وما جاز أن يكون عمدة وفضلة، "جاز رفعه ونصبه، كالمستثنى في كلام منفي ذكر فيه المستثنى منه، نحو: ما جاء أحد إلا سعيداً، وإلا سعيداً.

فإن راعيت المعنى، رفعت ما بعد (إلا) لوجود الاسناد، لان عدم المجيء، ان اسند الى أحد، فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له. وإن راعيت اللفظ نصبته لانه في اللفظ فضلة؛ لاستيفاء جملة المسند والمسند اليه.

فإن ذكر المستثنى منه، والكلام مثبت، نصب ما بعد (إلا) حتماً، لأنه فضلة لفظاً ومعنى، نحو: جاء القوم إلا سعيداً.

وإن حذف المستثنى منه من الكلام رُفِعَ في مثل: ما جاء إلا سعيداً؛ لأنه مُسندٌ اليه، ونُصِبَ في مثل "ما رأيتُ إلا سعيداً". لأنه فضلة. وخُفِضَ في مثل: "ما مررتُ إلا بسعيداً؛ لوقوعه بعد حرف الجر." (3).

(1) تسهيل الفوائد: ابن مالك، 43-44.

(2) جامع الدروس العربية: الغلابي، 30/1.

(3) نفسه، 30/1-31.

المبحث الأول: التناسق بين التابع والمتبوع

التابع هو "الاسم المشارك لما قبله في إعرابه رفعاً ونصباً وخفضاً"⁽¹⁾.
 والتوابع: كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة"⁽²⁾؛ فهي: "من تمام الاسم المتبوع"⁽³⁾. وهي: "الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بالحروف"⁽⁴⁾.
 وعلى سبيل الإجمال أربعة: نعت وعطف وتوكيد وبدل"⁽⁵⁾. بعدّ العطف يشمل عطف البيان والنسق معا.

وللتوابع ترتيب معين عند اجتماعها. قال في التسهيل: ويُبدأ -عند اجتماع التوابع - بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق"⁽⁶⁾؛ فيقال: "جاء الرجل الفاضلُ أبو بكر نفسه أخوك وزيدٌ".

قدم في التسهيل عند إيراد التوابع باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري، وهو حسن؛ لأن التوكيد بمعنى الأول، والنعت على خلاف معناه؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط، وقدام في الكافية النعت كما هنا، وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي"⁽⁷⁾، نظراً لرتبته في الكلام عند اجتماع التوابع.

أولاً: التناسق بين النعت والمنعوت

النعتُ ومعناه الوصف وهو: "ما يوضح متبوعه إن كان معرفة نحو: أفلح عُمرُ التاجر. ويخصّصه إن كان نكرة نحو: قدم رجل سائح"⁽⁸⁾.

(1) اللباب: السراج، 116.

(2) التعريفات: الشريف الجرجاني، 71.

(3) تائج الفكر في النحو للتسهيل، 313.

(4) التعريفات: الشريف الجرجاني، 71.

(5) اللباب: السراج، 116.

(6) تسهيل الفوائد: ابن مالك، 173.

(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 316/2.

(8) اللباب: السراج، 116.

قال في الكافية: النَّعْتُ: تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً. وفائدته تخصيص أو توضيح⁽¹⁾. أضاف ابن الصائغ و"الغرض من النَّعْتِ: تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو ثناء، أو مدح، أو ذمّ وهجاء"⁽²⁾. وهذا في النَّعْتِ الحقيقيّ.

وعليه أن النعت ينقسم إلى نوعين:

الأول النعت الحقيقي: وهو التابع الذي يقوم بإتمام متبوعه بالدلالة على وصف ثابت فيه، وذلك كقولنا: (جاء محمدٌ الطويلُ).

والنَّعْتُ تابعٌ للمنعوت في عشرة أشياء:

في رفعه، ونصبه، وجرّه، وتعريفه، وتنكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه.

ولا يختلف شيءٌ من ذلك من قبل أن النَّعْتُ والمنعوت كالشيء الواحد⁽³⁾.

قال ابن هشام: "وجوب اتباع النعت الحقيقي متبوعه في الإعراب وغيره، وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة، ومن التعريف والتنكير"⁽⁴⁾. فالنَّعْتُ الحقيقيّ يتبع منعوته في كلّ شيء؛ أي: إنّه يتبعه في أربعة من عشرة.

النوع الثاني النعت السببيّ، وهو: ما يُبيّنُ صفةً من صفات ما له تعلقٌ بمتبوعه وارتباطٌ به نحو "جاء الرجلُ الحسنُ خطُّهُ".

(فالأديب بين صفة متبوعه، وهو خالد. أما الحسن فلم يبين صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفة بالحسن، وإنما بين صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنه صاحبه المنسوب إليه)⁽⁵⁾. فهو التابع الذي يقوم بإتمام متبوعه بوصف ثابت متعلق بالمنعوت.

1- التناسق في النعت الحقيقي

تقدم لنا أن النَّعْتُ الحقيقيّ يطابق منعوته في جميع أحواله في الإعراب، وفي التعريف والتنكير، وفي الأفراد والتثنية والجمع، وفي التنكير والتأنيث، يقول سيبويه: "وأعلم أنّ

(1) الكافية: ابن الحاجب، 29.

(2) الملحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، 227/2.

(3) السابق، 228/2.

(4) أوضح المسالك: ابن هشام، 272/3.

(5) جامع الدروس العربية: الغلابي، 224/3. 900.

المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما إنَّ النكرة لا توصف إلا بنكرة⁽¹⁾، وجاء في شرح المفصل: " قال الشارح: قد تقدم قولنا (إن الصفة تابعة للموصوف في أحواله) وجملتها عشرة أشياء، رفعه ونصبه وخفضه، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتنكيره وتعريفه، وتذكيره وتأنيته⁽²⁾."

وسبب هذا التطابق؛ إنَّ النعت والمنعوت " كالأسم الواحد"⁽³⁾، يقول ابن يعيش: " وإنما وجب للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه، من قبَل أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت، وإنما قلنا أنهما كالشيء الواحد، من قبَل أنَّ النعت يُخرجُ المنعوتَ من نوعٍ إلى نوعٍ أخصَّ منه، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلة نوعٍ أخصَّ من نوع المنعوت وحده"⁽⁴⁾.

مما تقدم يتضح لنا أن المطابقة بين النعت الحقيقي ومنعوته واجبة في الإعراب، وفي العدد وفي الجنس وفي التعريف والتنكير. ومن أمثلة المطابقة بين النعت ومنعوته:

أ- في الإعراب

مثال التطابق بين النعت ومنعوته رفعاً قوله تعالى: (وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ) [البقرة: 49]، وقوله تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ) ﴿الأعراف: 81﴾.

أما مثال التطابق بينهما نصباً، فنحو قوله تعالى: (وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً) ﴿المائدة: 88﴾، وقوله تعالى: (لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ) ﴿النور: 46﴾.

وأما مثال التطابق بينهما جراً، فنحو قوله تعالى: (وَحَفِظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ) ﴿الصافات: 7﴾، وقوله تعالى: (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) ﴿ص: 1﴾.

يلاحظ: أن النعت تابع منعوته في جميع حركاته، وهذا على الوجوب، سواء كان النعت حقيقياً أو سببياً. ويستثنى من هذه القاعدة (النعت المقطوع).

(1) الكتاب: سيبويه، 2 / 302.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 3 / 54، وينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 193 - 194.

(3) الكتاب: سيبويه، 1 / 421.

(4) شرح المفصل: ابن يعيش، 3 / 55.

النعته المقطوع

ويقصد بالقطع: "أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ؛ أو مفعولاً لفعل" (1).

"إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت، وقيل: للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم" (2).

فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح، أو ذم، أو ترحم، وجب حذف المبتدأ والفعل؛ كقولهم: "الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار (هو)، وقوله تعالى: (وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) [المسد:4]. بالنصب بإضمار (أذم)" (3).

موطن الشاهد: (وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ). ووجه الاستشهاد: وقوع (حمالة) مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً؛ تقديره: أذم حمالة الحطب؛ وجملة: أذم حمالة الحطب، اعتراضية، لا محل لها.

وجاء في معاني القرآن: "وأما النصب فعلى جهتين، إحداهما: أن تجعلَ الحمالة قطعاً، لأنها نكرة، ألا ترى أنك تقول، (وامرأته الحمالة الحطبي)، فإذا أقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنصب معرفةً بنكرة، والوجه الآخر أن تشتمها بحملها الحطب فيكون نصبها على الذم" (4).

جاء في الكتاب: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح. وإن شئت جعلته صفةً، فجرى على الأول، وإن شئت قطعه فابتدأته، وذلك قولك: (الحمد لله الحميد هو) و(الحمد لله أهل الحمدي)، و(الملك لله أهل الملك)، ولو ابتدأته فرفعته كان أحسن" (5).

ويقول تعالى: (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ) ﴿الأنعام:62﴾، بنصب (الحق)، جاء في البحر المحيط: "وقرأ الحسن والأعمش، (الحق)، بالنصب، والظاهر أنه صفة قطعت فانتصبت على المدح" (6).

(1) أوضح المسالك: ابن هشام، 286/3.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني، 324/1.

(3) أوضح المسالك: ابن هشام، 286/3.

(4) معاني القرآن، الفراء، 3 / 298.

(5) الكتاب: سيبويه، 2 / 62.

(6) البحر المحيط: ابن حيان، 4 / 541.

وهذا مما يخالفُ النعتُ منعوتهُ في حركته الإعرابية، وهذا ما يُعرف في العربية بظاهرة القطع، ويقصد بها مغايرة النعت لمنعوتِهِ إعراباً.

ولا يُقَطَّعُ النعتُ عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكون مُتَمَمّاً لمعناه، بحيثُ يستقلُّ الموصوف عن الصفة. فإن كانت الصفة مُتَمَمَةً معنى الموصوف، بحيثُ لا يَتَضَحُّ إلاّ بها، لم يَجُزْ قَطْعُهُ عنها، نحو: مررتُ بسليمِ التاجرِ، إذا كان سليم لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته" (1). فالقطع للنعت لا يجوزُ إلا إذا كان المنعوتُ معروفاً لدى السامع، وإن نعته لا يميزه عن غيره، وإنما جيء به لمجرد المدح أو الذم، فإذا كان المنعوت مبهماً لدى السامع من دون النعت، فلا بدّ من اتباع النعت لمنعوته، فالنعتُ في مثل هذا معنوي لا لفظي، أي أنّ الاسم الذي قُطِعَ هو نعتُ في المعنى أمّا من ناحية الإعراب فله حكم آخر.

إنّ غاية هذه الظاهرة تركيز ذهن المتلقي على النعت المقطوع، وإبراز المعنى الموجود في هذا النعت، وذلك لأهمية محددة توجد فيه استدعت هذا التركيز، " والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدٍ غير مُتَّبِعٍ لأول الكلام" (2).

قال السيوطي في الإتيان: "قَطَّعُ النُّعُوتِ فِي مَقَامِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أْبْلَغُ مِنْ إِجْرَائِهَا قَالَ الْفَارِسِيُّ إِذَا ذُكِرَتْ صِفَاتٌ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ فَأَلْحَسَ أَنْ يُخَالَفَ فِي إِعْرَابِهَا لِأَنَّ الْمَقَامَ يَفْتَضِي الْإِطْنَابَ فَإِذَا خُولِفَ فِي الْإِعْرَابِ كَانَ الْمُفْصُودُ أَكْمَلَ لِأَنَّ الْمَعَانِيَ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ تَنْتَوُّعٌ وَتَنْقَنُّ وَعِنْدَ الْإِتِّحَادِ تَكُونُ نَوْعًا وَاحِدًا.

مثالُهُ فِي الْمَدْحِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: (وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)، وقوله: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ... وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ) ﴿النساء: 162﴾، وَقُرِئَ شَاذًا ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفتحة: 1) بِرَفْعِ "رَبِّ" وَنَصْبِهِ" (3).

(1) جامع الدروس العربية: الغلابيني، 229/3.

(2) معاني القرآن، الفراء، 1 / 105.

(3) الإتيان في علوم القرآن: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ / 1974 م، 236/3.

ف (المُقيمين) في قوله تعالى: (وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّلَاةَ)، وقوله في الآية الأخرى (الصَّابِرِينَ) جاء منصوبين مع عطفهما على المرفوع ل لَقَطْعُهُمَا عن المنعوتِ في مَقَامِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.

وفي هذا الموضع -القطع للنعته - خولفت المطابقة، لإفادة معنى زائد، ولأن المخالفة لا تضر بالمعنى ولا تورث الالتباس.

ب - في العدد

المراد بالعدد أي ما يدل عليه وذلك ك (الإفراد والتثنية والجمع) فيجب التطابق بين النعت والمنعوت في إفراده وتثنيته وجمعه.

مثال التطابق في الإفراد قوله تعالى: (وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ) ﴿هود:77﴾ (1)، وقوله تعالى: (وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ) ﴿الحجر: 21﴾.

أما مثال المطابقة في التثنية، فنحو قوله تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) ﴿البقرة:233﴾، وَفَائِدَةُ هَذِهِ الصِّفَةِ اعْتِبَارُ الْحَوْلَيْنِ، مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ، وَلَوْلَا ذِكْرُ الصِّفَةِ لَجَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا دُونَ الْحَوْلَيْنِ بِالشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ (2). وقوله تعالى: (وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ) ﴿النحل: 51﴾.

ومن طريف المفارقات أن جميع المفسرين - تقريبا - يعربونها توكيدا لإلهين وليست اثنين من ألفاظ التوكيد المعنوي وليست من باب التوكيد اللفظي ويظهر أن إعرابهم لها كذلك قائم على المعنى لأن معنى الوصف هو التوكيد (3)

أما مثال المطابقة في الجمع، فنحو قوله تعالى: (أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) ﴿يوسف:39﴾، فـ" (متفرقون) نعت لأرباب مرفوع، وعلامة الرفع الواو" (4) وقوله تعالى: (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) [آل عمران:97].

قوله: (بَيِّنَاتٌ) نعت لـ (آياتٌ) مرفوع، وعلامة الرفع الضمة.

(1) إعراب القرآن وبيانه: درويش، 406/4.

(2) التبيان في إعراب القرآن: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ب ط)، 185/1.

(3) إعراب القرآن وبيانه: درويش، 313/5.

(4) الجدول: صافي، 431/12.

ما ظاهره المخالفة

وردت بعض الآيات في القرآن الكريم، ظاهرها عدم التطابق بين النعت والمنعوت، من ذلك قوله تعالى: (وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) ﴿البقرة: 164﴾، إذ وصف (السحاب) وهو جمع بـ (المسخر) وهو مفرد.

إن سبب هذا التخالف هو أنَّ (السحاب) اسمٌ جنسٍ*، وهو ما يجوز فيه الجمعُ مراعاةً لمعناه، والإفرادُ مراعاةً لفظه.

قال الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية: "في الجمع الذي ليس بينه وبين واحد إلا الهاء. هذا الجمع يذكّر ويؤنث وهو كقولهم: تَمْرٌ وَتَمْرَةٌ وَسَحَابٌ وَسَحَابَةٌ وَصَخْرٌ وَصَخْرَةٌ وَرَوْضٌ وَرَوْضَةٌ وَشَجَرٌ وَشَجْرَةٌ وَنَخْلٌ وَنَخْلَةٌ. وفي القرآن العزيز: (وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَعُّ نَضِيدٌ) [ق: 10]. وقال تعالى: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) [البقرة: 70]. وقال: [وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ] (البقرة: 164). فذكّر. وقال في مكان آخر: (حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا) [الأعراف: 57]. فَأَنْتَ ثُمَّ قَالَ: (سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ). فردّه إلى أصل التذكير" (1).

ومن المفيد أن نعرض لكلمة (السحاب) في لغة التنزيل، لنرى تصاقب الجمع والإفراد فيها، قال تعالى: (وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) [البقرة: 164].

(وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ) [الطور: 44].

(حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ) [الأعراف: 57].

فالسحاب في الآية الأولى مفرد بدلالة الوصف (المسخر)، ومثله في الآية الثانية وأما الآية الثالثة ففيها شيء آخر، فقد وصف السحاب بصفة الجمع (الثقال)، ثم عاد الضمير عليه في (سقناه) فعدّ مفردا.

* وهو ما يفرق بينه وبين مفرده إما بناءً كـ (تمر وثمره)، و(بقر وبقرة)، أو بالياء كـ(روم ورومي). ينظر: شرح الرضي على الكافية، 3 / 365.

(1) فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422 هـ/2002م، 271.

وحقيقة الأمر أن "السحاب مفرد كسائر أسماء الجمع، كالنخل والشجر وغيرهما، ولكن هذه الأسماء ذات معانٍ تؤدّي الجمع. على أن الشيء يكون مفرداً مرةً وجمعاً أخرى باعتبار لفظه، وباعتبار معناه، وهذا من خصائص لغة التنزيل"⁽¹⁾.

وقد روعي معناه، وهو الجمع، وفي مواضعٍ أخرى روعي فيه لفظه، وهو الإفراد، فوصفَ بمفردٍ أو عاد عليه ضميرٌ مفردٌ.

ج- في الجنس:

ويطلق عليه تمام حسان؛ "النوع: والمقصود به التذكير والتأنيث"⁽²⁾.

القاعدة: المذكر يُوصفُ بمذكرٍ مثله، والمؤنث يُوصفُ بمؤنثٍ مثله، وهذا ما جاء عليه النظم القرآني، وكلام العرب.

فمثالٌ وصفِ المذكرِ بالمذكرِ قول الله تعالى: (وَأَزْلَفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) [ق: 31]. غَيْرَ بَعِيدٍ أي مكاناً غير بعيد. فهو صفة للظرف قام مقامه، أو حال من الجنة. وتذكيره لأنه صفة مذكر. أي: شيئاً غير بعيد"⁽³⁾.

وقوله تعالى: (وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً) [النساء: 161]، وقوله تعالى: (وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [هود: 44]. (للقوم) جارٌّ ومجرور متعلق بالمصدر (بعداً)، (الظالمين) نعتٌ للقوم مجرور وعلامة الجرّ الياء"⁽⁴⁾. فـ(الظالمين) نعت مذكر لأن منعوته (القوم).

ومن كلام العرب، قول الشاعر:

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ*

والشاهدُ فيه: (نواكس) حيث جمع (ناكس) صفة لمذكرٍ عاقلٍ على (نواكس) للضرورة الشعرية⁽⁵⁾. ومن ذلك قول الشاعر:

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ ... وَمَنْ يُسَوِّي بَأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا

(1) الموسوعة القرآنية، خصائص السور: جعفر شرف الدين، تح: عبد العزيز بن عثمان التويجري، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، ط1، 1420هـ، 206/4.

(2) اللغة العربية: تمام حسان، 134.

(3) محاسن التأويل: القاسمي محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 28/9.

(4) الجدول: صافي: 274/12.

* هذا بيتٌ من الكامل، وهو للفرزدق.

(5) الملحّة في شرح الملحّة: ابن الصائغ، 788/2.

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لَجَارِهِمْ ... شَدُّوا الْعِنَاجَ وَشَدُّوا فَوْقَهَا الْكِرْبَا
وَ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ مِنْ قَصِيدَةِ لِلْحَطِيبَةِ يَمْدَحُ بِهَا بَغِيضَ بْنِ عَامِرِ بْنِ لَأْيِ بْنِ شَمَّاسِ بْنِ لَأْيِ
بْنَ أَنْفِ النَّاقَةِ وَاسْمُهُ جَعْفَرُ بْنُ قَرِيْعٍ بِالتَّصْغِيرِ بْنِ عَوْفِ بْنِ كَعْبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ
تَمِيمٍ" (1).

أما مثلاً وصفِ المؤنثِ بالمؤنثِ فنحو قوله تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي
أَنْعَمْتُ) [البقرة: 47]، (الَّتِي) اسم موصول في محل نصب نعت لنعمتي" (2). مؤنثة لتأنيث
النعمة، وبذا يتم التطابق بينهما في الجنس.

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) [النساء: 1].
وفي هذه الآية الكريمة يجتمع شاهدان؛ تذكير الصفة وتأنيثها؛ لتذكير الموصوف
وتأنيثه؛ ف "الذي صفة لـ (ربكم) وجملة خلقكم صلة الموصول ومن نفس جار ومجرور
متعلقان بخلقكم و(واحدة) صفة" (3).

ف "الذي مذكر لأنه صفة لـ (ربكم) و(واحدة) مؤنثة لأنها صفة أنتت على اللفظ،
ويجوز في الكلام من نفس واحد" (4).

ما ظاهرة المخالفة

جاء في بعض الآيات من القرآن الكريم، ظاهرها التخالف بين النعت ومنعوته في
الجنس، وذلك راجع إلى الحمل على المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ مريم:
(28). لَمْ يَلَمْ يَقُلْ بَغِيَّةٌ وَهِيَ صِفَةٌ لِمَوْثٍ؟ فَأَجَابُوا إِيَّاهُ بِإِجَابَاتٍ غَيْرِ مُرَضِيَّةٍ، وَلَمَّا عَيُوا وَلَمَّا
عَيُوا بِالْإِجَابَةِ قَالَ: لَوْ كَانَتْ (بَغِي) عَلَى تَقْدِيرِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ، لِلْحَقَّتْهَا الْهَاءُ مِثْلَ كَرِيمَةٍ
وظرفية، ولو كانت بمعنى مفعولة منعت الهاء مثل امرأة قتيل وكف خضيب، غير أن
(بغِي) ليست على وزن فعيل، وإنما هي على وزن فَعُولٍ، والهاء لا تلحقه إذا كان وصفاً

(1) خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 287/3.

(2) إعراب القرآن: درويش، 98/1.

(3) نفسه، 148/2.

(4) إعراب القرآن: النَّحَّاسُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ الْمُرَادِيِّ النَّحْوِيِّ، تح: عبد المنعم خليل
إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 167/1.

لمؤنث مثل: امرأة شكور، وأصل بغي: بغوي، فُلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فصارت ياء ثقيلة مثل سيد وميت⁽¹⁾.

قال الله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْبِئِي كَثِيرًا) ﴿الفرقان: 48-49﴾، فقد وصف الـ (بلدة) وهي مؤنثٌ بصفة المذكر (ميتاً)*، وفي موطن آخر في القرآن الكريم، وصف الـ (بلدة) بصفة المؤنث، وذلك في قوله تعالى: (بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ) ﴿سبأ: 15﴾.

والسبب في ذلك يرجع إلى الحمل على المعنى، فـ (البلدة) بمعنى (البلد)، قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) ﴿إبراهيم: 35﴾، وقال تعالى: (فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ) ﴿فاطر: 9﴾، وقال أيضاً: (وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ) ﴿التين: 3﴾، يقول الزمخشري: " قال (ميتاً)؛ لأنَّ (البلدة) في معنى (البلد) في قوله: (فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ)"⁽²⁾.

أو إنَّ (البلدة) بمعنى (المكان)، أو (الموضع)⁽³⁾، وبهذين التأويلين تتم المطابقة. وقال تعالى: (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) ﴿القمر: 20﴾، فوصف (النخل) وهو لفظ مؤنث، بـ (منقعر) وهو مذكر، وفي موطن آخر وصف (النخل) بصفة مؤنثة، قال تعالى: (كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) ﴿الحاقة: 7﴾، وقد أعاد على هذا اللفظ ضميراً مؤنثاً في قوله تعالى: (وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ) ﴿الأنعام: 99﴾.

والسبب في ذلك لأنَّ لفظ (النخل) من أسماء الأجناس، وهذه الأسماء يجوز فيها التذكير نظراً للجنس، ويجوز فيها التأنيث نظراً لمعناها، يقول المبرد: " وأعلم أنَّ كلَّ جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، فإنه جارٍ على سنة الواحد، وإن عنيته به جمع الشيء، من أنه فليس إلى الإسم يقصد، ولكنه يؤنثها على معناه، كما قال عز وجل: (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) ﴿القمر: 20﴾؛ لأنَّ (النخل) جنسٌ وقال: (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى

(1) المدارس النحوية: شوقي ضيف، 116.

* ورد مثل هذا التركيب في موطنين آخرين في القرآن الكريم، هما قوله تعالى: (وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ) (الزخرف: 11)، وقوله تعالى: (رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا) (ق: 11).

(2) الكشاف: الزمخشري، 2 / 411.

(3) يُنظر: جامع البيان: الطبري، 19 / 21.

كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿الْحَاقَّة:7﴾، لأنه جمع (نخلة)، فهو على المعنى جماعة⁽¹⁾، وجاء في مشكل إعراب القرآن: " قوله: (نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)، إنما ذكر (منقعر) لأنَّ النخل يُذكرُ ويؤنَّثُ، فلذلك قال (منقعر)، وقال في موضع آخر: (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)، فأنثت⁽²⁾، ويقول النسفي: " وذكرَ صفة (نخل) على اللفظ، ولو حملها على المعنى لأنثت، كما قال: (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) ﴿الْحَاقَّة: 5﴾⁽³⁾. ولم يقل (خلو) صفة للنخل.

والتأنيث في مثل هذه الأسماء لغة أهل الحجاز، وأما التذكير فهو لغة أهل تميم⁽⁴⁾. وبالرغم من جواز الأمرين فإن النظم لم يستعمل هذين التركيبين اعتباطاً، بل كلُّ يناسب ما ورد فيه، فأية سورة القمر: (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)، مناسبة تماماً لفواصل الآيات في تلك السورة، فقد وردت كلُّ الفواصل مختومة بصوت (الراء)، ك (القمر، مستمر، مستقر، مزدجر،...)، وإنَّ الخروج في آية واحدة - من أصل خمسٍ وخمسين آية - فيه من الثقل على السامع ما فيه .

وكذا الحال في الآية الأخرى من سورة الحاقة: (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)، فهي مناسبةٌ تمام المناسبة للفواصل في تلك السورة، ك (الطاغية، عاتية، باقية، رابية، واعية (...).

يقول السيوطي: " أعجازُ: أصولُ نخلٍ، منقَعِرُ: منقطعٌ ساقطٌ على الأرض، وشبَّهوا بالنخل لطولهم، وذكرَ هنا وأنث في الحاقة ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾، مراعاةً للفواصل في الموضوعين"⁽⁵⁾. وبذا يتحقق التناسق اللفظي، والجمالية في التركيب.

د - في التعريف والتذكير:

القاعدة: توصف المعرفة بمعرفةٍ، والنكرة بنكرة، ولا يجوز خلاف ذلك، جاء في القرآن الكريم من وصف المعرفة بالمعرفة قوله تعالى: (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا) ﴿المائدة:44﴾، وقوله تعالى: (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ) ﴿التوبة: 100﴾ . (الأولون) نعت

(1) المقتضب: بالمبرد، 346/3.

(2) مشكل إعراب القرآن: مكي، 2 / 699 - 700.

(3) تفسير النسفي، 4 / 203، وينظر: لسان العرب، مادة (خوا)، 14 / 245.

(4) ينظر: المقتضب: المبرد، 346 / 3.

(5) تفسير الجلالين، 1 / 706.

للمبتدأ مرفوع وعلامة الرفع الواو" (1). و(الأولون) معرف بـ (ال)؛ لأنه نعت لـ (السَّابِقُونَ) وهو معرف بالألف واللام كذلك ليتم التطابق بينهما في التعريف.

أما مثال وصف النكرة بالنكرة، فنحو قوله تعالى: (إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ) ﴿هود:25﴾ وقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ) ﴿ابراهيم:24﴾ .
(طَيِّبَةٍ) نعت لكلمة منصوبة (كشجرة) جارٌّ ومجرور متعلق بنعت لـ(كلمة).

ما ظاهرة المخالفة

وقد وردت بعض الآيات ظاهرها عدم المطابقة بين النعت ومنعوته في التعريف والتذكير، من ذلك قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بِأَلْغِ الْكَعْبَةِ) ﴿المائدة:95﴾، وقال أيضاً: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ) ﴿الاحقاف:24﴾، ففي آية المائدة وصف (هدياً) بـ (بالغ الكعبة)، وفي آية الاحقاف وصف (عارضاً) بـ (مستقبل أوديتهم)، ووصف (عارضٌ) بـ (ممطرنا)، وفي كلِّ تخالفٍ، فالموصوفُ نكرةٌ، وَوَصْفُهُ مضافٌ إلى معرفةٍ. (بالغ) نعت (هدياً)، وهذه الإضافة لفظية؛ أفادت التخفيف بحذف التنوين، ولا تفيد التعريف؛ ولذلك جاز نعت النكرة بها" (2).

يقول سيبويه: " واعلم أنَّ العرب يَسْتَحْفُونَ فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى، ولا يجعله معرفةً. فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) ﴿الانبياء:35﴾ ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جَدُّهُ: (هَدِيًّا بِأَلْغِ الْكَعْبَةِ) ﴿المائدة:95﴾، و(عارضٌ مُمَطَّرُنَا) ﴿الاحقاف:24﴾. فلو لم يكن هذا في معنى النَّكْرَةِ والتنوين لم توصف به النَّكْرَةُ" (3).

فلو لم يُرد به التنوين لم يكن صفة لـ "هَدْيٍ"، وهو نكرة. ومن ذلك قوله تعالى: (هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرُنَا) ﴿الاحقاف:24﴾ وصف "عارضاً" وهو نكرة بقوله: "ممطرنا". ومنه

(1) الجدول: صافي، 22/11.

(2) المجتبي من مشكل إعراب القرآن: أحمد بن محمد الخراط أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426هـ، 246/1.

(3) الكتاب: سيبويه، 166-165/1.

قوله تعالى: (إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا) ﴿مريم: 93﴾. و(كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) ﴿آل عمران: 185، والعنكبوت: 57﴾. وإنما قلنا: إن التتوين مراد، لأنه لو لم يكن مرادًا؛ لكان معرفة، ولو كان معرفة؛ لكانت قد أُخبرت عن النكرة بالمعرفة، وذلك قلبُ القاعدة، فالتقدير: إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا، و: كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ. والتتوين هو الأصل، والإضافة دخلت تخفيفًا، ولو لم يكن التتوين هو الأصل، لما جاز دخول التتوين؛ لأنه ثقيل" (1).

قال ابن الصائغ: "واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التتوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل. وتضيف استخفافًا، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافًا إلى معرفة لأنك إنما حذفت النون استخفافًا، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله سبحانه: (هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ)، فلو لم يرد به التتوين لم يكن صفة (لهدي) وهو نكرة" (2). وأصلُ هذا الكلام: (هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ) (3).

والإضافة التي من هذا النوع تسمى: "لفظية"، لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا. ولذلك جاز وصف النكرة بها، وليس هذا من باب وصف المعرفة بالنكرة كما هو الظاهر.

2- التناسق في النعت السببي

المطابقة في النعت السببي مع منوعته تختلف عنه في النعت الحقيقي، فالنعت السببي يتبع منوعته "فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةِ وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَأَمَّا الْإِفْرَادِ وَالتَّنْكِيرِ وَأَضْدَادَهُمَا فَهُوَ فِيهَا كَالْفِعْلِ تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ أَبُوَاهُمَا وَبِرَجَالٍ قَائِمِ أَبُوَاهُمْ وَبِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمِّهِ وَبِامْرَأَةٍ قَائِمِ أَبُوَاهَا وَإِنَّمَا يَقُولُ قَائِمِينَ أَبُوَاهُمَا وَقَائِمِينَ أَبُوَاهُمْ مِنْ يَقُولِ أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ وَفِي التَّنْزِيلِ (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) ﴿النساء: 75﴾ غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصح أن تفرد وأن تكسر وَهُوَ أَرْجَحُ عَلَى الْأَصَحِّ" (4).

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، 84/4-85.

(2) الأصول في النحو: ابن السراج، 127/1.

(3) الملحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، 276/1.

(4) مغني اللبيب: ابن هشام، 855.

فالنعت السببي، لا يطابق منعوته إلا في اثنتين من خمسة؛ هما: حركات الإعراب، والتعريف والتذكير.

وأما مطابقته للمنعوت في الأفراد وما يقابله من التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث فحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون وهد امرأ حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل ف قلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنوا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء حسن وإن رفع أي النعت اسما ظاهرا كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر.

وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا فنقول: مررت برجل حسنة أمه كما تقول حسنت أمه وبامرأتين حسن أبواهما وبرجال حسن أبأؤهم كما تقول حسن أبواهما وحسن أبأؤهم⁽¹⁾.

وكأمثلة يتضح به المقال تقول: مررت بامرأة حسن أبوها - مررت بامرأتين حسن أبواهما - مررت بنساء حسن أبأؤهن.

حسن: نعت سببي مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

أبوها: فاعل (للصفة المشبهة باسم الفاعل) (حسن) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف والها ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

وهنا، نلاحظ أن كلمة (حسن) وهي النعت السببي تبعث (امرأة) وهي المنعوت في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وهو الرفع، وفي التذكير والأفراد بينما تبعث ما بعدها في التذكير وذكر بعدها ضمير يعود إلى المنعوت وهو (ها) في (أبوها)⁽²⁾.

ونحو قوله تعالى: رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 193/3.

(2) القواعد التطبيقية في اللغة العربية: دكتور نديم حسين، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط2، 1999م، 329.

ربنا: منادى مضاف (حرف النداء محذوف والتقدير: يا ربنا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره و «نا» ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

أخرجنا: فعل دعاء (ولا تقل: فعل أمر تأدبا) مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت و «نا» ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الاعراب.

هذه: الها للتنبية حرف مبني على السكون لا محل له من الاعراب.

«ذه» اسم اشارة مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر وشبه الجملة متعلق بمحذوف حال في محل نصب.

القرية: بدل كل من كل (من ذه) مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الظالم: نعت سببي مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

أهلها: فاعل (لاسم الفاعل الظالم) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والها ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة⁽¹⁾.

جاء في الكتاب: "هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه.

وذلك قولك: (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوهُ، ...، وإنما أُجريتُ هذه الصفاتُ على الأول حتى صارت كأنها له؛ لِأَنَّكَ قد تَضَعُها في موضعِ اسمه، فيكون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً، والنعتُ لغيره، وذلك قولك: (مررتُ بالكريمِ أبوهُ) و(لَقِيتُ موسعاً عليه الدنيا) و(أتاني الحَسَنَةُ أخلاقُهُ)، فالذي أتاك والذي أتيت غير صاحبِ الصفة، وقد وقع موقع اسمه، وعمل فيه ما كان عاملاً فيه، وكأنَّكَ قلتَ: (مررتُ بالكريمِ، ولقيتُ موسعاً عليه، وأتاني الحَسَنُ)، فكما جرى مجرى اسمه، كذلك جرى مجرى صفته⁽²⁾.

وقال تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ) ﴿فاطر: 27﴾، ف (مختلفاً) صفة

(1) القواعد التطبيقية: دعكور، 329-330.

(2) الكتاب: سيبويه، 2/ 22، وينظر: المقتضب: المبرد، 4 / 155.

لـ (ثمرات⁽¹⁾)، وقد تطابقا إعراباً وتذكيراً، فكلاهما منصوبٌ نكرةٌ، أمّا في العدد، فالوصفُ مفردٌ كالفعل، وأمّا في الجنس، فالظاهر المخالفة، فالوصف مذكرٌ (مختلفاً) ولفظُ مرفوعه مؤنثٌ (ألوانها)، وليس كذلك؛ لأنّ (ألوانها) جمع تكسير، وهو مما يجوز فيه التذكير والتأنيث،⁽²⁾ وفي (جددٌ) و(مختلفٌ ألونها) تمت المطابقة بين الوصف وموصوفه من جهة، وبين الوصف ومرفوعه من جهةٍ أخرى.

(تَمَرَاتٍ) مفعول أخرجنا ومختلفا صفة لثمرات وهو نعت سببي و(ألوانها) ألوانها فاعل به ولذلك لم يؤنث لأنه أسند الى جمع تكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث⁽³⁾.

وفي المجلد: " فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو: المطابقة الحتمية في أمرين: حركات الإعراب - وما ينوب عنها - والآخر: التعريف والتذكير.

أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذي يصلح أن يحل محله. وأما الأفراد وفروعه، فالحقيقي يطابق فيها جميعاً. والسببي يطابق - حتماً - في الأفراد، ولا يصح أن يطابق في التنثية. ويجوز في جمع التفسير المطابقة وعدمها وأما في غيره فالأحسن الأفراد⁽⁴⁾.

واعلم أنه يُستثنى مما تجب في المطابقة أربعة أشياء:

1- الصفاتُ التي على وزنِ (فَعُول) - بمعنى (فاعل) نحو: صَبُورٍ وَغَيُورٍ وَفَخُورٍ وَشُكُورٍ، أو على وزنِ (فَعِيل) - بمعنى (مفعول) نحو: جَرِيحٍ وَقَتِيلٍ وَخَضِييبٍ، أو على وزنِ (مفعَالٍ)، نحو: مِهْذَارٍ وَمِكْسَالٍ وَمِبْسَامٍ، أو على وزنِ (مِفْعِيلٍ) نحو: مِعْطِيرٍ وَمِسْكِينٍ، أو على وزنِ (مِفْعَلٍ)، نحو: مِغْشَمٍ وَمِدْعَسٍ وَمِهْذَرٍ. فهذه الأوزان الخمسة يُستوي في الوصفِ بها المذكرُ والمؤنثُ، فنقول: رجلٌ غَيُورٌ، وامرأةٌ غَيُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ...

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: درويش، 149/8.

(2) ينظر: البحر المحيط: ابو حيان، 9 / 29.

(3) إعراب القرآن وبيانه: درويش، 149/8.

(4) النحو الوافي: عباس حسن، 225/3.

2- المصدرُ الموصوفُ به، فإنه يبقى بصورةٍ واحدةٍ للمفردِ والمثنى والجمع والمذكرِ والمؤنث، فتقولُ: رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ. ورجلانِ عدلٌ. وامرأتانِ عدلٌ. ورجالٌ عدلٌ. ونساءٌ عدلٌ" (1).

3- ما كان نعتاً لجمعٍ ما لا يعقلُ، فإنه يجوز فيه وجهان أن يُعاملَ مُعاملةَ الجمع، وأن يُعاملَ مُعاملةَ المفردِ المؤنث، فتقولُ: عندي خيولٌ سابقاتٌ، وخيولٌ سابقة. وقد يوصفُ الجمعُ العاقلُ، إن لم يكن جمعٌ مُذكرٍ سالماً، بصفة المفردة المؤنثة كالأمم الغابرة.

4- ما كان نعتاً لاسمِ الجمع، فيجوزُ فيه الإفرادُ، باعتبارِ لفظِ المنعوتِ والجمع، باعتبارِ معناه، فتقولُ: إنَّ بني فلانِ قومٌ صالحٌ وقومٌ صالحون" (2).

في هذه الأربع لا تشترط المطابقة لما تقدم بيانه.

ثانياً: التناسق بين العاطف والمعطوف عليه

العطف في اللّغة: الرُّجوع؛ فكأنّهم في عطف الاسمِ الثاني على الأوّل رجعوا إلى الأوّل فأوضحوه بالثاني، غير محتاجٍ إلى حرف كاحتياج عطف النسق" (3).

يقسّم العلماءُ العطفَ إلى نوعين: أولهما: عطف البيان، وثانيهما: عطف النسق.

1- التناسق في عطف البيان

عطف البيان، هو: تابعٌ موضحٌ أو مخصصٌ جامد غير مؤول" (4).

وعرفه ابن هشام بقوله: "التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه؛ إن كان معرفة؛ وتخصيصه إن كان نكرة" (5).

و"الغرض فيه رفع اللبس، كما في الوصف؛ ولهذا، يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به؛ ليخصّه من غيره؛ لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك، ألا ترى أنك إذا قلت: "مررت بولدك زيد" قد خصصت ولدًا واحدًا من أولاده، فإن لم يكن له إلا ولدٌ واحدٌ كان بدلاً، ولم يكن عطف بيان؛ لعدم الاشتراك" (6).

(1) النحو الوافي: عباس حسن، 225/3.

(2) جامع الدروس العربية: الغلابي، 226-225/3.

(3) اللّحة في شرح الملحّة: ابن الصائغ، 737/2.

(4) دليل الطالبين: الكرمي، 47.

(5) أوضح المسالك: ابن هشام، 310/3.

(6) أسرار العربية: الأنباري، 216.

ولما كان عطف البيان في تكميل متبوعه بمنزلة النعت وجب أن يكون بمنزلته في موافقه المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما⁽¹⁾.

فالمطابقة بين عطف البيان ومعطوفه، كالمطابقة بين النعت ومنعوته، فتجب المطابقة بينهما في الإعراب، وفي التعريف والتذكير، وفي التأنيث، وفي العدد، كما وجب كل هذا بين النعت والمنعوت.

يقول ابن هشام: " وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة، وهي واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتذكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث "⁽²⁾، ويقول ابن عقيل: " لما كان عطف البيان مشبهاً للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت، فيوافقه في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه"⁽³⁾.

عطف البيان يطابق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي؛ في أوجه الإعراب - الرفع والنصب والجر -، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتذكير.

وذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين.

وذهب الكوفيون وجماعة - منهم ابن مالك - إلى جواز ذلك؛ فيكونان منكرين، كما يكونان معرفين⁽⁴⁾.

مثال المطابقة بين عطف البيان ومعطوفه من القرآن الكريم قول الله تعالى: (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ) ﴿النساء: 171﴾ ، و(الْمَسِيحُ) خَيْرُهُ، وَ(عِيسَى) بَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ⁽⁵⁾. وقوله تعالى: (وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) ﴿النساء: 157﴾، ف"ابن) نعت لعيسى منصوب مثله أو بدل منه"⁽⁶⁾.

(1) شرح الكافية: ابن مالك: 1192/3.

(2) شرح شذور الذهب: ابن هشام، 436.

(3) شرح ابن عقيل، 220/ 2، و ينظر: شرح الأشموني، 3 / 86.

(4) اللوحة في شرح الملح: ابن الصانع: 738/2. ويُنظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك، 1194/3.

(5) التبيان: العكبري، 260/1.

(6) الجدول: صافي، 232/6.

أما مثال التطابق بينهما تعريفاً وتنكيراً، فنحو قوله تعالى: (قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ) ﴿الشعراء: 47-48﴾، هذا في التعريف، وأما في التنكير، فنحو قوله تعالى: (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) ﴿النور: 35﴾، وقوله تعالى: (مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ﴿ابراهيم: 16﴾. (أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ * فَوَاكِهُ وَهُمْ مُكْرَمُونَ) ﴿الصفات: 41-42﴾ (فواكه) بدل أو عطف بيان لـ(رزق)"(1). وتطابقا في كونهما نكرتين.

أما مثال التطابق بين عطف البيان ومعطوفه في العدد، فنحو قوله تعالى: (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا) ﴿مريم: 2﴾، وقوله تعالى: (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ) ﴿البقرة: 102﴾، ف (هاروتَ وَمَارُوتَ) بدل من الملكين مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. وقيل عطف بيان لأنه أوضح منه" (2).
وأما مثال التطابق بين عطف البيان ومعطوفه في الجنس، فنحو قوله تعالى: (إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى) ﴿النازعات: 16﴾، (طوى) عطف بيان على الوادي - أو بدل منه - مجرور" (3).

وقوله تعالى: (وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ) ﴿الاعراف: 142﴾ وهارون: بدل من أخيه أو عطف بيان" (4). وهذا في التنكير، أما التانيث، فنحو قوله تعالى: (مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) ﴿النور: 35﴾.

مما تقدم نخلص إلى أن المطابقة بين عطف البيان ومعطوفه في القرآن الكريم، قد تمت بينهما في كلِّ المواضع التي ورد فيها عطفُ البيان.

2- التناسق في عطف النسق

(نَسَقٌ) النَّوْنُ وَالسَّيْنُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَتَابُعٍ فِي الشَّيْءِ. وَكَلَامٌ نَسَقٌ: جَاءَ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ قَدْ عُطِفَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ" (5).

ويعرف عطف النسق، بأنه: "التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف" (1).

(1) إعراب القرآن: درويش، 266/8.

(2) إعراب القرآن الكريم: الدعاس، 44/1.

(3) الجدول: صافي، 230/30.

(4) إعراب القرآن: درويش، 449/3.

(5) مقاييس اللغة: ابن فارس، 420/5.

وحروف العطف تسعة على الأصح، وهي قسمان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو ستة: " الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم

وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهو ثلاثة: "بل، ولكن، ولا"(2). وهذا النوع من نوعي العطف ليس كسابقه في أمر المطابقة، فيُشترط فيه التوافق مع معطوفه في الإعراب فقط، وأما بالنسبة للتعريف والتكثير، أو العدد، أو الجنس، فليس العطف فيها جارياً على المعطوف عليه.

فحرف العطف يُشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم الإعرابي، يقول سيبويه: " هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجارياً عليه ...

وذلك قولك: (مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ)، فالواو أشركتُ بينهما في الباء، فجارياً عليه"(3)، وقد علَّل ابنُ يعيِّشٍ عدمَ التوافق بين المعطوف والمعطوف عليه في غير الإعراب بقوله: " وإنما كان هذا الضربُ من التوابع لا يتبع إلا بتوسطِ حرفٍ؛ من قبل أن الثاني فيه غير الأول، فلم يتصل إلا بحرفٍ؛ إذ كان يأتي بعد أن يستوفي العاملُ عمله، وهو غيرُ الأول؛ فلم يتصل إلا بحرفٍ "(4).

أمثلة من القرآن الكريم في المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، فمن ذلك قوله تعالى: (لَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ) ﴿آل عمران:15﴾، وقوله تعالى: (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥١﴾ أَوْ خُلُقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ) ﴿الاسراء:50-51﴾، وقوله تعالى: (قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ) ﴿التوبة:65﴾، وهذا في عطف الأسماء، أمَّا مثالُ عطف الأفعال فنحو قوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ﴿البقرة:79﴾، وقوله تعالى: (حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) ﴿النساء:15﴾،

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام، 301.

(2) دليل الطالبين: الكرمي، 51.

(3) الكتاب: سيبويه، 1 / 437.

(4) شرح المفصل: ابن يعيِّش، 3 / 74.

وقوله تعالى: (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) ﴿النساء:100﴾.

وأنت ترى المطابقة بين المعطوف والمعطوف في كل الآيات المتقدمة حاصلة، وهي قاعدة لا تتخلف إلا لأغراض بلاغية، أو متطلبات يقتضيها السياق كما تقدم.

العطف المقطوع

مرَّ إِنَّ النِّعْتَ قَدْ يُخَالِفُ مَنَعُوتهِ إِعْرَابًا، وَذَلِكَ لِأَغْرَاضٍ خَاصَّةٍ كَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَهَذَا يَقَعُ أَيْضًا فِي الْعَطْفِ.

قال الله تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا غَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) ﴿البقرة:177﴾، فقد نصب (الصابرين) المعطوف على (المؤفون)، في الظاهر، وبينهما تخالف إعرابي.

وفي الجمل للخليل بن أحمد في باب النصب بالمدح قال: "وزعم يونس النحوي، أن نصب هذا الحرف على المدح في سورة النساء (والمقيمين الصلاة) و (والصابرين في البأساء والضراء) قال الشاعر:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ ... سَمُّ الْعِدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

نصب النازلين والطيبين على المدح ويروي بعضهم والطيبون" (1).

قال سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح: "ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا. ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا كما ابتدأت في قوله: " وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ" (2).

ف (الصابرين) منصوب على الاختصاص والمدح، وهو رأي الخليل رحمه الله، جاء في معالم التنزيل: " وقال الخليل: نصب على المدح، والعرب تنصب الكلام على المدح

(1) الجمل في النحو: الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تح: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ/1995م، 89.

(2) الكتاب: سيبويه، 64-63/2.

والذمّ، كأنهم يريدون إفراد الممدوح والمذموم، فلا يُتبعونه أوّل الكلام وينصبونه⁽¹⁾، وهو الظاهر؛ لأنّ المقام مقام مدح، فالله تعالى يمدح في هذه الآية المؤمنين بالله واليوم الآخر الملائكة والكتاب والنبیین، والذين ينفقون المال في كلّ وجه الخير، والذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، والذين يوفون بعهودهم عند قطعها على أنفسهم، إلا أنّ هناك صنفاً من الناس يفوق هؤلاء كلّهم في الأجر والثواب، ألا وهم الصابرون، وليس أيّ صبر، فهناك صبرٌ يُحتَمَلُ، وآخر لا تُطيقُهُ الجبالُ، فالله تعالى حدد هذا الصبرَ بقوله: (في البأساءِ والضراءِ وَحِينَئِذٍ بُأْسٍ)، فلكلّ هذه الأسبابِ مدح الله تعالى الصابرين، وجزاهم ما لم يُجازِ عليه أحداً من عباده، إذ لم يقصد سبحانه وتعالى مطلق الخبر عندما تحدث عنه في البأساءِ، ولكنّه أراد أن يُثني على هؤلاء الصابرين، فعندما تمّ هذا، قام بتحويل الكلام من الأسلوب الخبري العادي، إلى أسلوب المدح والثناء، فعُيِّرَ في إعراب الكلام ليكون وقع أكثر على عموم الصابرين في البأساء والضراء، حتى يحثهم على مزيد من الصبر على مصائب الدهر⁽²⁾.

والخلاصة إنّ المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، هي القاعدة، وما ورد مخالفاً لهذه المطابقة، يكون لأسبابٍ يقتضيها المقام والمعنى العام يوجب التخالف.

ثالثاً: التناسق بين المؤكّد والمؤكّد

التوكيد "لفظ يتبع الاسم المؤكّد لرفع اللبس وإزالة الاتساع"⁽³⁾، أو هو: "تابع يذكر لتقرير متبوعه لرفع احتمال السهو أو غيره"⁽⁴⁾ وهو قسمان: لفظي ومعنوي.

فاللفظي: "إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى"⁽⁵⁾. وذلك نحو قولنا: (جاء زيدٌ زيدٌ).

وأما التوكيد المعنوي فهو: "ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكلتا وجميع"⁽⁶⁾.

والتوكيد: "تابع للمؤكّد في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه"⁽¹⁾.

(1) معالم التنزيل: البيهقي، 1 / 144.

(2) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، يحيى القاسم، مجلة أبحاث البرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، م / 11، ع / 1، 1993، 18-19.

(3) اللمع: ابن جني، 84.

(4) اللباب: السراج، 117.

(5) توضيح المقاصد: المرادي، 978/2.

(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 207/3.

والغرض من التوكيد "إثبات الخبر عن المخبر عنه، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه، أخبرت أن الذي تولى المجيء هو بعينه، فلذلك دخل التوكيد في الكلام، ولهذه العلة لم يجر أن تؤكد النكرة، لأنه ليس لها عين ثابتة كالمعارف، فلم يحتج إلى إثباتها إذا كانت لا تثبت بالتوكيد"⁽²⁾.

1- التناسق في التوكيد المعنوي

التوكيد المعنوي "هو المعتد به في التوابع، وهو على ضربين: أحدهما: الذي قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا وأقام المضاف إليه مقامه، نحو: قتل العدو زيد نفسه، فبذكر النفس علم السامع أن زيدا باشر القتل وحده، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه أمرا لا مباشرا.

والثاني: أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو قولك: جاء بنو فلان كلهم، لم يرد أن يخص بالمجيء بعضا دون بعض، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك"⁽³⁾.

ويقع بألفاظ مخصوصة ك (النفس والعين) و(كلا وكلتا) و(كل وجميع وعامة)⁽⁴⁾. وأمثلتها على التفصيل:

- (النفس والعين)

(النفس) و(العين): مقدّمان على (كُلّ)؛ لأنهما اسمان⁽⁵⁾ ويُستعملان في التوكيد لإرادة جملة الشيء وحقيقته، ويجوز الجمع بينهما. ويبدأ عند الاجتماع بالنفس؛ لأنها عبارة عن جملة الشيء، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة⁽⁶⁾.

فتقول: (جاء زيد نفسه عينه) و(رأيت زيدا نفسه أو عينه) و (مررت بزید نفسه أو عينه). ويظهر مما تقدم مطابقة التوكيد للمؤكد في إعرابه.

(1) متن الأرومية، 15.

(2) علل النحو: ابن الوراق، 387.

(3) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، 289/3.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 206-208.

(5) الملحّة في شرح الملحّة: ابن الصائغ، 705/2.

(6) ينظر: توضيح المقاصد: المرادي، 967/2.

وأما المطابقة في العدد والجنس فتكون بتغيير صيغة النفس أو العين، حسب المؤكّد، فيفردان مع المفرد، ويُجمعان مع المثنى والجمع على وزن (أفعل)، ويُعاد على المؤكّد ضمير مع النفس أو العين، مطابقاً للمؤكّد في الأفراد والتثنية الجمع، وفي التذكير والتأنيث، قال ابن الصائغ: "ولفظهما في تأكيد المؤنث كلفظهما في تأكيد المذكر؛ تقول: (جاءت هذّ نفسها) و(رأيتها عينها).

وأما في تأكيد الجمع فيجمعان على (أفعل)؛ تقول: (جاء الزّيدون أنفسهم) و(كلمت الهندات أعينهنّ)"(1).

وكذا في تأكيد المثنى على المختار، تقول: (جاء الزّيدان أنفسهما) و(لقيتهما أعينهما)؛ ويجوز فيهما الأفراد والتثنية.

وكذا كلّ مثنى في المعنى مضاف إلى متضمّنه، يُختار فيه لفظ الجمع على لفظ الأفراد، ولفظ الأفراد على لفظ التثنية، ومن ذلك قول الشاعر:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي ... سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْعَوَادِي مَطِيرُهَا*(2).

فلا "بد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير مطابق للمؤكد فيما له من أفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث"(3).

أما المطابقة في التعريف والتذكير، فلا يؤكد بالتوكيد المعنوي إلا المعارف على الصحيح؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوي معارف، يقول سيبويه عند حديثه عن الوصف بالضمائر: "واعلم أنّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر؛ كراهية أن يصفوا المظهر بالضمير، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفاً على النكرة في قولهم: (مررتُ برجلٍ نفسه) و(مررتُ بقومٍ أجمعين)"(4).

(1) اللّحة في شرح الملحّة: ابن الصائغ، 706/2.

* هذا بيت من الطويل، وهو للشّمّاح، ويُنسب إلى توبة بن الحُمير، وإلى مجنون ليلي. والشاهد فيه: (بطن الواديين حيث أفرد البطن، وكان القياس أن يُقال: بطني الواديين، بل الأحسن أن يُقال: بطون الواديين. اللّحة في شرح الملحّة: ابن الصائغ، 707/2.

(2) اللّحة في شرح الملحّة: ابن الصائغ، 707-706/2.

(3) شرح الكافية: ابن مالك، 1170/3.

(4) الكتاب: سيبويه، 386 / 2.

ويعلل ابن يعيش عدم الجوازِ هذا بقوله: " وإنما لم تُؤكِّدِ النكراتِ بالتوكيدِ المعنوي؛ لأنَّ النكرةَ لم يَثْبُتْ لها حقيقة، والتأكيدُ المعنوي، إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفسِ محالاً"⁽¹⁾، وهذا رأي جمهور البصريين.

أمَّا الكوفيون والأخفش، فأجازوا توكيدَ النكرةِ توكيداً معنوياً، شرطاً أن تكونَ هذه النكرةُ محدودةً، كـ (الشهر واليوم والليلة) وغيرها من الألفاظِ التي تدلُّ على مدَّة معلومة المقدار⁽²⁾.

- (كلا وكلتا وكل وجميع وعامة)

وهذه الألفاظُ ترفعُ " توهم عدم إرادة الشمول "⁽³⁾، وتذكر "في التوكيدِ المسوق لقصد الشمول والإحاطة بأبغاض المتبوع، "وكلا" و"كلتا" و"جميعاً"، فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن"⁽⁴⁾.

وَاللَّفْظَانِ (كُلُّ) وَ (جَمِيعُ): يُؤَكِّدُ بِهِمَا الْمُفْرَدَ وَالْجَمْعَ، تَذْكِيراً أَوْ تَأْنِيثاً.

أَمَّا الْمُثْنَى فَيُؤَكِّدُ بِ (كِلَا) لِلْمَذْكَرِ وَ (كِلْتَا) لِلْمُؤَنَّثِ، وَتُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الْمُثْنَى عِنْدَ التَّوَكِيدِ، فَتُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ وَتُنْصَبَانِ وَتُجْرَانِ بِالْيَاءِ.

فَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ: (جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ)، وَفِي الْمُؤَنَّثِ: (جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا).

وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ: (جَاءَ الرَّجَالُ كُلُّهُمْ)، وَفِي التَّأْنِيثِ: (جَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ).

وَتَقُولُ فِي الْمُثْنَى: (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا)، وَ (جَاءَتِ الْهَيْدَانِ كِلْتَاهُمَا).

أَمَّا اللَّفْظُ (أَجْمَعُ) وَفُرُوعُهُ فَهُوَ لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ - تَذْكِيراً أَوْ تَأْنِيثاً -، وَلَا صِيغَةَ لَهُ لِلْمُؤَكَّدِ الْمُثْنَى - عَلَى الصَّحِيحِ -، فَلَا يُقَالُ: (جَاءَ الْجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ) أَوْ (جَاءَ الْجَيْشَانِ جَمْعَاوَانِ)"⁽⁵⁾.

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، 3 / 44.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2 / 451-456.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 2 / 207.

(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 2 / 336.

(5) إنباس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس): أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، 92.

ولا يجوز "جاءني زيدٌ كلُّه" ولا "جميعه" وكذا لا يجوز "اختصم الزيدان كلاهما"، ولا "الهندان كلتاها" لامتناع التقدير المذكور⁽¹⁾. هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبي علي، وذهب الجمهور إلى الجواز⁽²⁾.

ولا يُؤكَّد بـ(كُلِّ) وَ(جَمِيعِ): النكرة، بل يجبُ أن يكونَ مؤكِّدِهما معرفةً؛ ليتمَّ التطابقُ بين المؤكِّدِ والمؤكِّدِ⁽³⁾.

و(كل وجميع وعامة) تُطابقُ مؤكِّدِها إعراباً، فنقولُ: (جاءَ الركبُ كلُّه أو جميعه أو عامته) و(رأيتُ الركبَ كلُّه أو جميعه أو عامته)، و(مررتُ بالركبِ كلِّه أو جميعه أو عامته).

والمطابقة بين (كل وجميع وعامة) في العدد وفي الجنس لمؤكِّدِها تظهر في الضمير المتصل بها؛ "نحو: "جاء الجيش كله، أو جميعه" و"القبيلة كلها، أو جميعها" و"القوم كلهم، أو جميعهم" و"النساء كلهن، أو جميعهن"، و"الزيدان كلاهما" و"الهندان كلتاها"⁽⁴⁾. وبهذا يتم الترابط والتناسق بين المؤكِّدِ والمؤكِّدِ.

وأما المطابقة في التعريف والتنكير، فمؤكِّدُ هذه الألفاظ معرفةٌ مُطابقٌ لها كما هو واضحٌ من الأمثلة، جاء في شرح ابن عقيل: "ولا بُدَّ من إضافتها كلِّها إلى ضميرٍ يُطابقُ المؤكِّدَ"⁽⁵⁾.

والأمثلة من القرآن للتوكيد بـ (كل وجميع)، فمثالُ التوكيد بـ (كل)، قوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئْتَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ) ﴿الأنفال: 39﴾ K وقوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) ﴿البقرة: 31﴾، وقوله تعالى: (وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ) ﴿الأحزاب: 51﴾.

ومثالُ التوكيد بـ (أجمع)، قال ابن عقيل: "يُجاء بعد (كل) بأجمع لتقوية قصد الشمول"⁽⁶⁾، وقد جاء عن العرب استعمال أجمع دون أن يسبقها (كل)⁽⁷⁾، وكلا الإستعمالين قد

(1) شرح الأشموني على الفية ابن مالك، 2 / 339.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني، 3 / 110.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 208، وشرح الأشموني، 3 / 75.

(4) شرح الكافية: ابن مالك، 3 / 1170-1171.

(5) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 2 / 208.

(6) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 2 / 209.

(7) نفسه، 2 / 209.

ورد في القرآن الكريم، فمثال مجيئه مع (كل)، قوله تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) ﴿الحجر:30. - ص: 73﴾، ولم ترد غير هاتين الآيتين، وأمّا مثال مجيئه من دون (كل)، فنحو قوله تعالى: (وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ) ﴿الشعراء: 95﴾، وقوله تعالى: (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) ﴿البقرة:161﴾ .

ف (أجمعين) هنا "توكيد معنوي لما سبق مجرور مثلها وعلامة الجرّ الياء.. والنون عوض من التنوين"⁽¹⁾. وجاءت مطابقة لمؤكدها (الناس) في العدد وفي الجنس والإعراب. وقد جاء التوكيد فيما تقدم من الآيات المستشهد بها مطابقاً للمؤكّد في الإعراب وفي العدد وفي الجنس وفي التعريف.

2- التناسق في التوكيد اللفظي

التوكيد اللفظي: "إعادة الأول بلفظه ك: جاء زيدٌ زيدٌ، وقامَ قامٌ، ونعمَ نعمٌ، أو بمرادفه؛ ك: جاء ليثٌ أسدٌ، وجلسَ قعدٌ، ونعمَ جبرٌ"⁽²⁾. ويجري في الألفاظ كلها"⁽³⁾. و"ليس عليه بابٌ يحصره، لأنّه يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، وكلّ كلام تريد تأكيده. تقول في الاسم: رأيت زيداً زيداً، و: هذا زيدٌ زيدٌ، و: مررت بزيدٍ زيدٍ، وفي: الفعل قامَ قامٌ، و: فمٌ فمٌ. قال الشاعر:

ألا يا اسلمى ثمَّ اسلمى ثمَّت اسلمى ... ثلاثٌ تحياتٍ وإن لم تكلمي

وتقول: "ضربتُ زيداً، وضربتُ زيداً، وجاءني محمدٌ، وجاءني محمدٌ، والله أكبرُ، الله أكبرُ، فتؤكد الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر. وكذلك كلُّ كلام"⁽⁴⁾ كما هو واضح في الأمثلة المتقدمة.

ومظهر المطابقة في هذا النوع من التوكيد يتمثل في تكرار لفظ المؤكّد من دون تغيير له مطلقاً.

وقد ورد التوكيد اللفظي في القرآن الكريم، فمثال توكيد الإسم، قوله تعالى: (وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿قَوَارِيرٌ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾

(1) الجدول: صافي، 321/2.

(2) دليل الطالبين: الكرمي، 48.

(3) الكافية: ابن الحاجب، 31.

(4) شرح المفصل: ابن يعيش، 222/2.

﴿الإنسان:15-16﴾، أمّا مثالُ توكيد الفعل، فنحو قوله تعالى: (يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نُنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴿﴾ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) ﴿الحج:12-13﴾، ف "جملة: (يدعو) لا محلّ لها استئنافية مؤكّدة للأولى" (1).

ومثالُ توكيد الحرف، قوله تعالى: (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ) ﴿الروم:49﴾، (من قبله) الثانية قيل هي تكرير وتوكيد لـ (من قبل) الأولى. ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تطاول وبعد فاستحكم يأسهم وتمادى إبلاسه فكان الاستبشار على قدر اغتمامهم بذلك. وقال ابن عطية: "وفائدة هذا التأكيد الاعلام بسرعة تقلب قلوب البشر من الإبلas الى الاستبشار وذلك أن قوله: من قبل أن ينزل عليهم يحتمل الفسحة في الزمان أي من قبل أن ينزل بكثير ف جاء قوله من قبله بمعنى أن ذلك متصل بالمطر فهو تأكيد مفيد" (2).

ومثال توكيد المضمرة قوله تعالى: (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا) ﴿البقرة:35﴾، وقوله تعالى: (وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمِ الْإِنبَاءَ لَا يُرْجَعُونَ) ﴿العنكبوت:39﴾.

ومثالُ توكيد الجملة قوله تعالى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) ﴿الشرح:5-6﴾ ، وقوله تعالى: (أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ﴿﴾ ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ) ﴿القيامة:34-35﴾. وجملة: (أولى لك ...) لا محلّ لها معطوفة على الاستئنافية للتوكيد" (3).

ووقع التوكيد اللفظي في اسم الفعل، قال تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) ﴿المؤمنون:36﴾. "هيهات اسم فعل ماضٍ بمعنى بُعد. والثانية تأكيد لفظي لها" (4).

رابعا: التناسق بين البديل والمبدل منه

البديل هو "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة" (5)، وقولهم: (بلا واسطة) ليخرج "نحو جاء زيد بل عمرو، فإنه مستقل بالقصد بالحكم" (1) لكنه بواسطة (بل). وذلك نحو قولنا: (جاء أخوك زيد).

(1) الجدول: صافي، 95/17.
(2) إعراب القرآن: درويش، 514/7.
(3) الجدول: صافي، 178/29.
(4) إعراب القرآن: درويش، 511/6.
(5) أوضح المسالك: ابن هشام، 362/3.

والغاية منه: "إنما يذكر لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد"⁽²⁾. للبدل لو ذكر وحده.

وهو أربعة أقسام: بدل كل، وبعض، واشتمال، وغلط.

فبدل الكل ما كان مدلوله مدلول الأول، كـ "جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ"، وسماه ابن مالك: البدل المطابق لوقوعه في اسم الله، نحو (الحميد* الله)؛ فلا يقال فيه بدل كل؛ لأنه إنما يقال فيما يتقسم ويتجزأ تعالى الله عن ذلك.

وبدل البعض ما كان مدلوله جزءاً من الأول، ولا بد من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل منه كـ "أَكَلْتُ الرَّغِيفَ نِصْفَهُ أَوْ ثُلُثَيْهِ"⁽³⁾.

وبدل الاشتمال ما كان بينه وبين الأول ملابسة لا بمعنى الكلية أو الجزئية، وأمره في الضمير كما مرّ. كـ: "نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَأَعْجَبَنِي عَمْرٌو كَلَامُهُ، وَالِدَارُ حَسْنَهَا، وَسُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ"، و (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) ﴿البقرة: 217﴾.

وبدل الغلط: ما ذكر فيه الأول من غير قصد، بل سبق إليه اللسان كـ "رَكِبْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ"، وهذا لا يكون في كلام الله ولا في فصيح الكلام"⁽⁴⁾.

والمطابقة في البدل تكون في أقسامه الثلاثة الأول؛ لأنها الجارية في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، شعرهم ونثرهم، يقول المبرد: "فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كلام كل مستقيم، ووجه رابع لا يكون مثله في القرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم، وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط"⁽⁵⁾.

وكون البدل من التوابع؛ فالمطابقة جارية بينه وبين المبدل منه، في الإعراب، تقول:

(جَاءَ أَخُوكَ زَيْدًا)، و(رَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا)، و (مررتُ بأخيكَ زيدًا)، يقول أبو عليّ الفارسي: " والبدلُ يُعربُ بإعرابِ المبدلِ منه " ⁽⁶⁾، ويقول ابنُ يعيش: " البدلُ ثانٍ يُقدرُ في موضعِ الأول، نحو قولك: (مررتُ بأخيكَ زيدًا) ف (زيدًا) ثانٍ من حيثُ كان تابعاً

(1) شرح شذور الذهب: الجوّري، 786/2.

(2) المفصل: الزمخشري، 157.

(3) دليل الطالبين: الكرمي: 49.

(4) نفسه: 50.

(5) المقتضب: المبرد، 297 / 4، ويقصد بـ (ثلاثة أوجه): بدل المطابقة، والبعض من الكل، وبدل الاشتمال.

(6) المقتصد في شرح الإيضاح، 929 / 2.

للأول في إعرابه، واعتباره بأن يُقدَّرَ في موضع الأول " (1)، وهذا التطابق جارٍ على كل أقسام البدل، قال تعالى: (ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ) ﴿الأنعام:102﴾، وقال تعالى: (قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا) ﴿البقرة:217﴾. أو انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿المزمل:2-3﴾، وقال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) ﴿البقرة:217﴾.

أما المطابقة في الأفراد وفرعيه، وفي التذكير والتأنيث، فتلزم إذا كان البدل مطابقاً، ليس غير، يقول الأشموني: " وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما، فإن كان بدل كل، وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع؛ لكون أحدهما مصدراً، نحو: (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا) ﴿حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ (النبأ:31-32).

أو قُصِدَ به التفصيل، كقول الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ: رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته أيها " (2).

فمثال المطابقة إفراداً وتذكيراً، قوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿الفاتحة:6-7﴾، "وَصِرَاطُ الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَكِلَاهُمَا مَعْرِفَةٌ" (3)، مفرد مذكر. وقوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ) ﴿البقرة:2﴾. (الكتاب) بدل من اسم الإشارة مرفوع " (4)، ويتطابق في الأفراد والتذكير.

ومثال المطابقة إفراداً وتأنيثاً، قوله تعالى: (وَلَا تُقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) ﴿البقرة:35﴾ وقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبُورِ) ﴿يَصَلُّونَهَا وَيُبْسِ الْقَرَارُ﴾ ﴿إبراهيم:28-29﴾. "جَهَنَّمُ منصوب على البدل من دار، ولم تنصرف لأنها مؤنثة معرفة مشتقة" (5). فتطابق البدل والمبدل منه في الأفراد والتأنيث.

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، 3 / 63، وينظر: شرح الأشموني، 3 / 127.

(2) شرح الأشموني على الفية ابن مالك، 3 / 128.

(3) التبيين: العكبري: 8/1.

(4) إعراب القرآن الكريم: الدعاس: 9/1.

(5) إعراب القرآن: النَّحَّاس: 232/2.

ومثال المطابقة جمعاً وتذكيراً، قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢٠٤﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) ﴿الأنفال: 2-3﴾. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ بدل من الذين الأول" (1).

وأما مثال المطابقة جمعاً وتأنيثاً، فنحو قوله تعالى: (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ) ﴿آل عمران: 140﴾، (وَتِلْكَ): مُبْتَدَأٌ، وَ(الْأَيَّامُ): خَبْرُهُ، وَ(نُدَاوِلُهَا): جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَيَّامُ بَدَلًا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، وَنُدَاوِلُهَا الْخَبْرُ" (2)، وقد تطابقا في الجمع والتأنيث. وقوله تعالى: (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴿٧٢﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧٠﴾ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) ﴿الرحمن: 70-72﴾. (حُورٌ): بَدَلٌ مِنْ «خَيْرَاتٌ» (3)، وكلاهما جمع مؤنث.

فالمطابقة حاصلة بين البديل والمبدل منه في العدد، وفي الجنس، في الآيات التي تقدمت. ولا تُشترط المطابقة بين البديل والمبدل منه في التعريف والتنكير، إذ قد يأتيان معرفتين، أو نكرتين، أو مختلفين، إلا أنَّ مجيئهما معرفتين أو نكرتين، يُعدُّ مظهراً من مظاهر المطابقة، وإن لم يُشترط هذا التطابق.

يقول سيبويه: " هذا بابُ بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة. أما بدل المعرفة من النكرة، فقولك: (مررتُ برجلٍ عبدِ الله)، كأنَّهُ قِيلَ لَهُ بَمَنْ مَرَرْتُ؟ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَبْدَلَ مَكَانَهُ مَا هُوَ أَعْرَفَ مِنْهُ. وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ الَّتِي تَكُونُ بَدَلًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: (مررتُ بعبدِ الله زيدٍ)، إِمَّا غَلَطْتَ فَتَدَارَكْتَ، وَإِمَّا بَدَأَ لَكَ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ مَرُورِكَ بِالْأَوَّلِ، وَتَجْعَلَهُ لِلْآخِرِ" (4).

ويعلل ابنُ يعيشٍ عدمَ وجوب المطابقة بين البديل والمبدل منه تعريفاً أو تنكيراً بقوله: "ليس الأمرُ في البديل والمبدل منه كالنعت والمنعوت (فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير) كما كان ذلك في النعت؛ لأنَّ النعت من تمام المنعوت، وتحليةً له، والبديل منقطعٌ

(1) نفسه: 89/2.

(2) التبيين: العكبري: 294/1.

(3) التبيين: العكبري: 1201/2.

(4) الكتاب، 2 / 14-16، وينظر: المقتضب، 4 / 295-296، والأصول في النحو، 2 / 46.

من المبدل منه، يُقدَّرُ في موضع الأول على ما ذكرنا؛ فلذلك يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة" (1).

مثالُ إبدال المعرفة من المعرفة، بدلاً مطابقاً، قوله تعالى: (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦٧﴾ صِرَاطَ) ﴿الْفَاتِحَةُ: 6-7﴾، وقوله تعالى: (الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ) ﴿الْفَتْحُ: 26﴾. (فَحَمِيَّةٌ) - الثانية - معرف بإضافته إلى الْجَاهِلِيَّةِ. وبذلك قد تطابقت في المعرفة.

ومثاله في بدل البعض، قوله تعالى: (وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) ﴿البقرة: 126﴾، وقوله تعالى: (بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً) ﴿فاطر: 40﴾. (بَعْضُهُمْ) بدل بعض من كل من الظالمون" (2). و(بعض) عرف بإضافته إلى الضمير (هم)، فتطابق مع (الظالمون) معرفة.

وأما مثاله في بدل الإشتمال، فنحو قوله تعالى: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ) ﴿الأعراف: 33﴾، فقوله تعالى: (مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ): بَدَلَانٍ مِنَ الْفَوَاحِشِ" (3). (فما) "اسم موصول في محل نصب بدل من الفواحش، وجملة ظهر صلة، ومنها جار ومجرور متعلقان بظهر، وما بطن عطف على ما ظهر" (4)، وقد تطابقت معرفة؛ فـ (الفواحش) معرف باللام، و(ما) اسم موصول، والموصول من المعارف. وقوله تعالى: (قَتَلْنَا أَصْحَابَ الْأَخْدُودِ ﴿٥٥﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ) ﴿البروج: 4-5﴾. و(النَّارِ) "خفض على بدل الإشتمال. وفيه تقديران: أحدهما نارها والألف واللام عوض من المضمر، والآخر النار التي فيها، وهذا بدل الإشتمال" (5). (فالنَّارِ) بدل اشتمال من (أصحاب الأخدود) وقد توافقت معرفة.

ومثال إبدال النكرة من النكرة، بدلاً مطابقاً، قوله تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ) ﴿النحل: 75﴾، وقوله تعالى: (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ) ﴿القمر: 54-55﴾، قوله تعالى: "(فِي مَقْعَدٍ) الجار والمجرور بدل بعض من كل من قوله في جنات لأن المقعد بعض الجنات ولك أن تعلقه بمحذوف على أنه خبر

(1) شرح المفصل، 3 / 68.

(2) إعراب القرآن الكريم: الدعاس، 3/86.

(3) التبيين: العكبري، 1/565.

(4) إعراب القرآن: درويش، 3/341.

(5) إعراب القرآن: النَّحَّاس، 5/119.

ثان لأن، وعند مليك ظرف متعلق بمحذوف صفة لجنات أو لمقعد وقيل هو خبر ثان أو ثالث لأن ومليك صيغة مبالغة⁽¹⁾. وعلى انه بدل بعض من كل من قوله: (في جنات) فقد وردا - جنات، مقعد - نكرتين؛ متطابقين.

أما أمثلة تخالف البديل والمبدل منه تعريفاً وتكثيراً، فنحو قوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴿١٠٦﴾ رَسُولٌ مِنْ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً) ﴿البينة: 1-2﴾، وقوله تعالى: (هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرًّا مَّآبٍ ﴿١٠٦﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ) ﴿ص: 55-56﴾. وَ(جَهَنَّمَ): بَدَلٌ مِنْ (شَرٍّ) ⁽²⁾، وقد تخالفا فأبدلت النكرة(جهنم) من المعرفة (شَرٍّ مَّآبٍ)؛ فشر قد تعرف بالإضافة. وكذا يقال في الآية المتقدمة.

تقدم لنا جواز تخالف البديل والمبدل منه في التعريف والتكثير، وقد جاء البديل والمبدل منه متطابقين في النظم القرآني، وكلام العرب، في مواطن كثيرة حفاظا على التناسق بينهما.

(1) إعراب القرآن: درويش، 391/9.

(2) التبيان: العكبري، 1104/2.

المبحث الثاني: التناسق بين الضمير ومرجعه

الضمير: هو "الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"(1)؛ فهو "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، فالذي للمتكلم أنا ونحن، وللمخاطب أنت وأنتم وأنتم وأنتن، وللغائب هو وهي وهما وهم وهن، وكلها مبنية لشبهها بالحرف، ولأنها لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع"(2).

فالضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ضمائر الشخص.

- ضمائر الإشارة.

- ضمائر الموصول.

وهذه الضمائر جميعاً دلت على معانٍ صرفية عامة مما يقول النحاة عنه: إنه "حقه أن يؤدي بالحرف" ولذلك فإن الضمائر لهذا السبب تشبه الحرف شبيهاً معنوياً بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها. فلا فارق في الطابع بين معنى الحضور والغيبة. وبين معاني التأكيد والنفي والاستفهام والشرط وابتداء الغاية والمعية والمجازة والسببية والظرفية، وغيرها من المعاني التي تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعاني العامة ومن هنا لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التكرير في النظام وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق. وبهذا تختلف الضمائر من حيث المعنى عن الأسماء والصفات والأفعال"(3).

تكون الضمائر المتصلة مباني تصريف، فتقوم بدور اللواصق التي تلتصق بغيرها من الكلمات، سواء أكان الضمير مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، أما إصاق غيرها بها فيتمثل في حرف الإشباع وهاء التنبيه ولام البعد وكاف الخطاب، كما نرى الإشارة والموصول في التننية يتقبلان الألف والنون رفعاً والياء والنون نصباً وجراً، وقد يقع ضمير الشخص حشواً في اسم الإشارة فتتفصل به هاء التنبيه عن ضمير الإشارة نفسه، كما يرى في الآتي:

(1) توضيح المقاصد: المرادي، 359/1.

(2) اللباب: السراج، 72.

(3) اللغة العربية: تمام حسان، 110.

هأنذا هأنت ذا ها هو ذا

ها نحن أولاء هأنت ذي ها هي ذي

هأنتما دان ها هما دان

ها أنتماتان ها هما تان

ها أنتم أولاء ها هم أولاء

هأنتن أولاء ها هن أولاء

وبهذا يختلف الضمير عن الأسماء والصفات، فلا يمكن عدّه اسمًا من الأسماء، وإنما ينبغي له أن يكون قسمًا قائمًا بذاته من أقسام الكلم يتعدد معناه بين التقسيم والتصريف.

5- من حيث التضام: الضمائر تضام الأدوات في حالة النداء والقسم والنسخ وفي الاستفهام والتوكيد وهلم جرا، وهي كذلك تضام حروف الجر والعطف والاستثناء إلخ. ولقد رأينا كيف يحتاج الضمير إلى ضميمة توضحه من مرجع أو صلة، ويكون الضمير مضافًا إليه فيضام المضاف، ولكنه لا يكون هو مضافًا أبدًا، فتفترق الضمائر بهذه السمة الأخيرة عن الأسماء والصفات ومن ثمّ لا تكون منها وتصبح بذاتها قسمًا مستقلًا⁽¹⁾.

مرجع الضمير

الضمير من الأشياء المبهمة؛ فهو ليس كالظاهر؛ لذلك يحتاج إلى ما يُفسره، ويرفع عنه هذا الإبهام، كما في الأسماء الموصولة، إذ تُوجد جملة الصلة التي تُزيل إبهام تلك الأسماء. وليس كل الضمائر في الإبهام سواء.

وهذا ما يسمى بـ "الشبه الافتقاري"، لأن كل ضمير يفتقر افتقارا متأصلا إلى ما يفسره⁽²⁾. والذي يفتقر إلى مفسر من الضمائر الغائب؛ لأن ضمير المتكلم أو المخاطب، لا يحتاج إلى ما يوضحه أو يُفسره؛ فحضور صاحبه أو المشاهدة تؤدي ذلك، وأما ضمير الغائب، فخالٍ من هذه المشاهدة؛ فاحتاج إلى هذه المُفسر أو المرجع.

قال السيوطي: "ضمير التكلم والخطاب يُفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب، فعارٍ عن المشاهدة؛ فاحتيج إلى ما يُفسره"⁽³⁾؛ فضمير الغيبة لا بد له من مرجع يُرجع إليه.

(1) اللغة العربية: تمام حسان، 112.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 34/1.

(3) همع الهوامع: السيوطي، 1/227.

فهو إما أن يعودَ إلى اسم سبقه في اللفظ. وهو الأصل، مثل "الكتاب أخذته".
 وإما أن يعود إلى متأخرٍ عنه لفظاً، متقدِّمٍ عليه رتبةً، مثل "أخذ كتابه زهيرٌ"؛ فالهاءُ
 تعود إلى زهير المتأخر لفظاً، وهو في نيّة التقديم، باعتبار رُتبته؛ لأنه فاعل.
 وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنىً لا لفظاً، مثل "اجتهدُ يكن خيراً لك" أي يكن
 الاجتهاد خيراً لك، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من "اجتهد".
 وإما أن يعود إلى غير مذكور، لا لفظاً ولا معنىً، إن كان سياق الكلام يُعيِّنه، كقوله
 تعالى (واستوت على الجودي) ﴿هود: 44﴾، فالضمير يعود إلى سفينة نوح المعلومة من
 المقام، وكقول الشاعر [من الطويل]

إذا ما غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضْرِيَةً ... هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ، أو قَطَرْتَ دَمَا

فالضمير في "قَطَرْتَ" يعودُ إلى السُّيُوفِ، التي يذُلُّ عليها سياق الكلام.

والضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام، ما لم يكن الأقرب مضافاً إليه، فيعود إلى
 المضاف. وقد يعود إلى المضاف إليه، إن كان هناك ما يعينه كقوله تعالى "كمثل الحمارٍ
 يَحْمِلُ أَسْفَاراً". وقد يعود إلى البعيد بقريّة دالّةٍ عليه، كقوله سبحانه: (آمنوا بالله ورسوله،
 وأنفقوا ممّا جعلكم مُستخلفين فيه) ﴿الحديد: 7﴾؛ فالضميرُ المستترُ في (جعلكم) عائدٌ إلى
 الله، لا إلى الرسول⁽¹⁾.

وهذا المفسّر – في الأعم الأغلب – يكون اسماً ظاهراً مقدماً على ضميره⁽²⁾، و"لما
 كان ضميرُ الحاضر مُفسّراً لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه،
 جعلوا تقديم مُفسّره خلفاً عما فاته من مقارنة المشاهدة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور
 بالمفسّر كما يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعبّر عنها بضمير حاضر. واللائق بالمفسّر
 لكونه جزء المفسّر في تكميل وضوحه أن يتصل به، فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين
 فصاعداً جُعِلَ للأقرب، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج"⁽³⁾.

(1) جامع الدروس العربية: الغلابيني، 125/1.

(2) إذ قد يتقدم الضمير على مرجعه في اللفظ دون المعنى، كما نقول: (أكرم أخاه محمد) فالضمير في (أخاه)، عائدٌ
 على (محمد)، وإن تقدّم على مرجعه؛ لأن الأصل (أكرم محمد أخاه)، ينظر: شرح الرضي على الكافية، 2/404.

(3) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، 157/1.

فتقول: (محمدٌ ضَرَبْتُهُ)، وأن يكون الأقرب إليه، نقول: (ضربتُ زيداً وعمراً أوجعته)، فالهاءُ عائدةٌ على (عمراً) إلا إذا وجد دليلٌ على أنَّ الضميرَ عائداً على غير الأقرب، " كما في قوله تعالى: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ) ﴿العنكبوت: 27﴾، فضمير (ذريته) عائداً على إبراهيم، وهو غير الأقرب؛ لأنه المُحدَثُ عنه من أول القصة إلى آخرها" (1).

ف"المفسرُ إما مصرح بلفظ كزيد لقيته، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه في الحس كقوله تعالى: (هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي) ﴿يوسف: 26﴾ و(يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ) ﴿القصص: 26﴾. أو بحضور معناه في العِلْمِ كقوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) ﴿القدر: 1﴾ أو بذكر ما صاحب الضمير، كقول الشاعر:

أماوي ما يُغني الثراءَ عن الفتى ... إذا حشرت يوماً وضاقت بها الصدرُ

فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكر النفس لأنها جزؤه، فعاد إليها فاعل حشرت والضمير المجرور بالباء، ومن هذا قولهم: من كَذَبَ كان شرّاً له، فأضمر في كان ضمير الكذب لأنه جزء مدلول كَذَبَ، ومثله قوله تعالى (اعدلوا هو أقرب للتقوى) (المائدة: 8) فهو عائداً إلى العدل، لأنه جزء مدلول اعدلوا (2)؛ فالضمير (هو) يعود على العدل المفهوم من (اعدلوا)، والعدلُ جزءٌ من (اعدلوا)؛ لأن الأخير يدلُّ على المصدر والزمان، في حين يدلُّ الأول على المصدر فقط.

والمقصود في قوله تعالى: (يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ) موسى عليه السلام، وإن لم يُصرح بلفظه، لكونه حاضراً، وفي قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) القرآن الكريم؛ لأنه وُجِدَ ما يدل عليه علماً.

ولا بُدَّ لهذا الضمير من مطابقة مرجعه في العدد وفي الجنس، فإذا كان المرجع مفرداً مذكراً، وجب أن يكون الضمير مفرداً مذكراً، وإذا كان المرجع مفرداً مؤنثاً، وجب أن يكون الضمير مفرداً مؤنثاً، وإذا كان المرجع مثنىً، وجب أن يكون الضمير مثنىً، وإذا كان المرجع جمعاً مذكراً، وجب أن يكون الضمير جمعاً مذكراً، وإذا كان المرجع جمعاً

(1) همع الهوامع: السيوطي، 1/ 227.
(2) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، 157/1.

مؤنثاً، وجب أن يكون الضمير جمعاً مؤنثاً، يقول الزركشي: " وقد قسّم النحويون ضمير الغيبة إلى أقسام: أحدها - وهو الأصل - أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة، نحو: (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) ﴿طه: 21﴾، (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ) ﴿هود: 42﴾، (إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) ﴿النور: 40﴾، وقوله: (يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ) ﴿الأحقاف: 29﴾⁽¹⁾. فجاء جمعاً مذكراً، لعوده على لفظ دال على الجمع (نفر) في أول الآية (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ)، و"النَّفَر: من الثلاثة إلى العشرة. يُقال: هؤلاء عشرة نَفَر، أي: عشرة رجال، ولا يقال: عشرون نفراً، ولا ما فوق العشرة. وهؤلاء نَفَرُك، أي: رَهْطُك الذين أنت منهم. والنَّفَرُ النَّفِير، والجماعة: أنفار، وهم الذين إذا حَزَبَهُمْ أمر اجتمعوا ونفروا إلى عدوهم"⁽²⁾. وبذا يظهر التطابق بين الضمير ومرجعه، والتناسق الذي تحدته المطابقة بينهما من جانب المعنى والنظم على حد تعبير الجرجاني.

قال الكفوي: "وَالأَصْلُ تَوَافُقُ الضَّمَائِرِ فِي المَرَجِعِ حِذْرُ التَّشْتِتِ"⁽³⁾؛ إذ لم يتطابقا لجهل عود الضمير على أي من المذكورات قبله، فيقع الخلط.

أولاً: التناسق بين الضمير ومرجعه في الأفراد

لا شك أن الضمائر تمثل دوراً هاماً جداً في علاقة الربط، فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة، ومن المعروف أن الضمير يعود مثلاً من جملة الخبر على المبتدأ، ومن جملة الحال على صاحب الحال، ومن جملة النعت على المنعوت، ومن جملة الصلة على الموصول، فيجعل الجملة في كل حالة من هذه واضحة الوظيفة غير معرضة للبس"⁽⁴⁾.

1- ضمير المفرد المذكر

القاعدة: عند مجيء ضمير غائبٍ مفردٍ مذكرٍ، أن يكون مطابقاً لمرجعه⁽⁵⁾، وهذا ما جاء عليه النظم القرآني، من ذلك:

(1) البرهان في علوم القرآن: الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376هـ/1957م، 25/4.

(2) العين: الخليل، 267/8.

(3) الكليات: الكفوي، 569.

(4) اللغة العربية: تمام حسان، 113.

(5) ينظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام، 408.

قول الله تعالى: (فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ) ﴿البقرة: 259﴾، على القول بأن (يَتَسَنَّهْ) من (السَّنة) واحدة السنين، وأن لامها واو محذوفة، والأصل: يتسنوا، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذف الألف للجازم، ثم لحقته هاء السكت في الوقف، وهذا اختيار المبرد.

وأما إذا قلنا إن لام (سنة) هاء على رأي الحجازيين فالهاء في (يتسنه) أصلية، لأنها لام الفعل، وهو مجزوم بالسكون.

وأما على القول: بأنه من (الحمأ المسنون)، فأصله. لم يتسنن، بثلاث نونات، أبدلت النون الثالثة، ألفاً كراهة اجتماع الأمثال، كما قالوا في مثله: (تظنى)، والأصل: تظنن..، والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام، والشراب، لأنهما كالجنس الواحد. ومعنى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ) لم يتغير بمرور الزمان⁽¹⁾.

وقال الله تعالى: (كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) ﴿آل عمران: 37﴾ فالضمير (هو) عائد على (رزقاً)، وقد جاء مطابقاً لمرجعه في العدد والجنس، فالضمير مفردٌ مذكرٌ وكذا مرجعه.

وقال تعالى: (قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) ﴿هود: 46﴾، فالهاء في (إنه) عائدة على ابن نوح عليه السلام المذكور قبل هذه الآية قال تعالى: (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ) ﴿هود: 45﴾، وقد تمت المطابقة بين الضمير ومرجعه، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ.

وقال تعالى: (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ) ﴿الحجر: 52﴾، فالضمير في (عليه) عائد على (إبراهيم) عليه السلام، وذلك في قوله تعالى: (وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) ﴿الحجر: 51﴾، وقد تمت المطابقة هنا أيضاً وهذا التطابق جاء في مواطن كثيرة جداً في القرآن الكريم.

ومن كلام العرب ما ينسب لزهير بن أبي سلمى قوله:

نَعَمْ امْرَأَ هَرَمٍ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً ... إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِ بِهَا وَزَرَا

(1) شرح التصريح: الوقاد، 633/2.

ف(امراً) تمييزاً، مفسّر للضمير المستتر وجوباً في (نعم) وتقول: نعم رجلاً زيد ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجلاً الزيدون، ففاعل (نعم) في المثل الثلاثة ضمير مفرد تقديره (هو) (1). فيقال: "نعم هو، أي: المراد" (2)، وقد تطابقتا، تذكيراً وإفراداً.

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَعْرُوةٌ مَاتَ مَوْتًا مَسْتَرِيحًا ... وَهِيَ أَنَا إِذَا أُمُوتَ كُلُّ يَوْمٍ*

الضمير المذكر المفرد الذي يعود على عروة (أنا) (ذا) إشارة للمفرد، وهو يشير إلى نفسه، والضمير في (أموت) الفعل المضارع، والذي تقديره (أنا) فاعل. وكل هذه الضمائر جاءت مفردة مذكّرة؛ لأن الشاعر تحدث عن شخص (عروة) وهو مذكر مفرد، وتكلم عن نفسه بضمير المتكلم المفرد. فحصل التطابق بين الضمائر – الظاهرة منها والمقدر- ومرجعها.

ما ظاهره المخالفة

قال الكفوي: "وَقَدْ يُخَالَفُ بَيْنَ الضَّمَائِرِ حِذْرًا مِنَ التَّنَافُرِ، وَتَفْكِيكِ الضَّمَائِرِ إِنَّمَا يَكُونُ مَخْلًا بِحَسَنِ النِّظَامِ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهَا رَاجِعًا إِلَى غَيْرِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْبَاقِي أَوْ يَرْجِعُ مَا فِي الْوَسْطِ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا فِي الطَّرْفَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ صَوْنِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ عَنْهُ" (3).

وقد وردت بعض الآيات في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين الضمير ومرجعها في الإفراد والتذكير، منها:

قول الله تعالى: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) ﴿البقرة: 275﴾ فالضمير في (جاءه) مذكر، وهو يعود على (مَوْعِظَةٌ) وهي مؤنثة.
و"لَمْ يَجِيءْ بِعَلَامَةِ التَّنَابُثِ لِأَنَّهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ أَوْ لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ فِي مَعْنَى الْوَعْظِ حَتَّى كَانَتْهُ قَالًا: فَمَنْ جَاءَهُ وَعِظٌ مِنْ رَبِّهِ" (4).

(1) شرح شذور الذهب: الجوّجري، 321/1.

(2) شرح التصريح: الوقاد، 78/2.

* البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب 93 /2 (موت)؛ وتاج العروس 108 /5 (موت). المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ/1996 م، 434/7.

(3) الكليات: الكفوي، 569.

(4) المحكم: ابن سيده، 333/2.

ورأى السيوطي: انه من باب الحمل على المعنى فـ"ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ"(1).

قال الكفوي: "وتذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر لأن التذكير أصل والتأنيث فرع"(2). فعلى رأي الكفوي إنه تذكير المؤنث على تأويله بمذكر. وبهذا توضح ما يفهم منه انه مخالفة.

قال تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿181﴾) ﴿البقرة: 180-181﴾.

نجد الضمير في (بَدَلُهُ)، مفرداً مذكراً، وقد عاد على (الوصية)، وهي مفرد مؤنث، وظاهر هذا تخالف بين الضمير وعائده. وهذا ما جعل المفسرين وعلماء اللغة يبحثون في دلالة غير الظاهر، فقالوا:

إن (الوصية) في الآية الكريمة بمعنى (الإيصال)، وهو لفظ مفرد مذكر؛ ولذلك جاز عود الضمير عليه مفرداً مذكراً، وبهذا تتم المطابقة، قال الواحدي: "(فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ)، أي بدل الإيصال وغيره من وصي وولي وشاهد بعدما سمعه عن الميت"(3)، وقال الزمخشري: "(فَمَنْ بَدَلَهُ) فمن غير الإيصال عن وجهه إن كان موافقاً للشرع من الأوصياء والشهود"(4). وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ (فَمَنْ بَدَلَهُ) وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْهَاءَاتِ الثَّلَاثِ تَعُودُ عَلَى الْإِيصَاءِ إِذِ الْوَصِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى الْإِيصَاءِ وَقِيلَ بَلْ تَعُودُ عَلَى الْكُتْبِ لِأَنَّ كُتْبَ تَدُلُّ عَلَى الْكُتْبِ"(5).

والمتقدم ذكر الوصية ولكن معناه الإيصال، أي: من بدل الإيصال؛ فهو من باب الحمل على المعنى "لأنه بِمَعْنَى الْوَصِيَّةِ، وَقِيلَ هُوَ ضَمِيرُ الْكُتْبِ، وَقِيلَ هُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ

(1) الاقتراح: السيوطي، 231.

(2) الكلبيات: الكفوي، 820.

(3) الوجيز: ابن عطية، 1 / 149.

(4) الكشاف: الزمخشري، 1 / 245.

(5) مشكل إعراب القرآن: مكي، 121/1.

بِالْوَصِيَّةِ، أَوْ الْحُكْمِ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَقِيلَ هُوَ ضَمِيرُ الْمَعْرُوفِ. وَقِيلَ ضَمِيرُ الْحَقِّ" (1). وكل هذه المحمولات مفردة مذكرة، وبه يتم التطابق بين الضمير ومرجعه إفراداً وتذكيراً.

قال الكفوي: "وَقَدْ يُخَالَفُ بَيْنَ الضَّمائرِ حذراً من التنافر. وتفكيك الضمائر إنمّا يكون مخلاً بحسن النظام إذا كَانَ كلُّ مِنْهَا راجعاً إلى غير ما يرجع إليه الباقي أو يرجع ما في الوسط منها إلى غير ما يرجع إليه ما في الطرفين فلا بُد من صون الكلام الفصيح عنه وأما التفكيك الذي لا يُفْضِي إليه كما إذا رَجَعَ الأول أو الآخر منها إلى غير ما يرجع إليه الباقي كالأذي وقع في آية الوصية وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ فلا يكون فيه شيء من الإخلال" (2).

وقال تعالى: (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً) ﴿النساء: 4﴾، فالضمير في (منه) مفردٌ مذكرٌ، ومرجعه (صدقاتهن) جمعٌ مؤنثٌ. فالضمير في "منه" يعود على معنى الصدقات، لأنه في معنى الصداق، أو ما أصدق كأنه قيل: وأتوا النساء، صداقهن، وما أصدقتموهن" (3).

ذلك أن (الصدقات) في الآية بمعنى (الصداق)، وإذا عاد الضمير في (منه) على هذا المعنى، تتم المطابقة بين الضمير ومرجعه، قال الواحدي: " (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ) أي إن طبابت لكم أنفسهن عن شيءٍ من الصداق، فكلوه هنيئاً في الدنيا لا يقضي به عليكم سلطانٌ، مريئاً في الآخرة لا يؤاخذكم الله به " (4)، وقال الزمخشري: أو يرجع الضمير إلى ما هو في معنى الصدقات، وهو الصداق " (5).

وقد ذكر أبو حيان غير هذين الوجه، فقد جاء في البحر المحيط: " وقيل يعود على المال، وهو غير مذكور، ولكن يدل عليه صدقاتهن، وقيل يعود على الإيتاء، وهو المصدر الدال عليه (وأتوا)، قاله الراغب، وذكره ابن عطية " (6). والأول أولى؛ لأنه جرى في كلام العرب الحملُ على المعنى في التأنيث والتذكير.

(1) التبيان: العكبري، 147/1.

(2) الكليات: الكفوي، 569.

(3) مباحث في علوم القرآن: مناع بن خليل القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421هـ/2000م، 201.

(4) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، 1 / 252.

(5) الكشاف: الزمخشري، 1 / 376.

(6) البحر المحيط: أبو حيان، 3 / 512.

فالمطابقة بين الضمير المفرد المذكر ومرجعه، هي القاعدة، وما جاء في ظاهره مخالفاً لهذه المطابقة، فإنه راجع إلى الحمل على المعنى، كما مرّ.

ومما تظهر فيه المخالفة تأنيث المذكر، من ذلك "قراءة من قرأ*": (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) ﴿يوسف: 10﴾. أنت لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، تقول رجل سائر وسيار، والسيارة الجماعة، قال تعالى: (وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ) يوسف: (20)(1).

ومنها "ما حكاه الأصمعي عن أبي عمر بن العلاء، أنه سمع بعض العرب يقول - وذكر إنساناً، فقال: فلان لغوب - جاءته كتابي، فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال نعم: أليس بصحيفة؟ فقلت له ما اللغوب؟ فقال: الأحمق"(2). وقوله: (جاءته كتابي؟): استفهام الغرض منه التأكيد على جواز أن يؤنث المذكر، بحيث إن الكتاب صحيفة فجاز تأنيثه. فهو من باب الحمل على المعنى.

ومن ذلك ما جاء في شواهد الإيضاح:

"وظَلَّتْ بملقى وأحفٍ جرع المعى ... قياماً تقالى مصلخماً أميرها"(3)

قوله (قياماً) يعود على ظلّت، "وقال (قياماً) على المعنى، وكان ينبغي أن يقول "قائماً" لكن حمل على المعنى، لأن القطيع مفرد مذكر في اللفظ"(4).

ومما تظهر فيه المخالفة بين ضمير المذكر المفرد ومرجعه، قول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَّ إِبْقَالَهَا"(5)

يصف الشاعر: سحابةً، وأرضاً نافعتين، و"المزنة" السحابة البيضاء و"ودق المطر" قطر "وأبقلت الأرض" خرج بقؤها). وكان القياس "أبقلت"; لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل، ولكنه حذف التاء للضرورة، وقال ابن كيسان: يجوز ترك التاء في الكلام النثر، يقال: الشمس طلعت، كما يقال: طلعت الشمس؛ لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضممر

* قراءة بعضهم "وهو الحسن البصري" تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ" [يوسف: 10] بتأنيث "تلتقطه" بالتاء المثناة" شرح التصريح: الوقاد، 687/1.

(1) دراسات لغوية: أبو سكين: 174.

(2) سر صناعة الإعراب: ابن جني، 26/1.

(3) إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي أبو علي الحسن بن عبد الله، تح: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ/1987م، 239/1.

(4) نفسه، 241/1.

(5) هذا البيت، لعامر بن حوين الطائي. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، 500/1. و: الأصول في النحو: ابن السراج، 413/2.

والظاهر، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول: أبقلت إبقالها، بالنقل، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر⁽¹⁾.

وقوله: "أبقلت"، لما كان الأرض في المعنى: المكان، فحمل على المعنى، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها⁽²⁾. والمكان مفرد مذكر، فطابفه الضمير في (أبقل) أي: (هو).

2- ضمير المفرد المؤنث

القاعدة: وجوب المطابقة بين الضمير المفرد المؤنث مع مرجعه إفراداً وتأنيثاً⁽³⁾، وهذا ما أكدته النظم القرآني، من ذلك قول الله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا) ﴿البقرة:58﴾، فالضمير في (منها) عائدٌ على القرية، والمطابقة حاصلةٌ بين الضمير ومرجعه إفراداً وتأنيثاً.

وقال تعالى: (قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) ﴿يوسف:26﴾، فالضمائر: (هي)، والهاء من (أهلها) والمستتر في (فصدقت) الضمير(هي)، راجعةٌ إلى امرأة العزيز، وذلك في قوله تعالى: (قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ) ﴿يوسف:51﴾، والمطابقة حاصلةٌ بين هذه الضمائر ومرجعها إفراداً وتأنيثاً.

وقال تعالى: (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا) ﴿النمل:19﴾، فالهاء في (قولها)، راجعةٌ على (النملة) في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) ﴿النمل:18﴾، والمطابقة أيضاً حاصلةٌ بين الضمير ومرجعه إفراداً وتأنيثاً، وغير ذلك كثيرٌ جداً في القرآن الكريم.

ما ظاهره المخالفة

وردت بعضُ المواطن في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين الضمير المفرد المؤنث ومرجعه، من ذلك:

(1) شرح التصريح: الوقاد، 407/1.
 (2) إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، 500/1.
 (3) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، 194/2.

قول الله تعالى: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ) ﴿البقرة: 45﴾، فقد تقدم على الضمير في (وإنها) شيئان هما: (الصبر والصلاة)، وظاهر ذلك المخالفة. ويجاب على ذلك بـ:

- إن الضمير عائدٌ على (الصلاة) وحدها، والصبر مندرجٌ تحتها، جاء في جامع البيان: "وَإِنَّهَا"، وإن الصلاة، فالهاء والألف في (وإنها) عائدتان على الصلاة⁽¹⁾، وهو رأي ابن عباس والحسن ومجاهد⁽²⁾، ولا مخالفة في ذلك. نسبة الفعل إلى أحد اثنين وهو لهما⁽³⁾. وقد يذكر شيئان ويعاد الضمير إلي أحدهما والغالب كونه للثاني⁽⁴⁾.

ورأى أبو حيان، أن: "هذا ظاهر الكلام، وهو القاعدة في علم العربية: أن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل"⁽⁵⁾. ولا دليل.

وقيل يعودُ على الصلاة؛ "لأنها أغلبُ منه وأهمُّ، وهو نظيرُ قوله: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُوا إِلَيْهَا) [الجمعة: 11] أعاد الضمير على التجارة لأنها أهمُّ وأغلبُ، كذا قيل، وفيه نظرٌ، لأنَّ العطف بـ (أو) فيجبُ الإفراد، لكنَّ المراد أنه ذَكَرَ الأهمَّ من الشئين فهو نظيرُها من هذه الجهة"⁽⁶⁾.

- إن الضمير يعود على المصدر وهو (الاستعانة)، المفهومة من قوله تعالى: (وَاسْتَعِينُوا)، يقول صاحب مشكل إعراب القرآن: "وقيل بل يعود على الاستعانة، ودلٌّ على الاستعانة قوله: (وَاسْتَعِينُوا)"⁽⁷⁾، قال أبو حيان: "وقيل يعود على الاستعانة، وهو المصدر المفهوم من قوله: (وَاسْتَعِينُوا)، فيكون مثل: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ﴿المائدة: 8﴾، أي العدل أقرب"⁽⁸⁾، والمطابقة بذلك حاصلة أيضاً.

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(1) جامع البيان: الطبري، 1 / 261.

(2) ينظر: زاد المسير: الجوزي، 1 / 76.

(3) دراسات لغوية: أبو سكين، 170.

(4) الكليات: الكفوي، 569.

(5) البحر المحيط: أبو حيان، 299/1.

(6) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، تج: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 330/1.

(7) مشكل إعراب القرآن: مكي، 1 / 92.

(8) البحر المحيط: أبو حيان، 299/1.

فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿التوبة:34﴾، فقد ورد الضمير مفرداً مؤنثاً في (ولا ينفقونها)، وقد تقدمه شيئان هما: (الذهب والفضة). والقول في هذه الآية من وجوه منها:
أن الضمير جاء مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران أحدهما مذكر، وهو الذهب، والآخر مؤنث، وهو الفضة؛ "لأنها أقرب المذكورين، أو لأنها أكثر وجوداً في أيدي الناس فيكون كنزها أكثر"(1).

"أو أنه أعاد الضمير على المعنى؛ لأن الكنوز دنائير ودراهم وأموال. ونظيره قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا) الحجرات: (9)؛ لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير. وكذا قوله تعالى: (هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) ﴿الحج: 19﴾ يعني المؤمنين والكافرين.

"أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان في المعنى تكفي بإعادة الضمير على أحدهما: استغناء بذكره عن ذكر الآخر؛ لمعرفة السامع باشتراكهما في المعنى ومنه قول حسان:

إن شرخ الشباب والشعر الأسد ... يود ما لم يُعاص كان جنوناً*
ولم يقل ما لم يُعاصياً ..."(2).

- إنَّ الضمير يعود على (الكنوز) المفهوم من (يكنزونها)، يقول أبو جعفر النحاس:
"يجوز أن يكون المعنى ولا ينفقون الكنوز؛ لأن الكنوز تشتمل على الذهب والفضة ها هنا"
" (3)، ويقول البغوي: " قوله عزَّ وجلَّ: (وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ﴿التوبة: 34﴾ قيل لم قال: (ولا ينفقونها)، ولم يقل: (ينفقونها)، وقد ذكر (الذهب والفضة) جميعاً؟ قيل: أراد الكنوز وأعيان الذهب والفضة"(4).

(1) النحو الوافي: عباس حسن، 270/1.

* "البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص 282؛ ولسان العرب 3/ 29 (شرح)؛ وتهذيب اللغة 7/ 81؛ وجمهرة اللغة ص 92، 585؛ وتاج العروس / 281 (شرح)؛ وديوان الأدب 1/ 101؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة 3/ 269؛ والمخصص 1/ 38". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، 52/8.

(2) النحو الوافي: عباس حسن، 270/1.

(3) معاني القرآن: النحاس، 3 / 202-203.

(4) معالم التنزيل: البغوي، 2 / 288، وينظر: الكشاف: الزمخشري، 2 / 37.

- إنَّ الضمير يعود على الفضة، والذهب داخلٌ في حكمها، جاء في مشكل إعراب القرآن: " وقيل تعود على الفضة، وحذف ما يعود على الذهب؛ لدلالة الثاني عليه "(1).
 - إنَّ الضمير عائذٌ على الذهب؛ لأن لفظه يُذكرُ ويؤنثُ، يقول العكبريُّ: " وقيل يعود على الذهب، ويذكر ويؤنثُ"(2)، ويقول القرطبيُّ: " والذهب تُؤنثه العرب، تقول: هي الذهبُ الحمراء، وقد تذكر، والتأنيثُ أشهر "(3)، وقد ذكر العلماءُ أقوالاً أخرى(4).
 والوجه الثاني أولى؛ وذلك لأن الفضة أقرب المذكورين(5)، وهو أعمُّ وأغلبُ(6)؛ فالذهب داخلٌ في الفضة، فهي أكثرُ تداولاً في أيدي الناس(7).
 وأمرٌ آخرٌ، فعند عود الضمير على الفضة في (ينفقونها)، فإن الذهب يكون من باب أولى؛ لأنَّه أعلى وأثمن، ويصبح الزجرُ عن كنزه من دون أداء زكاته أقوى.
 ومما ظاهره المخالفة عود الضمير على (مَنْ).
 وكلمة: "(مَنْ) سواء أكانت موصولة أم غير موصولة؛ من الكلمات المفردة المذكورة من ناحية لفظها، ولكنها من ناحية معناها قد تكون غير ذلك. ومن هنا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً، مراعاةً للفظها، وهو الأكثر. ويجوز فيه مراعاة المعنى المراد وهو كثير؛ فمن الأول قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ) ﴿يونس: 40﴾.
 ففاعل "يؤمن" مفرد مذكر؛ مراعاةً للفظ "مَنْ". ومن الثاني قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) ﴿يونس: 42﴾ وقول الفرزدق:
 تعال، فإن عاهدتني لا تخونني ... نكُنْ مثلَ من - يا ذئبٌ - يصطحبان*

(1) مشكل إعراب القرآن: مكي، 1 / 328.
 (2) التبيان في إعراب القرآن: العكبري، 2 / 14.
 (3) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 8 / 127.
 (4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: مكي، 1 / 328.
 (5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: العكبري، 2 / 14.
 (6) ينظر: معالم التنزيل: البغوي، 2 / 288.
 (7) ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي، 3 / 127.
 * "البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 2 / 329؛ وتخليص الشواهد ص 142؛ والدرر 1 / 284؛ وشرح أبيات سيبويه 2 / 84؛ وشرح شواهد المغني 2 / 536؛ والكتاب 2 / 416؛ ومغني اللبيب 2 / 404؛ والمقاصد النحوية 1 / 461؛ وبلا نسبة في الخصائص 2 / 422؛ وشرح الأشموني 1 / 69؛ وشرح شواهد المغني 2 / 829؛ وشرح المفصل 2 / 132؛ 4 / 13؛ والصاحبي في فقه اللغة ص 173؛ ولسان العرب 13 / 419 (منن)؛ والمحتسب 1 / 219؛ والمقتضب 2 / 295، 3 / 253". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، 8 / 146.

فالفاعل في الآية واوالجماعة، وفي البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائد إلى "من" مراعاة لمعناها:

وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ، فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ﴿البقرة: 112﴾. فالضمائر في الشطر الأول من الآية مفردة مذكورة؛ مراعاة للفظ: (مَنْ). بخلافها في الشطر الثاني فإنها للجمع؛ مراعاة لمعنى: "مَنْ" وقوله تعالى: (وَمَنْ يَفْتُنْ مِنْكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُوتِهِمْ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ) ﴿الاحزاب: 31﴾.

ففاعل الفعل: "يفتن" ضمير مفرد، مذكر؛ مراعاة للفظ: (مَنْ) أما الضمائر بعده فللجمع المؤنث: أو للمفردة؛ مراعاة لمعنى: (مَنْ)"(1).

ثانياً: التناسق بين ضمير المثني ومرجه

المثني: "ما دل على اثنين. وقاعدة التثنية أن تزيد على الفرد الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر، كولدان وولدين"(2).

و"ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ وَهُوَ (الألف)"(3). قال ابن آجروم: "وأما الألف فتكون علامة للرفع في تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خاصة"(4). ف"إعراب المثني بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمرة فرعا عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل "تحصيلاً لكمال المناسبة"(5).

وحملوا على المثني الحقيقي في الإعراب بالحروف أربعة ألفاظ "اثنين واثنتين في لغة الحجازيين، واثنتين في لغة التميميين مطلقاً، سواء أفرداً أو ركبا مع العشرة، أو أضيفاً إلى ظاهر أو مضمرة. ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية، فلا يقال: جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما؛ لأن ضمير التثنية نص في "الاثنين" فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في شرح اللوحة. "وكلا وكلتا، بشرط أن يكونا مضافين

(1) النحو الوافي: عباس حسن، 350/1.

(2) اللباب: السراج: 66.

(3) إنباس الناس: خنفر: 26.

(4) متن الآجرومية: 6.

(5) توضيح المقاصد: المرادي: 326/1.

لمضمر، تقول: جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة، وكانا معربين بحركات مقدره على الألف إعراب المقصور، تقول: جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين⁽¹⁾. ونحن نلاحظ التغيرات في الضمير الذي يعود على المثنى المذكور والمؤنث (كلا الرجلين - وكلتا المرأتين).

والقاعدة تقتضي: أنه إذا ورد ضمير غائب مثنى، وجب أن يعود على مرجع مثنى مثله، ومثاله: في القرآن الكريم، قول الله تعالى: (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ) ﴿الحشر: 17﴾ قوله: (عَاقِبَتُهُمَا) و(أَنَّهُمَا) و(خَالِدِينَ) وقع الضمير مثنى لأنه يعود على الشيطان والإنسان الكافر، في الآية قبلها: "كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ" ﴿الحشر: 16﴾ .
ومنه قول الله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) ﴿البقرة: 36﴾، فالضمير (هما) من (فأزلهما)، ومن (فأخرجهما)، والألف من (كانا)، عائدان على نبي الله آدم وزوجه، قال تعالى: (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) ﴿البقرة: 35﴾، وقد تمت المطابقة بين الضمير المثنى ومرجعه.

وقال تعالى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاهِلِينَ) ﴿التحریم: 10﴾، والآية الكريمة مليئة بالمثنى وضمير التثنية؛ منها ما يعود على نبيي الله (نُوحٍ وَلُوطٍ) عليهما السلام (عَبْدَيْنِ) (صَالِحَيْنِ) (يُغْنِيَا)، ومنها ما يعود على امرأتيهما (كَانَتَا) (عَنْهُمَا) (ادْخُلَا) (فَخَانَتَاهُمَا). والسياق يحدد عود الضمير على أي من الفريقين، مع دلالة المطابقة، في التذكير والتأنيث.

وقال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أُمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا) ﴿فاطر: 41﴾، فالألف من (تزولا) و(زالتا)، والضمير (هما) من (أمسكهما)، عائدان على السماوات والأرض المذكورين، وقد تمت المطابقة بين

(1) شرح التصريح: الوقاد: 66/1.

الضمير المثنى ومرجعه في جميع ما تقدم من الشواهد القراءانية، وغيرها كثير في القرآن الكريم، بل انه هو الأصل وما جاء على خلافه فلغرض ما.

ومما جاء من كلام العرب، قول الشاعر:

يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ*

ضمير التثنية في (السَّيِّدَانِ)، و(وَجِدْتُمَا) يعود على "هرم بن سنان والحارث بن عوف، مدحهما لإتمامهما الصلح بين عبس وذبيان وتحملهما أعباء ديوات القتلى" (1). وقد تطابقا، في العدد (التثنية)، والتذكير.

ومنه قول الآخر: خَلِيلِي طَيْرًا بِالنَّفَرُوقِ أَوْعَا*

على أنه لا يجوز حذف الالف من (قعا) للوقف لانه ضمير مثنى، قال سيبويه: " وأنشدنا الخليل: * خَلِيلِي طَيْرًا بِالنَّفَرُوقِ أَوْعَا * فلم يحذف الألف كما لم يحذفها من نُقْضَى "، قال الأعمش: " أراد أن الالف من قوله (قعا) لا تحذف كما لا تحذف ألف نُقْضَى، يقال: وقع الطائر، إذا نزل بالأرض، والوقوع: ضد الطيران" (2).

وقد تطابق ضمير التثنية في: (طَيْرًا)، و(أَوْعَا) مرجعهما؛ لأنه يعود على مثنى، وهو (خَلِيلِي).

ما ظاهره المخالفة

وردت بعض المواطن في القرآن الكريم ظاهرها عدم التطابق بين الضمير المثنى ومرجعه وتخالفهما في العدد. من ذلك:

- قول الله تعالى: قول الله عز وجل: (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) ﴿ فصلت: 11 ﴾.

* "البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 14؛ والأشباه والنظائر 210 / 8؛ وجمهرة اللغة ص 534؛ وخزانة الأدب 6 / 3، 387 / 9؛ والدرر 4 / 277؛ وشرح عمدة الحافظ ص 792؛ وجمع الهوامع 2 / 42؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 9 / 390". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب، 352/7.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّوزَنِي حسين بن أحمد بن حسين أبو عبد الله، دار احياء التراث العربي، ط1، 1423هـ/2002م، 139.

* هذا البيت من قصيدة لتميم بن أبي بن مُقْبِل وقبله قوله: نَاطُ الْفُؤَادِ مَنَاطًا لَا يُلَايِمُهُ. شرح شافية ابن الحاجب: الإسترابادي، 306/2.

(2) شرح شافية ابن الحاجب: الإسترابادي، 239/4.

وكيف جاء (قالتا) على التثنية، وكذلك (أتينا) وجاء (طائعين) على الجمع، وكيف جاء طائعين دون طائعات، مع تأنيث السماء والأرض؟
وأما التثنية في (قالتا) وفي قوله: (أتينا) فإنّ الضميرين عادةً مثنيين إلى لفظ السماء والأرض، لأنّ لفظهما لفظ الأحاد، وإن كان معناهما على الجمع، لأن السماء جمع سماوة، كحمام وحمامة، وسحاب وسحابة، ألا ترى أنه قد جاء وصف السحاب بالجمع في قوله: (وَيُنشِئُ السَّحَابَ النَّقَالَ) ﴿الرعد: 12﴾ وإن كان قد جاء وصفه بالواحد في قوله: (وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) ﴿البقرة: 164﴾. فالسحاب والحمام والنخل والشجر، وما أشبهه مما وقع الفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث، فليست بجموع حقيقية، وإنما هنّ أسماء للجمع، فلذلك يجوز فيها التذكير والتأنيث⁽¹⁾.

- وقوله تعالى: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ) ﴿النساء: 176﴾ فالضمير في "كانتا" لم يتقدم لفظ تثنية يعود عليه، لأن الكلاله تقع على الواحد والاثنتين والجمع، فثنى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى⁽²⁾. فهو من باب عود الضمير على المعنى فقط.

- وقوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا) ﴿الكهف: 60-61﴾، فقوله تعالى: (نسيا) عائدٌ على موسى عليه السلام وفتاه، ولا إشكال في هذا، إلا أن الله تعالى يقول في الآيتين التاليتين: (فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا) ﴿الكهف: 26-36﴾، فنحن نلاحظ أن فتى موسى عليه السلام قد نسب النسيان لنفسه فقط وذلك في قوله: (نَسِيتُ الْهُوتَ) و (مَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ) وفي ظاهر هذا تخالفٌ بين الآيات في نسبة النسيان، وفيما عاد عليه الضمير المثنى.

(1) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، 47/2.

(2) مباحث في علوم القرآن: مناع القطان، 201.

يقول الطبري: " قال بعضُ أهل العربية: إن الحوت كان مع يوشع، وهو الذي نسيه فأضيف النسيان إليهما ... وإنما جاز عندي أن يُقال: نسيا؛ لأنهما كانا جميعاً تزوداه لسفرهما، فكان حملُ أحدهما ذلك مضافاً إلى أنه حملُ منهما، كما يُقال: خرج القومُ من موضع كذا، وحملوا معها من الزاد كذا، وإنما حمّله أحدهم، ولكنه لما كان ذلك عن رأيهم وأمرهم، أُضيف إلى جميعهم، فكذاك إذا نسيه حامله في موضع، قيل: نسي القوم زادهم، فأضيف ذلك إلى الجميع بنسيان حامله ذلك، فيجري الكلام على الجميع، والفعلُ من واحدٍ، فكذاك ذلك في قوله: (نَسِيَا حَوْتَهُمَا)؛ لأن الله عزَّ ذكره خاطب العربَ بلغتها وما يتعارفونه بينهم من الكلام" (1).

وقال جماعةٌ من المفسرين: إنَّ الضمير عائد على نبي الله موسى عليه السلام وفتاه، يقول الزمخشري: " أي نسيا تفقد أمره وما يكون منه، مما جعلَ إمارةً على الظفر بالطلبة، وقيل نسي يوشع أن يقدمه، ونسي موسى أن يأمره فيه بشيءٍ " (2)، وهو ما رجحه أبو حيان، جاء في البحر المحيط: " والظاهر نسبة النسيان إلى موسى وفتاه " (3)، وقد ذكر وجهاً آخر، وهو أن تكون الآية على حذف مضافٍ، والتقدير " نسي أحدهما" (4).

وقول الطبري أولى؛ لأنه جارٍ على ما تكلمت به العربُ، والذي يؤيد نسبة النسيان ليوشع (فتى موسى عليه السلام) وحده، قوله تعالى: (فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ)، وعاد عليهما لاشتراكهما في التزود والمقصد.

- وقوله تعالى: (مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) ﴿الرحمن: 19-22﴾، فقد عاد ضميرٌ مثني في قوله: (منهما) على (البحرين)، ولا مشكل، إلا أن اللؤلؤ والمرجان يخرجان من الماء المالح دون العذب، وفي ظاهر هذا تخالفٌ، فقد عاد الضمير المثني على مفرد.

وهذا من باب: "الأثنين ينسب الفعل إليهما وهو لأحدهما" (5). عنون له الثعالبي في فقه

اللغة بهذا.

(1) جامع البيان: الطبري، 15 / 273.

(2) الكشاف: الزمخشري، 2 / 264.

(3) البحر المحيط: أبو حيان، 7 / 200، وينظر: روح المعاني: الألويسي، 15/314.

(4) المصدر نفسه، 7 / 201، وينظر: روح المعاني: الألويسي، 15/314.

(5) فقه اللغة: الثعالبي، 253.

وقال السيوطي: "ومن سنن العرب أن تنسب الفعل إلى اثنين وهو لأحدهما نحو: (مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ) إلى قوله: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) ﴿الرحمان: 22﴾" (1).

فهذا التركيب مستعملٌ في لسان العرب، وهذا ما يؤكد الزمخشري في الكشف بقوله: "فإن قلت: لم قال: (منهما)، وإنما يخرجان من الملح؟ قلت: لما التقيا وصارا كالشيء، جاز أن يُقال: يخرجان منهما، كما يُقال: يخرجان من البحر، ولا يخرجان من جميع البحر، ولكن من بعضه، وتقول: خرجت من البلد، وإنما خرجت من محلة من محاله، بل من دارٍ واحدةٍ من دورِه" (2)، ويقول القرطبي: "وقال (منهما) وإنما يخرج من الملح لا العذب؛ لأنَّ العربَ تجمعُ الجنسَيْن، ثمَّ تُخبرُ عن أحدهما، كقوله تعالى: (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ) ﴿﴾، وإنما الرسل من الإنس دون الجن، قاله الكلبي وغيره" (3).

إنَّ الآيةَ الكريمةَ تكون على حذف مضاف، يقول القرطبي نقلاً عن أبي عليِّ الفارسي: "هذا من باب حذف المضاف، أي من أحدهما، كقوله: (عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيْبَيْنِ عَظِيمٍ) ﴿الزخرف: 31﴾، أي من إحدى القرينتين" (4). فقوله سبحانه: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) ﴿الرحمان: 22﴾، أي من أحدهما، وهو المالح.

أو: أن ضمير المثني (منهما)، يعود على ماء السماء والماء المالح، فإذا التقيا بسقوط المطر، خرج اللؤلؤ والمرجان، روي ذلك عن ابن عباس: "فإذا وقع ماء السماء في صدف البحر، انعقد لؤلؤاً، فصار خارجاً منهما" (5)، وجاء في البحر المحيط: "وقال ابن عباس وعكرمة: تكون هذه الأشياء في البحر بنزول المطر؛ لأن الصدف وغيرها تفتح أفواها للمطر؛ فلذلك قال: منهما" (6)، وقد ذكر غير هذا في تأويل الآية (7)، والأول أولى لجريانه على لسان العرب، ولا يحتاج فيه إلى كثير من التأويل.

ومنه قول الشاعر:

(1) المزهر: السيوطي، 264/1.

(2) الكشف: الزمخشري، 3 / 188.

(3) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 163/17، والآية من (الأنعام / 130)،

(4) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 83/16، وينظر: البحر المحيط: أبو حيان، 61-60/10، والآية من: (الزخرف

31 /

(5) المصدر نفسه، 163 / 17.

(6) البحر المحيط: أبو حيان، 60 / 10.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 163 / 17، والبحر المحيط: أبو حيان، 61-60 / 10.

أَمِنْ يَمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا ... بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْنَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا *

وَقَدْ يَحْتَمَلُ غَيْرَ مَا تَأَوَّلَهُ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ: مِنْ أَنَّ الشَّاعِرَ إِنَّمَا رَدَّ الضَّمِيرَ الْمُثْنِيَّ
فِي قَوْلِهِ مُصْطَلَاهُمَا إِلَى الْأَعَالِي لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ اثْنَانِ.

لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُثْنِيَّ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ مُصْطَلَاهُمَا لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى الْجَارَتَيْنِ إِنَّمَا يَرْجِعُ
إِلَى الْأَعَالِي لِأَنَّ الْأَعَالِي وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعاً فِي اللَّفْظِ فَهُوَ اثْنَانِ فِي الْمَعْنَى فَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ
فَكَانَتْ قَالِ جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا الْأَعَالِي.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى حَسَنَةٍ وَجْهَهَا لِأَنَّ الْجَوْنَ لَمْ تَضْفِ إِلَى اسْمٍ يَتَّصِلُ بِهِ ضَمِيرٌ
يَعُودُ مِنَ الْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَ الصِّفَةِ فِي قَوْلِكَ هُنْدٌ حَسَنَةٌ وَجْهَهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى هُنْدٍ لَكُونَ
الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْجَارَتَيْنِ مَحذُوفاً كَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ مِنْ هُنْدٌ حَسَنَةٌ أَلَوْجُهُ وَدَعْدُ حَسَنَةٌ
وَجْهَ الْأَبِّ مَحذُوفٌ فَذَلِكَ أَنَّ جَوْنَ مِنْ قَوْلِهِ جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا كَمَا أَنَّ حَسَنَةً فِي قَوْلِكَ
هُنْدٌ حَسَنَةٌ أَلَوْجُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْذُ فِيهِ إِلَى هُنْدٍ ضَمِيرٌ (1).

فَكَاتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا ... كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْتَفِ *

وَالشَّاعِرُ "يَصِفُ نَاقَتَيْنِ طَاطَأَتَا رَأْسِيهَا مِنَ الْإِعْيَاءِ، فَشَبَّهَ رَأْسَ النَّاقَةِ فِي تَطَاطُئِهَا،
بِرَأْسِ النَّصْرَانِيَّةِ إِذَا طَاطَأَتْهُ فِي صَلَاتِهَا" (2).

وَمَحَلُّ الْإِسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ قَوْلُهُ: كَلَّتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا، حَيْثُ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى
(كَلَّتَا) مَفْرُداً فِي قَوْلِهِ: خَرَّتْ، وَفِي قَوْلِهِ: رَأْسُهَا، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (كَلَّتَا) عِنْدَهُ لَهَا جِهَةٌ
إِفْرَاداً، وَإِلَّا لَمَا صَحَّ عَوْدُ الضَّمِيرِ مَفْرُداً عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ يَجِبُ أَنْ يَطَابِقَ مَرْجِعَهُ
إِفْرَاداً وَتَثْنِيَّةً وَجَمْعاً، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْبَلَدَيْنِ عَلَى أَنَّ (كَلَّتَا) مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى مُثْنِيٌّ فَلَمْ يَبْقَ
إِلَّا جِهَةُ اللَّفْظِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ (كَلَّتَا) مَفْرُداً لَفْظاً.

* "البيتان من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه ص 307، 308؛ وخزانة الأدب 4/ 293؛ والدرر 5/ 281؛ وشرح أبيات سيبويه 7/ 1؛ وشرح المفصل 6/ 83، 86؛ والصاحب في فقه اللغة ص 210؛ والكتاب 1/ 199؛ والمقاصد النحويّة 3/ 587؛ وجمع الهوامع 2/ 99؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب 8/ 220، 222؛ وشرح الأشموني 2/ 359؛ والمقرب 1/ 141". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب، 104/7.

(1) خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 301/4.

* "البيت من الطويل، وهو لأبي الأخرز الحماني في الإنصاف 2/ 445؛ والكتاب 3/ 411؛ ولسان العرب 5/ 211 (نصر)؛ وبلا نسبة في الكتاب 3/ 256". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب، 98/5.

(2) شرح الشواهد الشعرية: شرّاب، 135/2.

وقال آخر:

فكلتاهما قد خُطَّ لي في صَحِيفَةٍ ... فلا العيش أهواه ولا الموتُ أروحُ(1)

فقال: "خُطَّ" بالإفراد، والشواهد على هذا النحو كثيرًا جدًا. وخُطَّ - بالبناء للمجهول - كتب، تقول: "خط فلان بالقلم، أو غيره، من مثال مد" أي كتب.

والاستشهاد بالبيت في قوله (كلتاهما قد خط) حيث أعاد الضمير إلى (كلتاهما) مفردًا في قوله (قد خط) فذلك يدل على أن لكلتا جهة إفرادًا، وهي جهة لفظه، لأنه من جهة المعنى مثني باتفاق من الكوفيين والبصريين جميعًا على نحو ما قررناه في الشواهد السابقة، وكان من حق العربية عليه أن يقول: (فكلتاهما قد خطت) فيؤنث الفعل؛ لأن الاستعمال العربي على أنه إذا كان الفاعل ضميرًا مؤنثًا وجب في غير الضرورة إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى هذا الضمير سواء أكان مرجع الضمير حقيقي التأنيث نحو: زينب قامت، أم كان مجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت(2).

وأما رَدُّ الضمير مثني حملاً على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال "كِلَاهُمَا قَائِمَان، وَكِلْتَاهُمَا لَقِيْتَهُمَا" وقال الشاعر:

كلاهما حين جدَّ الجَرِيُّ بينهما ... قد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفِيهِمَا رَابِي*

فقال: (أقْلَعَا) حملاً على المعنى، وقال (رابي) حملاً على اللفظ. والحمل في كلا، وكلتا على اللفظ، أكثر من الحمل على المعنى(3).

ثالثاً: التناسق بين ضمير الجمع ومرجعه

الجمع ما دل على أكثر من اثنين، وله مفرد من لفظه ومعناه كرجل ورجال(4)؛ فواحد مفرد، والإثنان مثني، والزائد على الإثنين جمع؛ فأقله ثلاثة.

والضمير الدال على الجمع يكون على عدة أضرب:

- ضمير جمع المتكلمين وهو (نا) نحو:

(1) "هَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَتَمِيمِ بْنِ أَبِي بِنِ مَقْبِلٍ وَهُوَ شَاعِرٌ إِسْلَامِي". خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 57/5.

(2) الإنصاف: الأنباري، 365-355/2.

* هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب، وكان جرير بن عطية قد زوج ابنته عضيذة للأبلى، فعيده الفرزدق وهجاه، وقيل البيت المستشهد به قوله:

ما كان ذنب التي أقبلت تعتلها ... حتى اقتحمت بها أسكفة الباب. الإنصاف: الأنباري، 365/2.

(3) الإنصاف: الأنباري، 365/2.

(4) اللباب: السراج، 67.

كتبنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع و «نا» ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

- ضمير جمع المخاطبين الذكور العقلاء وهو «تم» نحو:

كتبتم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك و «ت» ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل والميم لجمع الذكور العقلاء حرف لا محل له من الإعراب.

- ضمير جمع المخاطبات وهو (تنّ) نحو:

كتبتنّ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك و «ت» ضمير متصل مبني على الضمّ في محل رفع فاعل.

والنون لجمع الإناث حرف لا محل من الإعراب.

- ضمير النسوة الغائبات وهو (ن) مفتوحة نحو:

كتبن: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك و (ن) نون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل⁽¹⁾.

أما ضمائر الجمع المنفصلة فهي: نحن، أنتم أنتن، هم هن. وهذه الخمسة تقع في محل رفع، و: إيانا إياك إياكم إياهن، تقع في محل نصب⁽²⁾.

و(هنّ) ضمير الجمع القليل و(هيّ) و(ها) ضمير الجمع الكثير ورُبمًا عكسوها. وألّعب تجلّ ضمير الجمع الكثير الّهاء والألف، وضمير الجمع القليل الّهاء والنون المُشدّدة كما نطق به القرآن. قَالَ اللهُ تَعَالَى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ فَلَا تُظَلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسُكُمْ) «التوبة: 36»، وَاخْتَارَ الْعَرَبُ أَنْ الْحُقُوبُ بِصِفَةِ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ الْأَلْفِ وَالنَّاءُ فَقَالُوا: (أَقَمْتِ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ) و (كسوته أثواباً رفيفات)⁽³⁾. وضمير الجمع الذي يلحق بالفعل، كقولك: (الناس قاموا)⁽⁴⁾.

(1) القواعد التطبيقية: دكتور، 87.

(2) ينظر: شرح قطر الندى: ابن هشام، 95.

(3) الكليات: الكفوي، 959.

(4) اللّحة: ابن الصائغ، 115/1.

أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته، فأصل " ضربتم " مثلاً ضربتو، فدفعوا للبس زادود الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح، وإن لم يقع بعدها ضمير: فمنهم من يحذف الواو استئقلاً لو او مضموم ما قبلها في آخر الاسم، ومنهم من لا يحذف، لان الاستئقال عنده خاص بالاسم المعرب، فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها، فإذا التقت مع ساكن آخر فان كانت بعد ضمة فالاشهر الاقيس ضمها إتباعاً، ولان الضم حركتها الاصلية، فمنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو في غاية القلة، ومنعه أبو على الفارسي، وإن كانت بعد كسرة فالاشهر الاقيس كسرها إتباعاً أو على أصل التخلص، ومنهم من يضمها تحريكها لها بحركتها الاصلية لانه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الاصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية"⁽¹⁾.

وبعد بسط ضمائر الجمع، وما تاتي عليه داخل الجملة، نخلص إلى بيان صور المطابقة في ضمير الجمع ومرجعه:

1- ضمير الجمع المذكر

القاعدة: إذا ورد الضمير الغائب وهو جمعٌ مذكرٌ، وجب أن يعود على مرجعٍ مثله، وهذا ما جاء عليه النظم القرآني، وكلام العرب، من ذلك:

- قول الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى) ﴿البقرة: 159﴾ وتتعلق من بمحذوف، لأنه في موضع الحال أي كائناً من البيّنات والهدى. الضمير المنصوب في (بيناه) عائد على الموصول الذي هو (ما أنزلنا)، وضمير الصلة محذوف، أي ما أنزلناه. وقرأ الجمهور: (بيناه) مطابقة لقوله: (أنزلنا). وقرأ طلحة بن مصرف: بينه: جعله ضمير مفرد غائب، وهو التقات من ضمير متكلم إلى ضمير غائب"⁽²⁾.

(1) شرح شافية ابن الحاجب: الإستراباذي، تح: الزفراف، 241/2.

(2) البحر المحيط: أبو حيان: 69/2.

- وقول الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ) ﴿آل عمران:10﴾، ف (هم) من (أموالهم) ومن (أولادهم)، و(هم) ضمائر عائدة على (الذين كفروا)، والمطابقة حاصلة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتذكيراً.

- وقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) ﴿التوبة:28﴾، ف (الواو) من (يقربوا)، و(هم) من (عامهم)، عائدان على (المشركين)، وقد تمت المطابقة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتذكيراً.

- وقول الله تعالى: (وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) ﴿هود:8﴾، ف (هم) من (عنهم) ومن (يأتيهم) ومن (عنهم) ومن (بهم)، و(الواو) من (ليقولون) ومن (كانوا) ومن (يستهزئون)، عائدان على (الذين كفروا) من قوله تعالى: (وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ) ﴿هود:7﴾، وغير ذلك كثير في القرآن الكريم⁽¹⁾. بل هو الطابع العام للنظم القرآني.

ومن كلام العرب، قول الشاعر:

فما أبأونا بأمن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا*

الاعراب: " ما " نافية بمعنى ليس " أبأونا " آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه " بأمن " الباء زائدة، وأمن: خبر ما " منه، علينا " كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن، وقوله " اللاء " اسم موصول صفة لآباء " قد " حرف تحقيق " مهدوا " مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله " الحجورا " مفعول به لمهد.

فأوقع "اللاء" مكان "الألى" بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، و"الألى": بمعنى الذين، و"الذين" أشهر منها، فلذلك عدل الموضح فقال: "أي: الذين"، إذ لا فرق بينهما.

(1) ينظر: (الحجر / 30)، (النحل / 35)، (الأحقاف / 13).

* والبيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد ص 137؛ والدرر 1/ 213؛ وشرح التصريح 1/ 133؛ والمقاصد النحوية 1/ 429؛ وبلا نسبة في الأزهية ص 301؛ وأوضح المسالك 1/ 146؛ وشرح الأشموني 1/ 69؛ وشرح ابن عقيل ص 79؛ وهمع الهوامع 1/ 83. المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، 148/3.

والمعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد، بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح" (1).

والشاهد فيه: إطلاق (اللاء) على جماعة المذكر موضع الذين والأكثر كونها لجمع المؤنث. الواو من (مهذوا) طابق مرجعه (آباؤنا) فكلاهما جمع مذكر.

فإمّا كرامٌ مُوسِرونَ لَقِيْتُهُمْ ... فَحَسْبِي مَنْ نُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا*

هذا بيت من أبيات للشاعر ومنها:

ولست بهاجٍ في القرى أهل منزل ... على زادهم أبكي وأبكي البواكيا

فإمّا كرامٍ موسرونٍ لقيتهم ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيَا

وإمّا كرامٍ معسرونٍ عذرتهم ... وإمّا لئامٍ فادخرت حياثيا

وعرضي أبقي ما ادخرت ذخيرة ... وبطني أطويه كطي ردائيا

وإعراب محل الشاهد منه: " كرام " فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام:

إمّا لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

" موسرون " نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة

لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد " لقيتهم " لقي: فعل

ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الاعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي، مبني

على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام، مفعول به مبني على السكون

في محل نصب" (2).

ونلاحظ أن البيت الشعري مملوء بضمائر جمع الذكور، من مثل الواو في (مُوسِرونَ)،

و(هم) من (لَقِيْتُهُمْ)، و(نُو) بمعنى الذين، و(هم) من (عِنْدَهُمْ). وقد طابقت ضمائر الجمع

مرجعها(كرامٌ) فهو يدل على جمع الذكور، على صيغة جمع التكسير.

(1) شرح التصريح: الوقاد، 154/1.

* البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم في الدرر 1/ 268؛ وشرح التصريح 1/ 63، 137؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1158؛ وشرح شواهد المغني 2/ 830؛ وشرح المفصل 3/ 148؛ والمقرب 1/ 59؛ والمقاصد النحوية 1/ 27؛ وللطائي (؟) في مغني اللبيب 2/ 410؛ وشرح الأشموني 1/ 72؛ وشرح ابن عقيل ص 30؛ 82، وشرح عمدة الحافظ ص 122؛ وهمع الهوامع 1/ 84. المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، 357/8.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 46/1.

ما ظاهره المخالفة

وردت بعض الآيات في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين ضمير الغائب الجمع المذكور ومرجعه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ﴾ ﴿61-62﴾، فالضمير في (ردوا) جمعٌ مذكرٌ، وقد عاد على مفردٍ مذكرٍ، وهو قوله: (أحدكم) أو الهاء في (توفتُهُ).

والسبب في ذلك، أن (أحدكم) معناه الجمعُ، يقول أبو السعود: "قوله تعالى: (تُثَمُّ رُدُّوا) عطفٌ على (تَوَفَّتْهُ) والضمير للكل المدلول عليه بـ (أَحَدِكُمْ) وهو السر في مجيئه بطريق الالتفات تغليباً، والإفراد أولاً والجمعُ آخرًا؛ لوقوع التوفي على الانفراد والرد على الاجتماع، أي تُثَمُّ رُدُّوا بعد البعث بالحشر إلى الله" (1)، وقيل إن الضمير يعودُ على العباد، وهو ما رجحه أبو حيان (2) أو على الرسل (3).

وقال تعالى: (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) ﴿الأنبياء: 78﴾، وما يظهر من الآية عود ضمير جمع المذكر (هم) في (لِحُكْمِهِمْ) على اثنين (داود وسليمان) (عليهما السلام). والجواب عن هذا:

- أن يكون الضمير راجعٌ إلى جمع (داود وسليمان) (عليهما السلام)، مع الجمع الذين حكم بينهم، قال الطبري: " (وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) ﴿الأنبياء: 78﴾ يقول: وكنا لحكم داود وسليمان والقوم الذين حكما بينهم فيما أفسدت غنم أهل الغنم من حرث أهل الحرث" (4)، وقال الزمخشري: "وجمع الضمير؛ لأنَّهُ أرادهما والمُتَحَاكِمِينَ إِلَيْهِمَا" (5).

- أو أنَّ الضمير يعود على (داود وسليمان عليهما السلام)، على رأي من يقول إن أقل الجمع اثنان، قال الفراء: " وهو مثلُ قوله: (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) ﴿النساء: 11﴾ يريد أخوين

(1) إرشاد العقل السليم: أبو السعود، 145/3.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، 4، 540.

(3) ينظر: روح المعاني: الألوسي، 7 / 177.

(4) جامع البيان: الطبري، 51 / 17.

(5) الكشاف: الزمخشري، 2 / 333، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: العكبري، 2 / 135.

فما زاد، فهذا كقوله: (لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ) إِذْ جَمَعَ اثْنَيْنِ⁽¹⁾، وقد ذكر ابنُ الجوزيِّ هذا الرأيَ في تفسيره.⁽²⁾

والأول أولى؛ فالحكمُ يستلزمُ الحاكمَ، وقد ذكره الله تعالى وهما: (داود وسليمان-عليهما السلام)، ويستلزمُ أيضاً الخصومَ، وأقلهما اثنان، وبهذا لا مخالفة، ولو قصد بـ (داود وسليمان عليهما السلام) الجمع، لقال: (إِذْ يَحْكُمُونَ) أيضاً، كما قال: (لِحُكْمِهِمْ). وقد قرأ "ابن مسعودٍ وابنُ عباسٍ وابنُ أبي عبلَةَ"⁽³⁾: (لِحُكْمِهِمَا) بضمير التثنية، وعلى هذه القراءة تتم المطابقة.

ومنه قوله تعالى: (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) ﴿ص: 21﴾ فجاء بالخصم، وهو على لفظ الواحد، ومعناه الجمع، فلذلك قال: (تَسَوَّرُوا) ، فأتى بواو الجمع، والأصل في الخصم أنه مصدر خصمت، يقال: خصمت فلانا فخصمته أخصمه خصما: إذا غلبته في المخاصمة، وهي المنازعة في الشيء، أو المطالبة بحق وغيره، فلما جعل الخصم صفة لم يثن، ولم يجمع، ولم يؤنث، كما أن المصدر لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه يدل بلفظه على القليل والكثير، كأسماء الأجناس، كالماء والزيت والعسل، وما أشبهها من أسماء الأجناس، لأن كل لفظ من ذلك يقع على الجنس بأسره قليله وكثيره، فاستغني عن تثنيته وجمعه. فإن اختلفت أنواعها جاز تثنيته وجمعها، كقولك: شربت ماءين، تريد: ماء حلوا، وماء ملحا، واشتريت زيتين، تريد: جيدا وردينا، وكذلك المصدر، نحو قولك⁽⁴⁾: ضربت زيدا ضربين، أي نوعين من الضرب شديدا وهينا. ومنه قوله تعالى: (وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) ﴿الأحزاب: 10﴾ أردنا ظنونا مختلفة. وقد ثنوا الخصم أيضا وجمعه، فقالوا: خصمان وخصوم، وإنما فعلوا ذلك، لأنه قد كثر استعماله في الوصف، حتى زال عن شبه المصدر، ودخل في باب الأسماء والصفات، كذلك نظائره في المصادر التي وصف بها.

(1) معاني القرآن، الفراء، 2 / 208، والآية من (النساء / 11).

(2) ينظر: زاد المسير، 5 / 317، والتبيان في إعراب القرآن، 2 / 135.

(3) زاد المسير، 5 / 371، وينظر: معاني القرآن، الفراء، 2 / 208، والكشاف، 2 / 333.

(4) إسفار الفصيح: الهروي محمد بن علي بن محمد أبو سهل، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، 559/1.

وقد جاء في التنزيل مثني، وهو قوله تعالى - حكاية عن الملائكة -: (قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) ﴿ص: 22﴾ وقال ذو الرمة في الجمع:
 يوالي إذا اصطك الخصوم أمامه ... وجوه القضايا من وجوه المظالم
 يوالي: يميز. وقال أيضا:
 أبر على الخصوم فليس خصم ... ولا خصمان يغلبه جدالا
 فوحد وثنى وجمع في بيت واحد. وأبر: أي علا.
 والخصم: هو المنازع المطالب الذي ينازع في الأمر، وهو خصم لك، وأنت خصم
 له" (1).

ومما ورد في الشعر مما يظهر منه المخالفة بين ضمير الجمع ومرجعه، قول الشاعر
 فإن الله يعلمني ووهباً ... ويعلم أن سيلقاه كلانا*
 "نا"، وهو ضمير جمع، و"كلا" إنما يضاف إلى تثنية. وذلك لأن الاثنين والجمع في
 الكناية عن المتكلم واحد، وإن شئت أن تقول: هو للجمع، ولكنه حمل الكلام على المعنى،
 لأنه عنى نفسه ووهباً. وإليه أشار صاحب الكتاب، وهو أجود، لأنه قد يقع لفظ الجمع على
 التثنية" (2). نحو قوله تعالى: (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) التحريم: (4)، وقوله: (تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ)
 ص: (21)، ثم قال: خَصْمَانِ، ويُروى: سيلقاه بالياء، وسنلقاه بالنون، فمن رواه بالياء
 جعل "كلانا" فاعله، ومن رواه بالنون، جعل "كلانا" تأكيداً لضمير المتكلمين" (3).
 وقول الشاعر:

وَأَيْنَ رُكَيْبٍ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ ... إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنَاسٍ بِأَسْوَدًا" (4).
 الشاهد فيه قوله: (ركيب) تصغير (ركب) والركب اسم للجمع، وليس بتكسير (راكب)،
 يدل على ذلك تصغيره، لو كان تكسير "راكب" لقليل: "رويكبون"، فكنت تقلب ألف

(1) إسفار الفصيح: الهروي، 560/1.

* البيت للشاعر النمر بن تولب، شاعر إسلامي، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم. شرح الشواهد الشعرية: شرّاب، 282/3.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 155/2.

(3) نفسه، 155/2.

(4) هذا البيت، لعبد قيس بن خفاف البرجمي. إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، 830/2.

"راكب" واواً، وتجمعه بالواو والنون. وأسود: موضع⁽¹⁾. وأن ركب اسم مفرد واقع على الجمع، وقد "حَقَّرَ ركباً تحقير كعب، وأعاد إليه ضمير جمع على المعنى"⁽²⁾. وعليه: أن ما تقدم مما يظهر منه المخالفة بين ضمير الغائب الجمع المذكر ومرجعه، إنما هو لدواعٍ يقتضيها السياق، أو كون اللفظ صالحاً أن يعود عليه المفرد والمثنى والجمع على السواء.

2- ضمير الجمع المؤنث

ضمير جمع المؤنث، يتمثل في:

- ضمير جمع المخاطبات وهو (تُنَّ) نحو: كتبتنَّ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك و (ت) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. والنون لجمع الإناث حرف لا محل من الإعراب.

- ضمير النسوة الغائبات وهو (نَ) مفتوحة نحو:

كتبتنَّ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك و «ن» نون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل⁽³⁾.

أما ضمائر الجمع المؤنثة المنفصلة فهي: أنتن، هن. وتقع في محل رفع، و: إياكن وإياهن، تقع في محل نصب⁽⁴⁾.

وأما ما يلحق الإسم المؤنث ليدل على تأنيثه فهو زيادة "في آخره ألفا وتاء وتكون التاء مضمومة في الرفع مكسورة في النصب والجر تقول في الرفع هُوَلاءِ الهنداتُ وفي الجر مَرَرْتُ بالهنداتِ وفي النصب رَأَيْتِ الهنداتِ فالألف والتاء علامتا الجمع والتأنيث والتاء حرف الإعراب وضمتها علامة الرفع وكسرتها علامة الجر والنصب

فإن كان في الإسم المؤنث هاء التأنيث حذفها في الجمع تقول في جمع مسلمةً مسلماتٌ وفي جمع قائمةً قائماتٌ وكان الأصل مسلمتات وقائمات فحذفت التاء الأولى لئلا تجتمع في الإسم الواحد علامتا تأنيث⁽¹⁾.

(1) إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، 830/2.

(2) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413 هـ/1991م، 495/2.

(3) القواعد التطبيقية: دعكور، 87.

(4) ينظر: شرح قطر الندى: ابن هشام، 95.

اعلم أنه إذا كان الفعل لجمع مؤنث يلتحق بآخره نونٌ خفيفة، كقولك: (الهندات يقمن) و(لن يقمن) و(لم يقمن)، فيستوي لفظُ المرفوع والمنصوب والمجزوم.

فالنون ههنا دالة على جمع التانيث، وليست هذه النون كالنون التي بعد الياء في (تذهيبين)، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب؛ ولا يجوز سقوطها في النصب والجزم. فإذا لحقت الفعل الماضي سکن آخره، كقولك: (النساء خرجن) (2).

ولا بد من التطابق بين الضمير ومرجعه المؤنث المجموع؛ فإذا جاء ضميرٌ غائبٌ دالٌّ على جمع تانيث، وجب أن يرجع إلى جمع مؤنثٍ مثله، ومن ذلك:

قول الله تعالى: (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمناتُ يبايعنك على أن لا يُشركن بالله شيئاً ولا يسرفن ولا يزينن ولا يفتنن أولادهن ولا يأتين ببهتانٍ يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروفٍ فبايعهن) [الممتحنة: 12]

والآية مليئة بصمائر جمع الإناث التي تعود على (المؤمنات) مطابقة لها في الجمع والتانيث.

وقوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحلُّ لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كنَّ يؤمنن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحقُّ بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) ﴿البقرة: 228﴾، والمطابقة حاصلة كما هو واضح من الآية، فالنون من (يتربصن - بأنفسهن - لهن - يكتمن - أرحامهن - كنَّ - بعولتهن - بردهن - ولهن - عليهن - عليهن) ، عائدة على المطلقات .

وقال الله تعالى: (يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمانٍ يأكلهن سبع عجافٍ وسبع سنبلاتٍ خضرٍ وأخر يابساتٍ لعلِّي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) ﴿يوسف: 46﴾، فالضمير (هن) في (يأكلهن) عائدٌ على (بقراتٍ)، والمطابقة تامة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتانيثاً.

(1) اللع: ابن جني: 21.

(2) اللحة في شرح الملح: ابن الصائغ: 917/2.

وقال تعالى: (كَانَهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ) ﴿الرحمن:58﴾، فالضمير (هن) في (كانهن) راجع على (قاصرات الطرف)، في قوله تعالى: (فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِئِنَّهُنَّ أَنْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ) ﴿الرحمن:56﴾، والمطابقة تامة بين الضمير ومرجعه جمعاً وتأنياً.

ما ظاهره المخالفة

وردت بعضُ المواطن في القرآن الكريم ظاهرها المخالفة بين الجمع المؤنث ومرجعه، قال تعالى: (الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ) ﴿البقرة:197﴾، فقد عاد ضمير الجمع المؤنث من (فيهن) على (أشهر).

والسبب في ذلك، أن (أشهر) جمعُ قلةٍ، وجمعُ القلةِ فيما لا يعقلُ يجري كالجمعِ المؤنثِ، وجمعُ الكثرةِ عكسه، يقولُ القرطبيُّ: " وقال: (فِيهِنَّ) ولم يقل: (فيها)، فقال قومٌ: هما سواءٌ في الاستعمال، وقال المازنيُّ أبو عثمان: الجمعُ للكثير لما لا يعقل، يأتي كالواحدةِ المؤنثة، والقليلُ ليس كذلك، تقولُ: (الأجداعُ انكسرت) و (الجدوعُ انكسرت)، ويؤيد ذلك قوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ)، ثم قال: (مِنْهَا)"(1).

وقال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) ﴿فصلت:37﴾، فقد عاد ضميرُ الجمعِ المؤنثِ (هن) من (خلقهن)، على (الليل والنهار والشمس والقمر).

والسبب في ذلك، كما في الآية المذكورة آنفاً، يقول الفراء: " (لا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ) ﴿فصلت: 37﴾ خلق الشمس والقمر والليل والنهار، وتأنيتهن في قوله: (خَلَقَهُنَّ)؛ لأن كلَّ ذكرٍ من غير الناس وشبههم، فهو في جمعه مؤنثٌ، تقولُ: (مرَّ بي أثوابٌ فابتعتهنَّ) و (وكانت لي مساجد فهدمتهنَّ وبنيتهنَّ)، يُبنى على هذا "(2).

وقال الزمخشريُّ: " ﴿خَلَقَهُنَّ﴾، الليل والنهار، والشمس والقمر؛ لأنَّ حكمَ جماعةٍ ما لا يعقلُ حكمُ الأنثى أو الإناث، يُقالُ: (الأقلامُ بريئُها، وبريئُها)"(3)، وقد نقل أبو حيان

(1) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 2 / 406، والآية من (التوبة / 36)، وينظر: البحر المحيط، 2 / 279.

(2) معاني القرآن، الفراء، 3 / 18.

(3) الكشاف: الزمخشري، 3 / 72.

كلام الزمخشري معلقاً عليه بقوله: " وكان ينبغي أن يُفرق بين جمع القلة من ذلك، فإن الأفسح أن يكون كضمير الواحدة، تقول: (الأجذاعُ انكسرت) على الأفسح، و (الجدوعُ انكسرت) على الأفسح، والذي تقدم في الآية ليس بجمع قلة، أعني بلفظ واحد، ولكنه ذكر أربعة متعاطفة؛ فَنَزَلَتْ منزلة الجمع المعبر عنها بلفظ واحد" (1).

وقد قيل إن الضمير في (خَلَقَهُنَّ) عائدٌ على معنى الآيات في قوله: (وَمِنْ آيَاتِهِ)، يقول الزمخشري: " أو لما قال: (وَمِنْ آيَاتِهِ) كُنَّ في معنى الآيات؛ فقيل: (خَلَقَهُنَّ)" (2)، وقيل إن الضمير يعود على (الشمس والقمر) فقط، على رأي من يقول إن أقل الجمع اثنان. (3) قول الله تعالى: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) ﴿البقرة: 275﴾؛ لأن الموعظة والوعظ واحد.

وقالوا في قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ﴿الأعراف: 56﴾ أنه أراد بالرحمة هنا المطر" (4).

ومن تظهر فيه المخالفة بين جمع المؤنث ومرجعه، قول الشاعر:
دَعُونَ الْهُوَى تَمَّ ارْتَمِينَ قُلُوبَنَا ... بِأَسْهُمِ أَعْدَاءٍ وَهَنَّ صَدِيقُ*
والرجل صديقٌ والأنثى صديقةٌ والجمع أصدقاء، وقد يقال للواحد والجمع والمؤنث صديق" (5).

وتذكير المؤنث، واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا يقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا*

(1) البحر المحيط، أبوحيان، 307 / 9، وينظر: روح المعاني، 125 / 24.

(2) الكشاف: الزمخشري، 72 / 3، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، 364 / 15.

(3) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان، 307 / 9.

(4) دراسات لغوية: أبو سكين: 173.

* "البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص 372؛ والأشبه والنظائر 233 / 5؛ ولسان العرب 195 / 10 (صدق)؛ ولذي الرمة في ملحقات ديوانه ص 1893؛ والحماسة البصرية 177 / 2؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص 184؛ والخصائص 412 / 2". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب، 185/5.

(5) الصحاح: الجوهري، 1506/4.

* "البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص 483؛ وخزانة الأدب 45 / 1، 49، 50؛ والدرر 268 / 6؛ وشرح التصريح 278 / 1؛ وشرح شواهد الإيضاح ص 339، 460؛ وشرح شواهد المغني 2 / 943؛ والكتاب 46 / 2؛ ولسان العرب 111 / 7 (أرض)، 60 / 11 (بقل)؛ والمقاصد النحوية 464 / 2؛ وتاج

و"إِنَّمَا قَالَ: " (أَبْقَلَ) بالتذكير، لِأَن تَأْنِيثَ الْأَرْضِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٌ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ مُؤنَّثٍ. وَهَذَا النَّحْوُ يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً، فَلَا يَدُلُّ عَلَى التَّنْذِيرِ.

وَالشَّمْسُ مُؤنَّثَةٌ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا) ﴿يس: 38﴾. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) ﴿القيامة: 9﴾، فَإِنَّمَا ذَكَرَ، لِأَن تَأْنِيثَهُمَا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، وَإِذَا كَانَ الْمُؤنَّثُ تَأْنِيثُهُ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، جَازَ تَذْكَيرَ فِعْلِهِ وَتَأْنِيثَهُ، إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، نَحْوُ: حَسُنَ دَارُكَ، وَاضْطَرَمَّ نَارُكَ، وَحَسُنْتَ دَارُكَ، وَاضْطَرَمَّتْ نَارُكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ" (1).

ومن قول الشاعر:

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً ... وَكَفَى قَرِيشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا*

"الشاهد فيه: أن المراد بقريش في هذا البيت القبيلة فيرشحه قوله بعد ذلك في البيت "وسادها" فأعاد الضمير مؤنثاً؛ فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة، وقال ابن سيده: وقول الشاعر:

وجاءت من أباطحها قريش ... كسيل أتى بيثية حين سالا

قال: عندي أنه أراد قريش - غير مصروف - لأنه عنى القبيلة، ألا تراه قال جاءت فأنت؟ قال: وقد يجوز أن يكون أراد: وجاءت من أباطحها جماعة قريش فأسند الفعل إلى الجماعة، فقريش على هذا مذكر، اسم للحي" (2). لذلك أرجع الضمير مؤنثاً عليها في (وسادها).

رابعاً: التناسق بين ضميري الفصل والشأن ومرجعهما

1- التناسق بين ضمير الفصل ومرجعه

ضمير الفصل هو: "الضمير الذي يفصل به بين الخبر والنعت، ويرفع الشك، ويزيل اللبس، ويدل على أن ما بعده خبر لما قبله، وليس صفة، ولا بدلاً، ولا غيرها من

العروس (ودق)، (بقل)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 352؛ وأوضح المسالك 2/ 108". المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب، 63/6.

(1) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط2، 1417 هـ - 1996م، 66.

* نسبه ابن منظور في لسان العرب لعدي بن الرقاع يمدح الوليد بن عبد الملك. ينظر: لسان العرب ابن منظور، 335/6.

(2) الإنصاف: الأنباري، 413/2.

المكملات، ويفيد مع هذا قصر المسند على المسند إليه⁽¹⁾. و"صيغته صيغة المضمرة المرفوع المنفصل"⁽²⁾.

وقال ابن الحاجب: "ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها، صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمّى فصلاً؛ ليفصل بين كونه نعنا وخبراً"⁽³⁾.

ويسميه البصريون فصلاً؛ "لأنه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لأنه فصل بين الخبر والنعن وقيل لأنه فصل بين الخبر والتابع لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعا وهذا أحسن لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو كنت أنت القائم إذ الضمير لا ينعت"⁽⁴⁾. وعلل ابن يعيش سبب تسميته بضمير الفصل: "كأنه فصل الاسم الأول عما بعده، وأذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل، إلا الخبر، لا غير"⁽⁵⁾.

والكوفيون يسمونه عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خير لا تابع وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه"⁽⁶⁾؛ فـ " كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده"⁽⁷⁾.

ف"سمي ضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة وذلك إذا قلت: زيد هو القائم. فلو لم تأت بـ (هو) لاحتمل أن يكون (القائم) صفة لزيد وأن يكون خبراً عنه فلما أتيت بـ (هو) تعين أن يكون القائم خبراً عن زيد"⁽⁸⁾، ولا يحتمل غير ذلك، "لأنه يفصل في الأمر حين الشك؛ فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس؛ بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله؛ من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة، ولا بدلاً، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسي، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر. وفوق ذلك كله يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص "أي: القصر المعروف في البلاغة"⁽⁹⁾.

(1) ضياء السالك: النجار، 316/1.

(2) المقدمة الجزولية في النحو، 184.

(3) الكافية: ابن الحاجب، 33.

(4) همع الهوامع: السيوطي، 275/1.

(5) شرح المفصل: ابن يعيش، 2 / 329.

(6) همع الهوامع: السيوطي، 275/1.

(7) شرح المفصل: ابن يعيش، 2 / 329.

(8) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 372/1.

(9) النحو الوافي: عباس حسن، 244/1.

ويشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن- أربعة شروط:
الاول: أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك.

الثاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو " إن محمدا هو المنطلق " أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو " محمد أفضل من عمرو " .

الثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الامثلة.

الرابع: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الافراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعالى: (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ﴿المائدة: 117﴾ فأنت للخطاب، وهو في الخطاب وفي الافراد كما قبله، ونحو: (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ) ﴿الصفات: 165﴾ فنحن للتكلم كما قبله.

يقول سيبويه: " (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً).

إعلم أَنَّهُنَّ لَا يَكُنَّ فَصْلًا إِلَّا فِي الْفِعْلِ، وَلَا يَكُنَّ كَذَلِكَ إِلَّا فِي كُلِّ فِعْلٍ، الْاسْمُ بَعْدَهُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي حَالِ الْإِبْتِدَاءِ، فَجَازَ هَذَا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي الْأَسْمَاءُ بَعْدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، إِعْلَامًا بِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ الْاسْمَ، وَأَنَّهُ فِيمَا يَنْتَظَرُ الْمَحْدَثُ وَيَتَوَقَّعُهُ مِنْهُ، مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَذْكَرَهُ لِلْمَحْدَثِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ الْاسْمَ، فَإِنَّمَا تَبْتَدِئُهُ لِمَا بَعْدَهُ، فَإِذَا ابْتَدَأْتَ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْكَ مَذْكَورٌ بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِلَّا فَسَدَ الْكَلَامُ وَلَمْ يَسْغُ لَكَ، فَكَأَنَّهُ ذَكَرَ هُوَ؛ لَيْسْتَ لِدَلِّ الْمَحْدَثُ أَنْ مَا بَعْدَ الْاسْمِ مَا يُخْرِجُهُ مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ مَا بَعْدَ الْاسْمِ لَيْسَ مِنْهُ، هَذَا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ " (1).

وجاء في الكتاب أيضاً: " واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلاً وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع قبل أن تذكر الفصل واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام وضارع زيدا وعمراً، نحو: خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك، كما إنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها " (2).

(1) الكتاب: سيبويه، 2 / 389.

(2) المصدر نفسه، 2 / 392، وينظر: لباب الإعراب، 233.

ويقول ابن يعيش: "إعلم أنّ الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاثُ شرائط:

أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى.

الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو هو ما داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها.

الثالث: أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات " (1).

ومظهر المطابقة في ضمير الفصل موجودٌ، فيُشترطُ أن يكون مطابقاً للمبتدأ في العدد وفي الجنس وفي الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).

قال السيوطي: " ويقع بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقاً ما قبله في الإفراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة " (2).

وقد ورد ضميرُ الفصل في القرآن الكريم، إذ بلغت مواطنٌ وروده مئة وسبعاً وتسعين مواضعاً، وفي كلِّ هذه المواطنِ تمت المطابقة بين ضمير الفصل وما عاد عليه.

فمثالُ (ضمير الفصل المتكلم المفرد المذكر) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْأَوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القصص:30)، فضمير الفصل (أنا) مطابقٌ لاسم (إنَّ)، وهو الياء من (إني)، وذلك في العدد وفي الجنس وفي الشخص، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ متكلمٌ.

ولم يرد في القرآن الكريم غير هذه الآية من نحو هذا التركيب، كما لم يرد في القرآن الكريم ضميرُ فصلٍ لمتكلمٍ مفردٍ مؤنثٍ، ولا مثنىً.

ومثالُ (ضمير الفصل المتكلم الجمع المذكر) قوله تعالى: (وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِيِينَ) ﴿الأعراف:113﴾، فضمير الفصل (نحنُ) مطابقٌ لمرجعه (نا) من (كنَّا)، وذلك في العدد وفي الجنس وفي الشخص، فكلاهما جمعٌ مذكرٌ متكلمٌ، وقوله تعالى: (وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ) ﴿الصفات:166﴾، فالمطابقة حاصلةٌ في العدد والجنس والشخص، وقال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ

(1) شرح المفصل، 3 / 110.

(2) همع الهوامع: السيوطي، 1 / 237.

وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿يس:12﴾ ، فضميرُ الفصلِ مطابقٌ للمبتدأ في العدد والجنس والشخص، فكلاهما جمعٌ مذكرٌ متكلمٌ، إلا أنَّ الإشارةَ به إلى مفردٍ، فالمتكلمُ هو ربُّ العزَّة والجلالة، يقولُ الألوسيُّ عن هذه الآية: " وضميرُ العظمة للإشارة إلى جلالة الفعل، والتأكيد للاعتناء بأمرِ الخبرِ، أو لردِّ الإنكارِ، فإنَّ الكفرة كانوا يقولون: (إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) ﴿المؤمنون: 37﴾" (1) وبهذا لا إشكال في الآية، وقد ورد ضميرُ الفصلِ الجمعِ المتكلم في غير هذه الآيات. (2)

ومثال (ضمير الفصل المخاطب المفرد المذكر) قوله تعالى: (قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) ﴿البقرة:32﴾، والمطابقةُ حاصلَةٌ بين ضمير الفصل (أنت) والكاف في (إِنَّكَ)، وذلك في العدد والجنس والشخص، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ مخاطبٌ. وقال تعالى: (إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ﴿آل عمران:35﴾، وقد تمت المطابقةُ بين ضمير الفصل (أنت) والكاف من (إِنَّكَ)، وذلك في العدد والجنس والشخص، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ مخاطبٌ. وقال تعالى: (قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) ﴿ص:35﴾، وقد تمت المطابقةُ في هذه الآية أيضاً كسابقتها، وقد ورد من نحو هذا التركيب في القرآن الكريم (3)، ولم يرد ضمير الفصل المخاطب في القرآن الكريم غير المفرد المذكر، فلم يرد ضمير فصلٍ مخاطبٍ مفردٍ مؤنثٍ، أو مثنىً، أو جمعٍ بنوعيه، المذكر منه والمؤنث.

وأما مثال (ضمير الفصل الغائب المفرد المذكر) قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ﴿آل عمران:62﴾، فضمير الفصل مطابقان لاسم (إِنَّ)، فالأول مطابقٌ لـ (هذا) في العدد والجنس والشخص، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ غائبٌ، والثاني مطابقٌ للفظ الجلالة (الله)، وذلك في العدد والجنس والشخص، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ غائبٌ.

(1) روح المعاني: الألوسي، 22 / 218.

(2) ينظر: (الأعراف / 115)، (الشعراء / 41)، (الصفات / 165).

(3) ينظر: (البقرة / 128)، (المائدة / 109)، (يوسف / 90).

وقال تعالى: (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ﴿المائدة:17﴾، وقد تمت المطابقة هنا أيضاً بين ضمير الفسل (هو)، واسم (إِنَّ) لفظ الجلالة (الله)، وذلك في العدد والجنس والشخص، فكلاهما مفردٌ مذكرٌ غائبٌ، وكذا الأمرُ في قوله تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) ﴿الشعراء:9﴾، وقد ورد غير هذه الآيات في القرآن الكريم. (1)

ومثال (ضمير الفسل الغائب المفرد المؤنث)، قوله تعالى: (يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ) ﴿غافر:39﴾، فضمير الفسل (هي) مطابقٌ لاسم (إِنَّ)، (الآخرة)، وذلك في العدد والجنس والشخص، فكلاهما مفردٌ مؤنثٌ غائبٌ.

وقال تعالى: (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْناً وَأَقْوَمُ قِيلاً) ﴿المزمل:6﴾، والمطابقةٌ حاصلَةٌ أيضاً بين ضمير الفسل (هي) واسم (إِنَّ)، (ناشئة الليل)، وذلك في العدد والجنس والشخص، فكلاهما مفردٌ مؤنثٌ غائبٌ، وكذا الأمرُ في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (النازعات:39)، وقد ورد في غير هذه الآيات. (2)

ومثال (ضمير الفسل الغائب الجمع المذكر)، قوله تعالى: (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ﴿البقرة:5﴾، فضمير الفسل (هم) مطابقٌ للمبتدأ (أولئك)، وذلك في العدد والجنس والشخص، فكلاهما جمعٌ مذكرٌ غائبٌ.

مما تقدم نستطيع القول بأنَّ المطابقةً بين ضمير الفسل وما عاد عليه، قد تمت في مواطنٍ وروده كلها في القرآن الكريم، وقد تمثلت هذه المطابقة في العدد والجنس والشخص.

2- التناسق بين ضمير الشأن و مرجعه

يتقدم الجملة في بعض التراكيب ضميرٌ مفردٌ غائبٌ، يُقصدُ به التفخيمُ والتعظيمُ، يسميه النحاة: (ضمير الشأن أو القصة)، وهذه تسمية البصريين له، وأما الكوفيون فيسمونه الضمير المجهول؛ لعدم تقدم شيءٍ عليه. (3)

(1) ينظر: (البقرة / 37)، (البقرة / 120)، (لقمان / 26)

(2) ينظر: (التوبة / 40)، (النازعات / 41).

(3) ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 1 / 232.

يقول ابن يعيش: " إعلم أنهم إذا أرادوا ذكرَ جملةٍ من الجملِ الاسمية أو الفعلية، فقد يُقدمون قبلها ضميراً يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة شأنٌ وحديثٌ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفضيم والتعظيم" (1).

ويقول الرضي: " وهذا الضمير كأنه راجعٌ في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤالٍ مقدر، تقول مثلاً: (هو الأميرُ مقبلٌ)، كأنه سمع ضوضاءً وجلبةً؛ فاستبهم الأمر فسأل ما الشأن؟ فقيل له: (هو الأميرُ مقبلٌ)، أي الشأنُ هذا...، والقصدُ بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيمُ الأمرِ وتفضيمُ الشأن، فعلى هذا لا بُدَّ أن يكون مضمونُ الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يُعتنى به، فلا يُقال مثلاً: (هو الذبابُ يطيرُ)" (2).

وكونه مفرداً غائباً دائماً؛ فإنَّ مظهرَ المطابقة في هذا الضمير مع الجملة التي بعده يتمثل في الجنس فقط، يقول ابن يعيش: " وربما أنثوا ذلك الضمير على إردة القصة، وأكثر ما يجيء إضمار القصة مع المؤنث، وإضمارها مع المذكر جائزٌ في القياس؛ لأنَّ التذكير على إضمار المذكر، وهو الأمر والحديث، فجائزٌ إضمارُ القصة والتأنيث لذلك" (3).

ويقول ابن مالك: " وإفراده لازمٌ، وكذا تذكيره ما لم يله مؤنثٌ، أو مذكرٌ شبيهٌ به مؤنثٌ، أو فعلٌ بعلامة تأنيثٍ، فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن" (4). قال السيوطي: " وترجيحُ تأنيثِ ضميرِ الشأن مع المؤنث مذهبُ البصريين، وأما الكوفيون، فيوجبون التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث" (5).

ومثاله ضميرُ الشأن مذكراً قول الله تعالى: (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى) ﴿طه: 74﴾، يقول القرطبي: "والكناية ترجع إلى الأمر والشأن" (6) ويقول النسفي: " (إنه): هو ضمير الشأن" (7).

(1) شرح المفصل: ابن يعيش، 3 / 114.

(2) شرح الرضي على الكافية، 2 / 464-465.

(3) شرح المفصل: ابن يعيش، 3 / 116.

(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك، 28.

(5) ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 1 / 233-234.

(6) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، 11 / 226.

(7) تفسير النسفي، 3 / 60، وينظر: تفسير البيضاوي، 4 / 62.

وقال تعالى: (كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ) ﴿الحج:4﴾، جاء في مشكل إعراب القرآن: " (أنه من تولاه) فشأنه أنه يضلّه، أو فأمره أنه يضلّه، أي فشأنه الإضلال" (1)، ويقول البيضاوي: " (أنه من تولاه)، تبعه، والضميرُ للشأن" (2).

وقال تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ) ﴿محمد:29﴾، يقول أبو السعود: " (أن) مخففة من (أن)، وضميرُ الشأن الذي هو اسمها محذوف" (3)، ويقول الشوكاني: " (أن) هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن مقدر" (4)، وواضح ان المطابقة تامة في هذه الآيات.

أما مثاله إذا كان مؤنثاً، فنحو قوله تعالى: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ) ﴿الأنبياء:97﴾، يقول العكبري: " (هي)، ضميرُ القصة" (5).

وقال تعالى: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) ﴿الحج:46﴾، يقول النسفي: " الضميرُ في (فإنها) ضميرُ القصة" (6)، ويقول الألوسي: " ضميرُ (فإنها) للقصة، فهو مفسَّرٌ بالجملة بعده" (7).

وقال تعالى: (يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ) ﴿لقمان: 16﴾، يقول أبو حيان: " والظاهر أن الضميرَ في (إنها) ضميرُ القصة" (8).

وقد تمت المطابقة في هذه الآيات، ولم يرد ضميرُ الشأن في القرآن الكريم مخالفاً لما يفسره.

(1) مشكل إعراب القرآن، 2 / 486.

(2) تفسير البيضاوي، 4 / 114.

(3) ارشاد العقل السليم: أبو السعود، 8 / 100.

(4) فتح القدير: الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414 هـ، 48/5.

(5) التبيان في إعراب القرآن: العكبري، 2 / 137.

(6) تفسير النسفي، 3 / 105.

(7) روح المعاني: الألوسي، 17 / 167.

(8) البحر المحيط: أبو حيان، 8 / 414.

خلاصة المطابقة بين الضمير ومرجه

لَا بُدَّ لِلضَّمِيرِ مِنْ مَرَجِعٍ يَعُودُ إِلَيْهِ وَيَكُونُ مَلْفُوظًا بِهِ سَابِقًا مُطَابِقًا نَحْوُ: (وَعَصَى أَدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) ﴿طه: 121﴾، أَوْ مُتَضَمِّنًا لَهُ نَحْوُ: (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ﴿المائدة: 8﴾، أَوْ دَالًا عَلَيْهِ بِالِاتِّزَامِ نَحْوُ: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ﴿القدر: 1﴾، أَوْ مُتَأَخِّرًا لَفْظًا لَا رُتْبَةَ مُطَابِقًا نَحْوُ: (وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ) ﴿القصص: 78﴾.

أَوْ رُتْبَةَ أَيْضًا، وَذَلِكَ فِي بَابِ ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَنَعْمَ وَبئْسَ وَالتَّنازَعِ.

أَوْ مُتَأَخِّرًا دَالًا بِالِاتِّزَامِ نَحْوُ: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) ﴿ص: 32﴾.

وَقَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَيُضْمَرُ ثِقَّةً بِفَهْمِ السَّامِعِ نَحْوُ: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) ﴿الرحمان:

26﴾.

وَقَدْ يَعُودُ عَلَى لَفْظِ الْمَذْكُورِ دُونَ مَعْنَاهُ نَحْوُ: (وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) ﴿فاطر: 11﴾⁽¹⁾.

وَقَدْ يَعُودُ عَلَى الْمَعْنَى نَحْوُ: (فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ) ﴿النساء: 176﴾ فَإِنَّ الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ مِنْ يَرِثُ اثْنَيْنِ؛ فَمَنْ يَرِثُ مُفْرَدًا (ثَنَى) نَظَرًا إِلَى الْخَبَرِ.

وَقَدْ يَعُودُ عَلَى لَفْظِ شَيْءٍ وَالْمَرَادُ بِهِ الْجِنْسُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ نَحْوُ: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) ﴿النساء: 135﴾.

وَقَدْ يَذْكَرُ شَيْئَانِ وَيَعَادُ الضَّمِيرُ إِلَى أَحَدِهِمَا وَالْعَالِبُ كَوْنُهُ لِلثَّانِي نَحْوُ: (اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ) ﴿البقرة: 153﴾.

وَقَدْ يَثْنَى الضَّمِيرُ وَيَعُودُ عَلَى أَحَدِ الْمَذْكُورِينَ نَحْوُ: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) ﴿الرحمان: 22﴾.

وَقَدْ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى مَلَابِسِ مَا هُوَ لَهُ نَحْوُ: (إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا) ﴿النازعات: 46﴾
أَيُّ: ضَحَى يَوْمَهَا

وَمَنْ سَنَّ الْعَرَبُ أَنْ تَذْكَرَ جَمَاعَةٌ وَجَمَاعَةٌ أَوْ جَمَاعَةٌ وَوَأَحَدًا ثُمَّ تَخْبِرُ عَنْهُمَا بِلَفْظِ الْإِثْنَيْنِ نَحْوُ قَوْلِهِ: (أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا) ﴿الأنبياء: 30﴾.

(1) الكلبيات: الكفوي، 568.

وَالأَصْلُ فِي الضَّمِيرِ عَوْدُهُ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا وَمُضَافًا إِلَيْهِ فَحِينَئِذٍ
الأَصْلُ عَوْدُهُ إِلَى الْمُضَافِ لِأَنَّهُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ.

وَقَدْ يَعُودُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوُ: (كَمَثَلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) ﴿الجمعة: 5﴾.

وَقَدْ يَبْهَمُ الضَّمِيرُ بِحَيْثُ لَا يَعْلَمُ مَا مَعْنَى بِهِ إِلَّا بِمَا يَتْلُوهُ مِنْ بَيَانِهِ كَقَوْلِهِمْ:
(هِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ) - (هِيَ النَّفْسُ مَا حَمَلَتْهَا تَتَحَمَلُ).

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا) ﴿الأنعام: 29﴾، وَضَعُ الْمُضْمَرِ مَوْضِعَ
المظهر حذرا من التكرار.

وَالأَصْلُ تَوَافُقُ الضَّمَائِرِ فِي المَرْجِعِ حِذْرُ التَشْتِثِ، وَقَدْ يُخَالَفُ بَيْنَ الضَّمَائِرِ حِذْرًا مِنْ
التنافر، وَتَفْكِيكِ الضَّمَائِرِ إِنَّمَا يَكُونُ مَخْلًا بِحَسَنِ النِّظَامِ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهَا رَاجِعًا إِلَى غَيْرِ مَا
يَرْجِعُ إِلَيْهِ البَاقِي أَوْ يَرْجِعُ مَا فِي الأَوْسَطِ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا فِي الطَّرْفَيْنِ فَلَا بُدَّ
مِنْ صَوْنِ الكَلَامِ الفَصِيحِ عَنْهُ.

وَأَمَّا التَّفْكِيكِ الَّذِي لَا يُفْضِي إِلَيْهِ كَمَا إِذَا رَجَعَ الأَوَّلُ أَوْ الأَخْرَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ مَا يَرْجِعُ
إِلَيْهِ البَاقِي كَالَّذِي وَقَعَ فِي آيَةِ الوَصِيَّةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ
عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ) ﴿البقرة: 181﴾، فَلَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الإِخْلَالِ" (1).

قال الكفوي: وَقَدْ نَظَّمَتْ فِيهِ:

(إِذَا كَانَ تَفْكِيكِ الضَّمَائِرِ مَفْضِيًا ... إِلَى مَا يَخْلُ النَّظْمُ فَاحْذَرِ مِنَ الخَلَلِ)

(بِأَنَّ خَالَفَ الأَطْرَافِ وَسَطَ بِمَرْجِعِ ... كَذَا سَابِقًا مِنْهَا بَبَاقٍ فَقَدْ أَخْلُ)

(وَأَمَّا إِذَا كَانَ الخِلَافُ لِأَوَّلِ ... بَبَاقٍ كَذَا لِالأَخْرِ اسْمَعِ فَلَا تَخْلُ)

(دَلِيلُكَ فِي حَسَنِ النِّظَامِ وَصِيَّةٍ ... أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ قَدْ بَيَّنَّ العَمَلَ) " (2).

وَقَدْ تَقَعُ الضَّمَائِرُ بَعْضُهَا مَوْضِعَ بَعْضٍ كَمَا تَقُولُ: (مَا أَنَا كَأَنْتَ) فَأَنْتَ فِي هَذَا المَقَامِ مَعَ
أَنَّهُ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ وَقَعَ مَوْضِعَ المَجْرُورِ.

(1) الكليات: الكفوي، 569.

(2) نفسه، 569.

وَلَا يَجُوزُ عَدَمُ الْمُطَابَقَةِ بَيْنِ الضَّمِيرِ وَالْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) ﴿النحل: 66﴾ فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي (بُطُونِهِ) رَاجِعٌ إِلَى الْأَنْعَامِ.

وَقَدْ وَضَعُوا مَكَانَ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ ضَمِيرَ الْجَمْعِ إِمَّا رَفْعًا لِمَكَانَةِ الْمُخَاطَبِ وَإِظْهَارًا لِأَبْهَتِهِ كَمَا فِي مَخَاطَبَاتِ الْمُلُوكِ وَالْعِظْمَاءِ، أَوْ تَفْخِيمًا لِمَا أَوْلَى مِنَ النِّعَمِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَانْظُرْ إِلَى اخْتِلَافِ الضَّمَائِرِ فِي كَلِمَاتِ الْخَضِرِ: (أَرَدْتُ)* و(أَرَدْنَا)* و(أَرَادَ رَبُّكَ)* فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْعَيْبَ أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ وَالرَّحْمَةَ إِلَى اللَّهِ.

وَ عِنْدَ الْقَتْلِ عَظَمَ نَفْسَهُ* تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْعِظْمَاءِ فِي عُلُومِ الْحِكْمَةِ" (1).

وبما قدمناه في أثناء هذا الفصل نتوصل إلى ضرورة التناسق بين ما يسمى فصلة عند النحاة، ويتجلى في التوابع ومتبوعاتها، والضمائير بأنواعها ومرجعها. وندرك أهمية التطابق بين هذه العناصر في الجملة وما تنتمي إليه وتشكل معه وحدة تكمل بعضها البعض في انسجام تام، وما يؤديه تطابقها من ضم وحدات الجملة، وإدراك معناها الدقيق. وبالإخلال بالمطابقة لغير ما دليل - يوحى بالمعنى المراد- تتفكك الجملة، وتفقد التناسق بين عناصرها، الذي يفضي بالضرورة إلى ابهام المعنى وغموضه.

* إشارة إلى قول الله تعالى: (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) الكهف: (79).
 * إشارة إلى قول الله تعالى: (فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا) الكهف: (81).
 * إشارة إلى قول الله تعالى: (فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ) الكهف: (82).
 * إشارة إلى قول الله تعالى: (وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا) الكهف: (80).
 (1) الكلبيات: الكفوي، 570.

الفصل الثالث

التناسق اللغوي في معلقة زهير ابن أبي سلمى

المبحث الأول:

التعريف بالشاعر(زهير بن أبي سلمى)، ومعلقته

المبحث الثاني:

التناسق اللغوي في معلقة زهير بن أبي سلمى

يعتبر هذا الفصل دراسة مكتملة لما جاء في فصول الرسالة، من بيان لمظاهر التناسق اللغوي في الجملة العربية، يتمحور حول مدونة من المدونات الشعرية التي تصلح للاستشهاد، بل من أولى ما يستشهد به من كلام العرب (الشعر). فقد "لاقى الشعر اهتماماً كبيراً من اللغويين واعتبروه الدعامة الأولى لهم. حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط. ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ولا تهتم بما عداه"⁽¹⁾. في الغالب. وهذه المدونة المخصصة للدراسة التطبيقية من أولى ما يستشهد به من الشعر، فهي مما اتفق عليه أنه من المعلقات الشعرية، والمعلقات من أرقى الشعر العربي عامة.

أقوم في هذا الفصل برصد مواطن التناسق اللغوي في معلقة زهير؛ اللفظي والتركيب، وما جاء مخالفاً له أو تظهر منه المخالفة، وما يجاب على ذلك، ممهداً لذلك بمبحث أعرف فيه بالشاعر (زهير ابن أبي سلمى) ومعلقته، معرجاً على مفهوم الضرورة الشعرية وعلاقتها بالمطابقة النحوية.

المبحث الأول: التعريف بالشاعر (زهير ابن أبي سلمى)، ومعلقته

هذا بمثابة معرفة المصدر، الذي يرجع إليه النص الذي لوحظت فيه مظاهر التناسق في الجملة العربية.

أولاً: التعريف بالشاعر (زهير ابن أبي سلمى)

1- اسمه ونسبه

زهير بن أبي سلمى (000 - 13 ق هـ = 609 - 000 م)⁽²⁾ هو: "زهير بن ربيعة بن قرط"⁽³⁾. بن أبي سلمى، واسم أبي سلمى: ربيعة بن رياح بن قرّة بن الحارث بن مازن، وينتهي نسبه إلى: مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان"⁽⁴⁾. والناس ينسبونه إلى مزينة، وإنما نسبه في غطفان"⁽⁵⁾.

(1) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار، 43.

(2) الأعلام: الزركلي، 52/3.

(3) الشعر والشعراء: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 1423 هـ، 137/1.

(4) شرح المعلقات السبع: الزوّني، 129.

(5) الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 137/1.

و"أبو سلمى بضم السين، وليس في العرب سلمى بضم السين غيره، وأبو سلمى هو ربيعة بن رياح بن قرة بن الحارث بن مازن بن ثعلبة بن برد بن لاطم بن عثمان بن مزينة بن أد طبخة بن إلياس بن مضر.

وأل سلمى حلفاء في بني عبد الله بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر"(1).

2- عائلة زهير الشعراء

عرفت عائلة زهير بن أبي سلمى بأنها عائلة شعر وهي عريقة به فقد شهر خاله أوس ابن حجر بالشعر ثم شهر بعد ذلك زهير بن أبي سلمى، وأختاه، وأتى بعد ذلك ابنه كعب وبحير، وكعب هو الذي شهر ببردته حينما قدم على الرسول تائباً وقدم قصيدته المشهورة: بانئت سعاد قلبي اليوم متبول ... متيم أثرها لم يفد مكبول"(2).

وأسرته أسرة شاعرة فكان أبوه شاعراً وخال أبيه - واسمه بشامة بن الغدير - شاعراً؛ جمع إلى الشعر الحكمة وجودة الرأي، وكانت غطفان إذا أرادوا الغزو أتوه فاستشاروه وصدروا عن رأيه، فإذا رجعوا من الحرب قسموا له مثل ما يقسمون لأفضلهم، وقد لازمه زهير وأخذ عنه الشعر وجودة الرأي. وكان زوج أمه أوس بن حجر - شاعراً. وكان أبو شاعراً وأخته سلمى شاعرة، وابنائه - كعب وبحير - شاعرين، وابن ابنه المضرب بن كعب بن زهير كان كذلك شاعراً"(3).

وَقَالَ تَعْلَبُ وَهُوَ مِمَّنْ قَدَّمَ زَهِيرًا: كَانَ أَحْسَنَهُمْ شَعْرًا وَأَبْعَدَهُمْ مِنْ سَخْفٍ وَأَجْمَعَهُمْ لِكَثِيرٍ فِي الْمَعْنَى فِي قَلِيلٍ مِنَ الْمَنْطِقِ وَأَشْدَّهُمْ مُبَالَغَةً فِي الْمَدْحِ وَأَكْثَرَهُمْ أَمْثَالًا فِي شَعْرِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: لَزَّهِيرٍ فِي الشَّعْرِ مَا لَمْ يَكُنْ لغيره: كَانَ أَبُوهُ شَاعِرًا وَخَالُهُ شَاعِرًا وَأُخْتُهُ (سلمى) شَاعِرَةً وَأُخْتُهُ الْخَنَسَاءُ شَاعِرَةٌ وَابْنَاهُ كَعْبٌ، وَبَحِيرٌ شَاعِرِينَ وَابْنُ ابْنِهِ الْمَضْرِبُ بْنُ كَعْبِ شَاعِرًا"(4).

(1) شرح المعلقات التسع: الشيباني، تح: عبد المجيد هومو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ط1، 1422 هـ/2001م، 180.

(2) نفسه، 179.

(3) أشعار الشعراء الستة الجاهليين: الأعم الشنتمري، 42.

(4) خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 333/2.

ولهذا قال الأخطل: "أشعر الناس قبيلة (بنو قيس)، وأشعر الناس بيتا آل (أبي سلمى)، وأشعر الناس رجلا فرجل في قميصي". يعني نفسه⁽¹⁾.

3- حياته ونشأته:

ولد زهير "في بلاد (مُزينة) بنواحي المدينة، وكان يقيم في الحاجر (من ديار نجد) واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمى (الحواليات) أشهر شعره معلقته التي مطلعها: (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم) ويقال: إن أبياته التي في آخر هذه القصيدة تشبه كلام الأنبياء"⁽²⁾.

وليس بين أيدينا شيء واضح عن نشأة زهير سوى أنه عاش في منازل بني عبد الله بن غطفان وأخواله من بني مرة الذبانيين، وفي كنف خاله بشامة بن الغدير وكان شاعراً مجيداً كما كان سيّداً شريفاً ثرياً، يقول ابن سلام: "وكان زهير ممن فقأ عين بعير، في الجاهلية، وكان الرجل إذا ملك ألف بعير فقأ عين فحلها"⁽³⁾.

وحياة زهير من الوجهة الأدبية طريفة، يقول الأصبهاني: "كان أبوه شاعراً، وخاله شاعراً، وأخته سُلمى شاعرة، وابناه كعب وبعير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة"⁽⁴⁾. وكان من حديث زهير، وأهل بيته أنهم كانوا من "مزينة" إحدى قبائل مضر. وكان يقيم هو وأبوه وولده في منازل بني: عبد الله بن غطفان، بالحاجر من نجد، ولذلك كان يذكر في شعره بني مرة وغطفان ويمدحهم.

نشأ زهير فيهم، وهناك قال قصيدته المعلقة يذكر فيها قتل ورد بن حابس العبسي: هَرَمَ بن ضَمَمَ المري، ويمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة، والحارث بن عوف، وسعد بن ذبيان المريين لأنهما احتملا ديته من مالهما.

(1) شرح شواهد المغني: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تج: أحمد ظافر كوجان-الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386هـ/1966م، 133/1.

(2) الأعلام: الزركلي، 52/3.

(3) شرح المعلقات السبع: الزُّوزَنِي حسين بن أحمد بن حسين أبو عبد الله، دار احياء التراث العربي، ط1،

1423هـ/2002م، 126.

(4) نفسه، 129.

وكان زهير بعد ذلك يكثر من مدح هَرَمٍ وأبيه سنان وله فيهما قصائد غُر. فحلف هَرَمُ ألا يمدحه إلا أعطاه ولا يسأله إلا أعطاه ولا يسلم عليه إلا أعطاه عبداً أو وليدة أو فرساً. فاستحيا زهير من كثرة بذله له على كل حال، وجعل يتجنب مقابلته" (1).

على أن زهيراً لم يكن يبغى من وراء مدحه جزاءً أو ثواباً، وإذا كان قد نال شيئاً من ذلك، فإنه لم يكن يطلبه، بل يستحي منه، يدل ذلك ما رواه أبو الفرج الإصفهاني: وبلغني أن هَرَمًا كان قد حلف ألا يمدحه زهير إلا أعطاه، ولا يسلم عليه إلا أعطاه عبداً أو لدة أو فرساً، فاستحيا زهير مما كان يقبل منه، فكان إذا رآه في ملاً قال: عموا صباحاً غير هَرَمٍ وخيركم استثنيت" (2).

فزهير في مديحه كما يقول بعض الباحثين: مثل المديح العربي في أصله الصافي الطاهر، حين كان يصدر عن إعجاب حقيقي بأبطال حقيقيين وتصهره نار الصدق في مضمونه وأدائه معاً، فلا يتكلف عاطفة ولا يغالي في تعبير.

كما أنه كان يعتز بفنه في مجال المديح، لأن الناس سيرددونه من بعده فهو ينشر المحامد، ويذيع الفضائل ويكسو ممدوحه حللاً من الثناء تبقى على الدهر يرويها الناس جيلاً بعد جيل، وذلك حين يقول:

إني سترحلُّ بالمطِيِّ قصائدي ... حتَّى تحلَّ على بني وِرْقَاءِ

مدحاً لهم يتوارثون ثناءها ... رَهْنٌ لأخريهم بطولِ بقاءِ

فهو يتنبأ ببقاء شعره وخلوده على الزمان، وهذا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث قال لبعض ولد هَرَمٍ: أنشدني بعض ما قال زهير فيكم فأنشده، فقال عمر: لقد كان يقول فيكم فيحسن، فقال: يا أمير المؤمنين إنا كنا نعطيه فنجزل، فقال عمر قولة الناقد البصير، الذي تذوق الشعر ويدرك مدى تأثيره وسر بقائه: ذهب ما أعطيتموه وبقي ما أعطاكم" (3).

4- موت زهير

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 121.

(2) دراسة في نصوص العصر الجاهلي تحليل وتذوق: السيد أحمد عمارة، مكتبة المتنبي، (ب ط)، 264.

(3) نفسه، 265.

كان (زهير) قد رأى في منامه في آخر عمره أن آتيا أتاه فحمله إلى السماء حتى كاد يمسيها بيده، ثم تركه فهوى إلى الأرض، فلما احتضر قص رؤياه على ولده (كعب). ثم قال: "إني لا أشك أنه كائن من خبر السماء بعدي، فإن كان فتمسكوا به وسارعوا إليه". هم توفي قبل مبعث النبي عليه الصلاة والسلام بسنة. فلما بُعث الرسول - عليه الصلاة والسلام - خرج إليه ولده (كعب) بقصيدته (بانة سعاد) المشهورة، وأسلم.

وَرُويَ أَيضاً: أَنَّ زهيراً رأى في مَنامه أَنَّ سبباً تدلى من السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ وَكَانَ النَّاسُ يمسكونه وَكلما أَرَادَ أَنْ يمسِكهُ تقلص عنه. فأوله بِنَبِي آخر الزَّمان فَإِنَّهُ واسِطَةٌ بَيْنَ الله وَبَيْنَ النَّاسِ وَأَنَّ مَدَّتَهُ لَا تصل إِلَى زمن مبعثه وَأوصى بنيه أَنَّ يُؤْمِنُوا بِهِ عِنْدَ ظُهُوره⁽¹⁾. وكانت وفاته سنة (631) لميلاد المسيح عليه الصلاة والسلام. ورأى الزركلي انه توفي سنة: (609م) الموافقة لـ (13 ق هـ)⁽²⁾.

ثانياً: التعريف بمعلقة (زهير)

1- معلقة زهير وسبب نظمها

معلقة زهير أشعر شعره. وقد جمعت ما أشبه كلام الأنبياء، وحكمة الحكماء ففيها الحكمة البالغة، والموعظة الحسنة، والأخلاق الفاضلة، والمعاني العالية والأغراض النبيلة، أضف إلى ذلك ما حوته من الأساليب البلاغية، والكلام الجزل⁽³⁾.

وقد أنشأها يمدح بها (الحارث بن عوف) و(هرم بن سنان) المريين، ويذكر سعيهما بالصلح بين (عبس وذبيان) وتحملهما ديته من مالهما.

وذلك أن (ورد بن حابس العبسي) قتل (هرم بن ضمضم المري) في حرب (عبس) و(ذبيان) قبل الصلح، وهي المعروفة بحرب (داحس والغبراء). فلما اصطالح الناس ووضعت الحرب أوزارها تخلف (ضمضم) أخو (هرم) عن الدخول فيما دخل فيه الناس. وحلف أن لا يغسل رأسه حتى يقتل (ورد بن حابس) أو رجلا من (بني عبس) ثم من (بني غالب). ولم يطلع على ذلك أحد.

(1) خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 336/2.

(2) ينظر: الأعلام: الزركلي، 52/3.

(3) شرح المعلقات السبع: الزورني، 122.

وكان قد حمل الحمائل وتكفل بأداء دية من قتل قبل الصلح (الحارث بن عوف بن أبي حارثة) و(هرم بن سنان).

ثم أقبل رجل من (بني عبس) ثم من (بني غالب) حتى نزل بحصن بن ضمضم. فقال له: "من أنت أيها الرجل؟"، قال: عبسي. فقال: من أي عبس؟، فلم يزل ينتسب حتى انتسب على (غالب). فقتله (حصين). وبلغ ذلك (الحارث بن عوف) و(هرم بن سنان)، فاشتد عليهما ذلك. وبلغ الأمر (بني عبس)، فركبوا نحو (الحارث). فلما بلغه ركوبهم إليه وما قد اشتد عليهم من قتل صاحبهم وأنهم يريدون قتل (الحارث). بعث إليهم بمئة من الإبل معها ابنه. وقال للرسول: قل لهم الإبل أحب إليكم، أم أنفسكم؟، فأقبل الرسول حتى قال لهم ذلك. فقال (الربيع بن زياد): يا قوم، إن أخاكم قد أرسل إليكم يقول: الإبل أحب إليكم، أم ابنه تقتلونه مكان قتيلكم؟. فقالوا: بل نأخذ الإبل ونصالح قومنا.

فقال زهير يمدح الحارث بن عوف وهرم بن سنان:

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَلِّمْ ...

تقديره أمن دمن أم أوفى دمنة، لأن من هنا للتبويض فأخرج الدمنة من الدمن. لم تكلم، وروى أن بعض أهل الإغارة وقف على معاهد، فقال: أين من شق أنهارك؟ وغرس أشجارك وجنى ثمارك ثم بكى "(1)".

وكان ورد بن جابس العبسي قتل هرم بن ضمضم المري الذي يقول له عنتره:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمْضَمٍ *

قتله في حرب جرت بين عبس وذبيان قبل الصلح، ثم اصطلح الناس، ولم يدخل حصين بن ضمضم أخوه في الصلح فحلف: لا يغسل رأسه حتى يقتل ورد بن جابس أو رجلا من بني عبس ثم من بني غالب، ولم يطلع على ذلك أحدا "(2)".

فمعلقة زهير بن أبي سلمى في مدح: الحارث بن عوف بن سنان المريين.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 128.

* البيت "من معلقة عنتره بن شداد. وقبل البيت:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن ... للحرب دائرة على ابني ضمضم

وابنا ضمضم: هما هرم وحصين ابنا ضمضم المريين، وكان عنتره قتل أباهما فكانا يتوعدانه". شرح الشواهد

الشعرية: شرَّاب، 169/3.

(2) شرح المعلقات التسع: الشيباني، 180.

وهذه المعلقة هي أثر آخر من آثار البلاغة العربية القديمة، يقع في تسعة وخمسين بيتاً⁽¹⁾، وأوصلها الزُّوزني في شرح المعلقات السبع إلى: 62 بيتاً، آخرها:
سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدْنَا فَعَدُّتُمْ ... وَمَنْ أَكْثَرَ النَّسَالِ يَوْمًا سَيُحْرَمُ⁽²⁾.

ثالثاً: الضرورة الشعرية وعلاقتها بالمطابقة النحوية

لقيت لغة النثر والشعر عناية من علماء العربية من حيث اتفاهما أو اختلافهما في بناء الألفاظ وصياغة العبارات، وكذا الخضوع لقواعد اللغة، والنحو حسب طبيعة كل منهما. وكانت النظرة في بادئ الأمر إلى فني الشعر والنثر واحدة من حيث الخصائص التعبيرية في صياغة العبارة وبناء الألفاظ؛ بدليل اشتراكهما في شواهد اللغة والنحو، على الرغم من التفاوت الملحوظ في طريقة الصياغة أو الإعراب. وغاية ما في الأمر أن هذا التغير عندهم يُعدُّ شذوذاً عن القاعدة قد يرقى إلى درجة الجواز إذا جاء في القرآن أو الحديث، أو المقبول إذا جاء على لسان شاعر كبير ممن يستشهد بشعرهم.

وما عدا ذلك خطأ لا ذكر للضرورة فيه. وقد كان درس الضرورة الشعرية مرحلة من مراحل إقرار قواعد الاستعمال اللغوي بناء على استقرار القاعدة النحوية، فرَّد التصرف الشعري بالنسبة إلى قواعد النحو وأصل الوضع إلى الاضطرار وركوب الضرورة، بعد التأمل فيه والتماس العلل.

1- مفهوم الضرورة الشعرية

إن الضرورة هي: "ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

ومذهب ابن مالك -وهو الصحيح عن سيبويه - أنها "ما ليس للشاعر مندوحة عنه". ويبين أثر هذا الخلاف فيما جاء في الشعر ووجدت فيه المندوحة، فالجمهور يقصره على السماع، وابن مالك يقيس عليه. "ولذلك أجاز وصل ال بالمضارع قليلاً، ولم يجعله ضرورة استدلالاً بقوله: ... ما أنت بالحكم الترضى حكومته

(1) أشعار الشعراء الستة الجاهليين: الأعم الشنتمري، 48.

(2) شرح المعلقات السبع: الزُّوزني، 152.

لتمكنه من أن يقول: "المرضي حكومته". وحيث لم يقل ذلك مع الاستطاعة، ففي ذلك، أشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"⁽¹⁾.

ضرورات الشعر أو رُخصه يعنى بها: مجموعة الممكنات والإباحات التي يحق للشاعر، دون الناثر، أن يستغلها في شعره من غير أن يعاب بها أو تتعى عليه، وهي من مباحث علم النحو؛ لكونها تدفع الشاعر إلى مخالفة القياس في بناء الجملة وفي عمل الأدوات وكذا التغيير في تركيب الجملة.

و"ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار، فإذا اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ففي جعل الضرورة الشعرية قانوناً عاماً للكلام نثره ونظمه الخطأ كل الخطأ"⁽²⁾.

قد اضطر شعراء عدة إلى الخروج على بعض هذه القواعد فلم يتابعوا، لأن الضرورات لا تغير من القواعد شيئاً، والسهو عن هذا الأصل جعل كثيراً من النحاة يذيلون كل حكم بالأحوال التي أُلجأت إليها الضرورات الشعرية، فقدنا بعض الأحكام في بناء قواعدهم من جهة، وأورث هذه القواعد تطويلاً وتضخيماً من جهة أخرى أشاعا فيها البلبلة وأضاعا التناسق"⁽³⁾.

وقد كان النحاة يقفون إزاء الأبيات المخالفة لمذاهبهم وأقيستهم فيعمدون إلى التأويل لإدخالها ضمن هذه الأقيسة، فأصبحت تلك الأبيات الخارجة عن القياس المألوف ميداناً رحباً لتأويلات النحاة وتعليقاتهم، فدخلت بسبب ذلك ضمن الخلاف النحوي؛ إذ كل طرف لا يتردد في إلقاء جملة مما احتج به الطرف الآخر في بحر الضرورة.

ولقد حاول كمال بشر أن ينادى "بالضرورة" عما حُمّلت به، فرأى أنها "ليست من باب الخطأ، كما يظن بعض الناس. وإنما هي تجيء على قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي سموها قاعدة عامة، أو تجيء على وفاق لهجة من اللهجات، أو تجيء على وفاق مستوى لغوي معين..."⁽⁹⁸⁾.

(1) البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار، 44.

(2) الموجز في قواعد اللغة العربية: الأفغاني سعيد بن محمد بن أحمد، دار الفكر بيروت لبنان، 1424هـ/2003م،

7.

(3) الموجز في قواعد اللغة العربية: الأفغاني، 107.

ويفسر أحمد مختار عمر لجوء النحاة إلى الوصف بـ "الضرورة على أنه مخرج لهم حين تعجزهم الحيل عن إيجاد علة منطقية لتفسيرها، "فأطلقوها دون قيد، لتكون سيفاً مصلتا وسلاحاً يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون عن تخريجه، فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقونه دون نظر أو تفكير" (99).

ولكنّ هذا القول لا يخلو من حيف، فنحن نرى أن النحاة ما انفكوا عن النظر والتفكير، بيد أن المعيارية هي التي غلبت عليهم، وهي التي حرصوا عليها، فكان الوصف بالضرورة من مظاهر هذه المعيارية.

وبالجملة فإن من الممكن القول: إن الضرورة الشعرية هي في كثير من أحوالها خصيصة من خصائص اللغة الشعرية. وعلى ذلك فلا تكون عيباً، بل هي في الغالب مظهر من مظاهر الاقتدار الفني.

2- طبيعة الشعر وعلاقته بالضرورة:

ثمة ما يشبه الاتفاق على أن للشعر لغة خاصة تمتاز بسمات معينة تميزه من لغة النثر. والإقرار بهذا يعني أنّ الحكم على لغة الشعر ينبغي أن ينبثق من إدراك لطبيعة لغة الشعر دونما تحكيم لمعايير لغة النثر، لأن مثل ذلك التحكيم يؤدي إلى أن تفقد اللغة الشعرية الكثير من سماتها.

ولعل أكثر ما يمكن أن ينطبق على لغة الشعر هو أنها لغة النفس بكل ما في النفس من توتر وانفعال، في حين أنّ لغة النثر أقرب إلى برود العقل. ومن الممكن أن نسيم لغة الشعر بأنها لغة انفعالية، ولغة النثر بأنها تعاملية أو منطقية⁽¹⁾، ففي اللغة الانفعالية "يقتصر الاهتمام على إبراز رؤوس الفكرة؛ فهي وحدها التي تطفو وتسود الجملة، أما الروابط المنطقية التي تربط الكلمات بعضها ببعض، وأجزاء الجملة بعضها ببعض فإما ألاّ يُدَلَّ عليها إلا دلالة جزئية بالاستعانة بالتنعيم والإشارة إذا اقتضى الحال، وإما ألاّ يُدَلَّ عليها مطلقاً ويترك للذهن عناء استنتاجها. هذه اللغة المتكلمة تقترب من اللغة التلقائية، ويطلق هذا الاسم على اللغة التي تنفجر من النفس تلقائياً تحت تأثير انفعال شديد، ففي هذه الحالة يضع المتكلم الألفاظ الهامة في القمة، إذ لا يتيسر له الوقت ولا الفراغ اللذان يجعلانه

(1) اللغة، فندريس، 182.

يطابق فكرته على تلك القواعد الصارمة قواعد اللغة المتروية المنظمة، وعلى هذا النحو تتعارض اللغة الفجائية مع اللغة النحوية"⁽¹⁾.

وما شاع عند القدامى من نحويين وبلاغيين ونقاد مما سمّي "الضرورة الشعرية" كان في القسم الكبير منه مظهراً من مظاهر لغة الشعر التي يخلق الشاعر بها في فضاء رحيب من الخيال غير ملتزم بما يسمى قيود اللغة، إذ أنّ الشاعر الحق هو من يطوع تلك القيود لفنه.

ولكن لا ينبغي لنا أن نظن بأن من السهل على الشاعر أن يكون أكبر من العروض واللغة، كما لا ينبغي الظن بأن الشعر سهل المسالك خال من القيود، فليس الأمر كذلك، وليس ثمة فن يخلو من قيود... ولكنها القيود التي تؤدي إلى غنى الفن لا إلى تجميده. وهكذا فإن القافية وهي مما جرى اعتباره ضمن القيود "كثيراً ما تسوق الشاعر إلى معنى لم يكن بباليه"⁽²⁾. وطبعاً فإن مثل هذا المعنى إنما يتصيد المتلقي أو يلوح للمبدع نفسه بعد أن يفرغ مما كتب.

إن الالتفات إلى أن القافية هي من قيود الشعر تصلنا برؤية العلماء القدامى التي كانت تعد الوزن والقافية قيدين ترتبط بهما الضرورة ارتباط النتيجة بالسبب، فالوزن يحمل على الضرورة، والقافية تضطر إلى الحيلة⁽³⁾. وعلى مثل هذا النحو كانت نظرة كثير من القدامى فهي عند بعضهم رخصة"⁽⁴⁾. وعند بعضهم الآخر "خطأ" أو "غلط" أو "شذوذ"⁽⁵⁾. وهي عند أبي هلال العسكري "قبيحة" إذ يقول "وينبغي أن يجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية؛ فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقبحاتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية. والبداية مزلة، وما كانوا أيضاً تُنقَد عليهم أشعارهم، ولو قد نُقِدَتْ وبُهرج منها

(1) نفسه، 194-195.

(2) في الأدب والنقد، محمد مندور، 11.

(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 118/3؛ وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، 154.

(4) ينظر: العمدة: ابن رشيق، 1020.

(5) ينظر: ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس الصاحب في فقه اللغة، 276.

المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ويهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها"⁽¹⁾.

والشعر كلام موزون بأفاعيلٍ محصورة في عدد معيّن من الحروف، والحركات، والسكنات، ويستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيّدة بالوزن، والقافية أن يلجأ قائله، أحياناً، إلى الخروج عن القواعد الكليّة وارتكاب ما ليس منها؛ إمّا بزيادة اللفظ أو نقصانه أو تغيير في تركيب الجملة من تقديم وتأخير أو فصل بين متلازمين، وغير ذلك مما لا يُستجاز في الكلام مثله⁽²⁾.

وليس ثمة حاجة إلى إيراد مزيد من النصوص، إذ يبدو أن هذه النظرة إلى "الضرورة الشعرية" كانت شائعة قديماً سواء عند أهل العروض أم عند أهل اللغة أم النحو أم البلاغة، فالشعر عندهم موضع اضطرار، أو أسير الوزن. والوفاء للوزن قد يقتضي من الشاعر أن ينحرف بالكلمة أو بالتركيب عما تقتضيه قواعد اللغة من نحو وصرف. والنتيجة التي يؤدي هذا الفهم إليها هي أن الوزن قيد يحد من حرية الشاعر⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن ابن رشيق (ت456هـ) رأى كما مرّ معنا سابقاً "أنه لا خير في الضرورة" فإنه يقع فيما يشبه الاستدراك على نفسه حين يختتم حديثه عن "الرخص في الشعر" بعرض "أشياء من القرآن وقعت فيه بلاغة وإحكاماً لا تصرفاً وضرورة"⁽⁴⁾.

والذي نريده ههنا أنه قال عقب هذا القول رأساً: "فإذا وقع مثلها [يعني الأشياء] في الشعر، لم ينسب إلى قائله عجز ولا تقصير، كما يظن من لا علم له، ولا تفتيش عنده..."⁽⁵⁾. لقد اعتبر ابن رشيق مثل هذه الأشياء التي جرت العادة أن تحمل على الضرورة في الشعر، مظهراً من مظاهر البلاغة والفصاحة فإن مجرد ورود مثلها في القرآن، وهو الذروة في البلاغة والفصاحة والمثال الذي يحتذى، كاف في تسويغها بل عدّها من مظاهر القوة الشعرية أيضاً.

(1) الصناعتين، أبو هلال العسكري: 150.
(2) ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور: 13.
(3) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: 252.
(4) العمدة: ابن رشيق: 1032.
(5) المصدر السابق: 1032-1037.

ونقف أخيراً على كلام لبهاء الدين السبكيّ (ت763هـ) يتضح فيه جلياً أن ما قد يعدُّ ضعيفاً وغير فصيح في الكلام النثريّ قد يعد في الشعر على خلاف ذلك قوياً وفصيحاً. وقد عرض السبكي لهذا الرأي في سياق حديثه عن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في مثل "ضرب غلامه زيدا"⁽¹⁾. ومن الواضح أن السبكيّ مدرك تمام الإدراك أن للكلام مستويين: مستوى نثرياً وآخر شعرياً. وأن ما يُحكم عليه بالضعف في الكلام النثري قد ينقلب في الشعر فيغدو قوياً، فهذا ينبغي أن يكون مثل جعلهم ما ليس بجائز في الكلام جائزاً في الشعر. وهو ما جرت تسميته "بالضرورة". بيد أن هذا ليس في مكنة كل من يتعاطى قرص الشعر.

وعلى الرغم مما يمكن أن نجده من التضييق في مفهوم الضرورة عند بعض اللغويين والنقاد فإن ذلك لا يعني أن كل النقاد أخذوا بمثل هذا التضييق؛ ولذلك فقد بالغ مصطفى ناصف في تعميمه الجازم حين قال: "فالمخالفات النحوية اعتبرت على أيدي النقاد جميعاً هفوات، ذلك لأن الشعر ينبغي ألا يخرج على حدود المستوى الأول أو الصورة الوهمية السابقة، ومن أجل ذلك تعقبوا ما سمّوه سقطات المتنبي وسقطات الجاهليين"⁽²⁾. وباب الضرورة الشعرية باب من العلم لا يسع الشاعر جهله ولا يستغني عن معرفته ليكون له حجة لما يقع في شعره مما يضطر إليه من استقامة قافية أو وزن بيت أو إصلاح إعراب.

(1) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي بهاء الدين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1937م: 99-98/1.

(2) نظرية المعنى في النقد العربي، مصطفى ناصف: 67.

المبحث الثاني: التناسق اللغوي في معلقة زهير بن أبي سلمى

قبل أن أتبع مظاهر التناسق اللغوي في معلقة زهير، أمهد بـ: سبب اختيار معلقة زهير نموذجاً للدراسة، وطريقة دراستي للمعلقة.

سبب اختيار معلقة زهير نموذجاً، وطريقة دراسة المعلقة

أمهد لهذا المبحث بنقطتين تمثلان المفتاح الذي يدخل به إلى قراءة تحليل القصيدة، وهما:

أ) سبب اختيار معلقة زهير نموذجاً ممثلاً للتناسق اللغوي في اللغة العربية

كان اختياري لمعلقة زهير نموذجاً ممثلاً للتناسق اللغوي في اللغة العربية، لعدة أسباب، منها ما يتعلق بشخص الشاعر، ومنها ما يتعلق بالمعلقة في حد ذاتها.

1) ما يتعلق بشخص الشاعر (صفاته)

شخصية الإنسان، هي من أهم الأسباب التي تجعل الميل إليه فطرة وعقلاً، فمن لا يفضل الرزين المتميز على التافه المهين؛ لأن ما يصدر عن الشخص من أقوال وتصرفات تكون على مستواه ومقامه، وكل إناء بالذي فيه ينضح.

- رجاحة العقل

عرف زهير "في حياته بالرصانة والتعقل، وهو شخصية ممتازة من شخصيات الشعر الجاهلي، شخصية فيها بر ورحمة وفيها نزعة قوية إلى الخير.

وآراؤه ليست إلا من أوليات التفكير الإنساني وتفكير الشعب، وهذه الآراء هي التي جعلته قريباً من الشعب؛ لأنه كان يكلمه فيها بما يعرف ويألف. وتحكيمه عقله في شعره، وإعماله تفكيره فيه، أضعفاً عمل خياله، وعمل عاطفته، فلا تجد لهما عنده من الحظ إلا يسيراً، ومما يدل على تعقله وحنكته وسعة صدره حكمه في معلقته.

وقد جمع خلاصة التفاضل في بيت واحد وهو:

وإنَّ الحقَّ مَقَطُّهُ ثلاثٌ ... يمين أو نفاً أو جلاءً

ولا ريب أن لكبر سنة تأثيراً في خمود عاطفته وضعف خياله، فكل شعره يدلنا على أنه نظمته في حرب داحس والغبراء، وبعدها خاصة عندما بلغ الثمانين على حدّ قوله، أو تجاوزه، فمن البديهي أن يغلب عليه التعقل والترصن، وأن يكون للعقل العمل المهيمن في نتاجه الشعري⁽¹⁾. وكان لزهير "أخلاق عالية، ونفس كبيرة، مع سعة صدر وحلم وورع، فرفع القوم منزلته وجعلوه سيّداً. وكثر ماله واتسعت ثروته. وكان مع ذلك عريقاً في الشعر"⁽²⁾.

- مقام زهير الشعري

وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء، وإنما اختلفوا في تقديم أحد الثلاثة على صاحبيه. وأما الثلاثة فلا اختلاف فيهم، وهم: امرؤ القيس، وزهير، والنابغة الذبياني⁽³⁾. وَكَانَ شعراءَ الْجَاهِلِيَّةِ فِي ربيعَة أَوْلَهُم المَهلهل والمرقشان وسعد بن مالك وطرفة بن العبد وعَمرو بن قميئة والحارث بن حلزة والمتلمس والأعشى والمُسيب بن علس ثم تحول الشعر في قيس فمنهم النابغة الذبياني وهم يعدون زهير بن أبي سلمى من عبد الله بن غطفان وابنه كعباً وليد والنابغة الجعدى والحطيئة والشماخ وأخوه مزرد وخداش بن زهير ثم آل ذلك إلى تميم فلم يزل فيهم إلى اليوم. كَانَ امرؤ القيس بن حجر بعد مهلهل ومهلهل خاله وطرفة وعبد وعَمرو بن قميئة والمتلمس في عصر واحد"⁽⁴⁾.

وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة"⁽⁵⁾. منهم ثعلب"⁽⁶⁾. نشأ زهير "في أقاربه بني غطفان وتخرج في الشعر على خال أبيه بشامة بن الغدير، وكان يروي لأوس بن حجر أيضاً وكان أوس زوج أمه، فكان شاعراً فحلاً، كما كان

(1) شرح المعلقات السبع: الزورني، 128-129.

(2) نفسه، 122.

(3) نفسه، 121.

(4) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام (بالتشديد) محمد بن عبيد الله الجمحي بالولاء أبو عبد الله، تح: محمود محمد

شاکر، دار المدني، جدة، 40/1-41.

(5) الأعلام: الزركلي: 52/3.

(6) ينظر: خزنة الأدب: عبد القادر البغدادي: 333/2.

صائب الرأي عاقلاً حازماً حكيماً وكان يتأله ويتعفف في شعره. ويدل شعره على إيمان بالبعث:

يُؤخَّرُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدَّخَرُ ... لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلَ فَيُنْقَمَ

وفضله عمر بن الخطاب على الشعراء، لأنه كان لا يعاظم بين القول ولا يتبع حوشي الكلام ولا يمدح الرجل إلا بما هو فيه.

وكان زهير أحكمهم شعراً، وأبعدهم من سخف وأجمعهم لكثير من المعنى في قليل من المنطق وأشدهم مبالغة في المدح⁽¹⁾.

- شاعر الحكمة

حكيم الشعراء في الجاهلية. وهو "أشهر شعراء الجاهلية في إعطاء الحكمة وضرب المثل"⁽²⁾.

وكما أن امرأ القيس امتاز بتلطيف المعاني، وابتداع الأساليب، واستنباط الأفكار، فقد امتاز (زهير) بما نظمه من منثور الحكمة البالغة، وكثرة الأمثال وسني المدح، وتجنب وحشي الكلام، وأجمعهم لكثير من المعاني في قليل من اللفظ. وكان لشعره تأثير كثير في نفوس العرب. وهو واسطة عقد الفحول من شعراء الطبقة الأولى.

وكان (عمر بن الخطاب) جالسا مع قوم يتذاكرون أشعار العرب إذ أقبل (ابن عباس) فقال عمر: "قد جاءكم أعلم الناس بالشعر". فلما جلس قال: "يا ابن عباس، من أشعر الناس؟". قال: "زهير بن أبي سلمى"، قال: "فهل تنشد شيئا تستدل به على ما قلت؟"، قال: نعم، امتدح قوما من (غطفان) يقال لهم (بنو سنان) فقال:

لَوْ كَانَ يَقْعُدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ كَرَمٍ ... قَوْمٌ بِأَبَائِهِ أَوْ مَجْدِهِمْ قَعْدُوا
مُحْسَدُونَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نَعَمٍ، ... لَا يَنْزِعُ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا بِهِ حُسِدُوا
وَأَنشَدَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ شِعْرَ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى، فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلَهُ:
فَإِنَّ الْحَقَّ مَقْطَعُهُ ثَلَاثٌ ... يَمِينٌ أَوْ نِفَارٌ أَوْ جِلَاءٌ

(1) أشعار الشعراء الستة الجاهليين: الأعلام الشنتمري، 48.

(2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 128

جعل عمر يتعجب من علمه بالحقوق وتفصيله بينها ويقول: لا يخرج الحق من إحدى ثلاث إما يمين أو محاكمة أو حجة" (1).

وقد جمعت أخباره وأقواله في كتاب الأغاني، في ديوانه الستة الجاهليين، وخزانة الأدب، والشعر والشعراء، وجمعت معلقته مع سائر المعلقات، وفي الجمهرة" (2).

2 ما يتعلق بمعلقة زهير

هناك ميزات لمعلقة زهير جعلتني أختارها نموذجاً ممثلاً للتناسق اللغوي في الجملة العربية، منها:

- القيمة الشعرية للمعلقات

المعلقات هي أشهر ما وصل إلينا من الشعر الجاهلي، وأطولها نفساً وأبعدها أثراً" (3). وقد اختلف الدارسون في سبب تسميتها، قيل: إنها سميت معلقات لأنها كتبت بماء الذهب وعلقت على أستار الكعبة، فسميت بذلك المعلقات أو المذهبات" (4) وقيل: إنما سميت بالمعلقات لا لتعليقها بالكعبة؛ وإنما لأن الملك كان إذا استجيدت قصيدة الشاعر يقول: "علقوا لنا هذه" لتكون في خزانته" (5).

وقال الرافعي: "إنما سميت المعلقات؛ لأن العرب اختارتها بين أشعارها فكتبوها بالذهب على الحرير، وقيل: بماء الذهب في القباطي "جمع قبطية - بالكسر والضم، وهي ثياب إلى الرقة والدقة والبياض، كانت تتخذ بمصر من الكتان" ثم علقوها على أركان الكعبة، وقيل: في أستارها، وزاد بعضهم أنهم كانوا يسجدون لها كما يسجدون لأصنامهم" (6).

وقال آخرون: إنها سميت بذلك لأنها من القصائد المستجادة التي كانت تعلق في خزائن الملوك، وقيل: بل لكونها جديرة بأن تعلق في الأذهان لجمالها، وقيل: لأنها كالأسماط التي تُعلق في الأعناق، والراجح اليوم أنها سميت بالمعلقات لتشبيهاها بالسموط، أي العقود التي

(1) عيون الأخبار: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ، 133/1-134.

(2) تاريخ اللغة العربية: جرجي زيدان، 103/1.

(3) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 9.

(4) نفسه، 9.

(5) في تاريخ الأدب الجاهلي: علي الجندي، مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول، 1412هـ/1991م، 156.

(6) تاريخ آداب العرب: الرافعي، 121/3.

تُعلّق بالأعناق، وقد سميت أيضاً بالمذهبات لأنها جديرة أن تكتب بماء الذهب لنفاستها"⁽¹⁾. وإنما سميت بذلك لنفاستها أخذاً من كلمة العلق بمعنى النفيس"⁽²⁾.

وأنكر بعضهم تعليقها على جدران البيت الحرام، وزعم أن حمّاداً الراوية هو الذي جمع القصائد السبع الطوال وقال للناس: هذه هي المشهورات، فأخذها عنه من جاء بعده"⁽³⁾.

ومن "أقدم من أنكر خبر التعليق على الكعبة أبو جعفر النحاس المتوفى سنة 338هـ، فقد قال في شرحه للمعلقات: "وقيل إن العرب كان أكثرهم يجتمعون بعكاظ ويتناشدون الأشعار، فإذا استحسّن الملك قصيدة قال: "علقوها وأثبتوها في خزانتي"⁽⁴⁾.

قال الرافعي: "وأما خبر الكتابة بالذهب أو بمائه والتعليق على الكعبة ففي روايته نظر، وعندني أنه من الأخبار الموضوعة التي خفي أصلها حتى وثق بها المتأخرون، وإنما استدرجهم إلى ذلك أن هذه القصائد تكاد تكون الصفحة المذهبة في ديوان الجاهلية، وأن العرب قوم لم يصح من أديانهم إلا دين الفصاحة وهو الذي دانوا به أجمعين، فلو أنهم فعلوا ذلك لكانوا قد أتوا بشيء غير نكير"⁽⁵⁾.

وهذه الآراء في تفسير كلمة المذهبات أو المعلقات، لم يسلم من النقد والاعتراض سواء من القدامى أو من المحدثين"⁽⁶⁾.

واختلف أيضاً في عددها، فالبعض قال: إنها سبعة، والبعض قال: إنها عشرة. والمعلقات السبع هي سبع قصائد:

الأولى: لامرئ القيس، وأولها: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.

الثانية: لطرفة بن العبد، وأولها: لخولة أطلال ببرقة تهمد.

الثالثة: لزهير بن أبي سلمى، وأولها: أمن أم أوفى دمنة لم تكلم.

الرابعة: للبيد بن ربيعة، وأولها: عفت الديار محلها فمقامها.

الخامسة: لعمر بن كلثوم، وأولها: ألا هبي بصحنك فاصبحينا.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 9.

(2) تاريخ الأدب العربي: شوقي ضيف، 176.

(3) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 9.

(4) في تاريخ الأدب الجاهلي: علي الجندي، مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول، 1412هـ/1991م، 156.

(5) تاريخ آداب العرب: الرافعي، 121/3.

(6) مصادر الشعر الجاهلي: ناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر، ط6، 1988م، 169.

السادسة: لعنترة بن شداد، وأولها: هل غادر الشعراء من متردم

السابعة: للحارث بن حلزة اليشكري، وأولها: أذنتنا بينها أسماء"(1).

وكلهم جاهليون إلا لبيدًا فإنه من المخضرمين"(2).

أما أن هذه القصائد من مختارات الشعر فأمر لا ندفعه؛ لأن العرب في الجاهلية، كان يقول الرجل منهم الشعر في أقصى الأرض، فلا يعبأ به حتى يأتي مكة فيعرضه على قريش، فإن استحسونه روي وكان فخرًا لقائله، وإن لم يستحسنوه طرح وذهب فيما يذهب؛ قال أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ): وكانت العرب تجتمع في كل عام بمكة، وكانت تعرض أشعارها على هذا الحي من قريش"(3).

ومهما يكن من أمر تسميتها فقد لقيت المعلقات عند الأدباء واللغويين القدامى والمعاصرين اهتمامًا بالغًا، فكثر شراحها وحفاظها لأهميتها وجودتها.

والجميع يتفوقون على أصالتها والثقة بها، وعلو درجتها الفنية، ولذلك كانت موضع اهتمام الأدباء في جميع العصور، فحظيت بالدرس والبحث والشرح، لا بين العرب وحدهم بل اهتم بها الأدباء غير العرب كذلك، وقد أورد بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي 13 سجلاً لهذه الدراسات والشروح العربية والأجنبية، من بينها: شروح: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ت: 327هـ/939م)، وأحمد بن محمد النحاس (ت: 338هـ/950م)، والحسين بن أحمد الزوزني (ت: 486هـ/1093م)، ويحيى بن علي التبريزي (ت: 502هـ/1109م)، ودراسات ونشر كل من: أرنولد، لبيزج 1850، وليدي بلنت، ومستر بلنت، ونولدكه، وجايجر"(4).

وأما ما يتعلق بمعلقة زهير، فإنه: "لم يختلف النقاد في شأن معلقته (زهير) نهائياً ولم يخرجوه من شعراء المعلقات كما فعلوا مع النابغة، والحارث بن حلزة اليشكري، والأعشى، أو عبيد بن الأبرص وكل الذين قالوا بالمعلقات ذكروا اسم زهير بينهم وكان

(1) شرح المعلقات السبع: الزوزني، 9-10.

(2) تاريخ آداب العرب: الراجعي، 121/3.

(3) تاريخ آداب العرب: الراجعي، 121/3.

(4) في تاريخ الأدب الجاهلي: علي الجندي، 157.

واسطة العقد. فقد ترفع عن فحش امرئ القيس، وعنجهية بن كلثوم وغرابة كلمات لبيد وكان نسيجا مفردا في زمنه"⁽¹⁾. وهذه الأوصاف أدعى لأن تختار معلقة زهير لأجلها.

- عناية زهير بشعره

كان (زهير) شديد العناية بتنقيح شعره، حتى ضرب به المثل، وسميت قصائده بالحوليات، نسبة إلى الحول أي السنة، وذلك لأنه كان ينظم القصيدة في أربعة أشهر، ويهذبها بنفسه في أربعة أشهر، ويعرضها على أصحابه الشعراء في أربعة أشهر. فلا يشهرها حتى يأتي عليها حول كامل. وقيل كان ينظم القصيدة في ليلة واحدة، ويهذبها في سنة"⁽²⁾.

ودعيت هذه القصائد بحوليات زهير عاشت هذه المدرسة طويلا وكان لها رواد وتلاميذ.

فقد كان كعب تلميذ أبيه زهير وكان الحطيئة تلميذ كعب وزهير وكان هدبة بن خشرم تلميذ الحطيئة وكان جميل تلميذ هدبة بن خشرم"⁽³⁾.

التقى أبو العتاهية بمسلم بن الوليد فقال له يا مسلم إنما يعيبك قلة شعرك فأنت في العام لا تقول إلا قصيدة أو قصيدتين بينما أنا أقول في كل يوم قصيدة قال مسلم: لو أردت أن أقول شعرا مثل شعرك لكان كل كلامي شعرا، ولكني أعطيك العمر كله لتقول مثل هذا القول:

مُوفٍ عَلَى مُهَجٍ فِي يَوْمِ ذِي رَهَجٍ ... كَأَنَّهُ أَجَلٌ يَسْعَى إِلَى أَمَلٍ

هذا الكلام المنقح لا يقدر على سبكه إلا قلة من الشعراء أمثال زهير وتلامذته والنايعة وأضرابه ومسلم ومن نحا نحوه.

ويعتبر زهير عند بعض النقاد القدماء ثالث الفحول من الشعراء في الجاهلية. بل إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اعتبره خير الشعراء في الجاهلية على الإطلاق لأنه شاعر الحكمة، وكان لا يعاقل في الكلام"⁽⁴⁾.

(1) شرح المعلقات التسع: الشيباني، 180.

(2) الأعلام: الزركلي، 52/3.

(3) شرح المعلقات التسع: الشيباني، 179.

(4) نفسه، 180.

زهير عريق في الشعر، كان له فيه ما لم يكن لغيره وليس هذا فحسب فإنه عاش للشعر يعلمه ابنه بجيراً وكعباً من جهة، وأناساً آخرين من غير بيته أشهرهم الحطيئة، فهو تلميذه وخريجه. وفي أخباره مع ابنه كعب ما يدل على الطريقة التي كان يخرّج بها الشعراء، فقد كان يلقنهم شعره فيروونه عنه، وما يزالون يتلقونه حتى ينطبع في أنفسهم طريقة نظم الشعر وصوغه، وهو في أثناء ذلك يمتحن قدرتهم، بما يلقي عليهم من أبيات يطلب إليهم أن يجيزوها بنظم بيت على غرار البيت الذي ينشده في الوزن والقافية⁽¹⁾. ويتميز بمتانة لغته وقوة تركيبه، وكثرة الغريب في شعره، وبتطلبه حقيقة المعنى الوضعي ليخرجه على ماديته الحقيقية، وبتحكيمة عقله ورويته في تصوراته وخياله، فلا يبتعد، إلا في النادر، عن الحقائق الواقعية المحسوسة⁽²⁾.

قال الزوزني: "امتاز زهير بما نظمه من منثور الحكمة البالغة، وكثرة الأمثال وسني المدح، وتجنّب وحشي الكلام، وعدم مدح أحد إلا بما فيه. وقد كان أحسن الشعراء شعراً، وأبعدهم عن سخف الكلام، وأجمعهم لكثير من المعاني في قليل من اللفظ"⁽³⁾. ويُقال إنّه "أجمع الشعراء للكثير من المعاني في القليل من الألفاظ، وأبياته التي في آخر قصيدته التي أولها: أمن أم أوفى دمنة لم تكلم... تُشبه كلام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهي غرّة حكم العرب ونهاية في الحسن والجودة تجري مجرى الأمثال الرائعة الرائقة، وهي: ومن يك ذا فضل، فيبخل بفضله... على قومه، يستغن عنه وينمم..."⁽⁴⁾.

- اتسام شعر زهير بالصدق والواقعية

كما أن زهيراً في مديحه يتصف بالصدق والواقعية، فلا يصف إلا ما يجد، ولا يعبر إلا عما أحس، دون غلو أو شطط، كما وصفه عمر بن الخطاب بأنه كان لا يمدح الرجل إلا بما فيه، فإذا أحس أنه بالغ في مدحه، أو خرج فيه عن الحد المعقول الذي يدخله في باب المغالاة، أتى بما يجعله مقبولاً، فيسبق مدحه بلفظ لو ولولا ونحوهما؛ لأنهم كانوا يكرهون

(1) شرح المعلقات السبع: الزوزني، 130.

(2) شرح المعلقات السبع: الزوزني، 128.

(3) نفسه، 122.

(4) خاص الخاص: الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، تح: حسن الأمين، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 96.

الإفراط الشديد في المبالغة ويعيبونه، فإذا تحرز المبالغ واستظهر فأورد شرطاً، أو جاء بكاد، وما يجري مجراها يسلم من العيب، وهذا نحو قول زهير:

لو نال حيٌّ من الدنيا بمكرمةٍ ... أفقَ السماءِ لنالتْ كُفُه الأُفقاً

فحين أراد أن يقرب دعواه من العقل ذكر لفظ لو فاسترعى انتباه السامع وحمله على الإصغاء وكان ابن رشيقي دقيقاً حين عبر عن هذه المبالغة عند زهير بأنه بلغ ما أراد من الإفراط، ومثل ذلك قوله في مدح هرم أيضاً:

لو كنتَ من شيءٍ سوى بشرٍ ... كنتَ المنوّرَ ليلةَ البدرِ

وقوله:

فلو كانَ حمداً يُخْلِدُ النَّاسَ لم تَمُتْ ... ولكنَّ حمَدَ النَّاسِ لئيسَ بمُخلد

هذا الاعتدال في الوصف، والصدق في المدح يرجع إلى طبيعة زهير الفنية، وحرصه على معاودة النظر في شعره، وإلى طبيعة الموضوع الذي يعالجه وهدوئه في تصويره دون انفعال أو مؤثر خارجي.

فمديح زهير مثل المديح العربي في أصله الطاهر الصافي حين كان يصدر عن إعجاب حقيقي بأبطال حقيقيين، فلا يتكلف عاطفة، ولا يغالي في تعبير⁽¹⁾.

وفي الجملة: فقد كان اختياري لمعلقة زهير، لكون زهير من الثلاثة الشعراء الجاهليين المقدمين على سائر الشعراء، وأن معلقته متفق على عدها من المعلقات، وشعره مملوء بالحكمة والأمثال الرائعة، فهي محل الاستشهاد، والتشبع بالحكم الرائعة، إضافة إلى بعدها عن التعقيد اللفظي والمعنوي، مما يكون قريباً من المتعلمين وفي متناولهم، مما يساعدهم على الاستفادة والفهم.

ب) طريقة دراسة المعلقة

سأدرس معلقة زهير بملاحظة التناسق في أبياتها من ناحيتين:

الأولى: التناسق اللفظي:

الثانية: التناسق التركيبي (الجملة) وذلك بمراعاة:

(1) دراسة في نصوص العصر الجاهلي: عمارة، 266-267.

- ظاهرة الاسناد؛ بين ركني الجملة (المبتدا والخبر) في الجملة الإسمية، و(الفعل والفاعل) في الجملة الفعلية.
- النظم المحكم للألفاظ داخل الجملة؛ لبيان الترابط بين أجزاء الجملة في اللغة العربية، والتعالق الحاصل بين الألفاظ والجمال؛ مظهرًا بهذا التماسك بين وحدات الجملة. وذلك ب:-
- إعراب البيت إعرابًا تامًا. لإظهار العامل، وموجبه (العمل) والمعمول، وعملية التأثير والتأثر الواقعة داخل السياق.
- بيان أوجه التطابق الحاصلة بين مكونات الجملة الأساسية (العُمَد)، والفرعية (الفضلة).

- ما ظهره مخالفة المطابقة، وما يجاب به؛ لبيان عدم الإخلال بالتناسق اللغوي.
- مستعينا بإيراد معنى الأبيات قبل التحليل؛ للإدراك المتكامل للتناسق في البناء اللفظي واللغوي للقصيدة؛ ذلك لأن التحليل الصحيح يتأسس على فهم المعنى. فيأتي على هذا النمط:

- المعنى

- التحليل.

مظاهر التناسق اللغوي في معلقة زهير

➤ أولاً: التناسق اللفظي

وتأثير التناسق اللفظي على بنية الكلمة أمر التفت إليه كثير من علماء اللغة، قال الثعالبي: "فصل في الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة: العرب تفعل ذلك فتقول: هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرِبٍ. والخرب نعت الحُجْر لا نعت الضبِّ، ولكن الجوار عمل عليه كما قال امرؤ القيس:

كأن ثبيرًا في عرانيين وبيله ... كبير أناسٍ في بجاد مُزَمِّلِ

فالمزَمِّل: نعت الشيخ لا نعت البجاد وحقه الرفع ولكن خفضه للجوار"⁽¹⁾. وفي القرآن الكريم قال الله تعالى: " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ [يونس 71]، لا يقال: أجمعت الشركاء وإنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري وإنما قال ذلك للمجاورة. وقال النبي صلى الله

(1) فقه اللغة: الثعالبي، 224.

عليه وسلم: (ارجِعَنَّ مَازوراتَ غَيْرَ مَاجوراتِ) وأصلها مَوزورات من الوزر، ولكن أجزاها مجرى المَاجورات للمجاورة بينهما، وكقوله: بالغدايا والعشاياء ولا يقال: الغدايا إذا أفردت عن العشاياء لأنها الغدوات والعامّة تقول: جاء البرد والأكسية والأكسية لا تجيء؛ ولكن للجوار حقٌّ في الكلام" (1).

ومن إشارات النحاة أن الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمة مقدرة عليها ويجزم بحذفها. والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة (ومن الجائز حذفها لغير جازم، قصدا للتخفيف، أو مراعاة الفواصل، ونحوها، تبعا لبعض القبائل العربية، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم" (2).

والتناسق اللفظي قد يكون له تأثيره على ضبط الكلمة وإعرابها وبنيتها: ودليل ذلك عند قول أبي تمام:

بِمُخْتَبِلٍ سَاجٍ مِنَ الطَّرْفِ أَحْوَرٍ ... وَمُقْتَبِلٍ صَافٍ مِنَ النَّعْرِ أَشْنَبِ

(يُختار فتح الباء من (بِمُخْتَبِلٍ)؛ ليكون موازيا لفتحها في (مُقْتَبِلٍ)

- وقال عند قول أبي تمام:

جَدِيرٌ بِأَنْ يَسْتَحِيَّ اللَّهَ بَادِيًا ... بِهِ تَمَّ يَسْتَحِيَّ النَّدى وَيُرَاقِبُهُ

(... ورفعه (يستحيي) أو كدُ لرفع (يراقبه)؛ لأن المرفوع يكون تابعا لمثله" (3).

ومن مظاهر التناسق اللفظي:

1) الوزن في معلقة زهير

قال ابن فارس: "(وَزَنَ) الْوَاوُ وَالزَّاءُ وَالنُّونُ: بِنَاءٌ يَدُلُّ عَلَى تَعْدِيلٍ وَاسْتِقَامَةٍ" (4).

وقال ابن رشيق في العمدة، في باب حد الشعر وبنيته: "الشعر يقوم بعد النية من أربعة

أشياء، وهي: اللفظ، والوزن، والمعنى، والقافية، فهذا هو حد الشعر" (5).

(1) نفسه، 224-225.

(2) النحو الوفي: 186 / 1

(3) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: سلامة إيهاب عبد الحميد عبد الصادق (رسالة ماجستير كلية دار العلوم جامعة القاهرة)، بإشراف: د محمد جمال صقر، 2012م، 164.

(4) مقاييس اللغة: ابن فارس: 107/6.

(5) العمدة: ابن رشيق: 119/1.

وللشعر الموزون إيقاعٌ يَطْرُبُ الفَهْمُ لَصَوَابِهِ وَمَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حُسْنِ تَرْكِيبِهِ وَاعْتِدَالِ أَجْزَائِهِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ لِلْفَهْمِ مَعَ صِحَّةِ وَزْنِ الشَّعْرِ صِحَّةٌ وَزَنْ الْمَعْنَى وَعُدُوبَةُ اللَّفْظِ فَصَفَا مَسْمُوعُهُ وَمَعْقُولُهُ مِنَ الْكَدْرِ تَمَّ قَبُولُهُ لَهُ، وَاشْتِمَالُهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَقَصَ جِزْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ الَّتِي يَكْمُلُ بِهَا - وَهِيَ اعْتِدَالُ الْوِزْنِ، وَصَوَابُ الْمَعْنَى، وَحُسْنُ الْأَلْفَازِ - كَانَ إِنْكَارُ الْفَهْمِ إِيَّاهُ عَلَى قَدْرِ نَقْصَانِ أَجْزَائِهِ" (1).

فهذه الأشعارُ وما شاكلها من أشعارِ القُدَمَاءِ والمُحَدِّثِينَ؛ أصحابِ البِدَائِعِ والمَعَانِي اللَّطِيفَةِ الدَّقِيقَةِ، تَجِبُ رَوَائِبُهَا وَالتَّكُّ تَرُ لِحْفَظِهَا.
(الأشعارُ الغنَّة) وَمِنَ الْأَشْعَارِ الْغَنَّةُ الْأَلْفَازِ، الْبَارِدَةُ الْمَعَانِي، الْمُتَكَفِّفَةُ النَّسْجِ، الْغَلَقَةُ الْقَوَافِي" (2).

فكم في سقط الشعر من أمثالها ونظرائها لا يعبا به، ولا ينظر إليه، فإذا أخذه سلك الوزن، وعقد القافية؛ تألفت أشناته، وازدوجت فرائده وبناته، واتخذ اللابس جمالاً" (3).
وبالنظر إلى الوزن الذي أقام عليه زهير معلقته، نرى انه اختار لها وزن الطويل، عروض الطويل تأتي مقبوضة دائماً.
أما ضربه فيأتي على ثلاثة أنواع:

- مقبوضاً كذلك، أي بحذف الخامس الساكن لتصير مفاعيلن مفاعلن.
- أو محذوفاً، أي بحذف السبب الأخير من مفاعيلن لتصير مفاعي وتحول إلى مفاعلن بسكون اللام تسهيلاً للنطق، أو فعولن.
- أو صحيحاً، مفاعيلن.

وعلى هذا يكون نظام البحر الطويل على الوجه التالي:

--- مفاعلن أ. --- مفاعلن أ
--- مفاعلن أ. --- مفاعل ب
--- مفاعلن أ. --- مفاعلن ج

(1) عيار الشعر: بن طباطبا محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا الحسني العلوي أبو الحسن، تح: عبد العزيز بن ناصر المناع، مكتبة الخانجي، القاهرة: 21.

(2) عيار الشعر: بن طباطبا: 110.

(3) العمدة: ابن رشيق: 20/1.

مثال النوع الأول: من معلقة زهير:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ... وإن يرق أسباب السماء بسلم

ومن ها بأسبابل منايا ينلنهو

اه اه اه اه اه اه اه اه

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

وإن ير قأسبابس سماء بسلملي

اه اه اه اه اه اه اه اه

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن" (1)

ومن ذلك نلاحظ أن عروض هذا البيت هي: مفاعلن، وضربه كذلك.

وهكذا يسير زهير في جميع أبيات معلقته من أولها إلى آخرها" (2).

2) قافية معلقة زهير

القافية: هِيَ الْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ مِنَ الْبَيْتِ، وَقِيلَ هِيَ حَرْفُ الرَّوِيِّ، وَقِيلَ: آخِرُ سَاكِنٍ فِي الْبَيْتِ إِلَى أَوَّلِ سَاكِنٍ يَلْقَاهُ مَعَ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهُ" (3).

وتزاد -الياء- أيضاً لإطلاق حرف الروي إذا كانت القوافي مجرورة" (4)، و"هِيَ تَقَعُ فِي إِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ وَفِي الْفَوَاصِلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ } البقرة: (40) وَقَوْلِهِ: { وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ } البقرة: (41)" (5).

وهكذا جاءت القافية في معلقة زهير بكسر الحرف الأخير، وإطلاق حرف الروي:

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَلِّمْ

فقوله: "لم تكلم، جزم بلم ثم حرك الميم بالكسر؛ لأن الساكن إذا حرك كان الأخرى تحريكه بالكسر. ولم يكن بدّ ههنا من تحريكه ليستقيم الوزن ويثبت السجع ثم أشبعت الكسرة بالإطلاق؛ لأنّ القصيدة مطلقة القوافي" (6).

(1) علم العروض والقافية: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية بيروت، (ب ط)، 30.

(2) علم العروض: عتيق، 31.

(3) معجم مقاليد العلوم: السيوطي، 115.

(4) سر صناعة الإعراب: ابن جني، 398/2.

(5) الجمل في النحو: الخليل: 336.

(6) شرح المعلقات السبع: الرّوزني، 133.

وهذه الإنسيابية في شعر زهير تجعل النفس تشعر بالارتياح، وتهتز طرباً، كما في قصة معاوية وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهما، وذلك: "أن معاوية أرق ذات ليلة، فقال لخادمه حديج: اذهب فانظر من عند عبد الله، وأخبره بخروحي إليه. فذهب فأخبره، فأقام كل من كان عنده؛ ثم جاء معاوية، فلم ير في المجلس غير عبد الله، فقال: مجلس من هذا؟ قال: مجلس فلان. قال معاوية:

مره يرجع إلى مجلسه. ثم قال: مجلس من هذا؟ قال: مجلس فلان. قال: مره يرجع إلى مجلسه ... حتى لم يبق إلا مجلس رجل، فقال: مجلس من هذا؟ قال: مجلس رجل يداوي الأذان، يا أمير المؤمنين! قال له معاوية: فإن أذني عليلة، فمره فليرجع إلى موضعه. وكان موضع بديح المغني، فأمره ابن جعفر، فرجع إلى موضعه، فقال له معاوية: داو أذني من علتها! فتناول العود ثم غنى:

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُنْتَلَمِ

فحرّك عبد الله بن جعفر رأسه، فقال معاوية: لم حرّكت رأسك يا بن جعفر؟. قال: أريحية أجدها يا أمير المؤمنين، لو لاقيت عندها لأبليت، ولئن سألت عندها لأعطيت" (1).

وهذا مثل الجاذبية التي تؤثر في النفس فهذه "معلقة زهير بن أبي سلمى، وكأنها رمز إلى ميل النفس وارتياحها لكل مظاهر الأمن والسلام، فهي تصوير لروح خيرة، خبرت الحياة، فأحبت السلام، وعظمت أهل السلام، ودعت إلى السلام مهما تغيرت الظروف والأحوال، فمن طبيعة الحياة التقلب والتغير، ولكن لا متعة في الحياة إلا بالسلام العادل الصحيح، وليكن السلام من حق كل من في الوجود من الإنسان إلى الجماد، فالشاعر يرى الديار وما آلت إليه، وقد سكنتها الوحوش في أمن واستقرار، فيدعو للربيع بالسلام، ويتابع الطعائن حتى يصلن إلى مكان يصلح للإقامة في أمن وسلام، والساعون في الصلح كرام عظام لتضحيتهم في سبيل السلام، والمتحاربون عليهم أن يثوبوا إلى رشدهم، ويفتحوا

(1) العقد الفريد: ابن عبد ربه أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ: 20/7-21.

عيونهم على ما نزل بهم ويقف كل منهم عند حده، فيعرفوا أن لا قيمة للحياة إلا بالسلام في ظل العدل والمبادئ القويمة"⁽¹⁾.

وللقافية جاذبية في استمالة العواطف واستجلاب الانتباه وتمتيع النفس.

➤ ثانياً: التناسق الموضوعي

أعني بالتناسق الموضوعي، ما يتحدث فيه الشاعر من أغراض شعرية تمثل موضوعاً ما، وفكرة منسجمة مع ما تنتمي إليه من أجزاء القصيدة؛ إن على مستوى المعمار العام للقصيدة ككيان متكامل، أو البيت الشعري كجزء من هذا الكيان له محددات ومعنى مستقل، نلاحظ في ضوء هذا المفهوم، ان التناسق الموضوعي في معلقة زهير يتمثل في:

1- الشعور العام في معلقة زهير

في كل معلقة شعور عام يسيطر عليها من أولها إلى آخرها.

وفي معلقة زهير، "يَشْعُ نَقَاءُ السَّرِيرَةِ وَحُبُّ الْخَيْرِ، فَهِيَ تَصْوِيرٌ لِنَفْسِيَةِ رَجُلٍ حَلَبَ الدَّهْرَ أَشْطَرَهُ، فَعَرَفَ خَيْرَهُ وَشَرَّهُ، وَحَلَوَهُ وَمَرَّهُ، وَثَبَّتَ لَدَيْهِ أَنَّ الْحَيَاةَ لَا قِيَمَةَ لَهَا بَدُونَ سَلَامٍ. فَجَدِيرٌ بِالْعَاقِلِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْهُ، وَيَتَمَسَّكَ بِهِ، وَيَدْعُو بِهِ، حَتَّى لِلْجَمَادِ"⁽²⁾.

و"لئن كانت النزعة العشائرية قابلة للاختفاء في بعض المعلقات، فإن النزعة الفردية قلماً تغيب عن المعلقة، بل وعن الشعر الجاهلي بوجه عام، فمعلقتا امرئ القيس وطرفة تمثلان ترسيخ الخصوصية الفردية والتشبث بها ورفض التنازل عنها إزاء حركة الدغم الاجتماعية. وأما معلقة زهير فتمثل أعلى درجات الانصياع الفردية للكلية، وكذلك النزوع نحو أرقى حالات الالتئام الاجتماعي ككل"⁽³⁾.

فلم يقف زهير - في معلقته- عند حدود نفسه مفتخراً أو متباهياً أو حاكياً، وإنما كان همّه ما يجري حوله بل يقلقه ويحزنه، فتحدّث بنفسية جياشة، تطمح لتغيير عقلية الصدام، بالميل إلى التعايش الاجتماعي.

2- التناسق بين الأغراض

(1) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 305.

(2) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 332.

(3) الأدب الجاهلي في آثار الدارسين قديماً وحديثاً: عفيف عبد الرحمن، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1987،

التناسق في تجزئة المعلقة إلى مواضيع معينة بمقدار معين على حسب الهدف الذي يرمي إليه زهير من إنشاء القصيدة. وعدد أبياتها: (59) بيتاً، موزعة فيما يلي:

(6): في الأطلال.

(9): في الأظعان.

(10): في مدح الساعين في السلام.

(21): في الحديث إلى المتحاربين.

(13): في الحكم⁽¹⁾.

فنلاحظ هذا التقسيم المنطقي المنسجم مع موضوعات القصيدة.

"بدأ معلقته بالحديث عما صارت إليه ديار الحبيبة، فقد هجرت منذ عشرين سنة، فأصبحت دماً بالية وآثارها خافتة، وسكنها البقر والظباء وأولادها، فكن ما بين قائمات ونائمات وماشيات، وحداناً وأفواجاً، مقبلة مدبرة، وصاعدة ونازلة، وقد تغيرت المعالم تماماً لدرجة أنه لم يعرفها إلا بعد وقت طويل، فلما تأكد منها، هتف محيياً ودعا لها بالنعيم والسلام.

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَلِّمْ
 دِيَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَانَتْهَا ... مَرَاجِبُ وَشَمٍ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمِ
 بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً ... وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمِ
 وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً ... فَلَأَيَّ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهُمِ
 أَتَافِي سَفْعاً فِي مَعْرَسِ مِرْجَلٍ ... وَنُؤِيًّا كَجِدْمِ الحَوْضِ لَمْ يَنْتَلِّمْ
 فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا ... أَلَا أَنْعِمُ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبْعُ وَاسْلَمْ

ثم عاد بالذاكرة إلى الوراء يسترجع ساعة الفراق، فصور الموكب بأن الرحلة بدأت في السحر واتجهوا مباشرة نحو وادي الرس، فاخترقوا بذلك كثيراً من الأماكن وكم فيها من الأعداء والأصدقاء، وعلى الموكب دلائل النعيم والترف، فقد حليت الهودج بالأقمشة الحمراء الثمينة، والستائر الرقيقة الغالية، وفرشت الرحال بالأثاث الفاخر، وفي كل مكان

(1) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 301.

نزلوا فيه للراحة تركوا آثارًا من الصوف الأحمر، إلى أن وصلت الطعائن إلى الماء الغزير الصافي"⁽¹⁾.

فنزلن آمانات مطمئنات نزول من هو في أهله ووطنه، وكان منظرهن أنيقًا ساحرًا يخلب لب الباحث عن الجمال:

بَكَرْنَ بُكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ ... فَهِنَّ وَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ
جَعَلْنَ الْفَنَانَ عَنْ يَمِينٍ وَحَزَنَهُ ... وَكَمْ بِالْفَنَانِ مِنْ مُجَلٍّ وَمُحْرِمِ
عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ ... وَرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةَ الدَّمِ
ظَهَرْنَ مِنَ السُّوبَانِ ثُمَّ جَزَعْنَهُ ... عَلَى كُلِّ فَيْنِي قَشِيْبٍ وَمُقَامِ
وَوَرَّكْنَ فِي السُّوبَانِ يَعْلوْنَ مَنْنَهُ ... عَلَيَّهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعِّمِ
فَلَمَّا وَرَدْنَ الْمَاءَ زُرْقًا جَمَامُهُ ... وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخَيِّمِ
وَفِيهِنَّ مَلْهُىً لِلطَّيْفِ وَمَنْظَرٌ ... أَنْيَقُ لِعَيْنِ النَّاطِرِ الْمُتَوَسِّمِ

وكانه حينما وصل إلى هذا المنظر الفنان، سبح به خاطره إلى جمال الخلق وروعة السلوك، وحب الخير والتضحية في سبيل الأمن والاستقرار، فشرع يتحدث عن الساعين في الخير، المحبين للسلام، الداعين إلى الإخاء والصفاء، فأشاد بموقف شخصين عظيمين قاما بعمل جليل، فقال إنهما تحملا ديات القتلى في حرب ضروس، بسببها قطعت الأرحام، وتفرق الأهل وتناحر الإخوان، فأصلحا ما أفسد، وجمعا الشمل، وأقسم بالبيت الحرام إنهما نعم السيدان في جميع الأحوال، وأنهما أصبحا في أعلى الدرجات بين العرب جميعهم، وقال لهما: لقد ضحيتما بكل ما تستطيعان في سبيل السلام وأخرجتما من أموالكما خيرها وأجودها، حتى ملأ البقاع صغيرها وكبيرها بدون أن يكون لكما في الحرب أي اتصال، ولكنه حبكما للخير ورغبتكما في السلام"⁽²⁾:

سَعَى سَاعِيَا عَيْظِ بْنِ مُرَّةٍ بَعْدَمَا ... تَبَزَّلَ مَا بَيْنَ الْعَشِيرَةِ بِالْذَّمِ
فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ ... رِجَالُ بَنُوهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهُمِ
يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيْدَانِ وَجِدْتُمَا ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ

(1) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 301.

(2) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 302.

تَدَارَكْتُمَا عَبَسًا وَذُبْيَانَ بَعْدَمَا ... تَفَانُوا وَدَقُّوا بَيْنَهُم عِطَرَ مَنْشَمٍ
وَقَدْ قُلْتُمَا إِنَّ نَدْرِكَ السَّلْمِ وَاسِعًا ... بِمَالٍ وَمَعْرُوفٍ مِنَ الْأَمْرِ نَسَلَمٍ
فَأَصْبَحْتُمَا مِنْهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ ... بَعِيدَيْنِ فِيهَا مِنْ عُقُوقٍ وَمَأْتَمٍ
عَظِيمَيْنِ فِي عَلِيَا مَعَدٍ هُدَيْتُمَا ... وَمَنْ يَسْتَبِحُ كَنْزًا مِنَ الْمَجْدِ يَعْظُمُ
فَأَصْبَحَ يُحْدَى فِيهِمْ مِنْ تِلَادِكُمْ ... مَعَانِمٍ شَتَّى مِنْ إِفَالٍ مُزَنَّمٍ
يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةٌ ... وَلَمْ يُهَرِّقُوا بَيْنَهُمْ مِلءَ مَحْجَمٍ

ثم وجه الكلام إلى الأحلاف المتحاربين قائلًا: هل أقسمتم أن تفعلوا ما لا ينبغي؟
لا تظهروا الصلح، وفي نيتكم الغدر؛ لأن الله سيدخره لكم ويحاسبكم عليه، إن عاجلاً أو
أجلاً وليست الحرب إلا ما علمتموها عن خبرة وتجربة، فقد ذقتموها واكتويتم بنارها، فإذا
أثرتموها تأججت وطحنتم طحن الرحا، ولن تخلف لكم إلا المحن والمصائب والآلام⁽¹⁾:

أَلَا أَبْلَغِ الْأَحْلَافَ عَنِّي رِسَالَةً... وَذُبْيَانَ: هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُفْسِمٍ
فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ ... لِيَخْفَى وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمُ
يُؤَخِّرُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدْخِرُ ... لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجِّلَ فَيُنْقِمَ
وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ
مَتَى تَبَعْتُوهَا تَبَعْتُوهَا ذَمِيمَةً، ... وَتَضَرَّ إِذَا ضَرَّيْتُمُوهَا فَتَضَرَمَ
فَنَعْرَكُكُمْ عَرَكَ الرَّحَى بِثِقَالِهَا ... وَتَلْفَحُ كِشَافًا ثُمَّ تُنْتَجُ فَنُنْتِمِ
فَنُعَلِّلُ لَكُمْ مَا لَا تُعَلُّ لِأَهْلِهَا ... قُرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِينِزٍ وَدِرْهُمْ

ثم قال: إنما نريد الصلح بين قوم كثيري العدد، إذا ائتمروا أمرًا كان عصمة للناس وهم
كرام أقوياء، لا ينال الموتور وتره منهم، ولا يسلم من ارتكب في حقهم جريمة، وتركوا
الحرب مرة، ثم رجعوا فحاربوا، فدبت المنايا فيهم، وكانت العاقبة وخيمة، وقد جنى
أحدهم جناية فجر إليهم ما لا ينبغي، إذ أضمر في نفسه فعلة، فلم يظهرها، ولم يترك
تنفيذها، وفعل ما أراد، لا لقصد إثارة العامة ولكن للأخذ بالثأر، من بطل عظيم، قومه
يستحقون أحسن الثناء وأعظم التقدير⁽²⁾:

(1) نفسه، 302-303.

(2) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 303.

لَحِيٍّ جَلالٍ يَعْصِمُ النَّاسَ أَمْرُهُمْ ... إِذَا طَرَفَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ
 كِرَامٍ فَلَا نُو الضُّغْنِ يُدْرِكُ تَبْلَهُ، وَلَا الْجَارِمُ الْجَانِي عَلَيْهِمْ بِمُسْلَمِ
 رَعَوَا مَا رَعَوَا مِنْ ظَمْنِهِمْ ثُمَّ أَصْدَرُوا ... إِلَى كَلِّ مُسْتَوْبِلٍ مُتَوَخِّمِ
 فَفَضُّوا مَنَايَا بَيْنَهُمْ ثُمَّ أَصْدَرُوا ... إِلَى كَلِّ مُسْتَوْبِلٍ مُتَوَخِّمِ
 لَعَمْرِي لِنِعَمِ الْحَيِّ جَرَّ عَلَيْهِمْ ... بِمَا لَا يُؤَاتِيهِمْ حُصَيْنٌ بِنُ ضَمْمِ
 وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكْنَةٍ ... فَلَا أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَجَمَّعِ
 وَقَالَ: سَأَقْضِي حَاجَتِي ثُمَّ أَتَّقِي ... عَدُوِّي بِأَلْفٍ مِنْ وَرَائِي مُلْجَمِ
 فَشَدَّ وَلَمْ يَنْظُرْ يُبُوتًا كَثِيرَةً ... لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ
 لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ ... لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ
 جَرِيءٍ مَتَى يُظَلِّمُ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ ... سَرِيعًا وَإِلَّا يُبَدِّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ

وكانما خشي الشاعر أن تطل الفتنة برأسها من جديد، فذكر المتحاربين مرة ثانية بأن الذين تحملوا ديات القتلى لم يرتكبوا فيها أية جناية، وإنما تبرعوا بأموالهم حباً في السلام ورغبة في الصلح، فدفعوا ديات جميع من طلبت لهم ديات، ومنهم من لم يقتل في الحرب، وقدموا عن طيب خاطر ألوف الإبل أفواجاً بعد أفواج.

لَعَمْرُكَ مَا جَرَّتْ عَلَيْهِمْ رِمَاحُهُمْ ... دَمَ ابْنِ نَهْيَكِ أَوْ قَتِيلِ الْمُتَلَمِّ
 وَلَا شَارَكَتْ فِي الْحَرْبِ فِي دَمِ نَوْفَلٍ ... وَلَا وَهَبِ فِيهَا وَلَا ابْنَ الْمُخَرِّمِ
 فَكُلًّا أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ ... صَحِيحَاتِ مَالِ طَالِعَاتِ بِمَحْرِمِ

ثم أراد أن يتم المشروع بنجاح عظيم، وينفذ تنفيذاً صحيحاً كاملاً عن رضا تام واقتناع حقيقي من جميع الأطراف، فساق لهم حكماً تساعد على ذلك، فيها: أن من يرفض الصلح فسوف يكتوي بنار الحرب، والموفون بالعهود محمودون مكرمون، والميالون للخير يحبون السلام، والحذر لا ينجي من القدر، والبخيل بالفضل على أهله منبوذ ومذموم، ومهين نفسه مهان، ولا عز للمرء إلا بقومه، والضعيف مأكول، والقوي مهاب، وتارك المجاملة للناس في أكثر الأمور يصاب بما يكره. وصانع المعروف حفاظاً على الشرف مصون العرض. محفوظ الكرامة والجزاء من جنس العمل:

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الزَّجَاجِ، فَإِنَّهُ ... يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِبَتْ كُلُّ لَهْدَمِ

وَمَنْ يُوفِّ لا يُذَمُّ وَمَنْ يُفْضِ قَلْبُهُ ... إِلَى مُطْمَئِنِّ الْبِرِّ لا يَتَجَمَّعُ
وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَبْلُغُهُ، ... وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ
وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ، فَيَبْخُلُ بِفَضْلِهِ ... عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنِ عَنْهُ وَيُذَمُّ (1)
وَمَنْ يَغْتَرِبُ يَحْسَبُ عَدُوًّا صَدِيقَهُ ... وَمَنْ لا يُكْرِمُ نَفْسَهُ لا يُكْرَمُ
وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عَن حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ ... يُهَدِّمُ وَمَنْ لا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ
وَمَنْ لَمْ يُصَانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ ... يُضْرَسَنَّ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأَ بِمَنْسِمٍ
وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ ... يَفْرُهُ وَمَنْ لا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمُ

ثم ختم قصيدته بأن ما قاله إنما هو من واقع تجاربه وخبرته بالحياة. فقد حلب الدهر شطره، وعرك الحياة وعركته، وعرف خيرها وشرها، وخير للمرء أن يفيد من تجارب السابقين، ويجعل من أيام حياته هدوءًا وأمنًا بكل ما يستطيع، فالموت يأتي بغتة فمن مات فلن يعود، ومن عاش فالى حين وإن عمر وهرم، وكل ما خفي يظهر، ولا مجهول إلا المستقبل:

سَيِّمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ ... ثَمَانِينَ حَوْلًا لا أَبَا لَكَ يَسْأَمُ
رَأَيْتُ الْمَنَايَا حَبَطَ عَشَوَاءَ مَنْ تُصِيبُ ... ثَمْنُهُ وَمَنْ تُحْطِئُ يَعْزَمُ فَيَهْرَمُ
وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ
وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي عَدِّ عَمٍ

هذه معلقة زهير بن أبي سلمى، وكأنها رمز إلى ميل النفس وارتياحها لكل مظاهر الأمن والسلام، فهي تصوير لروح خيرة، خبرت الحياة، فأحبت السلام، وعظمت أهل السلام، ودعت إلى السلام مهما تغيرت الظروف والأحوال، فمن طبيعة الحياة التقلب والتغير، ولكن لا متعة في الحياة إلا بالسلام العادل الصحيح، وليكن السلام من حق كل من في الوجود من الإنسان إلى الجماد، فالشاعر يرى الديار وما آلت إليه، وقد سكنتها الوحوش في أمن واستقرار، فيدعو للربيع بالسلام، ويتابع الطعائن حتى يصلن إلى مكان يصلح للإقامة في أمن وسلام، والساعون في الصلح كرام عظماء لتضحيتهم في سبيل السلام، والمتحاربون عليهم أن يثوبوا إلى رشدهم، ويفتحوا عيونهم على ما نزل بهم ويقف

(1) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 304.

كل منهم عند حده، فيعرفوا أن لا قيمة للحياة إلا بالسلام في ظل العدل والمبادئ القويمة"⁽¹⁾.

فالشاعر بدأ معلقته بالغزل، ثم مدح الحارث بن عوف وهرم بن سنان، لإصلاحهما بين عبس وذبيان في حرب داحس والغبراء، وذمّ الحرب، وبغّضها إلى النفوس، وذمّ من لم يدخل في الصلح، ثم ختمت المعلقة بأبيات في الحكمة والنصح"⁽²⁾. في تسلسل بديع، وتناسق بين أجزاء القصيدة، تقود بها طائفة من المعاني إلى أخرى، حتى تتكامل وحدات القصيدة وتتكاتف في إبراز المعنى للقصيدة والمغزى منها.

➤ ثالثاً: مظاهر التناسق التركيبي في معلقة زهير

من قدرات اللغة الكامنة فيه أن "تستطيع كلمة منها بل صيغة كلمة أن تحضر مشهداً هائلاً، وكأن الكون والزمان، والأحداث كلها مضمرات في بطون الكلمات تفصح عنها حين تديرها يد الخبير بطبائعها، وأقرأ أول معلقة زهير، وكان من أقدر الشعراء على توظيف الوسائل اللغوية، واستغلال طاقاتها التعبيرية"⁽³⁾.

ولنسر مع زهير في معلقته نتلمس مواطن التناسق فيها وبراعته في نظم أبياتها، بل نرى محاسن السبك في اللغة العربية، وجمال التركيب الذي يجعل الألفاظ تأخذ بأطراف المعاني، والمعاني بأطراف الألفاظ في تناغم ليس له مثيل في غير اللغة العربية، مما يمتّع السمع والعقل معاً، للمتذوّق المرفه الإحساس.

1- أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُنْتَلَمِ (4)

المعنى

الدّمّن جمع دمنة، والدّمنة: "ما اسودّ من آثار الدار بالبعر والرماد وغيرهما، والجمع الدّمّن، ...

حومانة الدراج والمنتلم: موضعان، وقوله: أمن أم أوفى يعني: أمن منازل الحبيبة المكناة بأمر أوفى دمنة لا تجيب؟

(1) في تاريخ الأدب الجاهلي: الجندي، 305.

(2) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: شرّاب محمد بن محمد حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1427هـ/2007م، 54/1.

(3) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط7، 265.

(4) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور علي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ/1988م، 102.

يقول: أمن منازل الحبيبة المكناة بأى دمنة لا تجيب سؤالها بهذين الموضعين. أخرج الكلام في معرض الشك ليدل بذلك على أنه لبعد عهده بالدمنة وفرط تغييرها لم يعرفها معرفة قطع وتحقيق" (1).

وواضح في هذا المطلع الذي يصف فيه زهير الطلل أنه يعتمد في تصويره على التفاصيل وأن يعطي كل جزء حقه؛ فهو باحث محقق، وهو يطلب في شعره أن يكون أكثر بياناً ودقة وتفصيلاً لما يتحدث عنه، ويحاول أن يصوره. فهو من الشعراء المصورين الذين يحاولون عرض المناظر أمامنا بكل أجزائها وتفصيلها؛ ولذلك نراه يذكر في نمودجه حين يتحدث عن الأطلال الأثافي والنوى حتى تتم الصورة بجميع دقائقها. على أن مقدرته في "التصوير" تظهر في جانب آخر هو استخدام الألفاظ والعبارات التي تجعل المنظر بارزاً ناطقاً. وانظر في البيت الثالث إلى هذه الوحش التي اتخذت داراً صاحبته مقاماً؛ فإنك تراها تمشي أمامك خلفه، أي في وجهات متضاده، وقد نهضت أطلاؤها الصغار وانتشرت هنا وهناك؛ فانظر كيف استعان على بث الحركة في المنظر باستخدامه لكلمة "خلفه" ثم انظر إلى تلك الأفعال المضارعة التي وضعتها اللغة للدلالة على الأحوال المنظورة؛ فإنه يأتي بها ليجعلنا نبصر حوادثه الماضية، وكأنها تجري تحت أعيننا" (2).

وانظر إلى البيت الرابع وما وضع فيه من تحديد "الزمان" حتى يؤثر في أنفسنا، ثم انظر إلى تلك التحية الهادئة في البيت الأخير، فإنك لا تشك في أن زهيراً كان يعرف بسر مهنته معرفة دقيقة، واستمر في المطولة؛ فستراه يصور رحيل أحبائه تصويراً رائعاً" (3).

وأنت ترى أن طرفة عرض الحوادث كأنها منظورة استقامت له مع الفعل الماضي؛ لأنه يعرف لغة حرفته معرفة جيدة؛ فهو يستعمل المضارع في تصويره، وإن استعمل الماضي جاء به دالاً على الحركة فلا يقل جمالاً عن أخيه، وانظر تر الطعائن ما تزال سائرة من مكان إلى مكان، وهو يتبعها في هذا السير بالأفعال التي تدل عليه" (4).

(1) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 133.

(2) الفن ومذاهبه في الشعر العربي: شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام ضيف، دار المعارف بمصر، ط 12، 28.

(3) نفسه، 29.

(4) نفسه، 29.

التحليل

(أَمِنْ أُمِّ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم و(أُمِّ) مضاف و(أَوْفَى) مضاف إليه (أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى) مبتدأ مؤخر (بِذِمْنَةٍ).

تقديره أمن دمن أم أوفى دمنة، لأن من هنا للتبعيض فأخرج الدمنة من الدمن⁽¹⁾. وعلى هذا التقدير يلاحظ تسلسل المجرورات في تناغم وانسياب ف(دمن) مجرور بمن، و(أم) مجرور بالإضافة، و(أوفى) مجرور بالإضافة.

علاوة على التعاضد والتماسك السياقي الذي تمثله الإضافة المتكررة المتمثلة في (دمن) مضاف(أم) مضاف إليه، وهو مضاف (أوفى) مضاف إليه. فأنت ترى أن المتضايين قد اتحدا في لفظ(أم) فهي مضاف إليه، ومضاف في نفس الوقت.

التطابق بين المضاف والمضاف إليه في العلامة الإعرابية (الجر)، والعدد. ثم إن جميع هذه الكلمات (أمن دمن أم أوفى) تمثل وحدة واحدة؛ الخبر المقدم، ويرتبط ب(بِذِمْنَةٍ) المبتدأ المؤخر. والمبتدأ والخبر يرتبطان بكونهما ركني الإسناد؛ الذي هو ضم على جهة الترابط بين المسند والمسند، يحققان إخبارا بشيء يدل على الثبوت والاستقرار بواسطة الجملة الإسمية.

(لم) حرف نفي وجزم وقلب.

(تَكَلَّمَ) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون المقدر على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر. والفاعل مستتر تقديره هي يعود إلى دمنة. وإنما كانت الصفة كالموصوف في التّعريف والتكثير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة ومفرداً وأكثر في حال واحدة⁽²⁾. وجملة (تكلم) في محل رفع صفة لدمنة.

(بِحَوْمَانَةٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة ثانية لدمنة. و(حَوْمَانَةٍ) مضاف، و(الدَّرَاج) مضاف إليه.

(1) شرح المعلقات التسع: الشيباني، 182.

(2) اللباب: العكبري، 405/1.

والموصوف (دِمْنَةٌ)، والصفة الأولى (هي) في جملة لم تكلم، والصفة الثانية المقدره بكون عام (موجودة) المتعلقة بالجار والمجرور (بِحَوْمَانَةٍ) قد تطابقت مع موصوفيهما في التأنيت والإفراد.

(فَالْمُنْتَلَمِّ) معطوف على ما تقدم بالفاء العاطفة. وقد تطابقت في التعريف والجر. ونلاحظ في كلمات البيت (تَكَلَّمْ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُنْتَلَمِّ) تناسقا لفظيا؛ فكلها جاءت مجرورة، مما يجعل المستمع ينساق مع النغم الموسيقي ويستسلم له، وينفعل ذهنيا وعاطفيا معه.

2- دِيَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا ... مَرَاجِيْعُ وَشَمٍ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمٍ (1)

المعنى

"الرقمتان: حرتان إحداهما قريبة من البصرة والأخرى قريبة من المدينة. المراجيع: جمع المرجوع، من قولهم: رجعه رجعا، أراد الوشم المجدد والمردد. نواشر المعصم: عروقه، الواحد: ناشر، وقيل ناشرة، والمعصم: مواضع السوار من اليد والجمع المعاصم. يقول: أمن منازلها دار بالرقمتين؟ يريد أنها تحل الموضوعين عند الانتجاع، ولم يرد أنها تسكنهما جميعا؛ لأن بينهما مسافة بعيدة، ثم شبه رسوم دارها بهما بوشم في المعصم قد رُدِّدَ وَجُدِّدَ بعد انمحائه، شبه رسوم الدار عند تجديد السيول إياها بكشف التراب عنها بتجديد الوشم.

وتلخيص المعنى: أنه أخرج الكلام في معرض الشك في هذه الدار أهي لها أم لا، ثم شبه رسومها بالوشم المجدد في المعصم، وقوله: كأنها، أراد كأن رسومها وأطلالها، فحذف المضاف" (2).

التحليل

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 102.
(2) شرح المعلقات السبع: الزورني، 134.

(دِيَارٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي). ويظهر التطابق بين المسند (دِيَارٌ) الخبر، والمسند إليه (هي) المبتدأ المحذوف في الحكم الإعرابي "الرفع"، وفي الجنس "التانيث" وفي العدد "الجمع"، وهذا تطابق في (العمدة) الممثلة في المبتدأ والخبر.

(لها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة ديار. والتطابق متحقق بين الصفة المحذوفة المتعلقة بالجار والمجرور (لها)، والذي يقدر بكون عام موجودة أو كائنة...، والموصوف (دِيَارٌ) فكلاهما مرفوع مؤنث منكر مجموع.

(بِالرَّقْمَتَيْنِ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة ثانية للموصوف الأول.

وقوله: ودار لها بالرقمتين، يريد: وداران لها بهما، فاجتزأ بالواحد عن التثنية لزوال اللبس إذ لا ريب في أن الدار الواحدة لا تكون قريبة من البصرة والمدينة⁽¹⁾.

وقيل "معناه بينهما. وقال الكلابي: الرقمتان بين جرثم وبين مطلع الشمس بأرض بني أسد، وهما أبرقان مختلطان بالحجارة والرمل"⁽²⁾.

وما قيل في الجار والمجرور المتقدم (لها) من أوجه التطابق يقال في (بِالرَّقْمَتَيْنِ)؛ لأنهما سواء.

(كَأَنَّهَا) كأنّ حرف من أخوات إن، ينصب الأسم، ويرفع الخبر. و(ها) ضمير متصل بكأنّ، في محل نصب اسم (إنّ).

(مَرَاجِيعُ) خبر كأنّ؛ من ناحية التطابق في الإعراب فمعلوم أن كأن من النواسخ...، وقد تطابقا من ناحية التعريف؛ فالضمير من المعارف و(مَرَاجِيعُ) عرف بالإضافة إلى (وَشِمِّ)، وهو مضاف. و(وَشِمِّ) مضاف إليه.

(فِي نَوَاشِرِ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من (مَرَاجِيعُ وشم). و(نَوَاشِرِ) مضاف و(مِعْصَمِ) مضاف إليه.

ويلاحظ: مدى الترابط بين أجزاء الجملة؛ في الشبكة التي تمثلها بالإضافة والعطف، حتى كأن البيت مفهوم واحد لمعنى لا يتجزأ.

(1) نفسه، 134.

(2) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات: الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط5، 238.

3- بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خَلْفَةً ... وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ (1)

المعنى

قوله: "بها العين أي: البقر العين، فحذف الموصوف لدلالة الصفة عليه، والعين: الواسعات العيون، والعين سعة العين. الأرام: جمع رئم وهو الظبي الأبيض خالص البياض؛ وقوله: خلفه، أي: يخلف بعضها بعضاً إذا مضى قطيع منها جاء قطيع آخر ومنه قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً) (الفرقان: 62) يريد أن كلاً منهما يخلف صاحبه، فإذا ذهب النهار جاء الليل، وإذا ذهب الليل جاء النهار، الأطلاق: جمع الطلا وهو ولد الظبية والبقرة الوحشية، ويستعار لولد الإنسان ويكون هذا الاسم للولد من حين يولد إلى شهر أو أكثر منه. الجثوم للناس والطير والوحوش بمنزلة البروك للبعير، والفعل جثم يجثم، والمجثم: موضع الجثوم، والمجثم الجثوم، فالمفعل من باب فعل يفعل، إذا كان مفتوح العين كان مصدرًا، وإذا كان مكسور العين كان موضعًا، نحو: المضرب بالفتح والمضرب بالكسر.

يقول: بهذه الدار بقر وحش واسعات العيون، وظباء بيض يمشين بها خالفات بعضها بعضًا وتنهض أولادها من مرايضها لترضعها أمهاتها" (2).

التحليل

(بِهَا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. والضمير يعود على الدار وقد تطابقتا تعريفًا وإفرادًا وتأنيتًا.

(الْعَيْنُ) مبتدأ مؤخر.

قوله: بها العين أي: البقر العين، فحذف الموصوف لدلالة الصفة عليه، والعين: الواسعات العيون" (3)، البقر: اسم جنس. والبقرَةُ تقع على الذكر والأنثى، وإنما دخلته الهاء على أنه واحد من جنس. والجمع البقرات" (4).

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 103.

(2) شرح المعلقات السبع: الزورني، 134.

(3) شرح المعلقات السبع: الزورني، 134.

(4) الصحاح: الجوهري، 594/2.

يُقَال لَهَا عَيْنَاءُ لِسَعَةِ عَيْنِهَا صَاحِبُ الْعَيْنِ الْعَيْنُ اسْمٌ جَامِعٌ لِلْبَقْرِ كَالْعَيْسِ لِلْإِبِلِ وَلَا يُوصَفُ بِهِ الثَّورُ إِنَّمَا يُسَمَّى أَعْيُنٌ يُقَالُ أَعْيُنٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الثَّورِ" (1).

وهنا يظهر التطابق التام بين الصفة (العَيْنُ) والموصوف المحذوف (البقر) في العلامة الإعرابية (الرفع). والنوع: والمقصود به التذكير والتأنيث؛ فكلاهما جنس يصدق على المذكر والمؤنث. والتعيين: وهو هنا التعريف في كليهما.

(والآرَامُ) معطوف على العين، والعاطف (الآرَامُ) والمعطوف (البقر العين) تطابقا في: العلامة الإعرابية (الرفع) والتعريف، والجمع؛ فالبقر اسم جنس جمعي، وهو يصدق على المذكر والمؤنث.

(يَمْشِينُ) فعل مضارع مبني على السكون، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل.

ما ظاهره عدم المطابقة: نون التأنيث في (يَمْشِينُ) تعود على (العين والآرام)، فلم لم يقل يمشون خلفه، للدلالة على جمع الذكور؛ ف(البقر) اسم جنس يصدق على المذكر والمؤنث، و(الآرامُ) جمع رئم، وهو الظبي الأبيض.

يجاب عنه: انه أراد جماعة القطيع فأنث فقال: هُنَّ يَمْشِينُ خَلْفَةً، أي: تَذَهَبُ هذه وتجيء هذه، و"يَعْنِي تَذَهَبُ مِنْهَا طَائِفَةٌ وَتَحْدُثُ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْأَلْوَانَ وَالْهَيْئَاتِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنَّهَا تَذَهَبُ كَذَا وَتَجِيءُ كَذَا" (2).

والجملة الفعلية (يَمْشِينُ) في محل نصب حال من العين والآرام

(خَلْفَةً) حال من نون النسوة. وقد طبقت الحال صاحبها في التأنيث والجمع.

(وَأَطْلَاؤُهَا) و: حرف عطف. و(أَطْلَاؤُهَا) مبتدأ مرفوع، و(ها) ضمير متصل في محل

جر بالإضافة.

ما ظاهره عدم المطابقة: الضمير في (أَطْلَاؤُهَا) يدل على الجمع، والظاهر أنه عاد على اثنين مذكورين قبل (العين والآرام) لا على الجمع. فالبقر اسم جنس جمعي، وهو يصدق على المذكر والمؤنث.

(1) المخصص: ابن سيده، 265/2.

(2) المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: الجريري أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى النهرواني، تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1426هـ/2005م، 52.

(يَنْهَضْنَ) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير مبني في محل رفع فاعل. وقد طابق الضمير نون النسوة مرجعه (أَطْلَاؤُهَا) في الجمع. فـ"الطَّلَا: الولد من ذوات الظلف، والجمع أَطْلَاءٌ"⁽¹⁾. فهو مفرد طلا، وهو مذكر فكيف عاد عليه ضمير مؤنث. وهذا مما ظاهره عدم المطابقة. ويجاب: أنه أراد المعنى وهي جماعات الأَطْلَاء (الأولاد)، وهذا تصوير بديع للأَطْلَاء، وهم يهبون في جماعات جماعات، وكأنك تشاهدها في الواقع المنظور.

(مِنْ كُلِّ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، و(كل) مضاف. و**(مَجْتَمِ)** مضاف إليه. ويظهر تطابق بين المضاف والمضاف إليه في العلامة (الجر).

4- وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حَجَّةً فَلَأَيًّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمٍ (2)

المعنى

قوله: عشرين حجة، "الحجة: السنة، والجمع الحجج، اللَّأْيُ: الجهد والمشقة. يقول: وقفت بدار أم أوفى بعد مضي عشرين سنة من بينها، وعرفت دارها بعد التوهم بمقاساة جهد ومعاناة مشقة، يريد أنه لم يثبتها إلا بعد جهد ومشقة لبعده العهد بها ودروس أعلامها"⁽³⁾.

التحليل

(وَقَفْتُ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء في محل رفع فاعل. وتظهر المطابقة بين ضمير المتكلم ومرجعه (زهير) في التذكير والإفراد. **(بِهَا)** جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلها. والضمير يعود على (دار أم أوفى) وتطابقا في التانيث والإفراد.

(مِنْ بَعْدِ) جار ومجرور متعلقان به أيضا، وهو مضاف. و**(عِشْرِينَ)** مضاف إليه.

(حَجَّةً) تمييز. وقد وافق مميزه (عشرين) في الجمع والتذكير.

(فَلَأَيًّا) مفعول مطلق. أو: حال من فاعله. أو: ظرف زمان متعلق بالفعل بعده.

(1) الصحاح: الجوهري، 2414/6.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 103.

(3) شرح المعلقات السبع: الزُّورْنِي، 134.

والمعنى فبعد لأي كأنهم يقدرونه على الحذف، والأجود أن يكون المعنى، فعرفت الدار لأياً" (1).

(عَرَفْتُ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء في محل رفع فاعل. وقد طابق ضمير المتكلم مرجعه في التذكير والإفراد.
(الدار) مفعول به.

(بَعْدَ) ظرف زمان متعلق بالفعل (عَرَفْتُ)، وهو مضاف و(تَوَهُّم) مضاف إليه.

5- أَثَافِي سَفْعًا فِي مُعْرَسِ مِرْجَلٍ ... وَنَوِيًّا كَجِدْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَنَلَّمْ (2)

المعنى

الأثفية والإثفية: "جمعها الأثافي والأثافي، بتثقيل الياء وتخفيفها، وهي حجارة توضع القدر عليها، ثم إن كان من الحديد سُمِّيَ منصبًا، والجمع المناصب ولا يسمى أثفية. السفع: السود، والأسفع مثل الأسود، والسفاح مثل السواد، المعرس: أصل المنزل، من التعريس وهو النزول في وقت السحر، ثم استعير للمكان الذي تنصب فيه القدر. المرجل: القدر عند ثعلب من أي صنف من الجواهر كانت. النوي: نهير يحفر حول البيت ليجري فيه الماء الذي يُنصَّبُ من البيت عند المطر ولا يدخل البيت، الجمع الأناء والنئي. الجدم: الأصل، ويروى: كحوض الجد، والجد: البئر القريبة من الكلاء، وقيل: بل هي البئر القديمة. يقول: عرفت حجارة سودًا تنصب عليها القدر، وعرفت نهيرًا كان حول بيت أم أوفى بقي غير متثلم كأنه أصل حوض، نصب أثافي على البديل في قوله: عرفت الدار؛ يريد أن هذه الأشياء دلته على أنها دار أم أوفى" (3).

التحليل

(أَثَافِي) بدل من الدار. بدل بعض من كل. وقد طابق المبدل منه فيالتأنيث؛ لأن أَثَافِي جَمْعُ لِرَأْثَافِيَّةٍ (4).

(1) شرح المعلقات التسع: الشيباني، 184.
(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 103.
(3) شرح المعلقات السبع: الزُّورْنِي، 135.
(4) ينظر: مقاييس اللغة: ابن فارس، 381/1.

(سُفْعاً) صفة لـ (أثافي). وَالصَّفَة فرع، للموصوف لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهُ، وقد طابقت الموصوف في التنكير، وتابعته في إعرابه (النصب).
(في مُعْرَسٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة ثانية لـ(أثافي)، وهو مضاف.
(مِرْجَلٍ) مضاف إليه. (وَنُؤِيًّا) الواو حرف عطف، و(نُؤِيًّا) معطوف على (أثافي).
(كَجِدْمٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(نُؤِيًّا)، وهو مضاف، و(الْحَوْضِ) مضاف إليه.

(لم) حرف نفي وجزم وقلب. (يَتَنَلَّمُ) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره "هو" يعود على(نُؤِيًّا)، وقد طابق مرجعه في التنكير، والإفراد.

6- فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبِّهَا: أَلَا انْعِمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبُّعِ واسلم(1)

المعنى

من عادة العرب أن تقول في تحيتها: "انعم صباحًا، أي طاب عيشك في صباحك، من النعمة وهي طيب العيش، وخص الصباح بهذا الدعاء؛ لأن الغارات والكرائن تقع صباحًا، وفيها أربع لغات: انعم صباحًا، بفتح العين من نَعِمَ يَنعِمُ مثل علم يعلم. والثانية: انعم، بكسر العين، من نَعِمَ يَنعِمُ مثل حسب يحسب، ولم يأت على فَعَلٍ يَفْعُلُ من الصحيح وغيرهما، وقد ذكر سيبويه أن بعض العرب أنشده قول امرئ القيس: [الطويل]:

ألا انعم صباحًا أيها الطلل البالي ... وهل ينعمن من كان في العصر الخالي؟

بكسر العين من ينعم. والثالثة: عَمَّ صباحًا، من وَعَمَّ يَعْمُ مثل وضع يضع. والرابعة: عِمَّ صباحًا من وَعَمَّ يَعْمُ مثل: وعد يعد.

يقول: وقفت بدار أم أوفى فقلت لدارها محيياً إياها وداعياً لها: طاب عيشك في صباحك وسلمت"(2).

التحليل

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 103.
(2) شرح المعلقات السبع: الزورني، 135.

(فَلَمَّا) الفاء للاستئناف. و(لَمَّا): حرفٌ وجود لوجود تتضمن معنى الظرفية من حيث اختصاصها بالماضي وإضافتها إلى الجملة، ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية⁽¹⁾ وهو "يَقْتَضِي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما. وَقِيلَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى (حِينَ) ورده ابنُ خروف، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ظَرْفٌ بِمَعْنَى (إِذ) فَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ هِشَامٍ.

قَالَ سَبِيؤِيهِ: أَعْجَبَ الْكَلِمَاتِ كَلِمَةَ (لَمَّا)، إِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي يَكُونُ ظَرْفًا، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمُضَارِعِ يَكُونُ حَرْفًا، وَإِنْ دَخَلَ لَا عَلَى الْمَاضِي وَلَا عَلَى الْمُضَارِعِ يَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَّا) نَحْوُ: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ} وَلَا تَدْخُلُ (لَمَّا) بِمَعْنَى (لَمْ) إِلَّا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٌ} ⁽²⁾.

(عَرَفْتُ) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء ضمير في محل رفع فاعل. المطابقة بين ضمير المتكلم ومرجعه في التذكير والإفراد.
(الِدَارِ) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

(قُلْتُ) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء ضمير في محل رفع فاعل.

المطابقة بين ضمير المتكلم (تُ) ومرجعه؛ (القائل = زهير) في التذكير والإفراد.
(لِرَبْعِهَا) جارٍ ومجرور متعلقان بالفعل قبلها، و(رَبْعٍ) مضاف، و(هَا) مضاف إليه
(هَا) وقد طابق مرجعه (الدار) في التأنيث والإفراد.
(أَلَا): حرف تنبيه واستفتاح.

(أَنْعِمُ) فعل أمر، مراد منه الدعاء، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت
(صَبَاحًا) ظرف زمان متعلق بالفعل قبله

(أَيُّهَا) منادى نكرة مقصودة حذف منه ياء النداء، مبني على الضم في محل نصب، و(هَا) حرف تنبيه لا محل له من الإعراب، وأقحم للتوكيد

(1) اللباب: السراج، 141.

(2) الكلبيات: الكفوي، 790.

(الرَّبْعُ): بدل من "أي" مرفوع تبعا للفظ "أي"؛ أو عطف بيان عليه، وقد طابق المبدل منه في التعريف والتذكير والإفراد.

(وَأَسْلَمَ) الواو حرف عطف، و(أَسْلَمَ) فعل أمر مبني على السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره "أنت" يعود على (الرَّبْعِ)، وقد تطابقت إفراداً وتذكيراً.

ومن ائتلاف اللفظ مع المعنى أن يكون اللفظ جزلاً إذا كان المعنى فخماً، ورقيقاً إذا كان المعنى رشيقيماً، وغرساً إذا كان المعنى غريباً بحتاً، ومستعملاً إذا كان المعنى مولداً محدثاً، كقول زهير:

أَثَافِي سُفْعاً فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ ... وَنُؤِيًّا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَنْتَلِمِ
فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِيهَا: ... أَلَا أَنْعِمُ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبْعُ وَأَسْلَمِ

فإن زهيراً لما قصد إلى تركيب البيت الأول من ألفاظ تدل على معنى عربي لكن المعنى غير غريب، ركبه من ألفاظ متوسطة بين الغرابة والاستعمال، ولما قصد في البيت الثاني إلى معنى أبين من الأول وأعرف وإن كان غريباً ركبه من ألفاظ مستعملة معروفة⁽¹⁾. وفي هذا البناء مراعاة المبنى للمعنى، والبراعة في استعمال الألفاظ، والتحكم في التركيب وتنويعه على حسب الغرض الذي يريده الشاعر.

7- تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ تَحْمَلْنَ بِالْعَلِيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثَمِ(2).

المعنى

الظعائن: "جمع ظعينة؛ لأنها تظعن مع زوجها، من الظعن والظعن وهو الارتحال. بالعلياء أي: بالأرض العلياء أي: المرتفعة. جرثم: ماء بعينه. يقول: فقلت لخليلي: انظر يا خليلي هل ترى بالأرض العالية من فوق هذا الماء نساء في هودج على إبل؟ يريد أن الوجد برح به والصبابة ألحّت عليه حتى ظن المحال لفرط

(1) تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني البغدادي ثم المصري، تج: الدكتور حفني محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، 196.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 103.

وله؛ لأن كونهن بحيث يراهن خليله بعد مضي عشرين سنة محال. التبصّر: النظر. التحمل: الترحل" (1).

التحليل

(تَبَصَّرَ) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت)، ولما كان توجيه المخاطب إلى المتكلم المفرد المذكر؛ لم يحمل الفعل ضمير المثنى ولا الجمع، ولا التانيث، وبذلك تطابقا في العدد (الإفراد)، والنوع (التذكير).

(خَلِيلِي) منادى حذف منه ياء النداء، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

(هَلْ) حرف استفهام (تَرَى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت) وقد طابق مرجعه في التذكير والإفراد.

(مِنْ ظَعَائِنِ) حرف جر زائد. مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (تَحَمَّلْنَ) فعل وفاعل فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي فاعل مبني على الفتح في محل رفع، ونون النسوة ضمير يرجع إلى الظعائن، وقد طابق مرجعه في التانيث والجمع.

وجملة تحملن صفة ظعائن، وتابعت موصوفها في العلامة الإعرابية (النصب)، والتانيث، والجمع.

(بِالْعَلِيَاءِ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلها (مِنْ فَوْقِ) جار ومجرور متعلقان (جُرْتُمِ) وفي البيت تتابع المجرورات في تناسق وانسجام (مِنْ ظَعَائِنِ تَحَمَّلْنَ بِالْعَلِيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْتُمِ)، وكان الشاعر يعمد إليها عمدا ويتخيرها لينسج بها بساطا من المعني، تنسجم مع حالة المُتَمِّمِ، الذي يُفضي به الشوق إلى مقاساة الألم حتى لا يكاد يقوى تحت وطأتها فيستدعي في ضراعة وانكسار إلى من يشاركه أحزانه.

8- جَعَلَنَّ الْقَنَانَ عَنْ يَمِينٍ وَحَزْنَهُ ... وَكَمْ بِالْقَنَانِ مِنْ مُحِلٍّ وَمُحْرَمٍ (1)

(1) شرح المعلقات السبع: الزَّوْرَنِي، 136.

المعنى

مما يوقف عند معناه ولا يستبين معناه قوله: القنان، وهو اسم لمكان: "جبل لبني أسد. عن يمين: يريد الطعائن. الحزن: ما غلظ من الأرض وكان مستويًا. والحزن ما غلظ من الأرض وكان مرتفعًا. من محلّ ومحرم، يقال: حلّ الرجل من إحرامه وأحل، وقال الأصمعي: من محلّ ومحرم يريد من له حرمة ومن لا حرمة له، وقال غيره: يريد دخل في أشهر الحل ودخل في أشهر الحرم. يقول: مررت بهم أشهر الحل وأشهر الحرم" (2).

التحليل

(جَعَلَنْ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي فاعل مبني على الفتح في محل رفع، ونون النسوة ضمير يرجع إلى الطعائن، وقد طابق مرجعه في التأنيث والجمع.

ويصح في جملة (جَعَلَنْ) أن تكون صفة ثانية لظعائن، وحالا منها، وعلى كونها صفة تكون قد طبقت موصوفها في العلامة الإعرابية (النصب)، والتأنيث، والجمع.

(القَنَان) مفعول به منصوب بفتح آخره.

(عَنْ يَمِينٍ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، وهما في محل نصب مفعول ثاني.

(وَحَزْنُهُ) معطوف على (القَنَان) قبله، والهاء في آخره ضمير متصل في محل جر بالإضافة، تعود على (القَنَان).

وقد تطابق المعطوف (وَحَزْنُهُ)، والمعطوف عليه (القَنَان) في التعريف، والإفراد والتذكير. وكذا بين الضمير؛ الهاء من (حَزْنُهُ) ومرجعه (القَنَان) في التعريف، والإفراد والتذكير كذلك.

(وَكَمْ) الواو للاستئناف، و(كم) اسم بمعنى كثير، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (بِالقَنَانِ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ. والتطابق بين المبتدأ وخبره يحصل في العلامة (الرفع)، وكلاهما في محل رفع. لا يظهر عليهما؛ لأن

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 103.

(2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 136.

المبتدأ (كم) يشبه الحرف في وضعه، فلم يظهر عليه الإعراب، و(بِالْقَنَانِ) شبه جملة يقدر خبرها بكون عام، ك: موجود ومستقر.

(مِنْ) حرف جر زائد.

(مُحِلِّ) تمييز (كم) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة في آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(وَمُحْرِمِ) (وَ) حرف عطف، و(مُحْرِمِ) معطوف على (مُحِلِّ)، وقد طابق معطوفه في العلامة الإعرابية(الجر)، والتذكير، والتذكير، والإفراد.

ويظهر في قوله: (مُحِلِّ وَمُحْرِمِ) المطابقة بين اللفظين على سبيل التضاد، وهو ما يسمى في البلاغة بالطباق*، وهو يضيف على المعنى تصور للشيء وضده في آن واحد مما يوضح كون هذا غير ذاك تماما، واجتماعها في قول الشاعر، مفهوم التنوع والكثرة؛ سواء أراد بقوله (محل ومحرم) الحلّ من الإحرام من عدمه، أو من له حرمة ومن لا حرمة له - كما تقدم في بيان معنى البيت -.

فاجتماع الضدين (مُحِلِّ وَمُحْرِمِ) وإن كان يوهم التناقض، إلا أنه يعطي الصورة المتكاملة المعبرة عن التوارد في المحل من أصناف عدة من الناس.

إضافة إلى أنهما جاءا معا على صيغة مفعول (مُحِلِّ وَمُحْرِمِ)، مما يجعل اللفظين في قالب لغوي متناسق.

9- عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكَلَّةٍ ... وَرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةَ الدَّمِ(1)

المعنى

الباء في قوله: (علون بأنماتٍ) "للتعدية. ويروى: وعالين أنماتًا. ويروى: وأعلين، وهما بمعنى واحد، والمعالة قد تكون بمعنى الإعلاء.

* "المطابقة: هي أن يجمع في كلام واحد بين معنى، ومقابلة، أو ضده، وتكون بلفظين من نوع واحد كأن يكونا "اسمين" كقوله تعالى: {وَتَحْسِبُهُمْ أَنْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ} فالجمع بين "الأيقاظ والرُقود" مطابقة لأن اليقظة ضد الرُقود وكلاهما من نوع الاسم كما ترى، أو "فعلين" كقوله تعالى: {لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى} فالجمع بين {يَمُوتُ} و{يَحْيَى} مطابقة؛ لأن الموت ضد الحياة وكلاهما من نوع الفعل، أو "حرفين" نحو قوله تعالى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} فالجمع بين "اللام وعلى" مطابقة؛ لأن في "اللام" معنى المنفعة، وفي "على" معنى المضرة وهما متضادان". المنهاج الواضح للبلاغة: عوني، 163/1.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 104.

أنماط: جمع نمط وهو ما يبسط من صنوف الثياب. العتاق الكرام الواحد عتيق. الكلة: الستر الرقيق، والجمع الكلل. الورد: جمع ورد هو الأحمر والذي يضرب لونه إلى الحمرة. المشاكهة: المشابهة. ويروى وراة الحواشي لونها لون عندم. العندم: البقم، والعندم: دم الأخوين.

يقول: وأعلين أنماطاً كراماً ذات أخطار أو سترًا رقيقًا، أي: ألقينها على الهودج وغشينها بها، ثم وصف تلك الثياب بأنها حمر الحواشي يشبه ألوانها الدم في شدة الحمرة أو البقم أو دم الأخوين" (1).

التحليل

(عَلَوْنَ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي فاعل مبني على الفتح في محل رفع، ونون النسوة ضمير يرجع إلى الطعائن، وقد تطابق مرجعه في التأنيث والجمع.

(بِأَنَّمَاطٍ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

(عَتَاقٍ) صفة لـ(أَنَّمَاطٍ)، وقد تطابقا في العلامة الإعرابية، والتذكير، والجمع. (وَكَلَّةٍ) معطوف على ما قبله (وَرَادٍ) صفة لـ(كَلَّةٍ)، وقد تطابقا في العلامة الإعرابية، والتذكير.

ما ظاهره عدم المطابقة: (وَرَادٍ) جمع و(كَلَّةٍ) مفرد، وقد تخالفا في العدد. وإنما جاز أن توصف به، وهو جمع لأنه على لفظ الواحد.

(حَوَاشِيهَا) مضاف إليه، وهو من إضافة الصفة المشبهة لفاعلها.

(مُشَاكِهَةٌ) وهو مضاف، و(الدم) مضاف إليه. وقد تطابق المتضايغان في الجر والتعريف.

10- ظَهَرْنَ مِنَ السُّوبَانِ ثُمَّ جَزَعْنَهُ ... عَلَى كُلِّ قَيْنِي قَشِيْبٍ وَمُفَامٍ (2)

المعنى

قوله: (جَزَعْنَهُ) "الجزع: قطع الوادي، والفعل جزع يجزع.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 136-137.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 104.

القين: كل صانع عند العرب، فالحداد قين، والجزار قين، فالقين هنا الرّحال، وجمع القين: قيون، مثل بيت وبيوت، وأصل القَيْنِ الإصلاح، والفعل منه قان يقين، ثم وضع المصدر موضع اسم الفعل وجعل كل صانع قيناً؛ لأنه مصلح أي لو أن مصلحاً يصلحها. المفأم: الموسع.

يقول: علون من وادي السوبان ثم قطعنه مرة أخرى؛ لأنه اعترض لهن في طريقهن مرتين وهن على كل رحل حيري أو قيني جديد موسع" (1).

التحليل

(ظَهَرْنَ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي فاعل مبني على الفتح في محل رفع، ونون النسوة ضمير يرجع إلى الطعائن، وقد طابق مرجعه في التأنيث والجمع.

(مِنَ السُّوبَانِ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

(ثَمَّ) حرف عطف. (جَزَعْنَهُ) فعل وفاعل ومفعول به، نون النسوة الواقعة فاعلا، تعود على (الطعائن)، والهاء الواقعة مفعولا به تعود على (السُّوبَانِ). ونون النسوة ضمير في (جَزَعْنَهُ) ترجع إلى الطعائن، وقد طبقت مرجعها في التأنيث والجمع.

(عَلَى كُلِّ) جار ومجرور متعلقان بالفعل (جَزَعْنَهُ).

(قَيْنِي) صفة لموصوف محذوف؛ أي: رحل قيني. وقد طبقت الصفة (قَيْنِي) موصوفها المحذوف (رحل)، في التذكير والإفراد.

(قَشِيْبِ) صفة ثانية للموصوف المحذوف. وقد تطابقت الصفتان مع موصوفهما في العلامة الإعرابية (الجر)، والتذكير، والتذكير، والإفراد.

(وَمُفَأَمٍ) معطوف على ما قبله. أي: قطعن الوادي وهن على كل رحل قيني جديد موسع. وقد تطابق العاطف والمعطوف في العلامة الإعرابية (الجر)، والتذكير، والتذكير، والإفراد.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورْنِي، 138-139.

11- وَوَرَّكْنَ فِي السَّوْبَانِ يَعْلوْنَ مَتْنَهُ ... عَلِيهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعِمِ (1)

المعنى

قوله: (وَوَرَّكْنَ فِي السَّوْبَانِ) "السوبان: الأرض المرتفعة اسم علم لها. التوريك: ركوب أوراك الدواب. الدل والدلال والدالة واحد، وقد أدلت المرأة وتدلت. النعمة: طيب العيش. والتتعم: تكلف النعمة.

يقول: وركبت هؤلاء النسوة أوراك ركابهن في حال علوهن متن السوبان، وعليهن دلال الإنسان الطيب العيش الذي يتكلف ذلك" (2).

التحليل

(وَوَرَّكْنَ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة الواقعة فاعلا، العائدة على (الظعائن)، وقد طابق مرجعه في التأنيث والجمع.

(فِي السَّوْبَانِ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما

(يَعْلوْنَ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة الواقعة فاعلا، تعود على (الظعائن).

ما ظاهره عدم المطابقة: في قوله: (يَعْلوْنَ مَتْنَهُ)، وهو بضم اللام، كما في الجمهرة وغيرها (3)، وفيه ضمير يعود على "الظعائن وتقديره الحال، فهو في موضع نصب في التأويل، والتقدير: ووركن في السوبان عاليات متنه، أي في هذه الحال" (4). والظاهر أن في (يَعْلوْنَ) ما يصلح عوده على جمع الذكور لا الإناث، فهلا قال: عاليات كما في التأويل، أو يَعْلوْنَ بفتح اللام.

والجواب أن: "يعلون على مثال: يدعون ويغزون، وتكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد؛ فالواو مع المذكر مزيدة للتذكير والجمع، والواو مع المؤنث أصلية هي لام الفعل، والنون

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 104.

(2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 137.

(3) ينظر: جمهرة أشعار العرب: أبو زيد، 159. و: شرح القصائد السبع الطوال: الأنباري، 249.

(4) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط5، 249.

علامة التأنيث والجمع" (1). وبهذا يكون الضمير في (يَعْلُونَ) قد طابق مرجعه في التأنيث والجمع.

(مَتْنُهُ) مفعول به، وهو مضاف والهاء مضاف إليه. وهما متطابقان في الأفراد والتذكير. وجملة يعلون متنه صفة من نون النسوة في (وَرَكْنَ). والرابط الضمير في (مَتْنُهُ)، وقد تطابقا تأنيثاً، وجمعاً.

(عَلَيْهِنَّ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم.

(دَلُّ) مبتدأ مؤخر، وهو مضاف و(النَّاعِمِ) مضاف إليه، وهو صفة لموصوف محذوف، يقدر بـ: الإنسان (2)، أو الشخص، أو الرجل.. (المُتَنَعِمِ) صفة ثانية للموصوف المحذوف. وقد طبقت الصفتان موصوفها المحذوف في: التعريف والتذكير والأفراد.

وانت ترى أوصاف النساء الظاعنات تتوالى: (وَرَكْنَ) (يَعْلُونَ) (عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعِمِ) مُكوّنة صورة حية مفعمة بالحركة في تناسق وانسجام، وكانها صورة مرئية متحركة.

12- بكرن بكورا واستحرن بسحرة ... فهن وادي الرس كاليد للقم (3)

المعنى

بكر وابتكر وبكر وأبكر: "سار بكرة. استحرن: سار سحرًا. سُحرة: اسم للسحر، ولا تصرف سحرة وسحر إذا عنيتهما من يومك الذي أنت فيه، وإن عنيت سحرًا من الأسحار صرفتهما. وادي الرس: واد بعينه.

يقول: ابتدأن السير وفرن سحرًا وهن قاصدات لوادي الرس لا يخطئنه، كاليد القاصدة للقم لا تخطئه" (4).

التحليل

(1) شرح القصائد السبع الطوال: الأنباري، 249.

(2) ينظر: شرح المعلقات السبع: الزورني، 137.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 104.

(4) شرح المعلقات السبع: الزورني، 137.

(بَكَرْنَ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة الواقعة فاعلا، تعود على (الظعائن)، وقد طابق مرجعه في التانيث والجمع.
 (بُكُوراً) مفعول مطلق (وَاسْتَحَرْنَ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة الواقعة فاعلا وقد طابق مرجعه في التانيث والجمع.
 (بِسُحْرَةٍ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما.
 (فَهُنَّ) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. يعود على النسوة المذكورات قبل، الموصوفات بالـ(ظَعَائِنِ) الواردة في البيت(7)، وقد طابق مرجعه في التانيث، والجمع.
 (وَوَادِي) عاطف ومعطوف على الضمير (هَنَّ)، وقد تطابقا في العلامة الإعرابية الرفع، والتعريف.
 (الرِسِّ) مضاف اليه (كَالْيَدِ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ (لِلْفَمِ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب حال من اليد.

13- وَفِيهِنَّ مَلْهَى لَلطَّيْفِ وَمَنْظَرٌ ... أُنِيقٌ لِعَيْنِ النَّاطِرِ الْمُتَوَسِّمِ (1)

المعنى

الملهى: "اللهو وموضعه. اللطيف: المتأنق الحسن المنظر. الأنيق: المعجب، فعيل بمعنى المفعول، كالحكيم بمعنى المحكم، والسميع بمعنى المسمع، والأليم بمعنى المؤلم، ومنه قوله عز وجل: {عَذَابٌ أَلِيمٌ} [البقرة: 10].
 التوسم: التفرس، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ} [الحجر: 75].
 وأصله من الوسام والوسامة وهما الحسن، كأن التوسم تتبع محاسن الشيء، وقد يكون من الوسم فيكون تتبع علامات الشيء وسماته.
 يقول: وفي هؤلاء النسوان لهو أو موضع لهو للمتأنق الحسن المنظر، ومناظر معجبة لعين الناظر المتتبع محاسنهن وسمات جمالهن"(2).

التحليل

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 104.
 (2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 137-138.

(وَفِيهِنَّ) الواو للاستئناف، جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم
(مَلْهَى) مبتدأ مؤخر. (لِلطَّيْفِ) جار ومجرور متعلقان بملهى.
(وَمَنْظَرٌ) معطوف على ملهى. وقد تطابق المعطوف مع المعطوف عليه في العلامة
الإعرابية (الرفع)، والتنكير، والتذكير، والإفراد.
(أَنْيَقٌ) صفة وقد تطابقت الصفة مع موصوفها في العلامة الإعرابية (الرفع)، والتنكير،
والتذكير، والإفراد.
(لِعَيْنٌ) جار ومجرور متعلقان بأنيق، وعين مضاف و(النَّاطِرِ) مضاف إليه، صفة
لموصوف محذوف؛ يقدر بـ(الرجل) أو ما يشبهه، وقد تطابقت الصفة مع موصوفها في
العلامة الإعرابية (الجر)، والتعريف، والتنكير، والإفراد.
(المُتَوَسِّمٌ) صفة ثانية للموصوف المحذوف، وهي جارية مجرى الصفة الأولى في
التطابق مع موصوفها.

14- كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحَطِّمْ (1)

المعنى

"الفتات: اسم لما انفت من الشيء أي: تقطع وتفرق، وأصله من الفت وهو التقطيع
والتفريق، والفعل منه فتّ يفتّ، والمبالغة التفتيت، والمطاوع الانفتات والتفتت. الفناء: عنب
الثعلب. التحطم: التكسر، والحطم: الكسر. العهن: الصوف المصبوغ، والجمع العهون.
يقول: كأن قطع الصوف المصبوغ الذي زينته به الهودج في كل منزل نزلته هؤلاء
النسوة حب عنب ثعلب في كل حال غير محطم؛ لأنه إذا حُطِّمَ زايله لونه، شبه الصوف
الأحمر بحب عنب الثعلب قبل حطمه" (2).

التحليل

(كَأَنَّ) حرف مشبه بالفعل، من النواسخ.
(فُتَاتٌ) اسم كانّ، وهو مضاف (العِهْنِ) مضاف إليه

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 105.

(2) شرح المعلقات السبع: الرّوزني، 138.

(في كلّ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من فتات العهن. وهو يطابق صاحبه المحذوف الذي يقدر بكون عام كـ(موجود) في: التذكير والإفراد.
 وكل مضاف (مَنْزِلٍ) مضاف إليه.
 (نَزَلْنَ) فعل وفاعل، والضمير يعود على النسوة، ويطابق ما يعود عليه في التأنيث، والجمع. (به) الضمير فيه يعود على(منزل) ويطابق مرجعه في التذكير والإفراد. وجملة (نَزَلْنَ به) في محل جر صفة (مَنْزِلٍ) والرابط الضمير (حَبُّ) خبر كأن، وهو مضاف (الفنّا) مضاف إليه.
 (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (يُحَطِّمُ) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره "هو" يعود على (حَبُّ الفنّا)، ويطابق مرجعه في التعريف، والتذكير، والإفراد.

15- فَلَمَّا وَرَدْنَ الْمَاءَ زُرْقًا جِمَامُهُ ... وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخِيمِ

المعنى

"الزرقة: شدة الصفاء، ونصلاً أزرق وماء أزرق إذا اشتد صفاؤهما، والجمع زرق، ومنه زرقة العين. الجمام: جمع جم الماء وجمته وهو ما اجتمع منه في البئر والحوض أو غيرهما. وضع العصي: كناية عن الإقامة؛ لأن المسافرين إذا أقاموا وضعوا عصيهم. التَّخِيمُ: ابتناء الخيمة.

يقول: فلما وردت هؤلاء الطعائن الماء وقد اشتد صفاء ما جمع منه في الآبار والحياض، عَزَمْنَ على الإقامة كالحاضر المبنتي الخيمة"⁽¹⁾.

التحليل

(فَلَمَّا) الفاء للاستئناف. لَمَّا: حرفٌ وجود لوجود تتضمن معنى الظرفية.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 138.

(وَرَدَّنْ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة الواقعة فاعلا، تعود على (الظعائن) وقد تطابق الضمير في وردن مع مرجعه في التأنيث والجمع.
 (الماء) مفعول به. (زُرُقًا) صفة مشبهة حال من الماء.
 (جِمامُهُ) فاعل، والهاء في محل جر بالإضافة، والضمير يعود على (الماء)، وقد تطابق مرجعه في التعريف، والتذكير والإفراد.
 (وَضَعْنْ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة الواقعة فاعلا، تعود على وقد تطابق مرجعه في التأنيث والجمع.
 (عِصِيَّ) مفعول به، وهو مضاف و(الحاضر) مضاف إليه، وهو صفة لموصوف محذوف يقدر ب(الرجل). وقد توافقت الصفة والموصوف في العلامة الإعرابية، والتعريف، والتذكير، والإفراد.
 (المُتَخِمِّ) صفة ثانية للموصوف المحذوف. وقد تطابقت الصفة والموصوف في العلامة الإعرابية (الجر) التعريف، والتذكير والإفراد.

16- تُدَكِّرُنِي الْأَحْلَامَ لَيْلَى وَمَنْ تُطِفُ ... عَلَيْهِ خَيَالَاتُ الْأَحِبَّةِ يَحْلُمُ

المعنى

جاء في فتح الكبير المتعال اعراب المعلقات العشر الطوال، للدرة: "لم يذكر احد من شراح المعلقة هذا البيت، وإنما ذكره الدكتور فخر الدين قباوة في تعليقه على شرح التبريزي، نقلا عن الجمهرة، وهو كما ترى غير متلائم المعنى مع ما قبله، وما بعده من أبيات"⁽¹⁾.

والمعنى: أن المنامات تذكره ليلى بعد ان نسيها، ومن تلم به خيالات الأحباب يراهم في منامه.

التحليل

(1) فتح الكبير المتعال اعراب المعلقات العشر الطوال: الدرّة الشيخ محمد علي طه، مكتبة السواي للتوزيع، جدة، ط2، 1406هـ/1989م، 293/2.

(تُدَكِّرُنِي) فعل مضارع، والنون للوقاية، وياء المتكلم ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. والياء في تُدَكِّرُنِي ضمير متكلم يعود على زهير، وقد تطابقا في الإفراد والتذكير.

(الأحلام) فاعل مرفوع.

(لَيْلِي) مفعول به ثاني، منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر.

(وَمَنْ) الواو؛ واو الحال. و(مَنْ) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

(تَطِفُ) فعل الشرط مجزوم بالسكون.

(عَلَيْهِ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

(خَيَالَاتُ) فاعل تطف، وهو مضاف. و(الأحبية) مضاف إليه (يَحْلُمُ) جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بالسكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لضرورة الشعر.

والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (مَنْ)، وقد طابق مرجعه في التذكير والإفراد.

وخبر المبتدأ(مَنْ) اسم الشرط، أو جملة فعل الشرط، أو جوابه، أو هما معاً، أقوال.

17- سَعَى سَاعِيَا غَيْظِ بْنِ مُرَّةَ بَعْدَمَا ... تَبَزَّلَ مَا بَيْنَ الْعَشِيرَةِ بِالْدَّمِ

المعنى

"الساعيان: الحارث بن عوف وهرم بن سنان وقيل: خارجة بن سنان وهو أخو هرم بن سنان وهما ابنا عم للحارث بن عوف لأنَّهُمَا ابنا سنان بن أبي حارثة والحارث هو ابن عوف بن أبي حارثة وابن أبي حارثة هو ابن مرة بن نشبة بن مرة بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان ومعنى ساعيا: أي: عملا عملا حسنا حين مشيا للصلح وتحملا الديات وتبزل أي: تشقق يقول: كَانَ بَيْنَهُمْ صِلْحٌ فَتَشَقَّقَ بِالِدِّمِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ فَسَعِيَ فِي إِحْكَامِ الْعَهْدِ بَعْدَ مَا تَشَقَّقَ بِسَفْكَ الدِّمَاءِ"(1).

(1) خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 6/3.

(سَعَى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر.

(سَاعِيًا) فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة؛ أصله (ساعيان) ما ظاهره عدم المطابقة: قوله: (سَعَى سَاعِيًا) يظهر أنه تخالف بين الفعل والفاعل في العدد؛ فالفعل (سَعَى) على صيغة المفرد، والفاعل على صيغة المثنى (سَاعِيًا).
والجواب: ان جمهور النحاة ذهبوا إلى أنه إذا أسند الفعل إلى الفاعل أو نائبه وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالة إذا أسند إلى مفرد وذلك نحو: (قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات)، ولا يقال: (قاما أخواك، ولا قاموا إخوتك، ولا قامت نسوتك)، بل يقال في الجميع: (قام) بالإفراد وهذا هو الأكثر (1).

وقد "كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو: "قاما أخواك"، و"قاموا إخوتك" للإيدان بعدد الفاعلين" (2). وفي قولنا: (قاما أخواك) فإن الألف إن قدرت حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث في قامت هند أو أسما وأخواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قدرت أسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها" (3).

وعليه: لا تشترط المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد، ولا تمنع، لما جاء فيها من لغات، وفسرت بها آيات وأحاديث نبوية كما تقدم في المطابقة بين الفعل والفاعل في الفصل الثاني، من هذه الرسالة (4).

(عَيْظ) مضاف إليه.

(بِن) صفة غيظ، وقد تطابق مع موصوفه في التذكير والإفراد، والعلامة (الجر)، وهو مضاف. و(مُرَّة) مضاف إليه، مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

(بَعْدَمَا) ظرف زمان متعلق بالفعل سعى، و(ما) مصدرية.

(تَبَزَّلَ) فعل ماض. وهو في تأويل مصدر في محل جب بإضافة بعد إليه.

(ما) اسم موصول في محل رفع فاعل (تبزل)، وقد طابق الفعل فاعله في الإفراد،

والتذكير.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 79/2.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 358/3.

(3) مغني اللبيب: ابن هشام، 495.

(4) ينظر الفصل الثاني: التناسق في العمدة ص: ()

(بَيْنَ) ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو مضاف. و(العشيرة) مضاف إليه.

(بِالدِّمِّ) جار ومجرور متعلق بالفعل تيزل.

18- فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ ... رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهُمِ

المعنى

يقول: "حلفت بالكعبة التي طاف حولها من بناها من القبيلتين. جرهم: قبيلة قديمة تزوج فيهم إسماعيل، عليه السلام، فغلبوا على الكعبة والحرم بعد وفاته عليه السلام، وضعف أمر أولاده، ثم استولى عليها بعد جرهم خزاعة إلى أن عادت إلى قریش، وقریش اسم لولد النضر بن كنانة"⁽¹⁾.

التحليل

(فَأَقْسَمْتُ) استئنافية، و(أَقْسَمْتُ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء ضمير في محل رفع فاعل. وقد تمت المطابقة بين ضمير المتكلم (ت) ومرجعه؛ (القائل = زهير) في التذكير والإفراد.

(بِالْبَيْتِ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما

(الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة للبيت. وقد تطابقت في التعريف والتذكير والإفراد.

(طَافَ) فعل ماض.

(حَوْلَهُ) ظرف مكان متعلق بالفعل قبله، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة

(رِجَالٌ) فاعل طاف.

(بَنَوْهُ) فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للالتقاء الساكنة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

(1) شرح المعلقات السبع: الزَّوْرَنِي، 139.

(من قَرِيْشٍ) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من واو الجماعة الواقعة فاعلا،
العائدة على رجال.

(وَجُرْهُمِ) معطوف على قريش، وقد تطابق مع المعطوف عليه في العلامة الإعرابية
(الجر)، والتعريف، والتذكير.

19- يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

المعنى

والسحيل: بَفَتَّحِ السَّيْنِ وَكَسَرَ الْحَاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ: المسحول أي: الذي لم يحكم قتله والمبرم:
مفعول من أبرم الفاتل الحبل: إِذَا أَعَادَ عَلَيْهِ الْفَتْلَ ثَانِيًا بَعْدَ أَوَّلِ فَالْأَوَّلِ سَحِيلٍ وَالثَّانِي مَبْرَمٍ
وَقِيلَ: السَّحِيلُ: مَا قَتَلَ مِنْ خَيْطٍ وَاحِدٍ
والمبرم: مَا قَتَلَ مِنْ خَيْطَيْنِ وَأَرَادَ بِالسَّحِيلِ الْأَمْرَ السَّهْلَ الضَّعِيفَ وبالمبرم الشَّدِيدَ
القوي" (1).

ف"السحيل: المفتول على قوة واحدة. والمبرم: المفتول على قوتين أو أكثر، ثم يستعار
السحيل للضعيف والمبرم للقوي.

يقول: حلفت يمينًا، أي: حلفت حلفًا، نعم السيدان وجدتما على كل حال ضعيفة وحال
قوية، لقد وجدتما كاملين مستوفيين لخلال الشرف في حال يحتاج فيها إلى ممارسة الشدائد
وحال يفتقر فيها إلى معاناة النوائب، وأراد بالسيدين هرم بن سنان والحارث بن عوف،
مدحهما لإتمامهما الصلح بين عيس وذيبيان وتحملهما أعباء ديات القتلى" (2).

التحليل

(يَمِينًا) مفعول مطلق مُؤَكَّد لِقَوْلِهِ أَقْسَمْتُ.

(لِنِعْمِ) اللام واقعة في جواب القسم (نِعْمِ) فعل ماض جامد لإنشاء المدح.

(السَّيِّدَانِ) فاعل (نِعْمِ)، مرفوع بالألف النائية عن الضمة لأنه مثني يعود على (هرم

بن سنان والحارث بن عوف)، وبذلك يطابق مرجعه في التثنية، والتذكير.

(1) خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 7/3.

(2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزْنِي، 139.

(وُجِدْتَمَا) فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل. وضمير التثنية في وجدتما هو المخصوص بالمدح، وقد تطابق مع مرجعه (السيدان) في التثنية، والتذكير والتعريف. (على كل) جار ومجرور متعلقان بالفعل (وجد)، وكل مضاف و(حال) مضاف إليه. ما ظاهره عدم المطابقة: قوله: (على كل حال) والحال "مَا كَانَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ"⁽¹⁾، من حالة تصف ما هو عليه، فلم لم يقل: على كل حالة كانا عليها، أي: من شدة أو سهولة، أو ضعف أو قوة للأمر الذي يتكلفان بأعبائه. يجاب: أن الحال "يذكر، ويؤنث وهو الأفسح. يُقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة قال الشاعر:

(على حالة لو أن في القوم حاتما ... على جوده لضمن بالماء حاتم)"⁽²⁾.

فيقال: هذا حال، وهذه حال، وتأنيتها أفصح.

ومن التأنيث قوله "من الطويل:

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ... فدعهُ وواكل أمره والياليا"⁽³⁾

يدل البيت على استعمال كلمة "الحال" مؤنثة بدليل تأنيث الفعل لها في "أعجبتك". ومن التذكير قول المتنبي:

لا خيلَ عندك تُهديها ولا مالٌ ... فليُسعِدِ النُّطقُ إن لم يُسعِدِ الحالُ"⁽⁴⁾

يدل البيت على استعمال كلمة "الحال" مذكورة بدليل تذكير الفعل لها في "يسعد".

(من سحيل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(حال) يقدر بـ: كائن...، وقد تطابق موصوفه في التذكير، والإفراد والتذكير.

(ومُبرَم) معطوف على (سحيل)، وقد تطابق المعطوفان في: الإفراد، والتذكير، والتذكير. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، تقديره (هو) وقد تطابق مرجعه (مُبرَم) في التذكير والإفراد.

(1) الكليات: الكفوي، 374.

(2) شرح سنن الذهب: ابن هشام، 316-317.

(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 3/2.

(4) خزنة الأدب: عبد القادر البغدادي، 353/2.

ومن مظاهر التناسق في البيت "مجاورة الأضداد؛ وهو ذكر الشيء مع ما يعدم وجوده؛ كقوله تبارك وتعالى: (لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى) طه: (74) السحيلُ ضد المبرم" (1).

إضافة إلى توالي المجرورات في الشطر الثاني من البيت (على كلّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبرِمٍ) مكونة نسفاً لفظياً، وتناسبا كالمسيل في انحداره ببطء.

20- تَدَارَكْتُمَا عَبْسًا وَدُبْيَانًا بَعْدَمَا ... تَفَانُوا وَدَقُّوا بَيْنَهُمَ عَطَرَ مَنْشَمٍ (2)

المعنى

"التدارك: التلافي، أي تداركتما أمرهما. التفاني: التشارك في الفناء. منشم، قيل فيه: إنه اسم امرأة عطارة اشترى قوم منها جفنة من العطر وتعاقدوا وتحالفوا وجعلوا آية الحلف غمسهم الأيدي في ذلك العطر، فقاتلوا العدو الذي تحالفوا على قتاله فقتلوا عن آخرهم، فَطَطَّرَ العرب بعطر منشم وسار المثل به، وقيل: بل كان عطاراً يشتري منه ما يحنطُ به الموتى فسار المثل بعطره" (3).

فيقال: "أشأمُ مِنْ مَنْشِمٍ. ويقال: أشأمُ من عِطْرِ مَنْشَمٍ.

وقد اختلف الرواة في لفظ هذا الاسم، ومعناه، وفي اشتقاقه، وفي سبب المثل.

فأما اختلاف لفظه فإنه يقال: مَنْشِمٌ، وَمَنْشَمٌ، وَمَشَامٌ.

وأما اختلاف معناه فإن أبا عمرو بن العلاء زعم أن الْمَنْشِمَ الشَّرُّ بعينه، وزعم آخرون أنه شيء يكون في سُنْبُلِ العطر، يسميه العطارون قرون السنبُل، وهو سم ساعة، قالوا: وهو البيش، وقال بعضهم: إن المنشم ثمرة سوداء منتنة، وزعم قوم أن منشم اسم امرأة.

وأما اختلاف اشتقاقه فقالوا: إن مَنْشِمَ اسمٌ موضوع كسائر الأسماء الأعلام، وقال آخرون: مَنْشَمٌ اسمٌ وفعل جعلاً اسماً واحداً وكان الأصلُ مَنْ شَمَّ فحذفوا الميم الثانية من شَمَّ، وجعلوا الأولى حرف إعراب، وقال آخرون: هو من نشم إذا بدأ، يقال "نشم في كذا"

(1) قواعد الشعر: ثعلب أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1995م، 58.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 106.

(3) شرح المعلقات السبع: الزُّوزَنِي، 139-140.

إذا أخذ فيه، يقال ذلك في الشر دون الخير، وفي الحديث "لما نشم الناس في عثمان" أي طعنوا فيه، فأما مَنْ رواه مَشَامَ فإنه يجعله اسماً مشتقاً من الشؤم.

وأما اختلاف سبب المثل فإنما هو في قول مَنْ زعم أن منشم اسم امرأة، وهو أن بعضهم يقول: كانت مَنُشِمَ عطاراً تبيع الطيب، فكانوا إذا قَصَدُوا الحربَ غَمَسُوا أيديهم في طيبها وتحالفوا عليه بأن يستميتوا في تلك الحرب ولا يُؤَلُّوا أو يُقَتَّلُوا، فكانوا إذا دخلوا الحربَ بطيب تلك المرأة يقول الناس: قد دَقُّوا بينهم عِطْرَ مَنُشِمَ، فلما كثر منهم هذا القول سار مثلاً،

وزعم بعضهم أن مَنُشِمَ كانت امرأة تبيع الحنوط، وإنما سموا حنوطها عطراً في قولهم: قد دَقُّوا بينهم عطر منشم؛ لأنهم أرادوا طيب الموتى. وزعم الذين قالوا: إن اشتقاق هذا الاسم إنما هو عطر مَنْ شَمَّ، أنها كانت امرأة يقال لها (خفرة) تبيع الطيب، فورد بعض أحياء العرب عليها، فأخذوا طيبها وفَضَّحُوهَا، فلحقها قومُها، ووضعوا السيفَ في أولئك وقالوا: اقتلوا مَنْ شَمَّ، أي من شَمَّ من طيبها. وزعم آخرون أنه سار هذا المثلُ في حَلِيمَةَ أعني قولهم: قد دَقُّوا بينهم عطر منشم، وإنما أضيف هذا اليوم إلى حليلة لأنها أخرجت إلى المعركة مَرَاكِنَ من الطيب، فكانت تُطَيَّبُ به الداخلين في الحرب، فقاتلوا من أجل ذلك حتى تفانوا، وزعم آخرون أن منشم امرأة كان دخل بها زوجها، فنافرته، فدقَّ أنفها بفِهْرٍ، فخرجت إلى مُدَمَّاة، فقيل لها: بنس ما عَطَّرَكِ به زوجك، فذهبت مثلاً⁽¹⁾.

يقول: "تلافيتما أمر هاتين القبيلتين بعدما أفنى القتال رجالهما وبعد دقهم عطر هذه المرأة أي بعد إتيان القتال على آخرهم كما أتى على آخر المتعطرين بعطر منشم"⁽²⁾.

التحليل

(تَدَارَكْتُمَا) فعل وفاعل، و(ما) للدلالة على التثنية، والمراد بهما (هرم، والحارث)، وبذلك يطابق مرجعه في التثنية، والتذكير.

(عَبَسًا) مفعول به (وَدُبْيَان) معطوف على ما قبله، وقد تطابق المعطوف والمعطوف عليه في العلامة الإعرابية، والتذكير، والإفراد.

(1) مجمع الأمثال: الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 381/1.
(2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 140.

(بَعْدَمَا) ظرف زمان متعلق بالفعل قبله (مَا) مصدرية.

(تَفَانُوا) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والواو ضمير جمع متصل في محل رفع فاعل؛ وهو يعود على (عَبَسًا وَذُبْيَان) وهما اثنان؛ لأنه يعود على القبيلتين، وقد تطابقا في التذكير والجمع. تزداد الألف بعد واو الجماعة للتفريق بينها وبين واو العلة في الأفعال المعتلة الآخر بالواو. وتسمى الألف الفارقة.

(وَدَقُّوا) الواو عاطفة، (دَقُّوا) فعل ماضي مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، وقد تطابق مع معطوفه في الإعراب، والتعريف، والتذكير، والجمع.

(بَيْنَهُمْ) ظرف مكان متعلق بالفعل قبله، والهاء في محل جر مضاف إليه، وهو يعود على القبيلتين، وطابق ما يعود عليه في: التذكير، والجمع. (عَطَرَ) مفعول به، وهو مضاف (مَنْشَم) مضاف إليه.

21- وقد قَلْتَمَا: إِنْ نُذِرِكَ السَّلْمَ وَاسْعَا ... بِمَالٍ وَمَعْرُوفٍ مِنَ الْقَوْلِ نَسَلِمُ(1)

"السلم: الصلح، يذكر ويؤنث. يقول: وقد قَلْتَمَا: إِنْ أَدْرَكْنَا الصَّلْحَ وَاسْعَا، أَي إِنْ اتَّفَقَ لَنَا إِمْتَامُ الصَّلْحِ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ بِبَدْلِ الْمَالِ وَإِسْدَاءِ مَعْرُوفٍ مِنَ الْخَيْرِ سَلَمْنَا مِنْ تَفَانِي الْعَشَائِرِ"(2).

(وقد) حرف تحقيق (قَلْتَمَا) فعل وفاعل، والجلة الفعلية معطوفة على ما قبلها، (ما) ضمير تثنية يعود على (السيدان)، وقد طابق مرجعه في: التثنية، والتذكير. (إِنْ) حرف شرط جازم (نُذِرِكَ) فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن).

ما ظاهره عدم المطابقة: الضمير المستتر في (نُذِرِكَ) المقدر، بـ (نحن)، هو موضوع جماعة المتكلمين، أو المعظم لنفسه، ومرجعه مثنى (قَلْتَمَا)، وقد تخالفا في العدد.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 106.

(2) شرح المعلقات السبع: الزُّورْنِي، 140.

يقال فيه ما قيل في البيت (17)، في توجيه قوله: (سَعَى سَاعِيًا) من انه إذا أسند الفعل إلى الفاعل أو نائبه وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالة إذا أسند إلى مفرد.

(السَّلْمُ) مفعول به (وَاسِعًا) حال من السلم.

(بِمَالٍ) جار ومجرور متعلق بالفعل (ندرك).

(وَمَعْرُوفٍ) عاطف ومعطوف على (مالٍ). وقد تطابقا في العلامة (الجر) والتذكير.

والتذكير.

(من القول) جار ومجرور متعلقان بـ(مَعْرُوفٍ)

(نَسَلِمُ) فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر لاشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن). ويقال فيه ما قيل في (ندرك). ولعله إضافة إلى ما تقدم أنه يريد ان إدراك السلم مهمة الجميع كما ان السلامة يستفيد منها الجميع، وليست مهمة السيدين فقط، وفيه إغراء لجميع المتحاربين ان ينالوا مزية المشاركة في حلول السلام.

22- فَأَصْبَحْتُهَا مِنْهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ ... بَعِيدِينَ فِيهَا مِنْ عُقُوقٍ وَمَائِمٍ (1)

المعنى

"العقوق: العصيان، ومنه قوله عليه السلام: " لا يدخل الجنة عاق لأبويه ". المائِم: الإثم، يقال: أثم الرجل يَأْثِمُ إذا أقدم على الإثم، وأثمه الله يؤثمه إثمًا وإثمًا إذا جازاه بإثمه، وأثمه إثمًا صيره ذا إثم، وتَأْثَمَ الرجل تَأْثَمًا إذا تجنب الإثم، مثل تخرج وتحنت وتحوب إذا تجنب الحرج والحنت والحوب.

يقول: فأصبحتما على خير موطن من الصلح بعيدين في إتمامه من عقوق الأقارب والإثم بقطيعة الرحم، وتلخيص المعنى: إنكما طلبتما الصلح بين العشائر ببذل الأغلاق

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 106.

وظفرتما به وبعدهما عن قطيعة الرحم والضمير في منها يعود إلى السلم، يذكر ويؤنث" (1).

التحليل

(فَأَصْبَحْتُمَا) الفاء حرف عطف وسبب، (أَصْبَحْتُمَا) فعل ماض ناقص، مبني على السكون، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها. وهو يعود على السيدين، وقد تطابقا في التثنية والتذكير.

(منها) جار ومجرور متعلقان بالفعل أصبح (عَلَى خَيْرِ) جار ومجرور متعلقان بالفعل أصبح، وهو مضاف، و(مَوْطِنٍ) مضاف إليه. وجملة أصبحتما... معطوفة على ما قبلها في البيت السابق، لا محل لها أيضا.

(بَعِيدَيْنِ) خبر ثاني لأصبح، منصوب بالياء لأنه مثنى. وقد طابق اسم أصبح (تُما) المتصل بها (أَصْبَحْتُمَا) في التثنية والتذكير.

(فيها) جار ومجرور متعلقان ب(بَعِيدَيْنِ) لأنه صفة مشبهة.

(مِنْ عَفُوقٍ) جار ومجرور متعلقان به أيضا (وَمَأْتِمٍ) معطوف على سابقه بالواو، وقد تطابق المتعاطفان في العلامة(الجر)، والتذكير والتنكير.

23- عَظِيمَيْنِ فِي عُلْيَا مَعَدِّ هَدَيْتُمَا ... وَمَنْ يَسْتَبِيحُ كُنْزًا مِنَ الْمَجْدِ يَعْظُمُ (2)

المعنى

"العليا: تأنيث الأعلى، وجمعها العليات والعلى مثل الكبرى في تأنيث الأكبر والكبريات والكبر في جمعها، وكذلك قياس الباب. وقوله: هديتما، دعاء لهما. الاستباحة: وجود الشيء مباحًا، وجعل الشيء مباحًا، والاستباحة الاستئصال. ويروى يعظم من الإعظام بمعنى التعظيم، ونصب عظيمين على الحال.

يقول: ظفرتما بالصلح في حال عظمتكما في الرتبة العليا من شرف معد وحسبها، ثم دعا لهما، فقال: هديتما إلى طريق الصلاح والنجاح والفلاح.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 140.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 106.

ومن وجد كنزاً من المجد مباحاً واستأصله عظم أمره أو عظم فيما بين الكرام" (1).

التحليل

(عَظِيمِينَ) خبر ثالث لأصبح، منصوب بالياء لأنه مثنى، وقد طابق مرجعه في التثنية والتذكير. (في عُلْيَا) جار ومجرور متعلقان بـ(عظيمين) لأنه صفة مشبهة، مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف و(مَعَدًّا) مضاف إليه

(هَدَيْتُمَا) فعل ماض مبني للمجهول، مبني على السكون، والتاء ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، و(ما) دالان على التثنية. وقد طابق مرجعه في التثنية والتذكير. والجملة الفعلية لا محل لها؛ لأنها معترضة للدعاء.

(وَمَنْ) الواو للاستئناف، و(وَمَنْ) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يَسْتَبِجُ) فعل مضارع؛ فعل الشرط مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَنْ) وقد طابقه الفاعل فعله في التذكير والإفراد.

(كَنْزًا) مفعول به منصوب.

(مِنْ الْمَجْدِ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف لأنه صفة لـ(كَنْزًا)، يقدر بـ(كائناً) ويفترض مطابقته لموصوفه في التذكير والتنكير والعلامة(النصب).

(يَعْظُمُ) فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بالسكون وحرك بالكسر لاشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى (من) الشرطية. وقد طابق مرجعه التذكير والإفراد.

24- وَأَصْبَحَ يُحْدِي فِيهِمْ مِنْ تِلَادِكُمْ ... مَعَانِمُ شَتَى مِنْ إِفَالٍ مُزَنَّمٍ (2)

المعنى

"التلاد والتلبد: المال القديم الموروث. المعانم: جمع المغنم وهو الغنيمة. شتى أي: متفرقة. الإفال: جمع أفيل وهو الصغير السن من الإبل. المزَنَّم: المعلم بزئمة. يقول: فأصبح يجري في أولياء المقتولين من نفائس أموالكم القديمة الموروثة

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 140.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 106.

غنائم متفرقة من إبل وصغار معلمة، وخص الصغار؛ لأن الديات تعطي من بنات اللبون والحقاق والأجذاع" (1).

التحليل

(وَأَصْبَحَ) فعل ماض ناقص، مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الأمر أو الحال، وقد طابق مرجعه في التذكير والإفراد. **(يُحْدَى)** فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعذر، وقد تنازع الفعلان **(أَصْبَحَ)** و**(يُحْدَى)** الاسم **(مَعَانِمٌ)**؛ فالأول يطلبه اسما له؛ والثاني يطلبه نائب فاعل له، فيعمل فيه أحدهما، ويضممر في الثاني، والثاني أولى عند البصريين؛ لقربه، والأول أولى عند الكوفيين لسبقه.

(فِيهِمْ) جار ومجرور متعلقان بالفعل **(يُحْدَى)** والميم علامة جمع الذكور، وحركت بالضم لضرورة الشعر. يعود على من أعطيت لهم ديات القتلى لأجل الصلح، وقد طابق مرجعه في الجمع والتذكير.

(مِنْ تِلَادِكُمْ) جار ومجرور متعلقان بالفعل **(يُحْدَى)** أيضا، والكاف في محل جر بالإضافة، والميم علامة جمع الذكور. وقد طابق مرجعه في التذكير والجمع.

(مَعَانِمٌ) اسم متنازع عليه في العمل بين عاملين **(أَصْبَحَ)** و**(يُحْدَى)**، فإن جعلناه معمول **(أَصْبَحَ)** فهو اسمها، وفاعل **(يُحْدَى)** ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى **(مَعَانِمٌ)** لأنه متقدم رتبة. وإن جعلناه معمول **(يُحْدَى)**، فهو نائب فاعل له، **(أَصْبَحَ)** ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى **(مَعَانِمٌ)**. وجملة **(يُحْدَى)** في محل نصب خبر **(أَصْبَحَ)**. وجملة **فَأَصْبَحَ** يَجْرِي فِيهِمْ... معطوفة على جملة أصبحتما في البيت (22).

(شَتَّى) صفة مغانم مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. وقد طابق موصوفه في التذكير والجمع والعلامة (الرفع).

(مِنْ إِفَالٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة ثانية لـ **(مَعَانِمٌ)**

(مُرْتَمٍ) صفة لـ **(إِفَالٍ)**.

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورْنِي، 141.

ما ظاهره عدم المطابقة: كان أن يقول: إفالٍ مزنمة، أي (صغار معلمة) حتى يتوافق اللفظ، ويجاب: إنما "لم يقل المزنمة وإن كان صفة الإفال، حملاً على اللفظ؛ لأن فعلاً من الأبنية التي اشترك فيها الأحاد والجموع، وكل بناء انخرط في هذا السلك ساغ تكبيره حملاً على اللفظ"⁽¹⁾. وعليه: يصح أن يقال: إفالٍ مَزْنَمَة، أو: إفالٍ مُزَنَّم، واختار هذا الأخير ليتوافق مع نسيج القصيدة وحرف الروي فيها، وهذا من باب التناسق اللفظي.

25- تُعْفَى الكُلُومُ بِالْمِئِنَّ فَأَصْبَحَتْ ... يُنَجِّمُهَا مَنْ لَيْسَ فِيهَا بِمُجْرِمٍ (2)

المعنى

"الكلوم والكلام: جمع كُلم وهو الجرح. التعفية: التمحية من قولهم: عفا الشيء يعفو إذا انمحي ودرس، وعفاه يعفيه وعفاه أيضاً عفواً. ينجمها أي: يعطيها نجومًا. يقول: تمحي وتزال الجراح بالمتئين من الإبل، فأصبحت الإبل يعطيها نجومًا من هو بريء الساحة بعيداً عن الجرم في هذه الحروب يريد أنهما بمعزل عن إراقة الدماء وقد ضمنا إعطاء الديات ووفيا به وأخرجها نجومًا وكذلك تعطي الديات"⁽³⁾.

التحليل

(تُعْفَى) فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضممة مقدرة للتعذر. (الكُلُومُ) نائب فاعل. وقد طابق فاعله في التأنيث. والجملة استئنافية لا محل لها.
(بِالْمِئِنَّ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، مجرور بالياء؛ ملحق بجمع المذكر السالم.

(فَأَصْبَحَتْ) الفاء حرف عطف، و(أَصْبَحَتْ) فعل ماض ناقص، مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى (الْمِئِنَّ)، وقد طابق مرجعه في التأنيث.
(يُنَجِّمُهَا) فعل مضارع، و(ها) ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وقد طابق مرجعه (الْمِئِنَّ) في التأنيث والجمع. (مَنْ) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. وقد طابق فعله في التذكير والإفراد.

(1) فتح الكبير المتعال: الدرة، 306/2-307.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 106.

(3) شرح المعلقات السبع: الزورني، 141.

(لَيْسَ) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى (مَنْ). وقد طابق مرجعه في التذكير والإفراد.

(فِيهَا) جار ومجرور متعلقان (بِمُجْرِمٍ) بعدهما.

(بِمُجْرِمٍ) الباء حرف جر زائد. و(مُجْرِمٍ) خبر ليس منصوب، بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وهو جر للمناسبة والنغم الموسيقي في القصيدة، فلو قال: يُنَجِّمُهَا مَنْ لَيْسَ فِيهَا مُجْرِمًا. لكان صحيحا وواضحا، لكن يختل التناسق اللفظي، مع إفادة الباء الزائدة التأكيد والتقوية لموقف السيدين والإشادة بفعلهما.

26- يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ عَرَامَةٌ ... وَلَمْ يُهْرِيقُوا بَيْنَهُمْ مِلءَ مِحْجَمٍ (1)

المعنى

"أراق الماء والدم يريقه وهراقه يهريقه وأهراقه يهريقه لغات، والأصل اللغة الأولى، والهاء في الثانية بدل من الهمزة في الأولى، وجمع في الثالثة بين البدل والمبدل توهمًا أن همزة أفعل لم تلحقه بعد. المحجم: آلة الحجام، والجمع المحاجم.

يقول: ينجم الإبل قوم غرامة لقوم، أي: ينجمها هذان السيدان غرامة للقتلى؛ لأن الديات تلزمهم دونهما، ثم قال: وهؤلاء الذين ينجمون الديات لم يريقوا مقدار ما يملأ محجماً من الدماء، والملء مصدر ملأت الشيء، والملء مقدار الشيء الذي يملأ الإناء وغيره، وجمعه أملاء، يقال: أعطني ملء القدح، وملئته، وثلاثة أملائه" (2).

التحليل

(يُنَجِّمُهَا) فعل مضارع، و(ها) ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وقد طابق مرجعه (الْمُنِيِّنَ) في التأنيث والجمع.

(قَوْمٌ) فاعل، والجملة الفعلية بدل من الجملة (يُنَجِّمُهَا) التي قبلها.

وأتى تكرر (يُنَجِّمُهَا) على وزن قول الله تعالى: (وَأَتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ) الشعراء: (132-133). فانظر كيف شرح الإمداد الثاني، إيضاحاً للأول وتقوية لأمره.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 106.

(2) شرح المعلقات السبع: الزورني، 141.

ما ظاهره عدم المطابقة: حيث أن الذي تكفل بدفع الديات لأجل الصلح السيدان: (هرم بن سنان والحارث بن عوف) ثم قال هنا (قَوْمٌ) على الجمع.

ويجاب: أنه "يَعْنِي أَنْ هَذَيْنِ السَّاعِيَيْنِ حَمَلًا دِمَاءَ مَنْ قَتَلَ وَغَرَمَ فِيهَا قَوْمٌ مِنْ رَهْطِهِمَا عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَصْبُوا دَمَ أَحَدٍ مَلَأَ مَحْجَمَ أَيٍّ: أَنَّهُمْ أُعْطُوا فِيهَا وَلَمْ يَقْتُلُوا"⁽¹⁾. فالديات المدفوعة جمعها السيدان من عند قومهما فكلهم مشتركون في الدفع.

(لِقَوْمٍ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

(عَرَامَةٌ) مفعول مطلق عامله الفعل.

(وَلَمْ) واو الحال، و(لَمْ) حرف نفي وجزم وقلب.

(يُهْرَبِقُوا) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل. يعود على القوم الذين دفعوا الديات، وقد تطابق مع مرجعه في التذكير والجمع. والجملة الفعلية في محل نصب حال من قوم، والرابط الواو.

(بَيْنَهُمْ) ظرف مكان متعلق بالفعل قبله.

(مِلْءٌ) مفعول به، وهو مضاف. و(مِحْجَمٌ) مضاف إليه.

27- أَلَا أَبْلَغِ الْأَحْلَافَ عَنِي رِسَالَةً ... وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمٍ (2)

المعنى

"الأحلاف والحلفاء: الجيران، جمع حليف على أحلاف كما جمع نجيب على أنجاب، وشريف على أشراف، وشهيد على أشهاد.

أقسم أي: حلف، وتقاسم القوم أي تحالفوا، والقسم الحلف، والجمع الأقسام، وكذلك القسيمة، هل أقسمتم أي قد أقسمتم.

يقول: أبلغ ذبيان وحلفاءها وقل لهم: قد حلفتم على إبرام حبل الصلح كل حلف فتخرجوا من الحنث وتجنبوا"⁽³⁾.

(1) خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، 9/3.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 107.

(3) شرح المعلقات السبع: الزورني، 142.

التحليل

(ألا) حرف تنبيه واستفتاح.

(أَبْلَغ) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين. فاعله مستتر تقدير (أنت) وقد طابق فعله في التذكير والإفراد.

(الأخْلَافَ) مفعول به أول.

(عني) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. (رِسَالَةً) مفعول به ثاني.

(وَدُؤْبِيَانٍ) معطوف على (الأخْلَافَ) وقد طابق معطوفه في التذكير والجمع والنصب. (هل) حرف استفهام.

(أَقْسَمْتُمْ) فعل وفاعل، والميم علامة جمع الذكور، وحركت بالضم لضرورة الشعر، يعود على ذبيان وحلفاءها، وقد طابق مرجعه في التذكير والجمع.

(كَلِّ) مفعول مطلق، وهو مضاف. و(مُقْسِمٍ) مضاف إليه.

28- فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكُمْ ... لِيَخْفَى وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمُ (1)

المعنى

يقول: "لا تخفوا من الله ما تضرمون من الغدر ونقض العهد ليخفى على الله، ومهما يكتم من شيء يعلمه الله، يريد أن الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شيء من ضمائر العباد، فلا تضرموا الغدر ونقض العهد فإنكم إن أضمرتموه علمه الله؛ وقوله: يكتم الله، أي يكتم من الله" (2).

التحليل

(فَلَا) الفاء للاستئناف. و(لا) ناهية جازمة.

(تَكْتُمَنَّ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة المحذوفة المدلول عليها بالضميمة ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون. وهو يعود على ذبيان وحلفاءها كذلك، وقد طابق مرجعه في التذكير والجمع.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 107.

(2) شرح المعلقات السبع: الزورني، 142.

(الله) منصوب على التعظيم مفعول أول.

(مَا) مبني على السكون في محل نصب مفعول ثاني.

(فِي نفوسِكُمْ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول، والكاف في محل جر

بالإضافة، والميم علامة جمع لذكور.

(لِيُخْفِي) اللام للتعليل. و(يُخْفِي) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل،

والفعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى (ما)، وقد طابق مرجعه في التذكير والإفراد.

وأن المضمرة بعد لام التعليل يُؤلان بمصدر، والفعل بعدها في محل جر باللام.

(ومَهْمَا) الواو: حرف عطف. و(مَهْمَا) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مطلق

لفعل الشرط بعده، والتقدير: أي كتمان كثيرا أو قليلا يعلمه الله.

(يُكْتَم) فعل مضارع مبني للمجهول؛ فعل الشرط مجزوم وحرك بالكسر للالتقاء

الساكنين. (الله) نائب فاعل. وقد طابق فعله في الإفراد، ولا نقول في التذكير؛ لأن الله لا

يوصف بالتذكير ولا بضده. (يَعْلَم) جواب الشرط مجزوم بالسكون المقدر على آخره منع

من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر. وفاعله ضمير مستتر تقديره

هو يعود على الله. وقد تطابقا إفرادا. ولا نعبر بجنس التذكير في هذا المقام كما تقدم.

29- يُؤخَّرُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدَّخَرُ ... لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلَ فَيُنْقَمَ (1)

المعنى

"أي يؤخر عقابه ويرقم في كتاب فيدخر ليوم الحساب أو يعجل العقاب في الدنيا قبل

المصير إلى الآخرة فينتقم من صاحبه، يريد لا مخلص من عقاب الذنب آجلا أو عاجلا.

التحليل

(يُؤخَّرُ) فعل مضارع مبني للمجهول. وهل هو مجزوم بالبدلية من (يعلم) في البيت

السابق، أو هو مجزوم جوابا للنهي في البيت السابق، أو هو مرفوع إلا أنه سكن لضرورة

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 107.

الشعر؟. ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى الكتمان، أو يعود إلى ما في صدوركم، وهو أولى" (1). وقد طابق مرجعه في التذكير والإفراد.

(فِيُوضَع) مجزوم معطوف على يؤخر، ونائب الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره (هو). يقال فيه ما قيل في (يُؤخَّر).

(فِي كِتَابٍ) جار ومجرور. **(فِيُدَّخَر)** يقال فيه ما يقال في (يُؤخَّر) و(يُوضَع). **(لِيَوْمٍ)** جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، ويوم مضاف. و**(الْحَسَابِ)** مضاف إليه، والمتضايفا قد تطابقا في الإفراد والجر.

(أَوْ) حرف عطف. **(يُعَجَّلُ)** معطوف على (يُؤخَّر) وقد طابقه في التذكير والإفراد، والجزم. **(فَيُنْقَمِ)** عاطف ومعطوف يقال فيه ما قيل في المعطوفات قبله. وانت تلحظ: توالي الأفعال على نسق موحد (يُؤخَّر - فَيُوضَع - فَيُدَّخَر - يُعَجَّلُ - فَيُنْقَمِ) يعطي انسجاما وتناسقا لفظيا بديعا ورائقا في نفس الوقت، ويوحي بمعاني تفيض جلالا وجمالا.

30- وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَدُنُوتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ (2)

المعنى

"الذوق: التجربة، الحديث المرجم: الذي يرجم فيه بالظنون أي يحكم فيه بظنونها. يقول: ليست الحرب إلا ما وعدتموها وجربتموها ومارستم كراحتها، وما هذا الذي أقول بحديث مرجم عن الحرب، أي هذا ما شهدت عليه الشواهد الصادقة من التجارب وليس من أحكام الظنون" (3).

التحليل

(وَمَا) الواو: عاطفة. و**(مَا)** نافية مهملة **(الْحَرْبُ)** مبتدأ **(إِلَّا)** حرف حصر **(مَا)** اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ. وقد تطابق المبتدأ والخبر في الإفراد والتعريف والعلامة (الرفع).

(1) شرح المعلقات السبع: الزورني، 143.

(2) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 107.

(3) شرح المعلقات السبع: الزورني، 143.

(علمتم) فعل وفاعل والميم علامة جمع الذكور

(وَدُقُّمُ) الواو حرف عطف. وَ (دُقُّمُ) فعل وفاعل والميم علامة جمع الذكور. وقد طابق معطوفه في التذكير والجمع والعلامة (الرفع). وحركت الميم بالضم لضرورة الشعر. لانسجام القافية وتناسق الوزن.

(وما) الواو عاطفة. وَ (ما) نافية تعمل عمل ليس.

(هُوَ) ضمير منفصل في محل رفع اسم (ما) (عنها) جار ومجرور متعلقان ب(هو) (بالحديث) الباء: حرف جر زائد. (الحديث) خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة على آخره لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (المُرَجَّم) صفة لـ(الحديث). وقد طبقت الصفة موصوفها في: التذكير والجمع والعلامة الإعرابية (الجر).

31- متى تَبَعْتُوهَا تَبَعْتُوهَا دَمِيمَةً ... وَتَضَّرَ إِذَا ضَرَّيْتُمُوهَا فَتَضَّرَمَ (1)

المعنى

"الضرى: شدة الحرب واستعار نارها، وكذلك الضراوة، والفعل ضري يضرى، والإضرار والتضرية الحمل على الضراوة، ضرمت النار تضرم ضمراً واضطرمت وتضرمت: التهبت، وأضرمتها وضرمتها: ألهبتها.

يقول: متى تبعثوا الحرب تبعثوها مذمومة أي تدمون على إثارتها، ويشتد ضررها إذا حملتموها على شدة الضرى فتلهب نيرانها، وتلخيص المعنى: إنكم إذا أوقدتم نار الحرب ذمتم، ومتى أترتموها ثارت وهيجتوموها هاجت. يحثهم على التمسك بالصلح، ويعلمهم سوء عاقبة إيقاد نار الحرب" (2).

التحليل

(متى) اسم شرط جازم يجزم فعلين، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالفعل بعده.

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 107.

(2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 143.

(تَبَعْتُوْهَا) فعل الشرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(ها) ضمير متصل في محل نصب مفعول به. يعود على الحرب، وقد طابق مرجعه في التذكير والجمع.

(تَبَعْتُوْهَا) جواب الشرط مجزوم. وقد طابق فعل الشرط في: الجزم. وجاء بنفس اللفظ مما يعطي وقعا قويا في الأداء، وتناغما في الصوت.

(دَمِيمَةٌ) حال من الضمير الذي يرجع إلى الحرب، الواقع مفعولا به. وقد طابق صاحبه في التانيث والإفراد.

(وتَضَرَّ) الواو حرف عطف. و**(تَضَرَّ)** معطوف على جواب الشرط مجزوم مثله، بحذف حرف العلة من آخره. والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الحرب. وطابق مرجعه في التانيث والإفراد.

(إذا) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل قبله.

(ضَرَّيْتُمُوهَا) فعل وفاعل، والميم علامة جمع الذكور، وحركت بالضم للإشباع فتولدت الواو، و(ها) ضمير متصل في محل نصب مفعول به. يعود على الحرب. وطابق مرجعه في التانيث والإفراد والتعريف؛ الحرب معرفة ب(أل) والضمير من أعرف المعرف.

(فَتَضَرَّمِ) الفاء: حرف عطف، و**(تَضَرَّمِ)** معطوف على **(تَضَرَّ)** مجزوم مثله، فتطابق المتعاطفان في: الجزم. والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الحرب. وقد تطابق في التانيث والإفراد.

ويلاحظ في **(تَضَرَّمِ)** مخالفة ما ينبغي أن يكون عليه آخره من ناحية العلامة الإعرابية؛ فهو مجزوم بالسكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر. أو لنقل لضرورة الوزن والقافية، فالتناسق اللفظي أوجب التخلي عن العلامة الأصل واضطررنا إلى التقدير.

32- فَتَعْرُكُكُمْ عَرَكَ الرَّحَى بِئِفَالِهَا ... وَتَلْفَحُ كِشَافًا ثُمَّ تُنْتَجِ فَتُنْتَمِ (1)

المعنى

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 107.

"ثقال الرحي: خرقة أو جلدة تبسط تحتها ليقع عليه الطحين. الباء في قوله بثقالها بمعنى مع. اللقح واللقاح: حمل الولد، يقال: لقت الناقة، والإلقاح جعلها كذلك. الكشاف: أن تلقح النعجة في السنة مرتين. أنتجت الناقة إنتاجًا: إذا ولدت عندي، ونتجت الناقة تنتج نتاجًا. الإتمام: أن تلد الأنثى توأمين، وامرأة متأم إذا كان ذلك دأبها، والتوأم يجمع على التوأم. يقول: وتعركم الحرب عرك الرحي الحَبَّ مع ثقاله، وخص تلك الحالة لأنه لا يبسط إلا عند الطحن، ثم قال: وتلقح الحرب في السنة مرتين وتلد توأمين، جعل إفناء الحرب إياهم بمنزلة طحن الرحي الحب، وجعل صنوف الشر تتولد من تلك الحروب بمنزلة الأولاد الناشئة من الأمهات، وبالغ في وصفها باستتباع الشر شيئين: أحدهما جعله إياها لاقحة كشافًا، والآخر إتمامها"⁽¹⁾.

التحليل

(فَتَعْرُكُكُمْ) الفاء: حرف عطف وسبب. و(تَعْرُكُكُمْ) فعل مضارع مجزوم بالمعطوف على ما قبله في البيت السابق، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الحرب، و(ك) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والميم علامة جمع الذكور وحركت بالضم للإشباع فتولدت واو الإشباع.

وعند متابعة الألفاظ المشعرة بويلات الحرب وآثارها المدمرة، والوصل بينها بحروف العطف (وَتَضْرَم) (فَتَعْرُكُكُمْ) تصبغ المعنى بحالة من الرهبة والخوف، والابتعاد بقوة عنها.

ويلاحظ الترتيب بين هذه الأفعال عند عرض الصورة ترتيباً يتبع المراحل الطبيعية في ترتيب الأحداث؛ فهو يقول: إذا أشعلتموها تشتعل وتمزق.

(عرك) مفعول مطلق، وهو مضاف. و(الرَّحَى) مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

(بثقالها) جار ومجرور متعلقان بالمصدر السابق، و(ها) ضمير متصل في محل جر بالإضافة. (وَتَلْقَح) فعل مضارع معطوف على سابقه بالواو، مجزوم مثله. وقد تطابقت في

(1) شرح المعلقات السبع: الزُّورَنِي، 143.

الجزم. ونوع الفعل؛ فكلاهما: (تَعْرَكُ - تَلْقَحُ) مضارعين، وعلى وزن واحد، وفي هذا من التناسق ما لا يخفى.

(كِشَافًا) مفعول مطلق عند الكوفيين، وعند البصريين مصدر جعل في موضع الحال. أي: من فاعل تلقح.

(ثُمَّ) حرف عطف (تُنْتَجُ) فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على سابقه، مجزوم مثله. ويقال فيه ما قيل في (تَلْقَحُ) من أوجه التناسق. ونائب الفاعل مستتر تقديره (هي) يعود إلى الحرب. وقد طابق مرجعه في: التأنيث والإفراد.

(فَتُنْتِمِ) الفاء: حرف عطف. و(تُنْتِمِ) فعل مضارع معطوف على ما قبله، وقد طابق معطوفه في الجزم. والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الحرب. وطابق مرجعه في: التأنيث والإفراد كذلك.

ويلاحظ كذلك مخالفة ما ينبغي أن يكون عليه آخره من ناحية العلامة الإعرابية؛ فهو مجزوم بالسكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر. لأجل الوزن والقافية، مراعاة للتناسق اللفظي.

33- فَتُنْتَجِ لَكُمْ غُلْمَانٌ أَشَامٌ كُلُّهُمْ ... كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرَضِعُ فَتَفْطِمِ (1)

المعنى

"الشؤم: ضد اليمن، ورجل مشؤوم ورجل مشائيم كما يقال ميمون ورجال ميامين، والأشام أفعال من الشؤم وهو مبالغة المشؤوم، وكذلك الأيمن مبالغة الميمون وجمعه الأشائم وأراد بأحمر عاد أحمر ثمود وهو عاقر الناقة، واسمه قدار بن سالف.

يقول: فتولد لكم أبناء في أثناء تلك الحروب كل واحد منهما يضاها في الشؤم عاقر الناقة ثم ترضعهم الحروب وتفطمهم، أي تكون ولادتهم ونشوؤهم في الحروب فيصبحون مشائيم على آبائهم" (2).

التحليل

(1) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور، 107.
(2) شرح المعلقات السبع: الرُّوزَنِي، 144.

(فَتُنْتَجِ) الفاء: حرف عطف وسبب. و**(تُنْتَجِ)** فعل مضارع مجزوم بالمعطوف على ما قبله في البيت السابق، وقد تطابق المتعاطفان في الجزم، ونوع الفعل (المضارع المجزوم) والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الحرب. وطابق مرجعه في التانيث والإفراد.

(لُكْمٌ) جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

(غُلْمَانٌ) مفعول به. **(أَشْأَمٌ)** صفة لـ(غُلْمَانٌ). وعليه فقد طابق موصوفه في: التذكير.

أو هو مجرور بالإضافة إلى ما قبله، وعلامة جره الفتحة لمنعه من الصرف.

(كُلُّهُمُّ) مبتدأ، وهو مضاف. و**(هُمُّ)** مضاف إليه، والميم علامة جمع الذكور. وقد طابق

مرجعه (غُلْمَانٌ) في الجمع والتذكير.

(كَأَحْمَرٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ. يقدر بكون عام،

كـ(موجودون)، الجمع والتذكير. وهو مضاف. و**(عَادٍ)** مضاف إليه. والجملة الإسمية في محل نصب صفة ثانية لغلمان، أحوال منه.

(ثُمَّ) حرف عطف. **(تُرْضِعُ)** فعل مضارع معطوف على ما قبله، مطابق له في الجزم،

والفاعل مستتر تقديره (هي) يعود إلى الحرب. يطابق مرجعه في: التانيث والإفراد.

(فَتَفْطِمُ) معطوف بالفاء العاطفة على ما قبله. يطابق معطوفه في التانيث والجزم وهو

مجزوم بالسكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض

لضرورة الشعر. والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الحرب. يطابق مرجعه

كذلك في: التانيث والإفراد.

4- الاستنتاج من التحليل

في عملية الاستنتاج من التحليل، قمت بعدّ الجمل الموجودة فيما قمت بتحليله من أبيات المعلقة، وهو نصف أبياتها (33) بيتاً، ذلك أن أبياتها (66) بيتاً على ما في ديوان زهير الذي شرحه وقدم له الأستاذ حسن فاعور، الذي اعتمده مصدرًا لي في ترتيب أبيات المعلقة وضبطها.

فوجدت أن عدد الجمل فيها (93) جملة.

وبملاحظة أوجه التناسق اللغوي في الأبيات (33) من المعلقة، وما ظاهره المخالفة، نستنتج أن:

- التناسق في الجملة هو الأصل، والظاهرة العامة التي جاء عليها تركيب الجمل.
- ما جاء مخالفاً لهذا التناسق، إما أن يكون: ليس على ظاهره، أو مما لا يشترط لعدم إخلال تخلفه بالمعنى، أو لملمح بلاغي، ومقصد بياني.
- عند تتبع مظاهر التناسق في معلقة زهير، وجدت (10) مواضع يلحظ فيها غياب التناسق. عنونت لها بـ: (ما ظاهره عدم المطابقة)، وجعلتُ خطأً تحت العنوان؛ حتى يسهل الوصول إليها. أجبت عليها بما يرفع وهم المخالفة، وما يومئ إليه النص من معنى.
- يمثل مخالفة علامة الإعراب (السكون) للمجزوم، بـ(الكسرة)؛ لأجل الوزن والقافية ظاهرة تكررت في مواضع عدة، منها:

- ما كان الجزم فيها بسبب حرف الجزم، كما في البيت الأول والخامس من المعلقة:

1- أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ ... بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَلِّمِ

5- أَثَافِي سَفْعًا فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ ... وَنَوِيًّا كَجِدْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَنَّمَّ

14- كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحَطِّمْ

- أو بسبب العطف على المجزوم، كما في البيت الساس:

6- فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا: أَلَا أَنْعِمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبْعُ وَاسْلَمْ

- أو بسبب كون الفعل واقع في جواب الشرط، كما في الأبيات:

21- وقد قلتما: إن نُدرك السَّلْمَ وَاسْعًا ... بِمَالٍ وَمَعْرُوفٍ مِنَ الْقَوْلِ نَسْلِمُ

23- عَظِيمِينَ فِي عَلِيَا مَعَدَّ هَدَيْتِمَا ... وَمَنْ يَسْتَبِيحُ كَنْزًا مِنَ الْمَجْدِ يَعْظُمُ

28- فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكُمْ ... لِيُخْفِيَ وَمَهْمَا يُكْتِمِ اللَّهُ يَعْظُمُ

وعلى هذا الأساس يكون الفعل مجزوما بالسكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لضرورة الشعر.

وهذا من باب التناسق اللفظي مراعاة للوزن والقافية، مما يجعل المعلقة تأخذ نسقا معيناً لا يتخلف، بل يُخَالَفُ لِأَجْلِهِ الْمَعْهُودِ مِنَ الْإِعْرَابِ.

- التتابع الإسنادي في الجملة الاسمية أكثر منه في الجملة الفعلية ذلك أن الإعراب يتناول في الجملة الاسمية جانبيها غالباً، المسند والمسند إليه على السواء، على حين لا يتناول في الجملة الفعلية إلا أحد جانبيها، وهو المسند إليه، أي الفاعل. ولما كان التتابع في جزئي الجملة - المسند والمسند إليه - وعدمه يتابع الجزء المعرب منها، كان التتابع الإسنادي في الجملة الاسمية أكثر منه في الجملة الفعلية.

- التتابع بين المسند والمسند إليه في العلامة الإعرابية يكون في الأسماء والصفات والفعل المضارع، وأما الشخص فإنه تتميز الضمائر بحسبه بين التكلم والخطاب والغيبة، ومن ثم تتضح المقابلات بحسبه في إسناد الأفعال، وإذا كان الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر فهذا الاسم في قوة ضمير الغائب، أما إذا كان الفعل نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير، فإن الفعل لا بُدَّ أن يطابق من حيث الشخص ما تقدمه من ضمير.

وأما العدد فإنه يميز بين الاسم والاسم، سواء أكان الضمير للشخص أو للإشارة أو الموصول. ومن هنا يتطابق الاسم والاسم، والاسم والصفة، والضمير المبتدأ، وإسناد

الفعل الذي في جملة خبره من حيث الأفراد والتنثية والجمع، ثم ما يعود على كل ذلك من الضمائر يكون مطابقاً له في العدد.

وأما النوع فإنه يكون أساساً للأسماء والصفات والضمائر "بأنواعها"، وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسنادها إليها أو إلى ضمائرها العائدة إليها، كما تتطابق هذا الأقسام في ذلك في مواضع التطابق.

وأما التعريف والتنكير فلا يكونان إلا للأسماء لذلك كان منعماً في جميع الجمل الفعلية كما تعكسه الأمثلة التي تقدمت في متن الرسالة.

- لَا بُدَّ لِلضَّمِيرِ مِنْ مَرْجِعٍ يَعُودُ إِلَيْهِ وَيَكُونُ مَلْفُوظًا بِهِ سَابِقًا مُطَابِقًا، أَوْ مُتَضَمَّنًا لَهُ، أَوْ دَالًا عَلَيْهِ بِالِاتِّزَامِ، أَوْ مُتَأَخِّرًا لِفِظًا لَا رُتْبَةَ مُطَابِقًا.

- الْأَصْلُ تَوَافُقُ الضَّمَائِرِ فِي الْمَرْجِعِ حِذْرَ التَّشْتِثِ، وَتَفْكِيكِ الضَّمَائِرِ يَكُونُ مَخْلًا بِحَسَنِ النِّظَامِ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهَا رَاجِعًا إِلَى غَيْرِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْبَاقِي أَوْ يَرْجِعُ مَا فِي الْوَسْطِ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا فِي الطَّرْفَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ صَوْنِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ عَنْهُ.

- التَّطَابُقُ بَيْنَ الضَّمِيرِ وَمَرْجِعِهِ ظَاهِرَةٌ لَا تَتَخَلَفُ، وَلَا يَجُوزُ عَدَمُ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ الضَّمِيرِ وَالْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ.

خاتمة

أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث ما يلي:

1- لم يغفل النحاة مظهر المطابقة في الجملة، وإن لم يُفردوا له باباً خاصاً به، وإنما تحدثوا عنها في أبواب متفرقة؛ كلما كان ذكرها مناسباً، وذلك واضح في كتبهم وما ذكرناه في فصول الرسالة.

2- الأصل تخالف المبتدأ والخبر تعريفاً وتكثيراً، فالأول معرفة، والثاني نكرة، ومجيئهما معرفتين أو نكرتين، يُعدُّ مظهراً من مظاهر المطابقة، أما المبتدأ الذي له فاعلٌ يسد مسد الخبر، فإن مجيئه في القرآن الكريم كان مطابقاً، وإن كان الأصل جواز المخالفة بين أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة وما قبله، فقد جاء في القرآن الكريم مطابقاً في مواطن تزيد على مواطن المخالفة.

3- حافظت الجملة العربية على المطابقة بين الفعل والفاعل المؤنث، على الرغم من جواز تذكر فعل الفاعل المؤنث المجازي المتصل بعامله والمنفصل عنه، ولا بدّ من مراعاة السياق والمعنى العام عند تأويل ما ظاهره التخالف.

4- لا شك أن المطابقة في أية واحدة من المجالات الخمسة: (أ- العلامة الإعرابية. ب- الشخص: "التكلم والخطاب والغيبة". ج- العدد: "الإفراد والتنثية والجمع". د- النوع: "التذكير والتأنيث". هـ- التعيين: "التعريف والتكثير")؛ تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما. فامطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المترابطة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال.

5- إنّ ظاهرة "المطابقة" مظهر من مظاهر التجانس في العربية وهي واضحة كلّ الوضوح في التجانس بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل... وأكثر ما تكون المطابقة التي لاحظها النحاة العرب في صورة الإفراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث، زيادة على الحركة الإعرابية والتعريف والتكثير.

وقد اختلفت الأساليب التي تقوم بإظهار هذا التطابق بين أركان الجملة كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر وبين ما كان فضلة عندما يحصل تقديم أو تأخير، أو اشتقاق وجمود وهذا كله يأتي مخالفا للقواعد النحوية التي قررها النحاة، فعمدوا إلى أساليب مختلفة لكي لا تتعارض مع القواعد التي قرروها: فمرة يلجأ النحاة إلى الحمل على اللفظ أو المعنى، ومرة تكون المجاورة سببا للمطابقة، والتغليب أيضا يأخذ دوره في إظهار هذا التطابق، لكن الغاية واحدة، وإن اختلفت الأساليب التي يعبر بها وهي إضفاء المجانسة والمطابقة على أطراف الجملة، من أجل الإفهام وأمن اللبس.

ولعل أهم صور التطابق بين أجزاء الجملة الفعلية هما صورتان: التطابق العددي، أي: في الأفراد والتعدد. والتطابق النوعي أي: في التذكير والتأنيث.

وهذه الصورتين تحدد لنا إلى أي حد يراعى في تكوين الجملة لخط الخصائص الجوهرية للعناصر الداخلة في تركيبها، إذ ثمة فارق بين الواحد وما فوقه من أعداد، كما أن ثمة فارقا بين المذكر والمؤنث.

6- الأبيات التي روعيت فيها المطابقة في شعر زهير بن أبي سلمى كثيرة كثيرة بالغة، وقد بينت الحالات التي أهملت فيها المطابقة، والحالات التي تحتاج إلى إيضاح أو تذكير. مع مراعاة الابتعاد ما أمكن عن الخلافات النحوية التي لا طائل منها.

وما يظهر منه انعدام المطابقة في شعر الشاعر أمر مرخص فيه؛ فما جاء مخالفا لهذا التناسق، إما أن يكون: ليس على ظاهره، أو مما لا يشترط لعدم إخلال تخلفه بالمعنى، أو لملح بلاغي، ومقصد بياني.

7- عموما: إن التناسق في الجملة العربية يمثل انسجاما وترابطا بين عناصر الجملة، ويسهم إلى حد بعيد في الإحاطة بالمعنى الشامل لمقاصد المتكلم، وتظهر ضرورته عند مخالفة التناسق، - مع عدم وجود قرائن يتم بها الربط - فتصير الجملة مفككة، والمعنى مبهما. خاصة في الجملة الاسمية، بالنسبة للعمدة، وبين التابع والمتبوع، وكذا بين الضمير ومرجعه -على الأخص- في الفضلة.

المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم؛ برواية حفص عن عاصم، دار ابن كثير، بيروت، 2003م.
- (1) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.
- (2) الأدب الجاهلي في آثار الدارسين قديما وحديثا: عفيف عبد الرحمن، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط، 1987.
- (3) أساس البلاغة: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م.
- (4) أسرار العربية: كمال الدين الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ/ 1999م.
- (5) أسس علم اللغة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 1419هـ/ 1998م.
- (6) إسفار الفصيح: الهروي محمد بن علي بن محمد أبو سهل، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
- (7) الأسلوب: أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط12، 2003م.
- (8) أشعار الشعراء الستة الجاهليين: الأعلم الشنتمري، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل بيروت، ط1، 1412.
- (9) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1395هـ/ 1975م.
- (10) الأصول في النحو: ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/ 1996م.
- (11) الأصول: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.
- (12) الإعجاز الفني في القرآن، عمر السلامي، مصنع الكتاب للشركة التونسية، 1400هـ/ 1980م.
- (13) إعراب القرآن الكريم: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي - دمشق، 1425 هـ.

- 14) إعراب القرآن وبيانه محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط4، 1415 هـ.
- 15) إعراب القرآن: النَّحَّاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ.
- 16) الأعلام: الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15، أيار / مايو 2002 م.
- 17) ألفية ابن مالك: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجبائي أبو عبد الله جمال الدين، دار التعاون، (ب ط).
- 18) أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409 هـ/1989 م.
- 19) إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1424 هـ.
- 20) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، المكتبة العصرية، ط1، 1424 هـ/2003 م.
- 21) أهدى سبيل إلى علمي الخليل: الدكتور محمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1423 هـ/2002 م.
- 22) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط).
- 23) الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، القاهرة، 1988 م.

- (24) إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي أبو علي الحسن بن عبد الله، تح: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ/1987م.
- (25) الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمر وعثمان بن عمرو بن الحاجب، تح: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني بغداد، 1402هـ/1982م.
- (26) الإيضاح في علل النحو: أبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة العروبة، مطبعة المدني، القاهرة، 1378هـ.
- (27) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس): أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، (ب ط).
- (28) البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، طبعة جديدة بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1412هـ/1992م.
- (29) بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1415هـ/1995م.
- (30) البرهان في علوم القرآن: الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376هـ/1957م.
- (31) البلاغة العربية: حَبَنَكَة الميداني عبد الرحمن بن حسن الدمشقي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م.
- (32) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (ب ط).
- (33) تاريخ آداب العرب: الرافي مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر، دار الكتاب العربي، (ب ط).
- (34) التبيان في إعراب القرآن: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ب ط).

- (35) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني البغدادي ثم المصري، تح: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، (ب ط).
- (36) التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1409هـ/1984م.
- (37) تطور الأدب الحديث في مصر: هيكل أحمد عبد المقصود، دار المعارف، ط6، 1994م.
- (38) تفسير البيضاوي، البيضاوي، تح: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، 1416هـ/1996م.
- (39) تفسير النسفي: أبو البركان عبد الله أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت، (ب ط).
- (40) تهذيب اللغة: الهروي محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 2001م.
- (41) جامع البيان عن تأويل آيات القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، دار الفكر، بيروت، 1405هـ/1985م.
- (42) جامع الدروس العربية: الغلابيني مصطفى بن محمد سليم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1414هـ/1993م.
- (43) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.
- (44) الجدول في إعراب القرآن الكريم: صافي محمود بن عبد الرحيم، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ.

- 45) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: الجريري أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى النهرواني، تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1426هـ/2005م.
- 46) الجمل في النحو: الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تح: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ/1995م.
- 47) الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م.
- 48) جمهرة أشعار العرب: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط).
- 49) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، (ب ط).
- 50) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، 1997م.
- 51) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان أبو العرفان محمد بن علي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.
- 52) الحلل في شرح أبيات الجمل: البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد.
- 53) خاص الخاص: الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، تح: حسن الأمين، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
- 54) خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراي، تح: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، 2004م.
- 55) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.

- (56) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط7.
- (57) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: المطعني عبد العظيم إبراهيم محمد، مكتبة وهبة، ط1، 1413هـ/1992م.
- (58) الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (ب س).
- (59) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (ب ط).
- (60) الحلل في شرح أبيات الجمل: البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2003م.
- (61) دراسات في اللغة، إبراهيم السامرائي، الناشر، مطبعة العاني، بغداد، 1961م،
- (62) دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط).
- (63) دراسة في نصوص العصر الجاهلي تحليل وتذوق: السيد أحمد عمارة، مكتبة المتنبى، (ب ط).
- (64) دلائل الإعجاز: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي، تح: محمود محمد شاکر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ/1992م.
- (65) ديوان زهير بن أبي سلمى: فاعور علي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.
- (66) الرابط وأثره في التراكيب في العربية: حمزة عبد الله النشرتي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1405هـ - 1985م.
- (67) روح المعاني: الألويسي شهاب الدين السيد محمود، قرأه وصححه: محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (ب ط).

- (68) زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ/1984م.
- (69) سر صناعة الإعراب: ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
- (70) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ/1980م.
- (71) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
- (72) شرح التسهيل: ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيّد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، جيزة مصر، ط1، 1410هـ/1990م.
- (73) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
- (74) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: شرّاب محمد بن محمد حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2007م.
- (75) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط5.
- (76) شرح المعلقات التسع: الشيباني أبو عمرو، تح: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
- (77) شرح المعلقات السبع: الزّوزني حسين بن أحمد بن حسين أبو عبد الله، دار احياء التراث العربي، ط1، 1423هـ/2002م.
- (78) شرح المفصل: ابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنبرية، بمصر، (ب ط).

- (79) شرح المقاصد في علم الكلام: التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، دار المعارف النعمانية باكستان، ط1، 1401هـ/1981م.
- (80) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م.
- (81) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي، نجم الدين، تح: محمد نور الحسن -محمد الزفزاف -محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395هـ/1975م.
- (82) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (ب ط).
- (83) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجوّجري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ/2004م.
- (84) شرح شواهد المغني: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: أحمد ظافر كوجان-الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386هـ/1966م.
- (85) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام أبو محمد بن عبد الله جمال الدين الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط11، 1383هـ/1963م.
- (86) شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، بإشراف: د محمد جمال صقر، 2012م.

- (87) الشعر والشعراء: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.
- (88) الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزوينى الرازى، أبو الحسين، محمد على بيضون، ط1، 1418هـ/1997م.
- (89) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابى، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/1987م.
- (90) صحيح البخارى: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليامة، بيروت، ط3، 1407هـ/1987م.
- (91) الصناعتين: أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، 1419هـ.
- (92) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ/2001م.
- (93) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام محمد بن عبيد الله الجمحي بالولاء أبو عبد الله، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- (94) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسينى العلوي الطالبى الملقب بالمؤيد بالله، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.
- (95) الظواهر اللغوية فى التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م.
- (96) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح: السبكي بهاء الدين، مطبعة عيسى البابى الحلبي، القاهرة 1937م.

- (97) العقد الفريد: ابن عبد ربه أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ.
- (98) علم العروض والقافية: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية بيروت، (ب ط).
- (99) علم اللغة العربية: محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (ب ط).
- (100) عيار الشعر: بن طباطبا محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا الحسني العلوي أبو الحسن، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ب ط).
- (101) عيون الأخبار: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.
- (102) فتح القدير: الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
- (103) فتح الكبير المتعال اعراب المعلقات العشر الطوال: الدرة الشيخ محمد علي طه، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط2، 1406هـ/1989م.
- (104) فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ/2002م.
- (105) الفن ومذاهبه في الشعر العربي: شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام ضيف، دار المعارف بمصر، (ب ط).
- (106) في الميزان الجديد: محمد مندور، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2004م.
- (107) في النحو العربي فقه وتوجيه: مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1964م.
- (108) في تاريخ الأدب الجاهلي: علي الجندي، مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول، 1412هـ/1991م.

- 109) قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني: محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 1995م.
- 110) القواعد التطبيقية في اللغة العربية: دكتور نديم حسين، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2، 1998م.
- 111) كتاب التعريفات: الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين، تح: ضبطه وصحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.
- 112) الكتاب: سيوييه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
- 113) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- 114) الكليات معجم في المصطلحات: الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريني، أبو البقاء الحنفي، تح: (عدنان درويش - محمد المصري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ب ط).
- 115) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل: السراج محمد علي، تح: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ/1983م.
- 116) لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- 117) اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية): عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، 1986م.
- 118) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ/2006م.
- 119) اللغة وعلم اللغة: جون ليونز، دار النهضة العربية، ط1.

- 120) اللغة: جوزيف فندريس Joseph Vendryes ، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م.
- 121) اللوحة في شرح الملحّة: ابن الصائغ محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ/2004م.
- 122) اللوح في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (ب ط).
- 123) المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، تح: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1408هـ/1987م.
- 124) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير ضياء الدين نصر الله بن محمد، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، (ب ط).
- 125) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: أحمد بن محمد الخراط أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426هـ.
- 126) مجمع الأمثال: الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت لبنان (ب ط).
- 127) محاسن التأويل: القاسمي محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمي، بيروت، ط1، 1418هـ.
- 128) المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ/2000م.
- 129) مختار الصحاح: زيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت صيدا، ط5، 1420هـ/1999م.

- 130) مدخل إلى دراسة الجملة العربية: نحلة محمد أحمد.
- 131) المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.
- 132) مصادر الشعر الجاهلي: ناصر الدين الأسد، دار المعارف بمصر، ط6، 1988م.
- 133) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية بيروت، ط1.
- 134) معاني القرآن الكريم، النحاس أبو جعفر، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ/1989م.
- 135) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
- 136) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1400هـ/1980م.
- 137) معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، درب الأتراك، 1423هـ/2003م.
- 138) معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429هـ/2008م.
- 139) المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1996م.
- 140) المعجم الوسيط: جمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، (ب ط).
- 141) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ط1، 1424هـ/2004م.

- 142) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس أحمد بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين،
تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
- 143) المغنى في أبواب التوحيد والعدل: القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار
الهمداني، تح: أمين الخولى، دار الكتب، القاهرة، 1960م.
- 144) مفاتيح العلوم: الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف أبو عبد الله الكاتب البلخي،
تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2.
- 145) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر
بن الحسن بن الحسين التيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
- 146) المفتاح في الصرف: الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد
الفارسي الأصل، تح: الدكتور علي توفيق الحمّد، كلية الآداب جامعة اليرموك إربد
عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.
- 147) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية بن مالك): الشاطبي
الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى، تح: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، مكتبة
الملك فهد الوطنية، ط1، 1428هـ/2007م.
- 148) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن
موسى، تح: عياد بن عبد الثبيني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، فهرسة مكتبة
الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ط1، 1428هـ/2007م.
- 149) المقال وتطوره في الأدب المعاصر: السيد مرسي أبو ذكري، دار المعارف،
1982م.
- 150) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة،
عالم الكتب، بيروت، ط3.
- 151) المقرب: ابن عصفور علي بن مؤمن، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله
الجبوري، العاني، بغداد، 1406هـ/1986م.
- 152) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6،
1978م.

- (153) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزلي، مؤسّسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط3، 1428 هـ/2007 م.
- (154) المنهاج الواضح للبلاغة: حامد عونى، المكتبة الأزهرية للتراث، (ب ط).
- (155) المنهل الصافي في شرح الوافي، الدمامبني، تح: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، ط1، 2008.
- (156) الموجز في قواعد اللغة العربية: الأفغانى سعيد بن محمد بن أحمد، دار الفكر بيروت لبنان، 1424 هـ/2003 م.
- (157) الموسوعة القرآنية، خصائص السور: جعفر شرف الدين، تح: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، ط1، 1420 هـ.
- (158) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الوقاد خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهرى زين الدين المصري، تح: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط1، 1415 هـ/1996 م.
- (159) نتائج الفكر في النحو: السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412 هـ/1992 م.
- (160) النحو الشافي: محمد حسين مغالسة أستاذ النحو العربي في الجامعة الأردنية، مؤسسة الرسالة، ط3، 1428 هـ/1997 م، بيروت.
- (161) النحو العربي: إبراهيم، إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، ط1.
- (162) النحو العصري: سليمان فياض، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1955 م.
- (163) النحو العهدي، سليمان فياض، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1955 م.
- (164) النحو المصفى: محمد عيد، مكتبة الشباب، (ب ط).
- (165) النحو الوفي: عباس حسن، دار المعارف، ط15، (ب س).
- (166) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط3، 1405 هـ/1985 م.

167) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.

168) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997م.

169) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (ب ط).

مجلات:

1) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، م 11، ع 1/، 1993.

2) الحد الدقيق للجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في لغتنا العربية، رابح بومعزة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع:8.

3) الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبيدي، شهاب الدين

الأندلسي، تح: نجاه حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط-ع: (112- 33)، 1421هـ/2001م.

4) نظرية القرائن في التحليل اللغوي: سندي خال بن عبد الكريم، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب، ع: (2). 2007م.



فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
	التشكر
	الإهداء
(أ... ج)	مقدمة
	مدخل: مفهوم التناسق ومظاهره في اللغة العربية
2	• المبحث الأول: مفهوم التناسق وأنواعه
2	أولاً: مفهوم التناسق
4	ثانياً: أنواع التناسق اللغوي
5	النوع الأول: التناسق اللفظي
6	(أ) أنواع التناسق اللفظي
6	1- التلاؤم في الكلام
7	2- السجع والازدواج
8	3- المقابلة
11	4- التصريع
11	5- القوافي
12	(ب) أثر التناسق اللفظي على صياغة الكلمة والجملة
13	النوع الثاني: التناسق النحوي (التركيب)
14	• المبحث الثاني: مظاهر التناسق اللغوي في الجملة العربية
14	➤ أولاً: النظم
14	(أ) مفهوم نظرية النظم
16	(ب) الأصول المعرفية لنظرية النظم
18	(ج) أسس نظرية النظم
18	الأول: مراعاة التركيب النحوي
18	الثاني: توكي معاني النحو
19	الثالث: التعليق
21	الرابع: القرينة اللغوية
22	(د) دور نظرية النظم في التناسق اللغوي
24	➤ ثانياً: الإسناد
25	(أ) مفهوم الإسناد
26	1- التعريف بالإسناد
29	2- فائدة الإسناد في الجملة
30	(ب) مكونات الإسناد
30	1- أركان المركب الإسنادي (الجملة)
30	2- أنواع المسند إليه
31	3- أنواع الوحدة الإسنادية

34	➤ ثالثاً: المطابقة
34	أ) مفهوم المطابقة ومجالها
35	1- مفهوم المطابقة
38	2- مجال المطابقة
40	ب) أنواع المطابقة
40	النوع الأول: التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى
41	النوع الثاني: التطابق بين التركيب والموقف اللغوي
42	النوع الثالث: التطابق بين أجزاء الجملة
42	ج) مراعاة المطابقة ومخالفتها وتأثير ذلك على المعنى.
43	د) غرض المطابقة
44	خلاصة
45	الفصل الأول: التناسق في العمدة
46	تمهيد
47	1- مفهوم العمدة
48	2- الحكم الإعرابي للعمدة
50	3- أنواع العمدة
50	4- انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية
52	المبحث الأول: التناسق في الجملة الاسمية
52	أولاً: التعريف بالجملة الاسمية ومكوناتها
53	أ) التعريف بالجملة الاسمية
53	1) مفهوم الجملة الاسمية
55	2) أصل اشتقاق الاسم
56	3) مميزات الجملة الإسمية عن الجملة الفعلية
57	ب) التعريف بمكونات الجملة الاسمية
58	1) التعريف بالمبتدأ
62	2) التعريف بالخبر
71	ثانياً: صور التناسق في الجملة الاسمية
72	أ) التناسق في العلامة الإعرابية
75	ب) التناسق في الجنس (التذكير والتأنيث)
76	1- المبتدأ الذي له خبر
82	2- المبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر
86	ج) التناسق في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)
86	1- المطابقة في الأفراد تذكيراً وتأنيثاً
87	-المبتدأ مفرد مذكر والخبر مفرد مذكر
89	-المبتدأ مفرد مؤنث والخبر مفرد مؤنث

91	2- المطابقة في التثنية تذكيرا وتأنيثا
92	3- المطابقة في الجمع تذكيرا وتأنيثا
92	- المبتدأ جمع مذكر والخبر جمع مذكر
94	- المبتدأ جمع مؤنث والخبر جمع مؤنث
94	(د) التناسق في التعيين (التعريف والتكبير)
95	- المبتدأ معرفة والخبر نكرة
95	- المبتدأ معرفة والخبر معرفة
96	- المبتدأ نكرة والخبر نكرة
97	خلاصة التناسق في الجملة الاسمية
99	المبحث الثاني: التناسق في الجملة الفعلية
99	أولاً: التعريف بالجملة الفعلية ومكوناتها
99	(أ) التعريف بالجملة الفعلية
100	1- الجملة الفعلية في اصطلاح النحاة
100	2- عناصر الجملة الفعلية
101	3- علة توجيه الخطاب بالجملة الفعلية
102	(ب) التعريف بمكونات الجملة الفعلية
103	(1) التعريف بالفعل ودلالاته
109	(2) التعريف بالفاعل
113	(3) التعريف بنائب الفاعل
115	ثانياً: صور التناسق في الجملة الفعلية
115	(أ) التناسق في الجنس (التذكير والتأنيث)
116	1-المطابقة بين الفعل والفاعل في التذكير
116	- إذا كان الفاعل المذكر مفردا
116	- إذا كان الفاعل المذكر مثنى
117	- إذا كان الفاعل المذكر جمعا
117	2-المطابقة بين الفعل والفاعل في التأنيث
117	- التأنيث واجب
119	- التأنيث جائز
121	3- تأنيث الفعل أو تذكيره مع الجموع
121	- جمع المؤنث السالم
122	- جمع التكسير
124	- اسم الجمع
127	(ب) التناسق في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)
128	(1) من شواهداها في القرآن الكريم

129	(2) من شواهدها في الحديث النبوي الشريف
133	(3) من شواهدها في الشعر العربي القديم
131	خلاصة حول التناسق في العمدة
132	الفصل الثاني: التناسق في الفضلة
133	تمهيد
133	1- مفهوم الفضلة
134	2- الحكم الإعرابي للفضلة
136	المبحث الأول: التناسق بين التابع والمتبوع
136	أولاً: التناسق بين النعت والمنعوت
138	1- التناسق في النعت الحقيقي
148	2- التناسق في النعت السببي
152	ثانياً: التناسق بين العاطف والمعطوف
152	1- التناسق في عطف البيان
154	2- التناسق في عطف النسق
157	ثالثاً: التناسق بين المؤكد والمؤكد
158	1- التناسق في التوكيد المعنوي
162	2- التناسق في التوكيد اللفظي
164	رابعاً: التناسق بين البديل والمبدل منه
169	المبحث الثاني: التناسق بين الضمير ومرجعه
173	أولاً: التناسق بين الضمير ومرجعه في الأفراد
173	1- ضمير المفرد المذكر
179	2- ضمير المفرد المؤنث
183	ثانياً: التناسق بين الضمير المثنى ومرجعه
191	ثالثاً: التناسق بين ضمير الجمع ومرجعه
192	1- ضمير الجمع المذكر
198	2- ضمير الجمع المؤنث
202	رابعاً: التناسق بين ضميري الفصل والشأن ومرجعهما
202	1 - التناسق بين ضمير الفصل ومرجعه
207	2 - التناسق بين ضمير الشأن ومرجعه
210	خلاصة التناسق بين الضمير ومرجعه
213	الفصل الثالث: التناسق اللغوي في معلقة زهير ابن أبي سلمى
214	المبحث الأول: التعريف بالشاعر (زهير ابن أبي سلمى)، ومعلقته
214	أولاً: التعريف بالشاعر (زهير ابن أبي سلمى)
218	ثانياً: التعريف بمعلقة (زهير)

220	ثالثا: الضرورة الشعرية وعلاقتها بالمطابقة النحوية
221	1- مفهوم الضرورة الشعرية
222	2- طبيعة الشعر وعلاقته بالضرورة
226	المبحث الثاني: التناسق اللغوي في معلقة زهير بن أبي سلمى
226	تمهيد
226	سبب اختيار معلقة زهير نموذجا، وطريقة دراسة المعلقة
228	أ) سبب اختيار معلقة زهير نموذجا ممثلا للتناسق اللغوي في اللغة العربية
228	1) ما يتعلق بشخص الشاعر (صفاته)
229	2) ما يتعلق بمعلقة زهير
234	ب) طريقة دراسة المعلقة
235	مظاهر التناسق اللغوي في معلقة زهير
235	➤ أولا: التناسق اللفظي
236	1) الوزن في معلقة زهير
238	2) قافية معلقة زهير
239	➤ ثانيا: التناسق الموضوعي
240	1) الشعور العام في معلقة زهير
240	2) التناسق بين الأغراض
246	➤ ثالثا: مظاهر التناسق التركيبي في معلقة زهير
292	الاستنتاج من التحليل
295	خاتمة
298	المصادر والمراجع
315	فهرست المحتويات

المخلص:

تعد الجملة ميدان النحو، وهي كبرى الوحدات اللغوية وعنصر الكلام، والإسناد بمثابة الروح التي تقوم عليها الجملة، ويمثل بنيتها النحوية؛ التي تتكون من وظيفتين: (المبتدأ والخبر) في الجملة الإسمية، و(الفعل والفاعل) في الجملة الفعلية، وللجملة متمات تتمثل فيما يسميه النحاة "الفضلة" والذي منه التوابع، والضمائر.

وأبرز العلاقات القائمة بين وحدات البنية الصرفية والتركيبية للجملة ظاهرة "التناسق"، وهو يمثل انسجاماً وترابطاً بين عناصر الجملة، ويسهم إلى حد بعيد في الإحاطة بالمعنى الشامل لمقاصد المتكلم، وتظهر ضرورته عند مخالفة التناسق، - مع عدم وجود قرائن يتم بها الربط - فتصير الجملة مفككة، والمعنى مبهماً. خاصة في الجملة الاسمية، بالنسبة للعمدة، وبين التابع والمتبوع، وكذا بين الضمير ومرجعه - على الأخص - في الفضلة.

الكلمات المفتاحية: - الجملة العربية - التناسق اللغوي - المطابقة.

Résumé

La phrase est le domaine de la grammaire, qui est l'unité linguistique principale et l'élément du discours, et l'attribution est l'esprit sur lequel est basée la phrase. Sa structure grammaticale est composée de deux fonctions (le débutant et le narrateur) dans la phrase nominale, le verbe et le verbe dans la phrase, Mutamat est représenté par ce qu'il appelle la "vertu" et que les disciples, les consciences La relation entre les structures morphologiques et syntaxiques de la phrase met en évidence le phénomène de "cohérence", qui représente l'harmonie et l'interrelation entre les éléments de la phrase, et contribue grandement à la compréhension du sens universel des objectifs du locuteur et est nécessaire en cas d'incohérence, sans aucune preuve à attacher En gros décousu, sens ambigu. Dans la sentence nominale, pour le maire, entre le subordonné et le subordonné, ainsi qu'entre la conscience et sa référence - en particulier - en vertu.

Mots-clés: - phrase arabe - cohérence linguistique - correspondance

Summary:

The sentence is the field of grammar, which is the major linguistic unit and the element of speech, and the attribution is the spirit on which the sentence is based. Its grammatical structure is composed of two functions (the beginner and the narrator) in the nominal sentence, the verb and the verb in the sentence, Mutamat is represented by what he calls the "Virtue" and which the disciples, consciences

The relationship between the morphological and syntactic structures of the sentence highlights the phenomenon of "consistency", which represents harmony and interrelation between the elements of the sentence, and contributes greatly to the comprehension of the universal meaning of the speaker's purposes and is necessary in the case of inconsistency, with no evidence to be attached Wholesale disjointed, ambiguous meaning. In the nominal sentence, for the mayor, between the subordinate and the subordinate, as well as between the conscience and its reference - especially - in virtue.

Keywords: - Arabic sentence - linguistic consistency - matching